

# رُوحُ الْمَعَانِي

في

## تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّعْيِ الْمَبْنِيِّ

لجائمة المحققين وعدة المدققين مرجع أهل العراق  
ومفتى بغداد العلامة أبي الفضل  
شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي  
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ سقى الله ثراه  
صيب الرحمة وأفاض عليه سجال  
الاحسان والنعمة آمين



### الجزء العاشر

عنيت بنشر وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الثانية باذن من ورثة المؤلف بخط وإمضاء علامة العراق  
﴿ المرحوم السيد محمود شكري الألوسي البغدادي ﴾

إدارة الطباعة المنيرية  
وُلد

لواء القزويني

مطبعة - دمشق

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَعْلَوْا أَلَمَّا غَنِمْتُمْ﴾ روى عن الكلبي أنها نزلت في بدر وهو الذي يقتضيه كلام الجمهور ، وقال "وافي" :  
 كان الخس في غزوة بني قينقاع بمدير بشر وثلاثة أيام للنصف من شوال على رأس عشرين شهرا من الهجرة .  
 و (ما) موصولة والعائد محذوف ، وكان حقها أن تكون مفعولة وجعلها شرطية بخلاف الظاهر وكذا جعلها  
 مصدرية ، وغنم في الأصل من الغنم بمعنى الربح ، وجاء غنم غنما بالضم وبالفتح وبالتحريك وغنمة وغنما بالغنم ؛  
 وفي القاموس المغم والغنم والغنمة والغنم بالضم الغني ، والمشهور نذائر الغنمة والغني ، وقيل : اسم الغني يشملهما  
 لأنها راجعة البناء ولا عكس فهي أخص ، وقيل : هما كالغني والمساكين ، وفروها بتأخذ من الكفار قهراً  
 بقتال أو يخاف فما أخذ اختلاسا لا يسمى غنمة وليس له حكمها ، فإذا دخل الواحد أو الاثنان دار الحرب  
 مغيرين بغيران الإمام فأخذوا شيئاً لم يغمس ، وفي الدخول بأذنه روايتان والمشهور أنه يغمس لأنه لما أذن  
 لهم فقد التزم نصرته بالامداد فصاروا كالمنعة ، وحكى عن الشافعي رضي الله تعالى عنه في المسئلة الأولى التغميس  
 وإن لم يسم ذلك غنمة عنده لإلحاقه بها ، وقوله سبحانه : ﴿مَنْ شِئْ﴾ بيان للموصول محله النصب على أنه حال  
 من عائد المحذوف قصد به الاعتناء بشأن الغنمة وأن لا يشذ عنها شيء ، أي ما غنمتموه كأنما يقع عليه اسم  
 الشيء حتى الخبط والمخبط خلا أن سلب المقتول لقاتله إذا ناله الإمام . وقال الشافعي : السلب للقاتل ولو نحو  
 صبي وقن وإن لم يشترط له وإن كان المقتول نحو قريبه وإن لم يقاتل أو نحو امرأة أو صبي إن قاتلوا عرض  
 عنه للخبر المتفق عليه «من قتل قتيلاً فله سلبه» نعم المقاتل المسلم القن الذي لا يستحقه عندهم وإن خرج بإذن الإمام •  
 وأجاب أصحابنا بأن السلب مأخوذ بقرة الجيش فيكون غنمة فيقسم قسمتها ، وقد قال صلى الله تعالى  
 عليه وسلم لحبيب بن أبي سلمة : «ليس لك من سلب قتيلك إلا ما أحببت به نفس أمالك» وما روي يحمل نصب الشرع  
 ويحمل التنفيل فيحمل على الثاني لما روينا ، والأسارى بخير فيهم الإمام وكنا الأرض المغنومة عندنا وتفصيله  
 في الفقه ، والمصدر المأخوذ من أن المفتوحة مع ما في حيزها في قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةٌ﴾ مبتدأ خبر محذوف  
 أي الحق أو واجب أن الله خمسة ، وقد مر مقدما لأن المأخوذ في خبرها إذا ذكر تقديمه لتلا يتوهم أنها مكسورة  
 فاجرى على المعتاد فيه ، ومنهم من أعربه خبر مبتدأ محذوف أي فالحكم أن النبي والجملة خبر لأن الأولى ، والثناء  
 لما في الموصول من معنى المجازاة ، وقيل : إنها صلة وأن بدل من أن الأولى ، وروى الجمع عن أبي عمرو  
 (فان) بالكسر وتقويه قراءة النخعي فله خمسة ورجحت المشهورة بأنها آكد لدلالها على إثبات الخس وأنه  
 لا سبيل لتكره مع احتمال الخبر لتقديره لازم وحق وواجب ونحوه ، ونعقبه صاحب التقريب بأنه معارض  
 بلزوم الاجمال . وأجيب بأنه إن أريد بالاجمال ، لا يحمل الوجوب والتدبير إلا باحة فالقيام بأي لا الوجوب وإن  
 أريد ما ذكر من لازم وحق وواجب فالتميم يوجب التفخيم والنهويل . وقرئ (خمس) بسكون الميم والجمهور

على أن ذكر الله تعالى تعظيم الرسول عليه الصلاة والسلام كما في قوله تعالى : ( والله يرسله أحق أن يرسله )  
أو لبيان أنه لا بد في الخسبة من إخلاصها له سبحانه وأن المراد قسمة الخمس على ما ذكر في قوله تعالى :  
( وللرسول ولذی القربی والیتامی والمساکین وابن السبیل ) في قيل ويكون قوله تعالى : ( للرسول ) مطلقاً على ( لله )  
على التعاميل الأول ويتقدير مبتدأ أي وهو أي الخمس للرسول الخ على التعاميل الثاني ، وإعادة التلام في ذى القربى  
دون غيرهم من الأصناف الباقية لدفع توهم اشتراكهم في سهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمزيد اتصافهم  
به عليه الصلاة والسلام ، وأريد بهم بنو هاشم وبنو المطلب المسلمون لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم وضع  
سهم ذوى القربى فيهم دون بنى أخيهما شقيقهما عبد شمس ، وأخيهما لأبيهما نوفل مجيباً عن ذلك حين  
قال له عثمان ، وجير بن مطعم : هؤلاء إخوتك بنو هاشم لا يشكر فضلهم لمكانك الذي جعلك الله تعالى منهم  
أرأيت إخواننا من بنى عبدالمطلب أعطيتهم وحرمتنا وإمنا نحن وهم بمنزلة نحن وبنو المطلب شيء واحد وشيك  
بين أصابعه رواه البخاري ، أي لم يفارقوا بنى هاشم في نصرته صلى الله تعالى عليه وسلم جاهلية ولا إسلاماً .  
وكيفية القسمة عند الأصحاب أنها كانت على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على خمسة أسهم . سهم له  
عليه الصلاة والسلام . وسهم للمذكورين من ذوى القربى . وثلاثة أسهم للأصناف الثلاثة الباقية . وأما بعد  
وفاته عليه الصلاة والسلام فسقط سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم كما سقط الصبي وهو ما كان يصطفيه لنفسه  
من الغنيمة مثل درع وسيف وجارية بموته صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه كان يستحقه برسالة ولا رسول  
بعده صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا سقط سهم ذوى القربى وإنما يطون بالفقر وتقدم فقرائهم على فقراء غيرهم  
ولاحق لأغنيائهم لأن الخلفاء الأربعة الراشدين قسموه كذلك وكفى بهم قوة ، وروى عن أبي بكر رضي الله تعالى  
عنه أنه منع بنى هاشم الخمس وقال : إنما لكم أن يعطى فقيركم ويزوج أيتكم ويخدم مالاخادم له منكم فأما الغني منكم  
فهو بمنزلة ابن السبيل غني لا يعطى من الصدقة شيئاً ولا يتيم موسر . وعن زيد بن علي كذلك قال : ليس لنا أن  
نبي منه الفصوز ولا أن نركب منه هراذين ، ولأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إنما أعطاهم للنصرة لا للقرابة  
كما يشير إليه جوابه لعثمان . وجير رضي الله تعالى عنهما وهو يدل على أن المراد بالقربى في النص قرب النصرة  
لا قرب القرابة ، وحيث انتهت النصرة انتهى الاعطاء لأن الحكم ينتهي بانتهاء علته واليتيم صدير لأب له  
فيدخل فقراء اليتامى من ذوى القربى في سهم اليتامى المذكورين دون أغنيائهم والمساكين منهم في سهم  
المساكين ، وفائدة ذكر اليتيم مع كون استحقاقه بالفقر والمساكنة لا باليتيم دفع توهم أن اليتيم لا يستحق من  
الغنيمة شيئاً لأن استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها .

وفي التأويلات لعلم المهدي الشيخ أبي منصور أن ذوى القربى إنما يستحقون بالفقر أيضاً ، وفائدة ذكرهم  
دفع ما يتوهم أن الفقير منهم لا يستحق لأنه من قبيل الصدقة ولا تحمل لهم ، وفي الجاوي القديمي وعن أبي يوسف  
أن الخمس يصرف لذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه تأخذ انتهى ، وهو يقتضي أن الفتوى  
على الصرف إلى ذوى القربى الأغنياء فليحفظ ، وفي التحفة أن هذه الثلاثة مصارف الخمس عندنا لا على  
سبيل الاستحقاق حتى لو صرف إلى صنف واحد منهم جاز كما في الصدقات كذا في فتح القدير ، ومذهب  
الامام مالك رضي الله تعالى عنه أن الخمس لا يلزم تخسيسه وأنه مفوض إلى رأي الامام كما يشعر به كلام  
خليل ، وبه صرح ابن الحاجب فقال : ولا يخمس لزوماً بل يصرف منه لاله عليه الصلاة والسلام بالاجتهاد

ومصالح المسلمين ويبدؤون استجابا كما نقل الثاني عن السباطي بالصرف على غيرهم ، وذكر أنهم بنوهاهم وأنهم يوفر نصيبهم لمنعهم من الزكاة حسبما يرى من قلة المال وكثرته ، وكان عمر بن عبد العزيز يخص ولد فاطمة رضي الله تعالى عنها كل عام بأثنى عشر ألف دينار سوى ما يعطى غيرهم من ذوى القربى ، وقيل : يساوى بين الننى والفقير وهو فعل أبي بكر رضي الله تعالى عنه ، وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعطى حسب ما يراه ، وقيل : بخير لأن فعل كل من الشيخين حجة .

وقال عبد الوهاب : إن الإمام يبدأ بنفقة عياله بغير تقدير ، وظاهر كلام الجمهور أنه لا يبدأ بذلك وبه قال ابن عبد الحكم ، والمراد بذلك ذكر الله سبحانه عند هذا الإمام أن الخمس يصرف في وجوه القربى لله تعالى والمذكور بعد ليس للتخصيص بل لتفضيله على غيره ولا يرفع حكم الصوم الأول بل هو قار على حاله وذلك كالعموم الثابت للملائكة وإن خص جبريل وميكائيل عليهما السلام بعد . ومذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه في قسمة الغنمة أن يقدم من أصل المال السلب ثم يخرج منه حيث لا متطوع مؤنة الحفظ والنفل وغيرها من المؤن اللازمة للحاجة إليها ثم يخمس الباقي فيجعل خمسة أقسام متساوية ويكتب على رقعة لله تعالى أو للمصالح وعلى رقعة للغانمين وتدرج في بتادق فما خرج لله تعالى قسم على خمس مصالح المسلمين كالغنم والمستغنين بطوم الشرع وآلاتها ولومبتدين والأئمة والمؤذنين ولوأغنياء وسائر من يقتل من نحو كسبه بمصالح المسلمين لعموم نعمهم وألحق بهم العاجزون عن الكسب والعطاء إلى رأى الإمام معتبرا سمة المال وضيقه ، وهذا هو السهم الذى كان لرسول الله ﷺ في حياته وكان يتفق منه على نفسه وعياله ويدخر منه مؤنة سنة ويصرف الباقي في المصالح ، وهل كان عليه الصلاة والسلام مع هذا التصرف مالكا لذلك أو غير مالكا قولان ذهب إلى الثانى الإمام الرافعي وسبقه إليه جمع متقدمون قال : إنه عليه الصلاة والسلام مع تصرفه في الخمس المذكور لم يكن يملكه ولا ينتقل منه إلى غيره إرثا . ورد بأن الصواب المنصوص أنه كان يملكه ، وقد غلط الشيخ أبو حامد من قال : لم يكن صلى الله تعالى عليه وسلم يملك شيئا وإن أيسر له ما يحتاج إليه ، وقد يؤول كلام الرافعي بأنه لم ينف الملك المطلق بل الملك المقضي للارث عنه .

ويؤيد ذلك اقتضاء كلامه في الخصائص أنه يملك . وبنوهاشم ، والمطلب ، والعبرة بالانساب لا بآباء دون الأمهات ويشترك فيه الغنى والفقير لإطلاق الآية ، وإعطائه عليه الصلاة والسلام العباس وكان غنيا والنساء ، ويفضل الذكر كالإرث واليتامى ، ولا يمنع وجود جد ، ويدخل فيهم ولد الزنا والمنفى لا المقيط على الأوجه ؛ ويشترط فقره على المشهور ولا بد في ثبوت اليتيم والاسلام والفقير هنا من البينة ، وكذا في الهاشمي ، والمطلبي ، واشترط جمع فيهما معها استفاضة النسبة والمساكين وابن السبيل ولو بقولهم بلا بين . نعم يظهر في مدعى ثقب مال له عرف أو عيال أنه يكلف بينة . ويشترط الاسلام في الكل والفقير في ابن السبيل أيضا وتماه في كتبهم . وتعلق أبو المالية بظاهر الآية الكريمة فقال : يقسم ستة أسهم ويصرف سهم الله تعالى لمصالح الكعبة أى إن كانت قريبة . وإلا فالى مسجد كل بلدة وقع فيها الخمس كما قاله ابن الهمام : وقد روى أبو داود في المراسيل وابن جرير عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان يأخذ من قبضة فيجعلها لمصالح الكعبة ثم يقسم ما بقى خمسة أسهم ، ومذهب الامامية أنه ينقسم إلى ستة أسهم أيضا كمنه بآبي العالية إلا أنهم قالوا : إن سهم الله تعالى وسهم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وسهم ذوى القربى للإمام القائم مقام الرسول عليه الصلاة

والسلام . وسهم لثامى آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم . وسهم لساكنينهم . وسهم لأبناء سبيلهم لا يشر كهم في ذلك غيرهم ورووا ذلك عن زين العابدين . ومحمد بن علي الباقر رضي الله تعالى عنهم ، والظاهر أن الأسهم الثلاثة الأولى التي ذكروها اليوم نجها في السرداب إذ القائم مقام الرسول قد غاب عنهم فتجأ له حتى يرجع من غيبته ، وقيل : سهم الله تعالى لبنت المال ، وقيل : هو مضموم لسهم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم . هذا ولم يبين سبحانه حال الأختاس الأربعة الباقية وحيث بين جل شأنه حكم اختس ولم يبينها دل على أنها ملك القائم ، وقسمتها عند أبي حنيفة للفارس سهمان وللراجل سهم واحد . لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كذلك ، والفارس في السفينة يستحق سهمين أيضا وإن لم يكن القتال عليها فيها فكانت . والمناهب للشيء كما يشر في المحبط ، ولا فرق بين الفرس المملوك والمستأجر والمستأجر وكذا المنصوب على تفصيل فيه ، وذهب الشافعي . ومالك إلى أن للفارس ثلاثة أسهم لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أسهم للفارس ذلك وهو قول الامامين . وأجيب بأنه قد روى عن ابن عمر أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قسم للفارس سهمين فإذا تعارضت روايتاه ترجح رواية غيره بسلامتها عن المعارضة فيعمل بها ، وهذا الرواية رواية ابن عباس رضي الله تعالى عنهما . وفي الهداية أنه عليه الصلاة والسلام تمارض فعلاه في الفارس فترجع إلى قوله عليه الصلاة والسلام وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم : «للفارس سهمان وللراجل سهم» وتعقبه في العناية بأن طريقة استدلاله بخالفة لقواعد الأصول فإن الأصل أن الدليلين إذا تعارضا ونفذ التوفيق والترجيح يصار إلى ما بعده لا إلى ما قبله وهو قال : فتعارض فعلاه فترجع إلى قوله ، والملاك المأمور في مثله أن تستدل بقوله ونقول فعله لا يعارض قوله لأن القول أقوى بالاتفاق ، وذهب الامام إلى أنه لا يسهم إلا للفارس واحد وعند أبي يوسف يسهم لفارسين . وما يستدل به على ذلك محمول على التنقيح عند الامام كما أعطى عليه الصلاة والسلام سلمة بن الأكوع سهمين وهو راجل ولا يسهم ثلاثة اتفاقا (إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ) شرط جزاؤه محذوف أي إن كنتم آمنتم بالله تعالى فاعلموا أنه تعالى جعل الحسن لمن جعل فسلوه إليهم وافقوا بالأختاس الأربعة الباقية ، وليس المراد مجرد العلم بذلك بل العلم المشفوع بالعمل والطاعة لأمره تعالى ، ولم يجعل الجزاء ما قبل لأنه لا يصح تقدم الجزاء على الشرط على الصحيح عند أهل العربية ، وإنما لم يقدر العمل قصرا للسلطة كما فعله النفسى لأن المظرد في أمثال ذلك أن يقدر ما يدل ما قبله عليه فيقدر من جنسه ، وقوله سبحانه : (وَمَا أُنْزِلَ إِلَّا خُطُوبًا عَلَى الْأُمَمِ الْجَلِيلِ) (وما) موصولة والمائد محذوف أي الذي أنزلناه (عَلَى عَبْدِنَا) محمد ﷺ ، وفي التعبير عنه بذلك ما لا يخفى من التشريف والتعظيم ، وقرئ (عبدنا) بضم نين جمع عبد ، وقيل : اسم جمع له وأريد به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون فإن بعض ما نزل نازل عليهم (يَوْمَ الْقُرْآنِ) هو يوم بدر فالإضافة للعهد ، والفرقان بالمعنى القوى فإن ذلك اليوم قد فرق فيه بين الحق والباطل ، والطرف منصوب بأنزلنا ، وجوز أبو البقاء تعلقه بآتم ، وقوله سبحانه : (يَوْمَ اتَّخَذَ الْمُتَّقِينَ بَدَلًا) بدل منه أو متعلق بالفرقان ، وتعريف الجمان للعهد ، والمراد بهم الفريقان من المؤمنين والمكافرين ، والمراد بما أنزل عليه عليه الصلاة والسلام من الآيات

واللائكة والنهر على أن المراد بالانزال مجرد الايصال والتيسير فيشمل الكل شمولاً حقيقياً فاما وصول عام ولا جمع بين الحقيقة والحجاز خلافاً لمن توهم فيه ، وجعل اليمين هذه الاشياء من موجبات العلم ، يكون الحسن لله تعالى على الوجه المذكور من حيث أن النوحى ناطق بذلك وأن الملائكة والنهر لما كانا منه تعالى وجب أن يكون ما حصل بسببهما من الغنمة مهنراً وإي الجهات التي عنها سبحانه ﴿ وَنَحْنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٤١) ومن آثار قدرته جل شأنه ما شاهدتموه يوم التقى الجمعان ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدَّةِ الدُّنْيَا ﴾ يدل من يوم أو معمول لأذكروا مقدراً ، وجوز أبو البقاء أن يكون ظرفاً تقدير وليس بشئ ، والعدوة بالحركات الثلاث شرط الرادى وأصله من العدو التجاوز والقراءة المشهورة انضم والكسر وهو قراءة ابن كثير . وأني عمرو . ويعقوب ه وقراً الحسن . وزيد بن علي وغيرهما بالفتح وظاهرات معنى ولا عبرة بالنكار بعضها ( الدنيا ) تأنيث الادنى أي إذ أنتم تارلون بشفير الوادى الأقرب إلى المدينة ﴿ وَهُمْ ﴾ أي المشركون ﴿ بِالْعُدَّةِ الْقُصْوَى ﴾ أي البعدى من المدينة وهو تأنيث الانصى ، وقرأ زيد بن علي رضى الله تعالى عنهما ( القصيا ) ومن قواعدهم أن فعلى من ذوات الواو إذا كان اسمها تبدل لامه ياء كدنيا فانه من دنيا يدنو إذا قرب ، ولم يدل من قصوى على المشهور لانه بحسب الاصل صفة ولم يدل فيها للفرق بين الصفة والاسم ، وإذا اعتبر غايته وأنه جرى مجرى الاسماء الجامعة قيل قصيا وهي لغة تميم والاولى لغة أهل الحجاز ، ومن أهل التصريف من قال : ان اللغة الغالبة العكس فان كانت صفة أبدلت اللام نحو الدنيا وإن كانت اسماً أفرت نحو حروى ، قيل : فعلى هذا القصوى شاذة والقياس قصيا ، وعنوا بالشذوذ مخالفة القياس لا الاستعمال فلا تنافي الفصاحة ، وذكروا في تعليل عدم الابدال بالفرق أنه إنما لم يعكس الأمر وإن حصل به الفرق أيضا لأن الصفة أثقل فابقيت على الاصل الاخف كقول الانشال من الضمة إلى الياء ، ومن عكس أعطى الاصل للاصل وهو الاسم وغير في الفرع للمرق ﴿ وَالرَّكْبُ ﴾ أي العير أو اصحابها أبو سفيان واصحابه وهو اسم جمع راكب لا جمع على الصحيح ﴿ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ أي في مكان أسفل من مكانكم بمعنى ساحل البحر ، وهو نصب على الظرفية وفي الاصل صفة للظرف كما اشرنا اليه ولهذا انصب انتصابه وقام مقامه ولم يفسخ عن الوصفية خلافاً لبعضهم وهو واقع موقع الخبر ، وأجاز القراء ، والاخشاش رفته على الاتساع أو بتقدير موضع الركب أسفل ، والجملة عطف على مدخول إذ . أي إذ أنتم النخ وإذا الركب النخ واختار الجمهور أنها في موضع الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور قبل ، ووجه الاختلاف في الآية مع حصول المقصود بأن يقال : يوم الفرقان يوم النصر والظفر على الاعداء مثلاً تصوير ما يدبر سبحانه من أمر وقعة بدر والامتنان والدلالة على أنه من الآيات الغر المحجولة وغير ذلك وهذا مراد الزمخشري بقوله فائدة هذا التوقيت ، وذكر مراكز الفريقين وأن العير كان أسفل منهم الاخبار عن الحال الدالة على قوة شأن العدو وشوكة وتكامل عدته وتعهد أسباب العدة له وضعف شأن المسلمين والتياث أمرهم وإن غلبتهم في مثل هذه الحال ليست الاصنام من الله تعالى ودليلاً على أن ذلك أمر لم يتيسر إلا بحوله سبحانه وقوته وباهر قدرته ، وذلك أن العدو القصوى التي أنسخ بها المشركون ظن فيها الماء وكانت أرضاً لا بأس بها ولا ماء بالعدوة الدنيا وهي خبار تسوخ فيها الارجل وكانت العير وراء ظهر العدو مع كثرة عددهم فكانت الحاية دونها تضعف حينهم



وتشدد في المقاتلة عنها نياتهم وتوطن نفوسهم على أن لا يرحوا مواضعهم ولا يخلوا مراكزهم ويظفروا منتهى  
تجدهم وقصارى شدتهم وفيه تصوير مآثر سبحانه من أمر تلك الوقعة ، وليس السؤال عن فائدة الاخبار  
بما هو معلوم للمخاطب ليكون الجواب بأن فائدته لازمة لمآخذ غير واحد لما لا يخفى ، وعلى هذا الطرز ذكر قوله تعالى :  
( وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ ) أي لو تواعدتم أنتم وهم القتال وعلتم حالهم وحالكم لاختلفتم أنتم في  
الميعاد هية منهم وبأسا من الظفر عليهم ، وجعل الضمير الأول شاملا للجميعين تغليبا والثاني للمسلمين خاصة  
هو المناسب للمقام إذ القصد فيه إلى بيان ضعف المسلمين ونصرة الله تعالى لهم مع ذلك ، والزمخشري جعله  
فيهما شاملا للفريقين لتكون الضمائر على وتيرة واحدة من غير تفكيك على معنى لو تواعدتم أنتم وأهل مكة  
لخالف بعضهم بعضا فبطركم فلكم وأكثرهم عن الوفاء بالموعد وبططهم مافى قلوبهم من تيب رسول الله ﷺ  
والمؤمنين فلم يتفق لكم من التلاقي ما وفقه الله تعالى من التلاقي وسببه ولا يخفى عدم مناسبتها ، وأمر التفكيك  
سهل ( وَلَكِنْ ) التلقيب على غير موعد ( لِيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا ) وهو نصر المؤمنين ونهر أعدائهم ( كَانَ مَفْعُولًا )  
أي كان واجبا أن يفعل بسبب الوعد المشار إليه بقوله سبحانه : ( وكان حقا علينا نصر المؤمنين ) أو كان  
مفعولا في الآلة .

وأقول : ثابت بمعنى صار الدالة على التحول أي صار مفعولا بعد أن لم يكن ، وقوله سبحانه :  
( لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ) يدل من ( ليُفْضَى ) بإعادة الحرف ومتعلق بمفعولا \*  
وجوز أبو البقاء أيضا تعلقه بـ ( يَفْضَى ) واستطاب الطيبي الأول والمراد بالبينة الحجة الظاهرة أي ليحوت من يموت عن  
حجة ثابتها ويمشى من يعيش عن حجة شاهدها فلا يبقى محل للتمال بالأعذار فان وقعة بدر من الآيات  
الواضحة والحجج الغرائضة ، ويجوز أن يراد بالحياة الإيمان وبالموت الكفر استعارة أرمجازا مرسلًا ، وبالبينة  
إظهار كمال القدرة الدالة على الحجة الدافعة أي ليصدر كفر من كفر وإيمان من آمن عن وضوح بيته ، وإلى  
هذا ذهب قتادة - وعبد بن اسحق - قيل : والمراد بمن هلك ومن حي المشارف للهلاك والحياة أو من هذا حاله  
في علم الله تعالى وقضائه ، والمشاركة في الهلاك ظاهرة ، وأما مشاركة الحياة فقيل : المراد بها الاستمرار على الحياة  
بعد الوقعة ، وإما قيل ذلك : لأن من حي مقابل لمن هلك ، والظاهر أن ( عن ) بمعنى بعد كقوله تعالى : ( عما قيل ليصبرن  
نادمين ) ، وقيل : لما لم يتصور أن يهلك في المستقبل من هلك في الماضي حمل من هلك على المشاركة ليرجع إلى  
الاستقبال ، وكذا لما لم يتصور أن ينصف بالحياة المستقبل من انصف بها في الماضي حمل على ذلك لذلك أيضا ، لكن  
يلزم منه أن يختص بمن لم يكن حيا بذالك فيحمل على دوام الحياة دون الاتصاف بأصلها ، فيكون المعنى لتدوم  
حياة من أشرف لنوامها ، ولا يجوز أن يكون المعنى لتدوم حياة من حي في الماضي لأن ذلك صادق على من  
هلك فلا يحصل المقابلة إلا أن يختص باعتبارها . وتكلف بعضهم توجيه المعنى والاستقبال بغير ما ذكر بما  
لا يخلو عن تأمل ، واعتبار المعنى بالنظر إلى علم الله تعالى وقضائه والاستقبال بالنظر إلى الوجود الخارجي مما  
لا غبار عليه ، و ( عن ) لا يمتنع كونها بمعنى بعد بل يمكن أن تبقى على معنى المجاوزة الذي لم يذكر البصريون سواه \*  
وقطرب ذلك قوله تعالى : ( وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك ) بناء على أن المراد مانعها صادقين عن قولك ظاهر  
رأي البعض ، ويمكن أن تكون بمعنى على كما في قوله تعالى : ( فإنا يغفل عن نفسه ) وقول ذي الاصبع :

لا آمن منك لأفضالت في حسب عني ولا أنت ديان فتخزوني

وقرأ الاصحاح (اليهيك) بفتح العين، وروى ذلك عن عاصم وهي على ما قال ابن جني في المحند شاذة مرغوب عنها لأن الماضي منك بالفتح ولا يأتي فعل يفعل إلا إذا كان حرف الحلق في العين أو اللام فهو من اللغة المتباعدة وفي القاء وس أن هلك كضرب ومنع وعلم وهو ظاهر في جواز الكسر والفتح في الماضي والمضارع • نعم المشهور في الماضي الفتح وفي المضارع الكسر، وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو بكر، ويهف، وب (حي) بك اللام قال أبو البقاء: وفيه وجهان أحدهما الحمل على المستقبل وهو يحكي فكما لم يدغم فيه لم يدغم في الماضي، والثاني أن حركة الحرفين مخدعة فالأول مكسور والثاني مفتوح واختلاف الحرفين باختلاف الحرفين، ولذلك أجازوا في الاختيار منبب البلدا إذا كثر ضبه، ويقوى ذلك أن الحركة الثانية عارضة فكان الياء الثانية ساكنة ولو سكنت لم يلزم الإدغام فكذلك إذا كانت في تقدير الساكن، والياء أن أصل وليست الثانية بدلا من واو، وأما الحيوان فالو فيه بدل من الياء، وأما الحراء فليس من لفظ الحية بل من حوى يحوى إذا جمع ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٤٢) أي يكفر من كفر وعقابه وإيمان من آمن وثوابه، ولعل الجمع بين الوصفين لاشتغال الكفر والإيمان على الاحتقاد والقول، أما اشتغال الإيمان على القول فظاهر لاشتراط إجراء الأحكام بكلماتي الشهادة، وأما اشتغال الكفر عليه فبناء على المعتاد فيه أيضا ﴿إِذْ يُرِيدُكُمُ اللَّهُ فِي هَانًا قَلِيلًا﴾ مقدر بإذ كر أو بدل من يوم الفرقان، وجوز أن يتعلق بعالم وليس بنبي، ونصب قليلا على أنه مفعول ثالث عند الجمهور في حال على ما يفهمه كلام غيره •

والجمهور على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أرى ما أرى في النوم وهو الظاهر المنبهر، وحكمة أرادهم إياه صلى الله تعالى عليه وسلم قليلين أن يخبر أصحابه رضي الله عنهم فيكون ذلك تثبيت لهم، وعن الحسن أنه ضر المنام بالعين لأنها مكان النوم كما يقال للقطيفة المنامة لأنها ينام فيها فلم تكن عنده هناك رقايا أصلا بل كانت رؤية، واليه ذهب البلخي ولا يخفى ما فيه لأن المنام شائع بمعنى النوم مصدر مبني على ما قال بعض المحققين أو في موضع الشخص الزائم على ما في الكشف ففي الحمل على خلاف ذلك تعقيد ولا نكتة فيه، وما قيل: إن فائدة العنود الدلالة على الأمن الوافر فليس بشيء لأنه لا يقيد ذلك بالنوم في تلك الحال دليل الأمن لا أن يربهم في عينه التي هي محل النوم، على أن الروايات الجمة برويته صلى الله تعالى عليه وسلم إياهم متما وقص ذلك على أصحابه مشهورة لا يعارضها كون العين مكان للنوم نظرا إلى الظاهر، ولعل الرواية عن الحسن غير صحيحة فإنه الفصح العالم بكلام العرب، وتخرج كلامه على أن في الكلام مضافا محذوفا أقيم المضاف إليه مقامه أي في موضع منامك لا لا يرتضيه البقطان أيضا، والتعبير بالمضارع لاستحضار الصورة الغريبة، والمراد إذا أراكم الله قليلا ﴿وَلَوْ أَنَّ كُفْرَكُمْ كَثُرَ لَفُتِنْتُمْ﴾ أي لجبنتم وهبتم الأقدام، وجمع ضمير الخطاب في الجزاء مع أفراد في الشرط إشارة كما قيل: إلى أن الجبن يمرض لهم لاله صلى الله تعالى عليه وسلم إن كان الخطاب للأصحاب فقط وإن كان لكل يكون من استناد ما لا كثر لكل ﴿وَلَتَنَازِعَنَّ فِي الْأَمْرِ﴾ أي أمر القتال وتفرقت آراؤكم في الثبات والفرار ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ أي أنعم بالسلامة من الفشل والتنازع •



( إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ) أى الخواطر التى جعلت كأنها ماله للصدور ، والمراد أنه يعلم ما سيكون فيها من الجراءة والجهل والصبر والجزع ولذلك دبر مآذره ( وَإِذْ يُرِيكُمُ إِذِ التَّقِيَمَ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ) مقدر بمضمر خوطب به الكل بطريق التلوين والتدعيم معطوف على ما قبله ، والضمير ان مفعولا يرى وقليلا حال من الثاني ، وإنما قلهم سبحانه فى أعين المسلمين حتى قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه إلى من يحبه : أترام سبعة ، فقال : أترام مائة تبيتألمهم وتصدىقا لرسوله عليه الصلاة والسلام ( وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ ) حتى قال أبو جهل : إنما أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أكلة جزور ، وكان هذا التقليل فى ابتداء الامر قبل التحام القتال ليجتروا عليهم ويتركوا الاستعداد والاستعداد ثم كثروا سبحانه حتى رأوهم مثلهم لتفاجئهم الكثرة فيجتروا ويهاجموا ( لَبَقِطَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ ) كرر لاختلاف الفعل المعال به إذ هو فى الأول اجتماعهم بلابعاد وهما تقليلهم ثم تكثيرهم ، أولان المراد بالامر ثم الالتقاء على الوجه المحكى . وهما اعزاز الاسلام وأهله وإذلال الشرك وحزبه ، وهذا وذكر غير واحد أن ما وقع فى هذه الواقعة من عظام الآيات فإن البصر وإن كان قدرى الكثير قليلا والقليل كثيرا لكن لا على ذلك الوجه ولا إلى ذلك الحد وإنما تصور ذلك بعد الأبصار عن إِبصار بعض دون بعض مع التساوى فى الشرائط . واعتراض بأن ما ذكر من التقليل مناسب لتقليل الكثير لا لتكثير القليل ، وأجيب بأن تكثير القليل من جانب المؤمنين يكون الملازمة عليهم للسلام ومن جانب الكفرة حقيقة فلا يحتاج إلى توجيه فيهما وإنما يحتاج إليه لتقليل الكثير ، وذكر فى الكشف طريقين لإبصار الكثير قليلا أن يستر الله تعالى به ضمه بسائر أو يحدث فى عيونهم ما يستغلون به الكثير كما خلق فى عيون الحول ما يستكثرون به القليل فيرون الواحد اثنين ، وعليه فيمكن أن يقال : إن رؤيتهم للمؤمنين مثلهم من قبيل رؤية الاحول بل هى أعظم على تقدير أن يراد مثل أنفسهم وحينئذ لا يحتاج إلى حديث رؤية الملازمة مع المؤمنين ، وفى الانتصاف أن فى ذلك دليلا بينا على أنه تعالى هو الذى يخلق الإدراك فى الحاسة غير موقوف على سبب من مقابلة أو قرب أو ارتفاع حجب أو غير ذلك ، إذ لو كانت هذه الاسباب موجهة للرؤية عفا لما أمكن أن يستتر عنهم البعض وقد أدركوا البعض ، والسبب الموجب مشترك فعلى هذا يجوز أن يخلق الله تعالى الإدراك مع انتفاء هذه الاسباب ويجوز أن لا يخلقه مع اجتماعها فلا ربط اذن بين الرؤية وبينها فى مقدور الله تعالى ، وهى رادة على القدرة المتكررة لرؤيته تعالى لفقد شرطها وهو التجسم وتحركه ، وحسبهم هذه الآية فى بطلان زعمهم لكنهم يرون عليها وهم عنها مرضون ، ثم ان رؤياه عليه الصلاة والسلام كانت فى قول على طرز رؤية أصحابه رضى الله تعالى عنهم المشركين ، وذكر بعض المحققين أنها كانت فى مقام التعبير فلا يلزم أن تكون على خلاف الواقع ، والقلة معبرة بالخطوية ، والواقعة من الرؤيا ما يقع بعينه ومنها ما يعبر ويؤول ، وتحقيق الكلام فيها يقتضى بسطا فيقف واستمع لما تبلى فنقول :

اعلم أن النفس الناطقة الانسانية سلطان القوى البدئية وهى الآت لها وظاهر أن القوة الجسدية تكل بكثرة العمل كالسيف الذى بكل بكثرة القطع فالنفس اذا استعملت القوى الظاهرة استعمالا كثيرا بحيث يمرض لها الكلال تعطلها لتسريح وتقوى كما أن الفارس اذا أكثر ركوب فرسه يرسله لتسريح ويرعى .

وهذا التمثال الحاصل باسترخاء الاعصاب الدماغية المتصلة بالآلات الادراك هو النوم وما يترامى هناك هو الرؤيا الا أن المتكلمين والحكماء المشائين والمتألمين من الاشرافيين والصوفية اختلفوا في حقيقتها الى مذاهب، فذهب المعتزلة وجمهور أهل السنة من المتكلمين الى أن الرؤيا خيالات باطلة، ووجه ذلك عند المعتزلة فقد شرائط الادراك حالة النوم من المقابلة وانبات الشعاع وتوسط الشفاف والبنية المخصوصة الى غير ذلك من الشرائط المعبرة في الادراك عندهم وعند الجماعة، وهم لم يشترطوا شيئا من ذلك أن الادراك حالة النوم بخلاف العادة وان النوم ضد الادراك فلا يجامعه فلا تكون الرؤيا ادراكا حقيقية، وقال الاستاذ أبو اسحق: ان الرؤيا ادراك حق اذ لا فرق بين ما يحده النائم من نفسه من ابصار وسمع وذوق وغيرها من الادراكات وما يحده اليقظان من ادراكاته فلو جاز التشكيك فيما يحده النائم لجاز التشكيك فيما يحده اليقظان ولزم السفسطة والقدح في الامور المعلومة حقيقتها بالبدية، ولم يخالف في كون النوم ضد الادراك لكنه زعم أن الادراكات تقوم بجزء من اجزاء الانسان غير ما يقوم به النوم من أجزائه فلا يلزم اجتماع الصديق في محل.

وذهب المشامون الى ان المدرك في النوم يوجد في الحس المشترك الذي هو لوح المحسوسات ويجمعهما فان الحواس الظاهرة اذا أخذت صور المحسوسات الخارجية وأدتها الى الحس المشترك صارت تلك الصور مشاهدة هناك ثم ان القوة الخييلة التي من شأنها تركيب الصور إذا ركبت صورة فربما انطبعت تلك الصورة في الحس المشترك وصارت مشاهدة على حسب مشاهدة الصورة الخارجية فان مدار المشاهدة الانطباع في الحس المشترك سواء انحدرت اليه من الخارج أو من الداخل، ثم ان القوة الخييلة من شأنها التصوير دائما لا تسكن نوم او لا يقظة فلو خليت وطباعها لما فترت عن رسم الصور في الحس المشترك إلا أنه يصرفها عن ذلك أمران، أحدهما توارد الصور من الخارج على الحس المشترك اذ بعد انتفاشه بهذه الصورة لا يسع أن ينتقش بالصورة التي تركها الخييلة، وثانيهما تساطع العقل أو الهم عليها بالضبط عند ما يستعملانها في مدركاتهما، ولا شك في انقطاع هذين الصارفين عند النوم فيسح لا تنتقش الصور من الداخل فيكون ما يدركه النائم صورة مرتسمة في الحس المشترك وموجودة فيه وهو الرؤيا الا أن منها ما هو صادق ومنها ما هو كاذب، أما الاولى فهي التي قد تد تلك الصور فيها على الحس المشترك من النفس الناطقة، ويانه أن صور جميع الحوادث ما كان وما يكون مرتسمة في المبادئ العالية التي يعبر عنها أبواب الشرع بالملائكة ومنطبعة بالنفوس المجردة الفلكية واتصال النفس المجردة بالمجرد لعل الجنسية أشد من اتصالها بالقوى الجسمية فز شأنها أن تحصل بذلك وتنتقش بتا فيه إلا أن اشتغالها بالحواس الظاهرة والباطنة واستغراقها بتدبير بدنها بمنعها عن ذلك الاتصال والانتقاش لأن اشتغال النفس ببعض أفعالها يمنعها من الاشتغال بغيره، فان الذي لا يشغله شأن من شأن هو افقه تعالى الواحد القهار، ولا يمكن ازالة المائق بالسكينة الا أنه يسكن اشتغالها بالادراكات الحسية حالة النوم اذ في اليقظة ينتشر الروح الى ظاهر البدن بواسطة الشرايين وينصب الى الحواس الظاهرة حالة الانتشار ويحصل بها الادراك فتشتغل النفس بتلك الادراكات، وأما في النوم الذي هو أخ الموت فينجس الروح الى الباطن ويرجع عن الحواس الظاهرة بعد انصبا به اليها فتتعطل فيحصل للنفس أدنى فراغ فتتصل بتلك المبادئ اتصالا روحانيا معنويا وتنتقش بعضها ما فيها عما استمدت هي له كالمرايا اذا حوذى بعضها ببعض فانتقش في بعضها ما يتسع

له عما انتفش في البهمن الآخر فتدرك النفس بما ارتسم في تلك المادى ما يباينها من أحوالها وأحوال ما تقاربها من الأقارب والأهل والولد والأقلم والسلك ماضيه وتنبه إلا أن هذا الإدراك لعدم تأده من طرف الحس كلى فتحاكيه القوة المتخيلة التي جعلت محاكية لما يرد عليها ضرر جزئية مثالية خيالية مسببة أياها فتحاكي ما هو خير بالنسبة اليها في صورة جميلة وما هو شر كذلك في صورة قبيحة هائلة على مراتب مختلفة ووجوه متعددة ومن ثمة قد ترى ذنبا بصفة جميلة صورية ومعنوية من الجدال والعلم والكرم والشجاعة وغير ذلك من الصفات الحمودة ، وقد ترى ذنبا بصفة باضداد مذكور ، وقد ترى تلك الصفات في صورة ما غدت الصفات عليه ، بل قد ترى أبا غضبا صار موعا آخر لغلبة صفاته عدوها ، ومتى غلبت عليها الصفات الحيلة والأحلاق الحميدة ترى صور جميلة وأشخصا حميدة كذوى الخيال والعلم والأولياء والملائكة ، بل قد ترى أبا صار عالما أو ملكا مثلا ، ومتى غلبت عليها الصفات الذميمة ترى صور هائلة كصورة عولية أو سبعية ، وكذا رؤية حال من يقارب من الأهل والولد الاطيم مثلا فتراها باعتبار اختلاف المراتب والمناسبات على ما هي عليه في المضي أو الحال أو الاستقبال حتى لو اهتمت بمصالح الناس وأتاهم ولو كانت منجذبة الهمة إلى ابدع دولات لاحت لها أشياء منها ، فهي لم يكن اختلاف بين تلك الصورة وبين ما هي مأخوذة منه إلا بالكلية والجزئية فالت رؤيا غير محتاجة إلى التعمير ، والتجاوز عنها إلى ما يناسبها بوجه من المبالغة أو الضدية التي يقتضيها صور الألف والخلق والأسباب العنصرية وغير ذلك من وجوه خمبة لا يطلع عليها إلا الأفراد من أئمة التعمير ، وإن كانت مخالفة لها لقصور تقع في التخيلة إما لثبات أو لمعرض ذهني وحيرة لها عما ترى أو لغير ذلك كانت محتاجة إلى التعمير ، وهو أن يرجع المميز الفهري مجردا لما يراه النائم عن تلك الصور التي صورتها التخيلة إلى أن ينتهي بمرتبة أو مراتب إلى ما تلقته النفس من تلك المبادئ فيكون هو الواقع ، وقد يتعمق سببا إذا كان الرائي كثير الاهتمام بالرؤيا أن يبرر رؤياه في النوم الذي رآها فيه أو غيره ، فهو إما يتركه لما كانت الرؤيا حكاية عنه ، وإما بتصوير التخيلة حكاية رؤياه بحكاية أخرى ، وحينئذ يحتاج إلى تعييرين •

وأما الثانية فهي تكون لأشياء ما لأن النفس إذا أحست في حال البقطة بتوسط الآلات الحسية بصور جزئية محسوسة أو خيالية وبقيت مخزونة في قلب ، الخيال فعند النوم الذي يخلص فيه الحس المشترك عما يرد عليه من الحواس الطاهرة ترسم في الحس المشترك انقسام المحسوسات اما على ما كانت عليها واما بصور مناسبة لها ، أو لأن النفس أنفقت بواسطة المتخيلة صورة ألغتها فعند النوم تتمثل في الحس المشترك ، أو لأن مزاج الدماغ يتغير فيتغير مزاج الروح الحادثة للقوة المتخيلة فتتغير أعمال المتخيلة بحسب تلك التغيرات ، ولذلك يرى النعوى الأشياء الحمراء الصمراوى البياض والاشعة والسوداوى الخيال والادخنة والبلغمى المياه والالوان البيض ، ومن هذا القليل رؤية كونه أو بعض أعضائه في الثلج أو الماء أو النار عند قلة السخونة أو البرودة عليه ، ورؤية أنه يأكل أو يشرب أو يبول عند عرض الاحتياج إلى أحدها •

ومن العجائب في هذا الباب أنه إذا غلب المني واحتاجت الطبيعة إلى دفعه تحتل باستعانة القوة المتخيلة إلى تصوير ما يتدفع به من الصور المحسوسة وفي إرسال الريح الناشرة لآلة الجماع وإرادة حركاتها حتى يتدفع بذلك ما أرادت ادماغه ، وقد يكون ذلك لتوجه والاعتناء لاغلبة المني فهذا قد لا يتدفع به شيء ، وقد يعرض

للروح اضطراب وتحريلك من لاسباب الخروجة ولداخلة قوى أمور متعيرة متفرقة غير مصبغة فرما يتركب من المجموع ضرورة غير معهودة قد يتصورها أحد أو يقع مثله في الخارج ، وقد يكون ذلك لاختلالات فلكية وأوضاع سيارية . هذا ثابت الرقيا لأحد هذه الأمور تسمى أضغاث أحلام ولا تعبير لها ولا تقع . وقد ذكروا أن أصدق الناس رقيا أعدتهم مراجع ومن كان مع ذلك معطاه عن العلائق الشائعة والخيالات العسدة معتدا للصدق مترجم إلى الرؤيا واستشبهها وكيفيتها كانت رؤيته أصبح وأصدق وأكثر أحلام الكذاب والسكران والمغموم ومن غلب عليه سوء مزاج أو فكر أو حيالات فاسدة ومفتضيات قوى عضوية وشهوية فاذة لا تعتمد عاها ، ومن هنا قالوا : لا اعتماد على رؤية الشاعر لتعوده الأكاذيب الباطنة والخيالات العسدة .

وذهب بعض أصحاب المكاشفات وأرباب المشاهدات من الحكماء المتألمين والصوفية المذكورين لارتسام صور في الخيال إلى أن الرؤيا مشاهدة النفس صوراً حالية موحودة في عالم المثال الذي هو روح بين عالم المجردات الصبغة المسمى بعدم بعالم الملكوت ، وبين عالم الموجودات العينية الكشمية المسمى بعالم الملك ، وقالوا : فيه موحودات منشخصة مطابقة لما في الخارج من الجبروت مثل هافائمه بنفسها مناسبه لما في عالمين المذكورين ، أما لعالم الملك فلاها صور جسمانية شبحية ، وأما لعالم الملكوت فلاها معنوية غير متعلقة بمكان وجهة كالمجردات حتى أنه يرى صوراً مثالية لشخص واحد في مرآة متعددة بل في مواضع متكررة كما يرى بعض الأولاد في زمان واحد في أماكن متعددة شرقية وغربية ، ثم إن تلك الصور محال مختصة كالمرآة والماء الصافي ، والقوى الجسمانية سببا لماطنة إذا انقطعت عن الاشتغال بالأمور الخارجية المائفة إذ بذلك يحصل لها ريدة مناسبة لذلك العالم في السحريين عن العلائق البشرية ، وبذا فويت تلك المناسبة كما يلعب عليهم السلام والأولياء الكامل قدس الله تعالى أسرارهم تظهر في القوي الطاهرة أيضاً ، ولهذا كان الذي صلى الله تعالى عليه وسلم يشاهد جبريل عليه السلام حين ما يرسل بالوحي واصحبه رضى الله تعالى عنهم حوله كانوا لا يشاهدونه . هذا وسنشكل قول المتكلمين : أن الرؤيا حيالات باطلة أنه قد شهد اسكوت والسبب بصحتها بل لم يكن أحد من الناس إلا وقد جربها من نفسه بجرة توجب التصديق بها . وأجيب بأن مرادهم أن كون ما يتخيله الخائم إدراكاً بالبصر رؤية وكون ما يتخيله إدراكاً بالسمع سمعاً باطل فلا ينافى كونه أداة لعص الأشياء . وذكر حجة الاسلام الغزالي عليه الرحمة في شرح قوله عليه الصلاة والسلام : من رأى في المنام فقد رأى في الحديث أنه ليس المراد بقوله عليه الصلاة والسلام فقد رأى في رؤية الجسم بل رؤية المثال الذي صار آلة يتأدى بها المعنى الذي في نفسه إليه ، ثم ذكر أن النفس غير المثال المتخيل ، فالشكل المرئي ليس روحه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا شخصه بل مثله على التحقيق ، وكذا رؤيته سبحانه فوما كان ذاته تعالى مترفة عن الشكل والصورة لكن تنتهي تعريفاته تعالى إلى الحد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره وهو آلة حقا في كونه واسطة في التعريف ، فقول الرائي : رأيت الله تعالى ، فوما لا يعني به أنه رأى ذاته تعالى . وقال أيضاً : من رأى الله تعالى عليه وسلم مناهل يرد رؤيته حقيقة بشخصه المودع روضة المديته بل رؤية مثاله وهو منال روحه المقدسة عليه الصلاة والسلام .

قولي : ومن هنا يعلم جواب آخر للاعكال وهو أن مرادهم أن ما يرى في المنام ليس له حقيقة ثابتة في

عس لأمر كما أن امرئى في البغلة كذلك . هو مثل منخل يظهره الله تعالى للناس في المنام كما يظهر لها الأمور الدنية بعد الموت واليوم والموت أخون ، ووصف ما ذكره بالباطل لعله من قبيل وصف العالم به في قول أبيه . • ألا كل شيء ما خلا الله باطل •

وأنت تعلم أن ما ذكره حجه لا سلام ليس بما تفق عليه علماء فقه ذهب جميع إلى أن رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم بصفته المملوءة بأدراك على الحقيقة ويقرها إيزاك النبل ، على أن كلامه الحكام بين ظاهر لمحافة تلك الكتاب والسنة ولا يكاد يسلم تأويله عن شيء فتأمل . ولعل تنوية تعصى إلى ذكر زيادة كلام في هذا المقام .

وبالحله إنكار الرؤيا على إطلاق ليس في محله كيف وقد جاء في مدحه ما جاء . وفي صحيح مسلم أنها الدس لم يبق من مبشرات سوء إلا الرؤيا الصالحة براه مسلم أو نرى له . وجاء في أكثر الروايات أنها جرد من حس وأرتمين . ووجه ذلك بأنه عليه الصلاة والسلام عمل بها ستة أشهر في مدعى الوحي وقد استغفم ينزل عليه الوحي ثلاثاً وعشرين سنة ، ولا يتأتى هذا على رواية خمس وأربعين ، وكذا على رواية سبعين جراً ، ورواية ست وسبعين وهي خمسة ورواية ست وعشرين وقد ذكرها ابن عبد البر ورواية سوري من أربعة وعشرين والله تعالى أعلم .

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمْ دُخَانًا) أي حاشي جماعة من الكفرة ولم يصعبها سبحانه لظهور أن المؤمنين لا يعذبون إلا بالكفر ، وقيل : ليشتد إخطاؤه المذنبين لا بتأنيبه خصوص سب التبرول ومهمهم من رعم : أن الانقطاع منبر في معنى الفتن لاها من فوات أي قطعت والمقطع عن المؤمنين إما كره أو بعده ، وبني على ذلك أنه لا ينبغي أن يقال : لم توصف لظهور الخ وليس شيء كما لا يخفى ، والله ما قد غيب في القبان كالزوال . وتصدير الخطاب بحرف في الداء والندبة إظهاراً للكمال الاعناء بمضمون ما بعده (فَاتَّبِعُوا) لفقاههم (ولا تولوهم الادبار) والطاهر أن المراد الا أو على ما مر به وأذكر والله كثيراً أي في تضاعيف الفتن ، وفسر بعضهم هذا الذكر بالندبة . وبعضهم بالدعاء وروا الأديبة كثير في الفتن منها اللهم أنت ربنا وربهم نواصب وبواصبهم بيدك فاقبهم وأهزمهم . وقيل : المراد بذكره سبحانه احتضاره بالغباب وترقم نصره ، وقيل : المراد ذكر ما وعدكم الله تعالى من النصر على الأعداء في الدنيا والآخرة ليدعوك ذلك إلى الكف في القتال (تَعْلَمُ تَقْلُحُونَ) أي أي تعوزون عراككم من انصر والمثوبة ، والاولى حين الذكر على ما يعم التكبير والثناء وغير ذلك من أنواع الذكر ، وفي الآية ديبه على أن العبد ينبغي أن لا يشغله شيء عن ذكر مولاه سبحانه ، وذكره جل شأنه في مثل ذلك الموضع من أقوى أدلة محبته جل شأنه ، ألا ترى من أحب مخلوقاً مثله كيف يقول :

ولقد ذكرتكَ والراح نواهل مى ويض المند تشرب من دمي

فوددت تقبل السيوف لأها برقت ككارق تحرك المنسم

(وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) في كل ما ترون وما تدرسون ويندرج في ذلك ما أمروا به هنا (وَلَا تَدْرَعُوا)

باختلاف الآراء كما عتق يدر وأحد وقرئ (ولا نارعوا) فتشيد الاء (فتشولوا) أي فتنوا عن عدوك  
وتضعفوا عن قتالهم. والعمل منصوب بأن مقدرة في جواب هي، ويحتمل أن يكون مجزوما عاطفا عليه، وقوله  
تعالى: ﴿وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ بالصب مطوف على (تفشوا) على الاحتمال الأول. وقرأ عيسى بن عمر (ويذهب)  
ياء التنية والحزم وهو عطف عليه أيضا على الاحتمال الثاني، والريح كما قال الأنخس مستعدة للعودة  
لشبهها بها في تعود أمرها وتمشي. ومن كلامهم هبت رياح فلان إذ دالت له العودة وجرى أمره على ما يريد  
وركدت رياحه إذا ولت عنه وأدبر أمره وقال

إذا هبت رياحك فاعتصمها • فان لكل خافقة سكون

ولا تغفل عن الاحسان فيها • فاقدرى السكون متى يكون

وعن قتادة . وابن زيد أن المراد بها ريح النصر وقالوا . لم يدل نصر قط إلا بريح يعنيها الله تعالى نصر  
وجوه العدو . وعن النعمان بن مقرن قال: شهدت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكان إذا لم يقاتل  
أول النهار انظر حتى تميل الشمس وتهب الرياح، وعلى هذا تكون الريح على حقيقتها، وحوز أن تكون  
كنية عن النصر وبذلك صرحا بجاهد ﴿وَأَصْبِرُوا﴾ على شدائد الحرب ﴿أَنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ بالامداد  
والإعانة وما يفهم من كلمة مع من أصلهم بناء على المشهور من حيث أنهم الماثرون للصبر فهم مقرونون  
من تلك الحيلة .

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ بعد أن أسروا بم أسروا من أحسن الأعمال وهو إعمالها  
والمراد بهم أهل مكة أبو جهل وأصحابه حين خرجوا لحماة العير ﴿بَطْرًا﴾ أي مغرًا وأشرًا ﴿وَرَنَاءَ النَّاسِ﴾  
لثدوا عليهم بالشجاعة والسماحة . روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لما رأى أبو سفيان أنه  
أسر عيره أرس إلى قريش أن أرحموا فقد سلت العير فقال أبو جهل: والله لا أرجع حتى نرد بدرنا وشرب  
الحور وتعرف علينا القينات ونظمن بها من حضرمنا من العرب فوافوها ولكن سقوا كأس الماء بدل  
الحور وناحت عليهم التويع، بدل القينات وكات أموالهم عدايم بدلا عن مذهب، ونصب المصدرين على  
التعليل، ويجوز أن يكونا في موضع الحال، أي نظرين مرانين، وعلى التقديرين المعصود من المؤمنين أن  
يكونوا أمثالهم في البطر والرياء وأمرهم بأن يكونوا أهل تقوى وبخلاص إذا قلنا إن الهى عن الشيء أمر بضده  
﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عطف على (بطرا) وهو ظاهر على تقدير أنه حال بتأويل اسم الماعل لأن الجملة تقع  
حالا من غير تكلف وأما على تقدير كونه مفعولا له فيحتاج إلى تكلف لأن الجملة لا تقع مفعولا له، ومن هنا  
قيل: الأصل أن يصدوا فلما حذمت أن المصدرية ارتفع الفعل مع القصد إلى معنى المصدرية بدور سابق كقوله:  
ألا أيها الزاجري أسخر الوضي • أي عن أن أسخر وهو شاذ

واختير جملة على هذا استثناء، ونكتة التعبير بالاسم أولا والفعل أخيرا أن البطر والرياء دأبهم بخلاف  
الصدق فانه تعدد لهم في ذم السوء ﴿وَأَنَّهُ بِمَا جَعَلُوا مِنْ حَبْطٍ﴾ فيجازيهم عليه ﴿وَإِذْ رَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾  
مقدر بمضمر خوطب به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق التلميح على ما قيل، ويجوز أن يكون المضمر



خطبه به مؤمنون والمضرب على لا يأنزروا أي وادكروا الذين لهم الشيطان هم أعداء المؤمنين وغير ما بأن وسوس إليهم ( وقال لا غالب لكم اليوم من الناس وإن جار لكم ) أي أغنى في روعهم وحيل لهم أنهم لا يبالون بكثرة عددهم وعددهم وأوهمهم أن اتباعهم يلهوهم يطرون أي قرأت بحير لهم وساطع عن السوء حتى قالوا اللهم أنصر الهدى العنتين وأفضل الدينين فاقول محار عن الوسوسة والاسناد في (أي جار) من قبيل الاسناد في سبب الداعي (وإكم) حمر (لا) أو صمه (عالب) والخمر عذوف أي لا غالب فأننا لكم موجود (اليوم) مدمول الحمر ولا يجوز تعلق الخبر به أبول لا تصب لشبهه لمصاف حيثما وأجار بعد ديون المتح وخليه يصح تلفعه به (من الناس) حال من صمير الخبر لا من المستتر في (عالب) لما ذكرنا، وحمله أي جار نحتمل المضرب والحالة (وَمَا تَرَمَتِ الْقَمِينِ) أي تلافى الفرقان وكثيرا ما يكتفى بالتزائي عن التلافي وربما أول ذلك لما كان قوله تعالى : (لَا تَكْصُرْ عَلَىٰ تَعَفِّيهِ) أي رجع القهقري ون التكويس بأن عند التلافي لا عند التزائي، والبراه كونه عدده فيه حواء، والحار و يجوز في موضع الحال المتوكلية أو لقوسه أن صر الكووس بمعلق الزجرع، وأياما كان في الكلام استه دة تمثيله، شبه بطلان كيد بهدزيه بين رجع القهقري عما يحده كانه قبل لما تلافت نظر كيد وعاد مخبر إليهم أنه يحيرهم صوب هلا كهم .

(وَقَالَ إِنِّي أَرَىٰ مُّكِّمَ إِنِّي أَرَىٰ لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) نرا منهم إما متركم أو يترك الوسوسة لهم أي كان يهداهم أولا وخاف عليهم وأيس من حالهم ما رأى مد داته حال المسلمين بالملائكة عليهم السلام، وإم لم يقل خاف على نفسه لأن الوسوسة بحوله عليهم أقرب إلى الله ول من بعد وسوسته إليهم بخوفه على نفسه، وقيل أنه لا يخاف على نفسه لأنه من المضطرين وليس بشيء .

وقد يقاس المقصود من هذا الكلام أنه عظم عليهم الأمر وأخذ يحرقهم بعد أن كان يحرقهم ويشتد عليهم كانه قال: يا قوم الأمر عظيم والمضرب حسيم وفي تار ككم لذلك وخائف على نفسي النوع في مماوى الممالك مع أي أقدر مكم على الفرار وعلى مراحل هذه القهار، وحيث لا يعد أن يراد من الخوف الخوف على نفسه حيث يكره ذلك قول حقيقة، وقال غير واحد من المفسرين : أنه لما احتدمت فيش على المسير ذكرت ما فيه وبين كنهه من الإحقة والحرب فكاد ذلك يبطههم فتمثل لهم ليس بصورة سراقه بن مالك الكوفي وكان مرأشراف كناية فعلهم لا غالب لكم، هو أي جراكم من بي كانه وحاضكم ونع عكم ولا يصح الكم مكروه منهم فلما رأى الملائكة تنزل من السماء مكسرات بدت يده في يد الحارث بن هشم فقال له : إلى أين أنت عدل في هذه الحالة ؟ فقال له : إني أرى ما لا ترون فقال له : والله ما ترى إلا جعاسيس يثرب قدض في صدر الحارث وانطق وهزم الناس فيها قدموا مكة قالوا : هزم الناس سراقه قبله الخبر فذل واجهه ما شمرت بسيركم حتى سمعتم من تنكم فبأسلمو علوا أنه الشيطان ، وروى هذ عن ابن عباس ، والكلبي ، والسدي ، وغيرهم، وعليه يحتمل أن يكون معنى قوله : إني أخاف الله أني خاف أن يصيبني بمكروه من الملائكة أو بهلكى ويكون نوقت هو الوقت الموعود إذ رأى أنه مالم يرقله، وفي المرحا مارؤى الشيطان يوما هو أصمر فيه ولا أدر ولا أحقر ولا أعيط منه في يوم عرفة لما يرى من تنزل الرحة وتجاوز الله تعالى عن الذنوب تعظام الامارؤى يوم بدر فانه قد رأى حير ل عليه السلام يرجع للملائكة عليهم السلام وماى كتاب النجاة من أن ابليس قبل ذلك اليوم خرج على هنا والافهو ناج سلطان الكسب .

وروي الأول عن الحسن واختاره السيوطي والملاحظ، وقوله سبحانه: ﴿وَأَنَّهُ شَدِيدُ العقَابِ ٤٨﴾) يحتمل أن يكون من ظلام الدين وإن يكون مسأفاً من جهته سبحانه وتعالى، وادعى بعضهم أن الأول هو الظاهر إذ على احتمال كونه مسأفاً يكون تقريراً لمعرفته ولا يقتضيه المعام فيكون فضلة من الكلام، وتعمق به بيان لسبب حروفه حيث أنه يعلم ذلك فافهم ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ﴾ ظرف لرسول أو مكسر أو شديد العقاب، وجوز أبو البقاء أيضاً أن يقدر ادكروا ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ أي الذين لم تطمئن قلوبهم بالإيمان عند وحي فيه شبهة قبل: وهم فئة من قريش أسلموا بمكة وحسنهم آذهم حتى خرجوا منهم إلى بدر. منهم قيس بن الوليد ابن المعيرة والمهاجر بن منه، والحجاج بن الحجاج، والحريث بن زمة، وأبو قيس بن النفاك، فالمرص على هذا مجاز عن شبهة. وقيل: المراد بهم المنافقون سواء جعل المصطلح تعبيراً أو قصر مرض القلوب بالاحسان والعداوات والشك بما هو غير العاق، والمعنى إذ يقول الجماعة من المنافقين ومرض القلوب، وقيل: يجوز أن يكون الموصول صفة المنافقين، وبوسط الوائين كيد لصوق الصفة بالموصوف لأن هذه صفة للمنافقين لا تنكح عنهم، أو تكون الواو داخلية بين المصدر والمصدر نحو أعجبتني ربه كرمه، ورغم بعضهم أن ذلك وهم وهو من التحامل بمكان إذ لا يصح من ذلك صاعقه لا معنى، والنقول بأن وجه الوم فيه أن المنافقين جاز على موصوف مقدر أي القوم المنافقون فلا يوصف ليس وجهه إذ للفتن أن يقول: إنه أجرى المنافقون هذا مجرى الأسماء مع أن الصفة لا صاع من أن توصف وقيام العرض بالعرض دون أئمة امتناعه شرط الفتاد، ومن فسر الذين في قلوبهم مرض بأولئك الفئة الذين أسلموا بمكة قال: إنهم لما رأوا فئة المسلمين قالوا: ﴿غَرُّهُمْ لَاءٌ﴾) يفتنون المؤمنين الذين مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ديهم﴾ حتى تعرضوا لمن لا بدى لهم به فخرسوا وهم ثلثمائة وخمسة عشر إلى هذه الألف، وعلى احتمال جعله صفة للمنافقين يشمر ظلام البعض أن القول لم يكن عند التلاقي وقد روي عن الحسن أن هؤلاء المنافقين لم يشهدوا القتال يوم بدر.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: هم يومئذ في المسلمين، وفي القرب من هذا شيء، فإن الذي تشهد له الآثار أن أهل بدر كانوا خلاصة المؤمنين ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ عَلَى اللَّهِ﴾) جواب لهم ورد لقاتلهم ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾) غلب لا يذل من تولى عليه ولا يبدل من استجار به وإن قرئ ﴿حكيم ٤٩﴾) يفعل بحكمه البالغة ما تستبهره العقول، وتجار في فهمه أبواب الفعول. وجوب الشرط محذوف للدلالة المذكور عليه أو أنه قائم مقامه ﴿وَلَوْ تَرَى﴾) خطاب لبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو لكل أحد ممن له حظ من الخطاب، والمضارع هنا بمعنى الماضي لأن (لو) الامتناعية ترد المضارع ماضياً قال ابن ترد الماضي مضارعاً أي ولو رأيت ﴿إِذْ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾) الخ رأيت أمراً ظليماً، ولا بد عند العلامة من حمل معنى المضارع هنا على القرض والتعديده وليس المعنى على حقيقة المصطفى، وقيل: والقصد إلى استمرار امتناع الرقبة وتعمده وفيه بحث، وإد ظرف لتري والمفعول محذوف أي ولو تری الكفرة أو حالهم حينئذ، والملائكة فاعل يتوفى، وتقديم المفعول للاهتمام به، ولم يثبت العمل لأن الفاعل غير حقيقي الآية، وحسن ذلك الفصل

بهماء، ويقرب هذا الوجه فراه ابن عمر (توفي سنة ١٠٠) وحور أبو الهيثم، أن يكون المعنى يضربون وجوههم وأذنانهم، وعلى هذا مبتدأ خبره جملة (يضربون وجوههم) والجملة الاسمية مستأنفة. وعند ابن القلاء في موضع الحال، ولم يخرج إلى الواو لأن الضمير، ومن يرى أنه لابد فيها من الواو وتركها ضعيف بشرط الأول، وعلى الأول يحتمل أن يكون وجهه يضربون مستأنفة وأن تكون - لا من - معان أو المفعول أو منه لاستئناها عن ضميريهما وهي مضربيه يكتب فيهما، الضمير كما لا يخفى، والمراد من وجوههم ما قبلهم، ومن قوله - جاءه - (وأذنانهم) ما أدبر وهو كل ظهر، وعن مجاهد أن المراد منه أذنيه، ولكن الله تعالى كريم يكنى والأول أولى، وذكرهم يحتمل أن يكون للتخصيص بما لأن الخزي "سكال وضربهما أشد ويحتمل أن يراد التعميم على حد قوله تعالى (بالعباد والأصنام) لأنه أقوى الماء والمراد من الذين كفروا في بدر فأروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وغيره •

وروى عن الحسن أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: رأيت بظهر أبي حمز مثل الشراك فناداه بالصلاة والسلام: ذلك ضرب الملائكة، وفي روايه عن ابن عباس ما يشهد للعموم، فقد أخرج ابن أبي حاتم عنه أنه قال: آياتان يفتن بهما الكافر عند موته وفرا (ولو روى) الح، وبطل الرواية عنه رضى به تعالى عنه لم تصح (ودعوا عذاب الحريق) عطف على (يضربون) أصلا لقوله أى ويقولون ذوقوا، أو جاء من ضميره كذلك أى ضربين وجوههم وفاتنين ذوقوا، وهو على الوجهين من قول - الملائكة، والمراد بعذاب الحريق عذاب النار في الآخرة، وهو بشارة لهم من الملائكة بك هو أدمى وأمر، هم فيه وفي كان مع الملائكة يوم بدر مقام من حديث ظلموا ضربوا عشر كمين ما انتهت النار في جراحهم، وعليه لا نقول للتوبيخ، والتعبير بذوق قيل: للتبكي لأن الذوق يكون في المعامات المستعدة غالب، وفيه بكنه أخرى وهو أنه قل من كثير وأنه مقصود كإعذار الدقيق، وهذا الاعتذار يكون فيه المبالغة، وإياها شعر الذوق بقلته • وذكر بعضهم: وهو خلاف الظاهر أنه يحتمل أن يكون هذا قول من كلام الله تعالى في آل عمران (وقول ذوقوا عذاب الحريق) وجواب (و) بحسب المعطية لآمر ونهيته وتقديره: أشربا إليه ساقياء، وقدره لطيفي رأيت قوة أولئك ونصيرهم على أعوانه (ذلك) أى الضرب والعذاب اللسان هما هما وهو مبتدأ خبره قوله تعالى: (بما قدمت أيديكم) والله للجنة، وتقديره الأيدي مجاز عن الكسب والفعل، أى ذلك واقع بسبب ما كنتم من الكفر والمعاصي، وقوله سبحانه (وأن الله ليس بضالما للعباد) قبل خبر مبتدأ محذوف، واجبة اعتراض تدبيل مقور لمضمون ما قبله، أى والأمر أنه تعالى ليس تعذب لعبيده من غير ذنب من قبلهم، والتعبير عن ذلك بمعنى الظلم مع أن تديمهم بغير ذنب ليس بظلم قطعا، على ما تقر من قاعدة أهل السنة مضلا عن كونه ظلما مطلقا لبيان كمال نزاهته تعالى بتصوره بصورة ما يستحيل صدوره عنه تعالى من الظلم • وقال البيضاوي يرض الله غرة أحواله هو عطف على (ما) للدلالة على أن سببه مقيدة بانصافه إليه لإدولاه لا مكي أن يمدحهم بغير ذنوبهم، لأن لا يمدحهم بذنوبهم، فان ترك التعذيب من مستحبه ليس بظلم شرعا ولا عقلا (م - ٣ - ج - ١٠ - نصير روح المعاني)

حتى ينتهي إلى الظلم سداً للتعذيب وأد ذلك الرد على الرخصى عامة الله تعالى لعنه حيث جعل كلا من الأمرين سداً على مذهبه في رجوب الأصابع، فقوله: لأن لا يعذبهم عطف على أن يعذبهم والمعنى أن سبب هذا العقيد دفع احتمال أن يعذبهم بغير ذنوبهم لا احتمال أن لا يعذبهم بذنوبهم فإنه أمر حسن، وقوله للدلالة على معنى أن معيته السنية بما يحصل بهذا العقيد إذا تمكن تعذيبهم بغير ذنب يحتمل أن يكون سبب التعذيب إرادة العذاب لا ذنب، فحاصل معنى الآية أن عذابكم هذا إنما أنشأ من دوزيكم لأمس شيء آخر، فلا يرد عليه ما قيل: كون تعذيب الله تعالى للعباد بغير ذنب طناً لا يوافق مذهب الجماعة، وما قيل: أن هذا يخالف ما في آل عمران من أن سببه للعذاب من حيث أن نفى العلم يستلزم العدل المقتضي إثابة المحسن ومعاقبة المفسد مدفوع بأن نفى الظلم معنيين: أحدهما ما ذكر من إثابة المحسن الثبوت، والآخر عدم التعذيب بلا ذنب وظل منهما يقول إلى معنى العدل فلا دفاع من كلامه، وأما جعله هناك سداً وهما يبدأ للسبب فلا يوجب التنازع أيضاً عن إيراد ما ذكرنا فيما قبل بالسبب الوسيلة المحضة وهو وسيلة سواء اعتبر سداً مستغلاً أو قيداً للسبب، ولولا ذلك لوجب الاعتناء في هذا المقام ظلام لا يحصى عليك رده بعد الوقوف على ما ذكرنا، وقد تقدم لك بسط الكلام فيه، ومن الناس من يبين قول القاضي: للدلالة على بقوله يريد أن سنية الذنوب للعقاب تتوقف على شفاء الظلم منه تعالى فإنه لو جاز صدوره عنه سبحانه لا يمكن أن يذنب عيده بغير ذنوبهم، فلا يصح أن يكون للذنوب سبباً للمذاب لأن هذه الصورة ولا في غيرها، ثم قال: فإن قلت: لا يلزم من هذا إلا نفى إحصار السبب للعذاب في الذنوب لا نفى سببها له والكلام فيه إذ يجوز أن يقع العذاب في الصورة المعروضة بسبب غير الذنوب، ولا ينافي هذا كونها سبباً له في غير هذه الصورة في أهل بدر، إلا يتم التقريب.

قلت: لسبب المعروض في الصورة المذكورة إن أوجب استحقاق العذاب يكون ذلك لا محالة. والمعروض خلافه وإن لم يوجب ولا يتصور أن يكون سداً بلامعنى لكون شيء سداً إلا كونه مقتضياً لاستحقاقه فإذا انتهى هذا ينتهي ذلك، وبالحلة فما آل كون التعذيب من غير ذنب إلى كونه بدون السبب لا إحصار السبب فيه انتهى.

ورد بأن قوله: وإن لم يوجب فلا تصور أن يكون سداً بمنوع فإن السبب الموجب ما يكون مؤثراً في حصول شيء سواء كان عن استحقاق أو لم يكن، ألا يرى أن الصرب بظلم والقتل كذلك سببان للإيلام والموت مع أنهم ليسا عن استحقاق، فاعتراض السائل واقع وموقعه ولا يعكس التعصبي عنه إلا بما قرر سابقاً من معنى الآية، فإن المقام مقام تعيين السبب وعصمها للذنوب وذلك لا يحصل إلا بنفي صدور العذاب بلا ذنب منه سبحانه وتعالى، ومن هنا علم أن قوله: وبالحلة المح ليس بسديد فإن مناه كون لاستحقاق شرطاً للسببية وقد مر ما به مع ما فيه من مخالفة الكلام الاجتهاد من كون في الظلم سداً آخر للتعذيب لأن سنية بنى الظلم مرفوعة على إمكان إرادة التعذيب بلا ذنب وكونها سبباً للعذاب فكيف يكون ما آل كون التعذيب بلا ذنب إلى كونه بدون السبب فتأمل فالمقام معترك اللفظ، ثم أن المراد في الآية نفى نفس الظلم وإنما كثر توزيعاً على الأساد كأنه قيل: ليس بظالم لعلان ولا بظالم لعلان وهكذا، فجمع هؤلاء عدل إلى ظلام لذلك، وجوز أن يكون إشارة إلى عظم العذاب على سبيل الكناية وذلك لأن العمل يدل بظاهره على غاية الظلم إذا لم يتفق مع حقه فإذا صدر عن هو العدل للعدلين دل على أنه استحق أشد العذاب لأنه أشد المستبين. قال في الكشف: وهذا أوفق لطائفة

كلام الله تعالى المجيد، وفيه وجوه أحرم مرثية، وقوله تعالى: ﴿كَذَابَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ حرم متداً محذوف  
 أي ذاب هؤلاء، كاذب كذاب ج، واجهة استنفاس مسوق لبيان أن ما حل بهم من العذاب سبب كفرهم لا بشيء  
 آخر حيث شبه حاكم بحال المعروفين بالهلاك لذلك ثرياده تفويض حلقهم ولأنه على أن ذلك سنة مصرود بها  
 بين الأمم أهل مكة، والعذاب العادة المستمرة ومنه قوله:

وما زال ذلك لذاب حتى تجدلت هو وزن وارتضت مايم وعامر

والمراد شأنهم الذي استمرروا عليه بما همز وفهم من الواحد كذاب آل فرعون المشهورين بحكم  
 الاعمال وخطاة العذاب والكل ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ أي من قبل آل فرعون أصحابه من الأمم الذين  
 فعلوا ما فعلوا وهو من العذاب ما هو الكفر بربهم، وعاد، وأصرابهم، وقوله تعالى: ﴿كَفَرُوا سَاءَ مَا كَانُوا  
 يَفْعَلُونَ﴾ لكن ملاحظة أنه الذي قد مره للعذاب آل فرعون ومن بعدهم فإن ذلك معلوم منه فلهذا التسمية  
 والخلة لأهلها من الأعراب ما أشير إليه، وكذا على ما قيل: من أنها مستأمنة استأمنوا بها أو ما، وقيل:

أنها حاله بتقدير قد فني في محض نصب وقوله سبحانه ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ عطف أيها وحكم في تفسير  
 حكمها لكن ملاحظة العذاب الذي فني بهم، وانتهاء لبيان كونه من لوازم جديهم ومعانيها المصرفة عليهم

وذكر الذنوب لتذكير أفاذته إمام من السعة مع الإشارة إلى أن لهم مع كفرهم ذنوباً أخرى لها ذكر في السبع  
 العقاب، وجوز أن يراد بذنوبهم معاصيهم المتعمدة على كفرهم فيكون ثمة الملازمة أي أخذهم بذنوبهم من ذنوبهم  
 غير تبيين منها، وجعل العذاب من جملة ذنوبهم مع أنه ليس بما يتصور مداومتهم عليه واعتدائهم به فلهذا التسمية  
 في مدلول العذاب كما عرفت أما لتعليق ما فعلوه على ما فعل بهم أو لتبيين مداومتهم على ما يوحده من الكفر  
 والمناصي منزلة مد ومنهم عليه لما بينهما من الملازمة التامة، إلى كون المراد بدأهم بجموع ما فعلوه وما فعل بهم  
 يشير ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: إن آل فرعون أيقنوا بأن موسى عليه السلام يبي الله  
 تعالى فكذبوه فذابت هؤلاء بآل فرعون، وإلى ذلك ذهب ابن الحارث وغيره، وقيل: المراد بدأهم ما فعلوا فقط، وقيل: ما فعل  
 بهم فقط، وليس بشيء.

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ٥٢ عتق من مقرر المضمون ما قبله من الواحد أي أنه  
 سبحانه لا يخطئه عاب ويدفع عقابه عن أراد ما هو فيه ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما بهيذه العظم الكريم من كون  
 ما حل بهم من العذاب منوطاً بأعمالهم السيئة غير واقع بلا سابق ما ينصيه، وهو متداً حبره قوله سبحانه  
 ﴿مَنْ أَفْقَهُ﴾ أي آخره، وإمام للسعة والخلة صوفة لتعذيب ما أشير إليه أي ذلك لأن سبب أن الله سبحانه  
 ﴿لَمْ يَكُنْ مُعِيراً نِعْمَةً أَعْمَاهَا﴾ أي لم يبدع له سبحانه ولم يصح في حكمته أن يكون بحيث يعبر نعمة أي نعمة  
 كانت جعلت أو هللت أنعم بها ﴿عَلَى قَوْمٍ﴾ من الأقوام ﴿حَتَّىٰ يَمُوتُوا﴾ أي أنفسهم أي دوتهم من الأعمال  
 والأحوال التي كانوا عليها وقت ملاستهم للنعمة ويتصور بما ينافيه سواء كانت أحوالهم السعة مرضية  
 صالحة أو أهون من الخلة الحادثة كذاب كفره فريش المدكورين حيث كانوا قبل البعثة كفرة عبده أصنام

مستمري على حال مصححة لأفضه نعم الامان وسائر النعم المسوية عليهم كصلة الرحم والسكك عن تعرض الآيات والرسائل عليهم السلام فلما بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غيروها على أسوء حال منها وأسخط حيث كذبوه عليه الصلاة والسلام وعادوه ومن تبعه من المؤمنين وتحربوا عليهم وقطعوا أرحامهم فغير الله تعالى ما أسسم به عليهم من نعمة الاموال ووجه اليهم نال الآيات والسكك ، وقيل : انهم لما كانوا متمكين من الايمان ثم لم يؤمنوا كان ذلك غانه حاصل لهم فغيروه كما قيل في قوله تعالى : (أولئك الذين اشترى الضلالة بالهدى) ولا يخلو عن حسن . وجعل بعضهم الاشارة إلى ما حل بهم ثم انه لما رأى أن انتفاء تغير الله تعالى حتى يعبروا لا يقتضي تحقق تغييره إذا غيروا وأن العدم ليس سببا للوجود هنا أيضا عدم التغير صارف عما حل بهم لا موجب له بحسب الظاهر قال : لأن السبب ليس مطوق الآية بل مفهومها ، وهو جرى عادته سبحانه على التغير حين غيروا حالهم فالسبب ليس انتفاء التغير بل التغير ، قيل : وإنما أوتر التمييز بذلك لأن الأصل عدم التغير من الله تعالى لسبق إسماعه ورحمته ولأن الأصل فيهم الفطرة وأما جعله عادة جارية فيان لما استقر عليه الحال من ذلك لا أن كونه عادة له دخل في السبب ، ولا يخفى أن مذكوره أسلم من اقبل والقال على أن مفعله البعض لا يخلو بعد عن مقال قدر ، وأصل (يك) يكن صدقت التوثق تخففا لشهها بأحرف الة في أنها من الروايد وهي تحذف من أحرف المجزوم فلما حذف هذه وهو يختص بهذا العمل لكثرة استعماله (وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَالِمٌ ٥٣) عطف على (أن الله) الملح داخل معه في خبر التعديل أي وسبب أنه تعالى سميع عليم يسمح ويعلم جميع ما يأتون ويدرون من الأقوال والأعمال السابقة واللاحقة ويرتب على كل منها ما يليق من انقاء النعمة وتغيرها . وقرئ : (وإن الله) بكسر الهمزة فالحلة حيث استأنف مقرر لمضمون ما قبله (كَذَّابٌ آلُ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَكُذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَهَٰلِكُنَّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) استأنف آخر على ما ذكره بعض المحققين مسوق لتقرير ما سبق له الاستأناف الاول بتشبيه دأبهم بدأب المذكورين لكن لا بطريق التكرير المحض بل بتغير العنوان وجعل الدأب في الجانبين عبارة عما يلازم معناه الاول من تعبير الحال وتغير النعمة أحذا عما نطق به قوله تعالى : (ذلك بأن الله لم يك مغيرا) الخ أي دأب هؤلاء وشأنهم الذي هو عبارة عن التغيرين المذكورين كدأب أولئك حيث غيروا حالهم فغير الله تعالى نعمته عليهم فقوله سبحانه : (كذبوا ما آيات ربهم) تفسير لدأبهم الذي ملوه من تغييرهم لحالهم ، وأشير لفظ الرب إلى أن ذلك التغير كان بكفران نعمه تعالى لما فيه من الدلالة على أنه مريبهم الختم عليهم ، وقوله سبحانه : (فاهلكهم) تفسير لدأبهم الذي فعل بهم من تغييره تعالى ما بهم من نعمته حل شأنه .

وفي الاهلاك رمز إلى التغير ولذا عبر به دون الاحد المغير به أولا وليس الاخذ مثله ذلك ، ألا ترى أنه كثيرا ما يطلق الاهلاك على اخراج الشئ عن نظامه الذي هو عليه ولم ير اطلاق الاخذ على ذلك ، وقيل : إنما عبر أولا بالأخذ وهذا بالاهلاك لأن جنايتهم هنا الكفران وهو يقتضي أعظم النكال والاهلاك مشير إليه ولا كذلك ما تقدم وفيه نظر ، وأما دأب قرين فستفاد ما ذكر بحكم التشبيه فله تعالى در التبريل حيث اكتفى في كل من التشبيهين بتفسير أحد الطرفين ، وفي المراد أن هذا ليس بتكرير لأن معنى الاول حال هؤلاء كحال آل فرعون في الكفر فأخذهم وآتاهم العذاب ، ومعنى الثاني حال هؤلاء كحال آل فرعون



في تغييرهم النعم وتغيير الله تعالى حالهم بسبب ذلك التغيير وهو انه سبحانه أعرفهم بدينه وقوله وما دكره أنهم تحريرا، واعترضه العلامة الطيبي بأن الظاهر الدكريم بأنه لأن وجه التشبيه في الأول كفرهم المترتب عليه العقاب فكذلك ينبغي أن يكون وجهه في الثاني ما يفهم من قوله سبحانه (كذبوا) الخ لأنه مثله لأن كلا منهما حيلة مبتدأة بعد تشبيه صالحه لأن تكون وجه التشبه فتجعل عليه في قوله تعالى (إن مثل عيسى عند الله كثر آدم خلقه من تراب) وأما قوله سبحانه (ذلك أن الله) "بحسب كالتعليل حلول التكاليف مترتب على التشبيه غير مختص بهوم بل هو متناول لجميع من يغير الله تعالى من الأمم الله سبحانه راتلا حقه فأخصه بالوجه الثاني دون الأول وإيقاعه وجهها للتشبيه مع وجوده صريحا كما عادت بمبدع من دأق معرفة المصاحفين ووقف على ترتيب العلم من الآيتين انتهى.

ولا يحتمل أن هذا غير وارد على ما قدمناه عند التأمل. والقول في التفرقة بين الآيتين أن الأولى لبان حالهم في استحقاقهم عذاب الآخرة والثانية لبان استحقاقهم عذاب الدنيا، أو أن المقصود أولا تشبيه حالهم بالمذكورين في التكذيب والمقصود ثانيا تشبيه حالهم بحكم في الاستئصال، أو أن المراد فيما تقدم يرون أخذهم بالعداب وما بيان كيفية مما لا ينبغي أن يكون عليه. وقال بعض الأفاضل: إن قوله سبحانه: (كذاب) في محل النص على أنه نعت لمصدر عذوب، أي حتى يعيروا ما بأنفسهم تغييرا كما كنا كذاب آل فرعون أي كتميرهم على أن دأبهم عذره عما فعلوه في هو الأنسب بمفهوم الدأب، وقوله تعالى (كذبوا) الخ تفسيره بتمامه، وقوله سبحانه: (وأهلكناهم) الخ إخبار مترتب على القوة عليه لأنه من تمام تفسيره ولا يصير في توسط قوله عز شأبه: (وأن الله سمع عليهم) بينهما سواء عطفا أو استقفا، وفيه خروج الآية عن محل أختمها بالكلية. وأيضا لا وجه لتقييد التغيير الذي يترتب عليه تغيير الله تعالى كونه كتفسير آل فرعون على أن كون الجار في محل النص على أنه نعت بعدد مع وجود ذلك المصطلح وإن قلنا بحوار الفصل، ومن أضيف علم أن بلاغة التبريل تقتضي الوجه الأول، ولانفلات إلى نون العظمة في أهلكنا حريا على من الكبرياء للبهين الخطاب، وهذا لا ينافي الحكمة التي أشرنا بها سابقا، كما لا يخفى، والاسلام في الغناء رد كالدوب على طرز ما ذكرنا في نظيره، وقوله سبحانه: (واغرقنا آل فرعون) عطف على (وأهلكنا) وفي عطفه عليه مع اندراج مضمونه تحت مضمونه أيذان بكال هول الاغراق ومضاعته (وكل) أي كل من الفرق المذكورين أو كل من هؤلاء وأولئك أو كل من آل فرعون وكفار قريش على ما قيل بناء على ما قبله في تشبيه دأب كفره قريش بدأب آل فرعون صريحا وتعيينا وأن مثله يكتفي قرينة للتخصيص (كانوا ظالمين) أي أنفسهم، الكفر والمصمى ولو صم لمكان له وجهه أو اضمى للكفر والتكذيب مكان الايمان والتصديق ولذلك أصابهم ما أصابهم (إن شر الدواب عند الله) أي في حكمه وقصاته (الذين كذبوا) أي أصرروا على الكفر ورسخا فيه، وهذا شروع في بيان أحوال سائر الكفرة بعد بيان أحوال المهلكين منهم ولم يقر سبحانه شر الناس إلا بما إلى أنهم يهزل عن مجازاتهم من من جنس الدواب وأشر أفرادهم (فهم لا يؤمنون) حكم مترتب على ثباتهم في الكفر ورسوخهم فيه ونسجبل عليهم بكونهم من أهل الطغيان لا يلو بهم صارف ولا يثبهم عاظم حتى به على وجه الاعتراض، وقيل.

عطف على الصلة معهم مع الحال كأنه قيل: إن شر الدواب الذين أهدوا بصيرين على عدم لائمين ، وقيل: العاء فصيحة أى إذا عذت أن أولئك شر الدواب فاعلم أنهم لا يؤمنون أصلاً فلا تنب تنسك ، وقيل: هي المعطف وفي ذلك تنبيه على أن تحقق المعطوف عليه يستدعى تحقق المعطوف حيث جعل ذلك مقرباً عليه ترتيب المسبب على سببه والكل كما ترى (الذين عاهدت منهم) بدل من الموصول الأول أو عطف بيان أو بحث أو حبر مبتدأ محذوف أو نصب على ائتم ، وعائد الموصول قيل: ضمير الجمع المجزوء ، والمراد عاهدتهم (ومن) للابتنان أن المهاددة آتى هي عبارة عن إعطاء العهد وأخذ من الجانبين معتبرة ههنا من حيث أخذها صلى الله تعالى عليه وسلم إذ هو لما ظلمنا مني عليهم من انقض لا عطفه عليه الصلوة والسلام أيام عهده كأنه قيل: الذين أخذت منهم عهدهم وإلى هذا يرجع قولهم: أن (من) لتضمير العهد معنى الإحدى عاهدت أخذ منهم وقال أبو حيان: نها تبيضية لأن المباشر بعضهم لا ظلمهم ، وذكر أبو البقاء أن الجار والمجرور في موضع الحال من العائد المحذوف ، أى الذين عاهدتهم كائنين منهم ، وقيل: هي زائدة وليس بذلك ، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ يَتَقُونَ عَنْهُمْ﴾ عطف على الصلة ، وصيغة الاستقبال للدلالة على تعدد انقضاء وتجدده وكونهم على نيت في كل حال ، أى يتقون عهدهم أبدي أخذ منهم ﴿في كل مرة﴾ أى من مرات المهاددة كما هو الظاهر واختاره غير واحد ، وجوز أن يراد في كل مرة من مرات المحاربة وفيه بحث ﴿وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ في موضع الحال من فاعل يتقون ، أى يستعرون على الفض والحال أنهم لا يتقون سبب العذر ومعبته ، أو لا يتقون الله تعالى فيه ، وقيل: لا يتقون هجرة المسلمين وتسلطهم عليهم ، والآية على ما قال جمع زلت في جهود فريضة عاهدوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يأتوا عليه فاعادوا المشركين بالسلاح فقالوا نسيانهم عاهدكم عليه الصلوة والسلام فكثروا مآلؤهم عنه عليه الصلوة والسلام يوم الخندق وركب كتب إلى مكة يحالهم على حرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأخرج أبو الشيخ عن سعيد بن جبير أنها نزلت في ستة رهط من يهود منهم ابن تابوت ، ولعله أراد بهم الرقضاء المباشرين للعهد (فَأَمَّا تَتَقَفُّهُمْ) شروع في بيان أحكامهم بعد تفصيل أحوالهم ، والهاء لترتيب ما بعدهم على ما قبلها ، والتعطف يوافق على المهاددة وعلى ظاهره ، والمراد به من المترتب على المصادقة والملافاة ، أى إذا كان حالهم كما ذكر فاما تصادفهم وتظفرن بهم (في الحرب) أى في تضاعفهم (تَشْرُدُ بِهِمْ) أى فرق بهم ﴿مَنْ خَلَفَهُمْ﴾ أى من وراءهم من الكفرة ، بمعنى افعل مثلاً الذين نفصوا عهدك مدلاً من القتل والتكيد العليم بفرق عك ويحملك بسببه من خلفهم ويعتبر به من سمعه من أهل مكة وغيرهم ، وإلى هذا يرجع ما قيل: من أن المعنى تكل به ليعط من سرهم ، وقيل: أن معنى شرد بهم سمع بهم في لغة قريش قال الشاعر:

أطوف بالاماطح كل يوم محافة أن يشردى حكيم

وقرأ ابن مسعود والأعشى (فشرد) بالذال المعجمة وهو معنى شرد بالمهولة ، وع ابن جنى أنه لم يبرئافى اللغة تركيب شرد والأوجه أن تكون الذال بدلاً من الدال ، والجامع بينهما أنهما مجهوران ومتقاربان ، وقيل: أنه قلب من شرد ومنه شدر مذر للمترق ، وذهب بعض أهل اللغة إلى أنها موجودة ومنها التشكيل

ومعنى المؤمنين المتفرق كما قاله طبري لكنها مذكورة ، وقرأ أبو حنيفة (من خائفهم) من الجوارء ، والفعل عليه منزل منزلة اللازم في قوله «بحر حرق عراقيها» صلى «فالمعنى فعل التثريب من وراءهم ، وهو في معنى جعل لوداء ظر فالتثريب يدق رب معنى (من) و(في) تقول : أصرت زيد من وراءه ووداه ، وأنه أي في ورائها ، وذلك يدل على تثريبه من في تلك الجهة على حين أن كتابة قل إن مع تشريب في الو ، لا يتحقق لا تثريب من ووداه ، ثم لا يرى بين القراءين امتنع والكسر لا في المبدأ ، بل في أنهم يدكروا ٧ «أي أي من المشركين يعطون ما يعلمونه مما رزقوا لبعضهم غير متعوضين عن القرض قس : أو عن الكفر به ، وإنما تخافون من قوم خائفكم ليس لأحكام المتفرقين إلى نقص العهد ، بل لأن أحكامهم نصيب منه بالفعل ، والخوف مستعار للفعل ، أي ما تخافون من قوم مع هذا ذلك نقص عهد فيما سيأتي ، بل يلوح ، ثم منهم من الدلائل «فأبداً إليهم» أي فأطرح إليهم عهدهم ، وفيه استعادة مذكية تحسنة على سواء أي على طريق مسو ، وحال قصد بأن تظهر لهم النقص وتخبرهم أخبارا مكشوفة بأنك قد قطعت يدك منهم من الوصلة ولا تحزيم الحرب وهم على توهم بقاد العهد ككلا يكون من قبلك شائفة خبنة أصلاً ، طردوهم ولجروهم ، ملحق بمحذوف وقع حالاً من المستكر في (أبداً) أي فأبداً إليهم ثانياً على سواء ، وجوز أن يكون حالاً من ضمير إليهم أو من ضمير من ، أي حال كونهم ثانيين على استواء في العلم بنقص العهد بحيث يستوى فيه أقصاهم وأدناهم ، أو حال كونك أنت وهو معنى استواء في ذلك ، ولزوم الإعلام عند أكثر العلماء بالإعلام إذا لم تنقص هذه العهد أو لم يستعصم منهم له ويظهر ظهوره مقطوعاً به أما إذا انقضت المادة أو استعصم النفس وعنه الناس فلا حاجة إلى ذكره ، ولما غزا النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة من غير مدلول بعلمهم بأنهم كانوا انقضوا العهد على ما وعدواهم من كتابته على قس حراصة حلف ، الذي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِضِينَ» ٨ «أي تعاقب الأمر ، لئيد ما عيار استارمه لله في المناجزة التي هي حرة فيكون تحدي النبي صلى الله عليه وسلم عليهم لم يمه ، وجوز أن يكون معيلاً لذلك باعتبار استعصامه له ، بل لا خرد فكون حذله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم على البدأ أولاً وعلى قضاهم ثانياً ، كنه قبله ، وإنما يعلن من قوم حذبه فسد إليهم ثم قابلوه أن الله لا يحب الخائضين وهم من جهاتهم لما علمت حذهم ، والأول هو المتأخر ، وعلى كلا التقديرين المراد من بني الحب اثنتان البعض بدلالة صلة بين الحب والبعض النسبة لله تعالى «وَلَا تُخَافِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا سَقَوْا» ٩ «أي العربة وهي قرابة حفص ، وابن عامر ، وأبي جهم ، وحزرة ، ورعهم فقد الإخيرة ، أو هم كراهم أنهم غير بد ، فقد نص في التيسير على أنه قرأها بالاولان أيضاً ، وفي الجمع على أنه قرأها بالثانية ، وقال بتحقيقها بها أو من الشمس في رابعة النهار لأن فاعل يحسن الموصول بعده ومفعوله الأول محذوف أي أنفسهم وحذف التكرار ، والـ في جملة سبقوا أي لا يحسن أولئك ، فكأنهم أنفسهم ، معنيين أي معتبين من أن يظهر بهم .

وامراد من هذا إقحامهم من الخلاص وقطع أطعاهم الفارغة من الانواع بالشد ، والاقتصار على دفع هذا الزوم وعدم دفع توهم سائر ما تنق به ما بينهم ، فظنة من مقنونة المؤمنين أو الغلبة عليهم للثبته على أن ذلك لا يحوم عليه عذب وهمهم وحسابهم ، وإنما لم يثن أن يدور في حذهم حسنة لما نص فقط ، ويحتمل أن يكون المعامل ضميراً مستترا ، والحذف لا يحضر بالمال كما وهم ، أي لا يحسن هو أي

أى قبل المؤمنين أو الرسول أو الخاتم أو من خلفهم أو أحده وهو معلوم من الكلام فلا يرد عليه أنه لم يسبق له ذكر ، ومعناه لا آمن الذين كفروا وسبقوا ، وحكى عن الفراء أن الفاعل الذين كفروا وان سبقوا بتقدير أن سبقوا فكون أن وما بعدها سادّة مسند المعولين ، وأيد بقراءة ابن مسعود (أنهم سبقوا) • واعتصره أبو العباس ، وغيره بأن أن المصدرية موصولة وحذف الموصول ضعيف في القياس شاذ في الاستعمال لم يرد منه إلا شيء يسير - كنسمع بأعبدى خبر من أن تراه - ونحوه فلا ينبغي أن يخرج كلام الله تعالى عليه •

وقرأ من دعا من ذكر (محسن) ما شاء الهوقية على أن الخطاب للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو لكل من له حظ الخطاب (والذين كفروا سبقوا) مفعولاه ولا كلام في ذلك •

وقرأ الأعمش (ولا تحسب الذين) بكسر الهمزة وتحتها على حذف النون الخفيفة ، وقوله تعالى :

﴿أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ كج أى لا يعجزون الله تعالى أو لا يجذون صالهم عاجزا عن إدراكهم تعليل لنهي على طريق الاستئناف ، وقرأ ابن عاصم (أنهم) بفتح الهمزة وهو حليى أيضا بتقدير اللام المطردة حذفها في مثله • وقيل: الفعل واقع عليه ، (ولا) صه ويؤيده أنه قرئ بضمها (وسموا) حال بمعنى ساءلهم أى مقتلين هريين • وحذف بأن (لا) لا تكون صلة في موضع يجوز أن لا يكون كذلك وبأن انه هود كما قال أبو البقاء في المفعول الذى لحسب في مثل ذلك أن تكون أن فيه مكسورة ، وهذا على قراءة الخطاب لراحة ما عسى أن يحذر من عاقبة النيب لما أله ايقاظ العدو وتمكين لهم من التهرب والخلاص من أيدي المؤمنين ، وفيه نفي لغدرتهم على المقاومة والمقاومة على أبلغ وجه وآكده كما بشر إليه . وذكر الجي فى أن (لا يعجزون) على معنى لا يعجزونك على أنه خطاب أيضا لا يلى عليه الصلاة والسلام ولا يحلو عن حسن ، ولطهر أن عدم الاعجاز كيفما قدر المعصوم إشارة إلى أنه سبحانه سيمكن منهم في الدنيا ، فإروى عن الحسن أن الحسن لا يعجزون الله تعالى حتى لا يعجزهم في الآخرة عريب من أن صح . وأدعى الخازن أن الحسن على العموم على معنى لا يعجزون الله تعالى مطلقا . في الدنيا بالقتل وإما في الآخرة بعذاب النار . وذكر أن فيه تسلية للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيمن قاتله من المشركين ولم ينتقم منه ، وهو ظاهر على القول بأن الآية نزلت فيمن أفلت من قل المشركين ، وروى ذلك عن الزهري . وقرئ (يعجزون) بالتشديد •

وقرأ ابن محيصن (يعجزون) بكسر الهمزة بتقدير يعجزوننى فحذفت إحدى النونين للتخفيف والياء اكتفاء بالكسرة ، ومثله كثير في الكتاب ﴿وَأَعْدُوا لَهُمْ﴾ خطاب لشكافة المؤمنين لما أن المأمور به من وظائف الكل أى أعدوا لقتال الذين بد إليهم العهد وهبوا الحرابهم كما يقتضيه السبق أو قتال الكفار على الإطلاق وهو الأولى كما يقتضيه ما بعده ﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ أى من كل ما يتقوى به في الحرب كأنما كان ، وأطلق عليه القوة مبالغة ، وإما ذكر هذا لأنه لم يكن له في بدر استعداد تام فهبوا على أن انصر من غير استعداد لا يتأتى في كل زمان ، وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم تفسير الموه بأرواع الأسلحة وقال عكرمة هي الحصون والمعائن . وفي رواية أخرى منه آماد كور الخيل •

وأخرج أحمد . ومسلم . وخلق كثير عن عفة بن عامر الجهني قال : سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول

وهو على المنبر: «وأعدوا لهم المستطعم من قوة إلا أن القوة الرمي قلها ثلاثة، والظاهر العموم، لأنه عليه الصلاة والسلام خص الرمي بالذكر لأنه أقوى ما يتقوى به فهو من قيل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «أخرج عرقه» • وقد مدح عليه الصلاة والسلام الرمي وأمر تعدله في غير حديث، وجاء عنه عليه الصلاة والسلام «كل شيء من لحو الدنيا باطل إلا ثلاثة اتصالك بنفسك وتأديبك فرسك وملاعبتك أهلك قلها من الحق» وجاء في روايه أخرجهما السائق وغيره «كل شيء ليس من ذكر الله تعالى فهو لغو وسهر إلا أربع خصال مشي الرجل بين المرضين وتأديب فرسه وملاعبته أهله وتعليم السباحة وجاء أيضا «اتصلوا واركبوا وأن تتصلوا أحب إلى الله تعالى ليدخل بهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه محتبا والمعين به الرامي» في سبيل الله تعالى» •

وأنت تعلم أن الرمي بالنال اليوم لا يصيب هدف القصد من المعنى لأنهم استعملوا الرمي بالنال والمنازع ولا يكاد ينفعهم مما نبيل وإنما يقاتلوا بالمثل عم الداء المضال واشتد الوال والتكال وملك البسطة أهل الكفر والضلال فابتغى آراء والعلم عند الله تعالى تعين تلك المقاتلة على أئمة المسلمين وحماة الدين، ولعل فضل ذلك الرمي يست لهذا الرمي لفيه مقامه في الذب عن بيضة الإسلام ولا أرى ما فيه من التار للضرورة التي إليه الأسباب للفرج بالجنة إن شاء الله تعالى، ولا يبعد دخول مثل هذا الرمي في عموم قوله سبحانه: (وأعدوا لهم المستطعم من قوة)

(ومن رباط الخيل) الربط قيل: اسم للخيل التي تربط في سبيل الله تعالى على أن فعال بمعنى مفعول أو مصدر سميت به يقال: ربط ورباطا ورباطا ورباطة ورباطا واعترض بأنه يلزم على ذلك إضافة الشيء لنفسه • ورد بأن المراد أن الرباط بمعنى المربوط مطلقا إلا أنه استعمل في الخيل وخص بها فلاضافة باعتبار المفهوم الأصلي. وأجاب أقطب بأن الرباط لفظ مشترك بين معاني الخيل وانظار الصلاة بعد الصلاة والإقامة على جهاد المدر بالحرب، ومصدر رابط أي لا زمت فاضيف إلى أحد معانيه للبيان كما يقال: عين الشمس وعين المبران، قل: ومنه يعلم أنه يجوز إضافة الشيء لنفسه إذا كان مشتركا، وإذا كانت الإضافة من إضافة المطلق إلى المقيد فهي على معنى من التبعية، وحوز أن يكون جمع ربط كفصيل وفصال أو جمع ربط ككعب وكباب وطلب وكلاب. وعن عكرمة تفسيره بأن الخيل وهو كفسير القوة بما سبق قريبا بعيد، وذكر أن المنبران المطابق للرمي أن يكون الرباط على بابه مصدرا، وعلى تفسير القوة بالحصون يتم التناصب بينه وبين رباط الخيل لأن العرب سميت الخيل حصونا وهي الحصون التي لا تحاصر كما في قوله:

ولقد علت على تجني الردا أن الحصون الخيل لا مدر الفري

• وخصني من الأحداث ظهر حصاني •

وقال

وقد جاء مدحها فيما لا يحصى من الأخبار وصح الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة • وأخرج أحمد عن معقل بن يسار: «والنساء عن أنس لم يكن شيء أحب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد النساء من الخيل» • وميز صلى الله تعالى عليه وسلم بعض أصنافها على بعض. فقد أخرج أبو عبيدة عن الشعبي في حديث رفعه «النساء الخواتم على الفرس السميت الأرنم المحجل ثلاث المطلق اليد اليمنى» • وأخرج أبو داود: «والترمذي وحده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم «من الخيل في شفرها» وأخرج مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «كان رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم يكره الشكك من الحيل » واحذف في قصيره هي الهايه شكك في الحيل أن تكون ثلاث قوائم بحجة واحدة مطابقة تشدها بالشكك لدى يشكك به الحيل لأنه يكون في ثلاث قوائم غير متوافقة. هـ أن تكون الواحدة بحجة والثلاث مطابقة ، وقد هـ أن تكون إحدى يديه وإحدى رجليه من خلاف مجدين ، وإنما كرهه عليه الصلاة والسلام تهو لا لأنه كالمشكول صرة ، وبمكن أن يكون جرب ذلك الجسد من يك فيه نجاسة ، وقبل هذا كان مع ذلك أغر ذات الكرامة لروايل شه الشكك انتهى . ولا يخفى عليك أن حديث الشعبي يشكك على القول الأول إلا أن يقال : أنه يخصص عمومته وإن حديث الترمذي غير ظاهر ، وتظاهراته قد وردت في ثلاث في الفرس والمرأة والدار وحمله تعين على الكراهة التي سيدها في هذه الأشياء من عداها الشرع أو الطبع فإل شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها وشؤم المرأة عفاها وسلاطتها لسانها وشؤم الفرس أن لا يعزى عليها ، لكن قال الجلال السيوطي في فتح المطلب انه ورد أن حدث التشؤم بالمرأة والدار والفرس قد اختلف العلماء فيه هل هو على ظاهره أو هو قول والمختار أنه على ظاهره وهو ظاهر قول مالك انتهى . ولا يعارضه ما صح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال ذكر التشؤم عند أبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام : « إن كان التشؤم في ثمن في الدار والمرأة والفرس فإنه ليس بضايق مستند فبعض المقدم وإن حمله عياض على ذلك لا احتمال أن يكون على حد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم » . وقد كان فيمن يهكم من الأمم يحدثون فإن يكر في أمي منهم أحد فله عمر بن الخطاب « وقد ذكرنا هذا في التليق للدلالة على التأيد والاختصاص وظاهره في ذلك إن كان في صديق فهو ريد قال فإنه لا يريد به الشك في صداقة زيد بل المبالغة في أن الصداقة مختصة به لا تتخطاه إلى غيره ولا تخطو . في عند ذلك بعد اعتقاد أن المد كورات أمارات وأن أمار هو الله تبارك وتعالى . وقرأ الحسن (ومن رط الحيل) بضم الهم وسكوها جمع راط ، وعطف ما ذكر على القوة : « على الأمي الأول لها الأبدان مضطرب على سائر أفرادها كعطف جبريل وميكال على الملائكة عليهم السلام » (ترهون به) أي تحرون به ، وعن (راغب أن الرهبة والرهب عناه مع حرر واضطراب وعن يعقوب أنه رأى (رهون) بالتشديد .

وهذا أبرع بأس . ومجاهد (حزوب) وبضمير المجزوء لما استعظم أو الإعداد وهو الأسب ، وجملة في محل نصب على الحالية من فاعل أعدوا أي أعدوا مرهين به ، أو من الموصول كقول أبو أمية ، أو من عائدة المحذوف أي أعدوا ما استطاعتموه مرهين به ، وفي الآية إشارة إلى عدم تدين القتال لأنه قد يكون لضرب الجزية وبحره . يترتب على إرهاب المسلمين بذلك « عداؤهم » المخالفين لأمره سبحانه « وَعَدُوْلَهُم » المتربصين بهم الدوائر والمراد بهم على ما ذكره جمع أهل مكة وهم في العاية الفصوى من العداوة بوقين المراد هم وسائر كثر العرب « وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ » أي من غيرهم من الكفرة ، وقال مجاهد : هم بنو قريظة ، وقال مقاتل : وإن زيد : هم المهاجرون ، وقال السدي : هم أهل فارس .

وأخرج الطبراني : وأبو الشيخ ، وابن المنذر ، وابن مردويه وابن عساكر وجماعة عن يزيد بن عبد الله بن غريب عن أبيه عن جده عن أبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « هم الجن ولا يجبل الشيطان أناسا في داره



وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيضاً واحداً من طريقين وروى أيضاً الحديث لا يسمى  
العدو له . وقوله : جاء : ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمْ ﴾ أي لا تعرفونهم : أعانهم ﴿ اللَّهُ بِأَعْيُنِهِمْ ﴾ لا غرض في غاية الظهور  
وله وجه على غير ذلك و إطلاق العلم على المعرفة شائع وهو أراد هنا ما عرفت ولذا تعدى إلى معول واحد  
و إطلاق العلم بمعنى المعرفة على الله تعالى لا يصح . مع منع الاحتكاك بإطلاق المعرفة عليه سبحانه  
وجوزة المضاف بناء على إطلاق الدرف عليه . على في معج البلاغة وقوله بحث ، وبالجملة لا حاجة إلى القول  
أن الإطلاق هو للمشاطة لا فيه ، وجوز أن يكون العلم على أصله ومعوله الثاني محذوف أي لا تعلمونهم  
مداير أو محاريب . ذكر بل الله تعالى يعلمهم كذلك وهو : كلف واحترامهم أن المعنى لا تعلمونهم ذلهم  
عنه من العدو وقال أنه لا يستغنى عنه هذه الجملة الثانية من الحصر نظراً إلى تعليق المعرفة بالاعيان لأن أعينهم  
معلومه أعينه تعالى أيضاً وهو مسلم بغير أي بعده ، وأما الاحتجاج به في تفسيرنا في قوله تعالى ﴿ وَنَبِّئْهُمْ ﴾ فبأنه تردده  
( وَمَا تَنْفَعُوا مِنْ شَيْءٍ ) جل أو قل في سبيل الله وهي رجو الخبر والطاعة ويدخل في ذلك العفة في  
الإعداد فليس بقدر الجهد دخول أولي بعضهم حصصاً عاماً للمقام ﴿ يَوْفُ إِلَيْكُمْ ﴾ أي يؤدي نيتهم وإيراد  
يؤدي إليكم جزاؤه والكلام على تقدير المضاف أو تجزئ في الأسناد ﴿ وَأَنْتُمْ لَا تَنْظُرُونَ ﴾ ترك  
الإنذار أو نقص الثواب ، وفي التعبير عن ذلك العلم مع أنه له سبحانه أن يفعل ما يشاء فمخالفة كما مره

﴿ وَأَنْتُمْ جَاهِلُونَ ﴾ الجرح المين ومنه جناح الطائر لأنه يتحرك ويغير ، واللام وإلى أي وإلى ما  
﴿ لَسَلَّم ﴾ أي الاستسلام والصلح وقرأ ابن عباس ، وأبو بكر ، بكر السمر وهو لغة ﴿ فَاجْتَنِبْ حَتَّى يَأْمُرَ بِالسَّلَامِ ﴾  
والأنذار حمله على صده وهو الحرب فإنه مؤث سماعي . وقال أبو القاسم أن السلم مؤث ولم يذكر  
حديث الحمل وأشدوا .

السلم تأخذ بهما رصبت به والحرب تكذيبك من أمهاتها حرع  
وفر الانتهاب أم قبل ( فاجح ) أصم "ون عن أمه من جح يحجج كعمد يقدم وهي لغة فيس وانفتح لغة  
تم وهو الفصحى ، والآية قبل محصورة ، هل الكتب فيها ما قال مجاهد ، والسدى زلت في سقر افقه وهي  
منصلة بقصتهم . على أمه المعنوية قوله تعالى ( الذين أخذت ) الخ ، وأصم في ( وأعدوا لهم ) لهم ، قيل هي  
عامة لكما مسروحة ، آية السيف لأن مشركي العرب أسلموا الإسلام أو أسيف بخلاف  
غيرهم فاه قصصهم الجرية ، وروى عوف بن مسعود عن ابن عباس ، ومجاهد ، وقادة ، وصحاح أن الأمر بمن  
تقبل منهم الحزبية على . يرى فيه لادام صلاح الإسلام وأهله من حرب أو سلم وليس يحتمل أن يدخلوا  
أبداً أو يجبروا إلى الهدنة أبداً ، رادعي بعضهم أنه لا يجوز إسلامهم أن يأتوا أكثر من عشرين سنة ، اقتداء برسول  
الله ﷺ فاه صالح أهل مكة هذه المدة ثم إنهم بقوا قبل فصائلها كما مر فتذكر . ﴿ وَكُلَّ عَنْ اللَّهِ ﴾  
أي عوص أمرت الله سبحانه ولا تحب أن يظهروا بك السلم وجر بحهم مطوية على المكر والتكيد ( أنه )  
حل شأنه ﴿ هُوَ السَّمِيعُ ﴾ فيسمع ما يقولون في حوارهم من مقالات الخداع ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ فعلم نياتهم

فيؤاخذهم بما استحقوه ويرد كيدهم في محرمهم ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ﴾ باظهار السلم ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ أي بحسبك الله وكافيك وماصرك عليهم فلا تبال بهم، فحسب صفة مشبهة بمعنى اسم الفاعل والكاف في محل جر قاص عليه غير واحد وأنشدوا الجري :

أني وجدت من المكارم حسيكم ه أن تلبسوا حر الثياب وتشمروا

وقال الزجاج: انه اسم فعل بمعنى كفاك والكاف في محل نصب، وخطأه فيه أبو حبان لدخول العوامل عليه وإعرابه في نحو بحسبك درهم ولا يكون اسم فعل هكذا ﴿هُوَ﴾ عز وجل ﴿الَّذِي يُدْكُ بَنَصْرَهُ﴾ استألف مسوق لتعريف كفايته تعالى إياه صلى الله تعالى عليه وسلم فإن تأييده عليه الصلاة والسلام فيما سلف على لوجه الذي سلف من دلائل تأييده صلى الله تعالى عليه وسلم فيما سيأتي، أي هو الذي أيدك بمداذه من عنده بلا واسطة، أو باللائكة مع خرقه للعادة ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ من المهاجرين والأنصار على ما هو المتعارف عنه وعن أبي جعفر رضي الله تعالى عنه. واليهان برشير وابن عباس والسدي أنهم الأنصار رضي الله تعالى عنهم ﴿وَوَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ مع ما جعلوا عليه كسائر العرب من المحبة والعصية والاطواء على الصفة والتمالك على الانتقام بحيث لا يكاد يأتلف فيهم قدام حتى صاروا بنو فقه تعالى كنفس واحدة ه

وقيل: ان الأنصار وهم الأوس والخزرج كان بينهم من الحروب ما أهلك ساداتهم ودق جماعهم ولم يكن ليفضائهم أمد وينهم التجاور الذي يهيج الضغائن ويدم الثعالب والتنافس فأنساهم الله تعالى ما كان بينهم فاتفقوا على اطاعة وتصافوا وصاروا أنصارا وعادوا أعوانا وماذا لك إلا بلطف صنعه تعالى وبلغ قدرته جل وعلا. واعترض هذا القول بأنه ليس في السياق قرينة عليه. وأجيب بأن كون المؤمنين مؤيدا بهم يشعر بكونهم أنصارا ولا يحق صحفه ولا تجرده أنصارا، والجملة ما رفع من التأليف من أهر معجراته عليه الصلاة والسلام ﴿لَوْ أُنْفِقَتْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ أي لتأليف ما بينهم ﴿وَأُلْفَت بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ لتناهي عداوتهم وقوة أصابها، والجله استئناف مقرر لما قبله ومبين لضرورة المطلب وصورة المأخذ، والخطاب لكل واقف عليه لأنه لا مبالغة في تنفاء ذلك من متفق معين، وذكر القلوب للاشعار بأن التأليف بينهما لا يتسنى وإن أمكن التأليف ظاهرا ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ﴾ جلت قدرته ﴿أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ قلبا وقالوا بقدرته البالغه ﴿وَهُوَ عَزِيزٌ﴾ كامل القدرة والمالكة لا يستعصى عليه سبحانه شيء مما يريد ﴿حَكِيمٌ﴾ يعلم ما يليق تعاق الإرادة به فيوجده بمقتضى حكمته عز وجل، ومن آثار عزته سبحانه تصرفه بقلوب الآية المملوءة من الحية الجاهلية، ومن آثار حكمته تدبير أمورهم على وجه أحدث فيهم البواد والتحاب فاجتمعت كلمتهم، وصاروا جميعا كتانة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الدايين عنه نفوس واحدة، والجملة على مقال الطي كالتعليق للتأليف هذا ﴿وَمِنْ بَابِ الْإِشَارَةِ فِي الْآيَاتِ﴾ (واعلموا أنما عنتم من شيء) إلى قوله سبحانه: (والله شديد العقاب) طبقه بعض المارفين على ما في الانفس فقال: (واعلموا) أي أيها القوي الروحانية (أما عنتم من شيء) من المعلوم الالفه (فإن لله بحمه) وهي كلمة التوحيد التي هي الأساس الأعظم للدين (والرسول) الخاص وهو القلب (ولذي القربى) الذي هو السر (واليتامى) من القوة النظرية والعملية (والمساكين) من القوي

النفسيه ( و امر السبل ) الذي هو النفس اب كنه الداحيه في العزمه الداحيه في متار السبل كنه ع  
مقرها لأصلي باعتبار التوحيد التخصيص والاحساس الاربعه النقيه بعد هذا الحس من العيمه تقسم سبل  
اجوارح والاركان والقوى النطقيه ( ان كنتم آمنتم بالله ) تعالى الايمان الحقيقى حمار وما اؤانا على  
عددا يوم امره ان ) وقت الفتره بعد الجمع مهيلا ( يوم النقي الحمار ) من مريض هو الروحانيه والنفسانيه  
بعد الرجوع الى هذه تفصيل في احم ( والله على كل شيء قدير ) فتصرف فيه حسب مشيئته وحكمته  
( إذ أنتم بالعدوه الدنيا ) أى الفريه من مديده العلم وعن العقل المرقاني ( وهم بالعدوه القصوى ) أى المديده  
من الحق ( والركب ) أى ركب القوى الطبعيه المختارة ( أسهل منكم ) معشر المرفقين ( ولو تواضعتم )  
القاء للبحار من طريق العقل دون طريق الرياضه ( لا تخلفتم في الميعاد ) ليكون ذلك أصعب من  
خرط القناد ( ولكن يقضى الله أمره كان مصولا ) مقدرا محققا قبل ذلك ( ليهلك من هلك عن بينة ) وهى  
النفس بالملازمه للدين الواجب الماء ( ويحيى من حي عن بينة ) وهى الروح لمجرد المصله بالمعنى الذى هو مدين  
الحياة الحقيقه المدين الماء ، وبينه الأول تلك الملازمه وبينه الثاني ذلك التجدد والاتصال ( إياهم يكلم الله ) أى الغلب  
( فى منامك ) وهو وقت تعطيل الحواس الظاهره وهى القوى السديه ( قليلا ) أى قليل القدر ضايف الحال  
( ولو أراكم كنتم كثيرا ) فى حال عده صفات النفس ( لغشيت وتساوتم فى الأمر ) أمر كسر ها وقهرها  
لا يحذف كل منكم الى جهة ( ولكن الله سميع ) العدل والذارع تأيده وعصمته ( أنه علم ذات الصدور )  
أى بحقيقته بذات علمه بما فيها من ماب الأولى ( ولأنكم وأكالدن حرجوا من دهم ) وهى القوى النفسانيه  
حرجوا من مقارهم وحدودهم ( طرا ) مجرا وأثرا ( ورثه الكس ) وأظهارا بالجلاده

وقال بعضهم : حذر الله تعالى بيده الآيه أرياه عن مشيئة أعدائه فى رؤيه غيره سبحانه ( ويصدون عن  
سين الله ) وهو التوحيد والمعرفه ( وإذ زين لهم الشيطان ) أى شيطان الوهم ( أعماه ) فى الغيب على ملكه  
الغيب وقواه ( وقال لا غالب لكم اليوم من الناس ) أو همهم تحقيق أميئتهم ( أن لا غالب لكم ) من الحواس  
وكذا سائر القوى ( وإني جار لكم ) أمدم وأقرنكم وأماكم من ناس القوى الروحانيه ( طرا ) ترايت الشان  
نكص على عقبه ) لشعوره بحل القوى الروحانيه وعلمتها لماسسته إياها من حيثة يدر ك المعاني ( وقالوا  
يرى منكم ) لأنى لست من جنسكم ( أنى أرى ما لا ترون ) من المعاني ووصول المبدأ ليه من سماء الروح  
وما يكون علم النفس ( إني أسأف الله ) سحره شعور ببعض أنواره ومعه ، ود كر لو أسطى ماء على أن  
المراد من الشيطان الطاهر ، أن الذين ترك ذلك الوسوسه إذ ذلك ليس برك الله بكون حيث إذا كان  
إجلالا وحبه من الله تعالى لا خوف من الله فقط وهو لم يعم الا كذلك ( والله شديد العقاب ) إذ صفاته  
الذاتية واقبله فى عايه الكمال ه الذى تقيع وراحة ، ود كر أن الله يمد فى مثال هذا التوبل تصوير  
طريق السلوك للتنشيط فى الترقى والمروج ( ولو ترى الذين كفروا ) وهم الذين غلب عليهم صفات  
النفس ( الملائكه ) أى ملائكه القهر واحداث ( يضربون وجوههم ) لاعراضهم عن علم الأزار ومزيد  
الكبر والسجب ( وأدبارهم ) لجلبهم إلى عالم الطيعه ومصعب الشهوه والحرص ويقولون لهم ( دو قوا  
عذاب خريق ) وهو عذاب الحرمان وفترات المصود ( ذلك بأن الله لم يك مديرا نعمة أنعمها على قوم  
حتى ينظروا ما بأنهم ) أى حتى يصدوا استعدادهم فلا تبى لهم مناسبة للخير وحيث يشر سبحانه النعمة

إلى النعمة اطعمهم إياها بلسان الاستعداد وإلا فانه تعالى أكرم من أن سلب نعمة شخص مع بقائه استعداده فيها (إن شر الدواب عند الله الذين كفروا) لجهلهم بربهم وعصيتهم له دون سائر الدواب (لهم لا يؤمنون) لغلظة شعائرهم ومريد عتوهم وعيهم (الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة) من مرات المعاهدة لأن ذلك شائعة فيهم مع دلائلهم، ألا ترى كيف نقضوا عهد النوح الذي أحدهم في صرر (أستبرمكم) (وهم لا يتقون) العار والالغار (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) قال أبو علي الرورباري: القوة هي النعمة من الله تعالى، وقال بعضهم: هي الرمي سهام توجه إلى الله تعالى عن قسي الخسوع والاستنكاة (هو الذي أبدلك نصرته) الذي لم يهد مثله (والمؤمنين وألف بين قلوبهم) بحدوها إليه تعالى وتخليصها، أي يوجب العداوة والبغضاء، أو ليكشفه سبحانه لها عن حجب الغيب حتى تعرفوا فيه والأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف (لوانخفضت في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم) تصمونه لآمر وكثافة الحجاب (ولكن الله ألفت بينهم) عزير حكمهم والتأليف من آثار ذلك والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ شروع في بيان كفايته تعالى إياه عليه الصلاة والسلام في جميع أموره وحده أو مع أمور المؤمنين أو في الأمور المتعلقة بالكفار كافة ثم بيان الكيفية في مادة خاصة، وتصدير الجملة بحرفي التنداء والتنبيه للتنداء والتسوية على الاعتناء بمضمونها، وإيراده عليه الصلاة والسلام بعنوان الله، ولا شعاع بملية الحكم قائم عليه، يا أيها النبي ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ أي كافيك في جميع أمورك أو فيما بينك وبين الكفرة من الخراب لثبوتك •

﴿وَمَنْ آتَبَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قال الزجاج: في محض النصب على المنفرد معه كقوله على بعض الروايات:

فحسبك والضحاك سيف مهند • إذا كانت الهيبة واشتجر القفا

وتعقبه أبو حيان بأنه محالف لكلام سيبويه فإنه جعل زبدا في قولهم: حسبك وريداً درهم منصواً بفعل مقدر أي وكفى زبداً درهم وهو من عطف الخجل عنده انتهى. وأنت تعلم أن سيبويه كما قال ابن تيمية لا يوجب لما احتج عليه بكلامه حين أنشد له قصيده فعبطه بها ليس به الجواب يجب إباحته، وقال امرؤ: أنه يقدر نصبه على موضع لكاف، واحترمه ابن عطية، وورده سقامي أن إضافة حقيقته لالهية فلا عمل له اللهم إلا أن يكون من عطف النورم وفيه ما فيه •

وجوز أن يكون في محل الجر عطفاً على الضمير المجرور وهو جواز عبد الكوهم بدون إعادة الجار ومنعه البصريون بدون ذلك لأنه كجزء الكلمة فلا يعطى عليه، وأن يكون في محل رفع إما على أنه متداً والخبر محذوف أي ومن اتبعك من المؤمنين كذلك أي حسبهم الله تعالى، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وحسبك من اتبعك، وإما على أنه عطف على الاسم الجليل واختاره الكسائي وغيره. وصنف بأن الوارد للجمع ولا يحسن ههنا كما لم يحسن في ما شاء الله تعالى وشئت والخصم فيه ثم وفي الأخبار ما يدل عليه اللهم إلا أن يقول بالفرق بين وقوع ذلك منه تعالى وبين وقوعه ما، والآية على ما روى عن الكافي نزلت في السيد في غروره بدر قبل الفصال، والظاهر شمولها لأمه جرين والأصابع. وعن الزهري أم نزلت في الأصابع •

وأخرج الطبراني وغيره عن ابن عباس. وابن المنذر عن ابن جبير. وأبو الشيخ عن ابن المسيب أنها نزلت يوم أسلم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مكيلاً لاربعين مسلماً كورا وإثارة من ست وحيث تكون مكبة •

و من) بمحمل أن تكون مائة وأن تكون خمسة وذلك للاختلاف في المراد بموصوله  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّصْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ بعد أن بين سبحانه الكيفية أمر رجل شرفه بيه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بترتيب بعض مبادئها ، وتكرير الخطاب على الوجه المذكور لظاهر كمال الاعتناء بشأن الأمور به ،  
 والتعريض الحث على الشيء .

وقال الزجاج حوفي لله أن يحث الإنسان على شيء حتى يعلم منه أنه حارص أي مقارب للهلاكه ،  
 وعلى هذا فهو لما باله في الحث ، ورغم في الأمر بالصون أن ذلك مستبعد من الزحاج ، والحق معه ، ويؤيده  
 ما قاله الزاغب من أن الحرس يقال له أشرف على الهلاك والتحريض الحث على الشيء بكثرة التريين وتسهيل  
 الخطب فيه فإنه في الأصل أداة الحرض نحو قدته أرئت عنه التقدي ويقال: أحرصته إذا أوسدته نحو أوسدته  
 إذا جعلت منه المذمى ، فاعلم هنا يا أيها النبي بالغ في حث المؤمنين على قتال الكفرة .

وجوز أن يكون من تحريض الشخص وهو أن يسميه حرصا ونية له . ما أراءه الأحرص في هذا  
 الأمر وحرضاه به ، ونحوه فسفته أي سميته فاسعا ، ولما سمى منهم حرصا وهو من باب التهيج والالهاب والمعنى الأول  
 هو أظهر . وقرئ (حرص) ، الصاد أهمية من حرص وهو واضح .

﴿إِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبَرُونَ يَتَذَكَّرْ أُولَئِكَ يَنْفَكُ مِنْكُمْ مِائَةٌ تَعَذَّلُوا الْقَسْرُ﴾  
 في معنى الأمر بمصاردة العدو والعداء بهم أن صبروا عليهم بدون الله تعالى وتأنيده ، فالخلة حربية  
 لفظا أشائية معنى ، والمراد يصبرون الواحد عشرة وليست بخمسة مائة ، وجعلها أربعين عدة من الله تعالى  
 وبشارة وهو ظاهر في كونها حربية ، والآية كما ستعلم قريبا إن شاء الله تعالى مفسوحة ، والمسح في الخبر فيه  
 كلام في الأصول ، على أنه قد ذكر الامم أنه موطن الكلام خبر الزم أن لا يعلب قط مائتان من الكفار  
 عشرين من المؤمنين ومعلوم أنه ليس كذلك ، والاعتراض عليه بأن التعليق الشرطي يكفي فنه ترتب الجراء  
 على الشرط في بعض الأزمان لافي كل شيء كما به "شهاب" ، وذكر الشرطية الثانية مع أنهم مضمونها  
 ، جملها للدلالة على أن الحال مع الفئة والكثرة واحدة لا تمايز لأن الحال قد تمايزت بين مائة والعشرين  
 مائتين ومائة الألف وكما يقال فيما يأتي .

و (يكن) بمحمل أن يكون مائة أو مائة أو متعلق بالفعل ومحمل أن يكون ناقصا والمراد  
 اسمه (منكم) جبره . وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّصْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّصْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾  
 متعلق بفظوا أي بسبب أنهم قوم جهلة بالله تعالى وبالزوم الآخر لا يقاتلون احتسابا وامتنالا لأمر  
 الله تعالى وإعلاء نكلمته واتباع رضوانه كما يعمل المؤمنون وإنما يقاتلون للحمية الجاهلية وانواع خطوات  
 الشيطان وإثارة ثائرة الشغى والعدوان فلا يستحقون إلا القهر والخذلان ، وقال بعضهم: وجه التعليق مما  
 ذكر أن من لا يؤمن بالله تعالى وأيام الآخر لا يؤمن بالمعاد والسعادة عنده ليست إلا هذه الحياة الدنيا يمشح  
 بها ولا يحرصها للزوال بمراوثة الحروب واقتحام موارد الخطوب فيميل في مغبة السلامة فيمر ويعطب ، وأما  
 من اعتمد أن لا سعادة في هذه الحياة العانية (وعما السعادة هي الحياة الباقية فلا يزال يهتف الحياة الدنيا

ولا يلتفت إليها مقدم على الجهاد، بل قوى وعزم صحيح يقوم لواحد من مثله مقدم أكثر انتهى.  
وتعقب بأنه كلام حق لكنه لا يلائم مقام الآية لأن ضعف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم  
مائة صابرة يعاونوا ثلثين فإن يكن منكم ألف يعاونوا ألفين يادن الله. أخرج البخاري وغيره عن ابن عباس  
وصلى الله تعالى عليهما قال: لما روت (و يكن منكم عشرون) الخ شق ذلك على المسلمين إذ فرض عليهم أن لا يفر  
واحد من عشرة فجاء التخفيف، وكان ذلك كما في منعه، وقبل كان فيه قلة في الابتداء ثم لما كثروا  
بعد قرب التخفيف وهل مد ذلك سبعة أم لا؟ قولان اختارهما في الثاني منهما وقال: إن الآية مجمعة، وظاهر ذلك  
التخفيف على المسافر بالعطش، وذهب الجمهور إلى الأول وقالوا: إن الآية مسجدة ومرة الخلاف قيل تظهر فيما  
إذا قاتل واحد عشرة فقتل هل يأثم أم لا فعلى الأول لا يأثم وعلى الثاني يأثم، والضعف الظاهري بعد عدم  
القوة أبدية على الحرب لأنه قد صدر فيهم الشيخ والعاجز ونحوهما وكانوا قبل ذلك طائفة محصورة معلومة  
قوتهم وجلالتهم أو ضعف "صيرة والاسهامه" وهو يصح أن يصير إلى الله تعالى إذ حدث فيهم قوم حديثو عهد  
بالإسلام ليس لهم ما يثمدون من ذلك، وذكر بعضهم في بيان كون لكثرة سبب للضعف أن بها يصعب  
الاعتماد على الله تعالى والدور على سببها، ويقوى جانب الاعتماد على الكثرة كما في حديث الأول هو  
الموجب لقوله كما يرشد إليه وقمة بدر، ومن هنا قال النصرا مادي: إن هذا التحويف كان للامة دون رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه الذي يقول بك أصول وبك أصول، وفيه التحويف بالآن ظاهر وأما تعيين  
علم الله تعالى به فما اعتبر تعلقه وقد قالوا: إنه تعلقاً بالشئ قبل الوقوع وحال الوقوع وبمده وقال الطيبي: المعنى  
الآن ضعف الله تعالى عنكم لما ظهر متعلق عليه أي كثرت لكم التي هي موجب ضعفكم بعد ما ظهر قلتمكم  
وغوتكم. وقرأ أكثر القراء (ضعف) هم الصاد وهي لغة فيه كالفقر والمكث.

ونقل عن الخليل أن الضعف بالفتح ما في الرأي والعقل وبالضم ما في البين وقرأ أبو جعفر (ضعفاء) جمع  
ضعيف، وقرأ ابن كثير. ويا معشر الذين آمنوا منكم الذين آمنوا بالله أعشار لتأثبت اللعطي وهو ضخم  
أبو عمرو. ويقرب في يكن في الآية الثانية لقوله التأثبت بالوصف بصفة المأثوث وأما (و يكن منكم عشرون)  
فأخرج على التثنية كبريه، فمروى عن الأعرج أنه قرأ بالتثنية (و الله مع الصابرين ٦٦) بتذييل مقرر والمضمون  
ما قبله، وفي النظم الكريم صنعة الاحتباك قال في البحر: انظر إلى وصاحبة هذا الكلام حيث أثبت قيداً في الجملة  
الأولى وهو صابرون وحذف نظيره من الثانية وأثبت قيداً في الثانية وهو (من الذين كفروا)، وحذفه من  
الأولى ولما كان الصبر شديداً المصوبية أثبت في جملة التحويف وحذف من الثانية بدلالة الساعية عليه ثم حتم الآية بقوله  
سبحانه (والله مع الصابرين) عبادة في شدة المطالبة ولم يأت في جملة التحويف بقيد الكفر كما كتبه بدمه بهي.  
وذكر الشهاب أنه بقي عليه أنه سبحانه ذكر في التحويف دون الله وهو قد علم وأن قوله تعالى (والله  
مع الصابرين) إشارة إلى تأييدهم وأنهم منصورون حتى لأن من كان الله تعالى معه لا يعاب، وأنا أقول: لا يبعد  
أن يكون في قوله تعالى (والله مع الصابرين) تحريض لهم على النصر بالإشارة إلى أن أعداءهم إلى صبروا كان الله  
تعالى معهم فأمدهم ونصرهم، ونفى في هذا الكلام الخليل لطائف غير ما ذكر فقه تعالى في التنزيل ما أعذب  
ما فصاحته وأنصروا وبقى بلاغته (وَأَلَا تَأْتِي) قرأ أبو لندرداء وأبو حيوة (لدي) بالتحريف والمراد به فيها



صلى الله تعالى عليه وسلم وهو عليه الصلاة والسلام لم يراد أيضا على قراءة الجمهور عند المصنف ، وإنما عبر بذلك  
 تطفاه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى لا يجهل بالعتاب ، ولذا قبل أن ذلك على تقدير مصداق أي لأصحاب النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم دليل قوله تعالى الآتي (فعدون) ولو قصد بخصوصه عليه الصلاة والسلام لقيل: تريد ، ولأن  
 الأمور الواقعة في القصة صدرت منهم لانه صلى الله تعالى عليه وسلم وبه نظر ظاهر ، وانظر أن المراد على  
 قراءة الجمهور العموم ولا يبعد اعتباره على العبراء الأخرى أيضا وهو أنغ لم فيه من بيان أن ما ذكر سنة  
 مطردة بآية الانقياد عليهم السلام أي ما صح وما استقام إلى من لا يباهي عنهم الصلاة والسلام في أن يكون له أسرى في  
 قرأ أبو هريرة ، ويعقوب (يكون) بالثاء الفوقية اعتداءً ثانياً للجمع ، وعن أبي جعفر أنه قرأ أيضا (أسرى) قال  
 أبو علي : وقراءة الجماعة أقبح لأن أسرا جعل بمعنى مفعول ، والمطرد فيه جمعه على معنى كجريح وجرحى وقتيل  
 وقتلى ، ولما قالوا في جمعه على أسرى : انه على ثمة فمئل فعلان ككسلان وكسالى ، وهذا كما قالوا كسلى تشديدا  
 لعلان فعين ونسب ذلك إلى الحديث - وقال ، لا رهى : انه جمع أسرى فيكون جمع الجمع ، واختار ذلك الزجاج  
 وقال أن معنى جمع ككل من أصيب في يده أرقى عقله فريض ومرضى وأحق وحقق في حقيقته في الأرض في  
 أي يبالغ في القتل ويكثر منه حتى ينقل تكبره ويقل حزنه ويمز الاسلام ويستولى أهله ، وأصل معنى التجاه  
 العطف والشدائد في الاحكام ثم استعير للمالمة في القتل والجراح لا بها لمعها من الحركة صيرته كالتيه الذي  
 لا يسيل ، وقيل : ان الاستمارة مبنية على تشبيه المالفة المذكورة بالتخاه في أن في كل منهما شدة في الجملة ،  
 وذكر في الأرض للتعميم ، وقرئ (يخسر) ما تشديد للمعنى في المدة في تريدون سارض الدنيا في استعان  
 سرور للعاب ، والعرض مائة تله ولو جسيما وفي الحديث الذي يعرض حاضره أي لانه طاهرا به استعاروا  
 العرض الما بين للجوهر ، أي تريدون حطام الدنيا بأخذكم القدية ، وقرئ (يريدون) بالياء ، والظاهر أن صدر  
 الجمع لأصحاب رسول الله ﷺ (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) أي يريد لكم الثواب الآخرة أو سبب نيل الآخرة  
 من الطاعة بأمر الله وقمع أعدائه ، فالكلام على حذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه ، وذكر نيل في الاحتمال  
 الذي قيل للتوضيح لا لتقدير مضافين ، والارادة هنا معنى الرضا ، وعبر بذلك للمشافة فلا سجة في الآية على  
 عدم وقوع مراد الله تعالى في زعمه المعترضة ، وزيادة لكم لأمر المراد ، وقرأ سيبان بن حمزة المدنى (الآخرة) بالجر  
 وخرجت عن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حرة ، وقدره أبو القدر عرض الآخرة وهو من باب  
 المشافة والإطلا يحسن لأن أمر الآخرة مستمرة ، ولو قيل ان المضاف المحذوف على القراءة الأولى ذلك  
 لذلك أيضا لم يبعد ، وقدر بعضهم هنا كما قدره هـ ك من الثواب أو السبب ، ونظير ما ذكر قوله :

أهل امرئ تحسبن أمرا وما توفد في الليل ازا

في رواية عن جرير الأولي ، وأبو الحسن يحميه عن المصنف على معمولي عامدين عشرين ﴿وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾  
 يعلب أوليائه على أعدائه ﴿حَكْمُ ٦٧﴾ يعلم ما يدق بكل حال ويخصه بها كما أمر بالانحاز ونهى عن أخذ القدية  
 حيث كان الاسلام غض وشركه أعدائه قربة ، وخير يدهم بين المر بقوله تعالى (فأما بعد وأما هذا) لما انحوا  
 الحال واستغفروا رزع لاسلام واستقام على سوفة \*

أخرج أحمد . والترمذي وحسنه . والطبراني . والحاكم وصححه عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال :  
 لما كان يوم بدر حي . بالأسارى وفيهم العباس فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ما ترون في هؤلاء  
 الأسارى ؟ فقال أبو بكر رضي الله تعالى عنه : يا رسول الله فومك وأهلك استبعم لعل الله تعالى أن يتوب  
 عنهم ، وقال عمر رضي الله تعالى عنه : يا رسول الله كذبوك وأخرجوك وقاتلوك قدمهم فاضرب أعناقهم ،  
 وقال عبد الله بن رواحة رضي الله تعالى عنه : يا رسول الله انظر وادياً كثير الخطب فاضرمه عليهم ناراً .  
 قال العباس وهو يسمع ما يقول : قطعت رحلك ، فدخل إلى صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرد عليهم  
 شيئاً ، فقال أناس - يأخذ يقول أبي بكر ، وقال أناس : يأخذ يقول عمر ، وقال أناس : يأخذ يقول عبد الله  
 ابن رواحة فخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : إن الله تعالى ليلين قلوب رجال حتى تكون  
 ألين من اللبن ، وإن الله سبحانه لشدة قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجارة ، مثلك يا أبا بكر مثل  
 إبراهيم عليه السلام قال : ( من تسمى منه مني ومن عصاني فإني غفور رحيم ) ومثلك يا أبا بكر مثل عيسى  
 عليه السلام قال : ( إن تعذبهم فاعذبهم عذابك وإن تغفر لهم فإني مغفر ) ومثلك يا عمر كمثل موسى عليه  
 السلام إذ قال : ( ربنا طمس على أمواتهم واشدد على قلوبهم ) ( فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الآليم ) ومثلك يا عمر  
 مثل نوح إذ قال : ( رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ) أتم طاعة فلا يفلتن أحد إلا بقضاء أو ضرب  
 عنق . فقال عبد الله رضي الله تعالى عنه : يا رسول الله إلا سهيل بن بيضاء فإني سمعته يذكر الإسلام ، فسكت  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فما رأيته في يوم أخوف من أن تقع على الحجارة من السماء مني في ذلك  
 اليوم حتى قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : إلا سهيل بن بيضاء .

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال عمر رضي الله تعالى عنه : فهو رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ما قال أبو بكر ولم يهر ما قلت وأخذ منهم انصاء ، فدياً كان القدر جئت فإذا رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وأبو بكر قاعدان يكيان قلت : يا رسول الله أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك فان وجدت  
 بكاء بكيت وإن لم أجد قما بكيت لكأنكما ؟ فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام : أبكي على أصحابك في  
 أحدهم القداء وأند عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة لشجرة قرية منه صلى الله تعالى عليه وسلم .  
 واستدل بالآية على أن الأنبياء عليهم السلام قد يجتهدون وأنه قد يكون الوحي على خلافه ولا يقرون  
 على الخطأ ، وتعقب بأنها إنما تدل على ذلك لو لم يعرفني ( ما كان لني ) لأصحاب نبي ولا يخفى أن ذلك خلاف الظاهر  
 مع أن الأول لم فيما اجتهدوا فيه اجتهاد منه عليه الصلاة والسلام إذ لا يمكن أن يكون تقليداً لأنه لا يجوز له  
 التقليد ، وأما أنها إنما تدل على اجتهاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا اجتهد غيره من الأنبياء عليهم السلام فغير  
 وارد لأنه إذا جاز له عليه الصلاة والسلام جاز لغيره بالطريق الأولى ، وتام البحث في كتب الأصول ، لكن في ههنا  
 شيء وهو أنه قد جاء من اجتهد وأخطأ فله أجر ومن اجتهد وأصاب فله أجران إلى عشرة أجزا فله بين ما يقتضيه  
 الخبر من ثبوت الأجر الواحد للمجتهد المخطئ وبين عتابه على ما يقع منه مخالفة أم لا ؟ لم أر من تعرض لتحقيق  
 ذلك ، وإذا قيل : بالأول لا يتم الاستدلال بالآية فلا يخفى ( لولا كتابنا من الله سبق ) قيل : أي لولا حكم  
 منه تعالى سبق أنبأته في اللوح المحفوظ وهو أن لا ينبغي ما قبل تقديم ما بين لهم أمراً أو نهياً ، وروى ذلك

الطبراني في الأوسط . وجماعة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، ورواه أبو الشيخ عن مجاهد أو المحقق . في مثل هذا الاحتياط ، وقيل هو أن لا يبدعهم ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيهم أو أن لا يبدعهم سر رضي الله تعالى عنهم . وقد روى الشيخون وغيرهما أن رسول الله ﷺ قال لعمر رضي الله تعالى عنه في قصة حاطب وكان قد شهد بدرًا : وما يدريك لعن الله تعالى اطبع على أهل بدر ، وقال : عملوا ما شئتم فقد عرفت لكمه . وقريب من هذا ما روى عن مجاهد أيضًا . وابن جرير ورواه عن هذا قول بسقوط التكليف لا يصدر إلا عن سقوط عنه التكليف ، وانجبت من الإمام الرازي كيف تفوه به لأن المراد أن من حضر بدرًا من المؤمنين يردفه الله تعالى لماله . ويعقر له الذنب لو صدر منه ونيته على الإيمان الذي ملأ به صدره إلى المواظاة انهم شأن تلك الواقعة إذ هي أول وقعة أعز الله تعالى بها الإسلام وقائحة لفتوح والنصر من الله عز وجل ، وليس الأمر في الحديث على حقيقته كالإيجاف ، وقيل : هو أن الفدية التي أخذوها من نصير حلالا لله . وانتقض بأن هذا لا يصح أن يبدع من موافق ماس العذاب فإن الحل لا يرفع حكم الحرمة السابقة بل أن الحرمة لا تحل إلا في الحرمة لا ترفع حكم الاناحة السابقة ، على أنه قدح في تمويل مدعى عليهم من أخذ لهم ، بما يدل عليه قوله سبحانه : ﴿ لَكُمْ ﴾ أي لأصابعكم ﴿ فِيمَا أُخِذْتُمْ ﴾ أي لأجل أخذكم أو الذي أخذتموه من العداء ﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ لا يفاد قدره . واجيب بأنه لا مانع من اعتبار كونها متحل سببا للعفو وماذا من وقوع العذاب الدبوي المراد بما في الآية وإن لم يعتبر في وقت من الاوقات كون ادعاء سيحرم سببا للاقتسام وماذا من العفو تعذبا لجانب الرحمة على الجانب الآخر ، وحاصل المعنى أن ما قسم أمر عظيم في حقه مستوجب للعذاب العظيم لكن الذي تسبب ادعاء عنه ومع نوب العذاب عليه إلى سألته فريدا لكم . ومثل ذلك نظر إلى رضى التي سببت غصبي يصير سببا للعفو وماذا من العذاب . وكان الداعي لتكليف هذا الجواب أن مذكر أخرجه ابن أبي حاتم . وابن جرير عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وخرجاهما والسهقي . وابن جرير . وابن المنذر . وغيرهم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيضا ، ولا يبعد عندي أن يكون المنع من ماس العذاب كل ما تقدم ، وفي ذلك فهو من المسمى عنهم حيث منع من ترقب ماس العذاب عليه موافق حجة ولولا تلك الموانع الحجة لتركب ، وتعدد موافق شيء واحد جاز وليس كعدد العدا واجتماعها على مملوك واحد شخصي كما بين في موضعه ، وبهذا يجمع بين الروايات المختلفة عن الخبر في بيان هذا المكتب ، وذلك أن يكون في كل مرة ذكر أمرا واحدا من تلك الامور ، والاصح على الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه وليس في شيء من الروايات ما يدل على الحصر فافهم ، وقال بعضهم : ان المعنى لولا حكم الله تعالى بعدتكم ونصركم لمسكم عذاب عظيم من أعدائكم فمنهم لكم وتسايطهم عليكم يقتلون ويأسرون ويهون وفيه نظر ، لانهم أرادوا بهذه العناء المعروضة العلية في بدر فالأحد لدى هو سبها إجماعا وفتح بعد انقضاء الحرب ، وحيث يكون مائل المعنى لولا حكم الله تعالى بعلمتكم لعلمكم الكفار قبل سبب ما فعلتم بعد وهو كما ترى ، وإن أريد الفاقة بعد ذلك فهي قد مسبب القوم في أحد فان أئدهم قد قتلوا منهم - معين عدد الأسرى وكان مائل ، فلا يصح نفي المس حيثئذ . نعم أخرجه ابن جرير عن محمد بن اسحاق أن النبي ﷺ قال بعد نزول هذه الآية : لو أنزل من السماء عذابا مجازة غير عمر من الخطاب وسعد بن معاذ لقوله كان الانحياز في القس أحب إلى ، وأخرجه ابن مردويه عن ابن عمر لكن لم يذكر فيه سعد بن معاذ وذلك يدل على أن المراد

بالعذاب عدل الدنيا غير القتل عالم يجهد لمكان نزل من السماء، وحينئذ لا يرد أنه استشهد منهم، نعمتهم لأن الشهادة لا تعد عذاباً، لكن هذا لا يمنع ذلك تعاقب لأنه لم يفسر العذاب إلا بما يليق به صادقة في مدة الشهادة ﴿فَكُلُوا مِمَّا عَمِلْتُمْ﴾ قال مجي السنة روى أنه لما نزلت الآية الأولى كف أصحاب رسول الله ﷺ أيديهم عما أخذوا من الغنائم فزلت هذه الآية فامراد بما عنتم إما الهدية وإما مطلق الغنائم، والمراد بيان حكم ما يدرج فيها من "غنية" ودلائل العريضة بما عداها قد علم سابقاً من قوله سبحانه: (واعصوا أمراً غنمتم) الحج بل قال بعضهم: إن محل مضمون قبل ذلك، على ما في كتاب الأحكام أن أول غنية في الإسلام حين أرسل رسول الله ﷺ عبد الله بن جحش رضى الله تعالى عنه ثلث الأول ومعه ثمانية رهط من المهاجرين رضى الله تعالى عنهم وأخذوا عبر القريش وقدموا به على النبي ﷺ فأبده وأقرهم على ذلك •

ويؤيد القول بأن هذه الآية محللة للهدية ما أخرجه بن مردويه عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه، هو يصح في ذلك، وقيل: المراد بما غنمتم الغنائم من غير المدراج الهدية فيها لأن اليوم لما نزلت الآية الأولى امتنعوا عن الأكل والتصرف بها وهذا منهم لا ضابطاً له، وبيده أن الخس معلوم لهم، وهو ليس بالعبد والقول بأن القول الأول مما دأبه سابق المظلم الكريم وسدقة ممنوع ودون إثبات الموت الآخر •

والغناء للعطف على سبب مقدر، أي قد أهدت لكم الغنائم فكلوا مثلاً وقيل: قد يستغنى عن العطف على السبب المقدر، يعطيه على ما قبله لأنه نعمته، أي لا تؤخذكم عما أخذتم من الغنائم فكلوه، ودعم بعضهم أن الظاهر تقدير دعوا والعطف عليه، أي دعوا ما أخذتم فكلموا غنمتم وهو مبني على ما ذهب إليه من الإباء، ويحور هذه الآية تنبئ من زعم أن الأمر الوارد بعد الحظر للإباحة، وصوابه بأن الإباحة ثبتت هنا، فترس أن الأكل إنما أمر به منهم فلا ينبغي أن تثبت على وجه المضرة والمشفقة، وقوله تعالى ﴿حَلَالًا﴾ حال من (ما) الموصولة أو من عائدها المخذوف أو صفة للمصدر أي أكلا حلالاً، فائدة ذكره وكذا ذكر قوله تعالى: ﴿طَيِّبًا﴾ تأكيد الإباحة لما في العذاب من الشدة ﴿وَتَقُوا اللَّهَ﴾ في محالته ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ولما غفر لكم دنسكم وأباح لكم ما أخذتموه، وقيل: فبعضكم ما فرط منكم من سداحة الغنائم قبل ورود الأذن ويحكم ويتوب عليكم إذا اتقيتموه ﴿يَسْأَلُهَا النَّاسُ قُل لَّسْ فِي أَنْدِيكُمْ﴾ أي في ملككم واستيلائكم كأن أيديكم بضعة عليهم ﴿مَنْ لَّسْ فِي أَنْدِيكُمْ﴾ الذين أخذتم منهم لغنائم، وقرأ أبو عمرو: (الأسارى) ﴿إِنْ يَكُنْ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرٌ﴾ أي، وتصديها كما قال ابن عباس ﴿يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مَّا أَخَذَ مِنْكُمْ﴾ من الغنائم والآية على ما في رواية ابن سعد، وابن عساكر زلت في جمع أسارى، بدر وكان فداء العباس منهم أربعين أوقية وفداء سائرهم عشرين أوقية، وعن محمد بن سيرين أنه كان فداءهم مائة أوقية وأوقية أربعون درهمًا وستة دنانير. وجاء في رواية أنها زلت في العباس رضى الله تعالى عنه، وقد روى عنه أنه قال كنت مسلماً لكن استكرهوني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن يكني ما تذكر حقاً فله تعالى يحريك فلما طاهر أمر لك فقد كان علينا فاد نفسك وأبي أحويك محمد بن الحرث، وعفيل بن أبي طالب وسليمان بن عتبة بن عمرو فطلب ما رآك عندي يا رسول الله، قال عليه الصلاة والسلام: «أين الذي دفنت أمك وأم الفضل؟ فقلت لها: إني لأأدي ما يصيبني في

وجهي هذا فإن حدث في حدث هو لك ولعد الله وعد الله وقم دعاء: وما يريدك في لحي الله تعالى عليه وسلم: أخبرني ربي فعند ذلك قال العباس: أشهد أنك صادق وأن لا إله إلا الله وأنت رسول الله إنه لم تطمع على ذلك أحد إلا الله تعالى ولقد دفعته إليها في سو داليل، وروى عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال بعد حين: إبدلي الله خيرا من ذلك في الآن عشرون عبداً إن ادناهم ليضرب في عشرين الفا واعطاني رزم وما أحب أن في بها جميع أموال أهل مكة وأنا انتظر المغفرة من ربكم بتأويل ما في قوله تعالى: ﴿وَيَعْمُرُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٧٠﴾ فانه وعد بالمغفرة مؤكداً بالاعتراض التذييل، وروى أنه قدم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما لاجر من ثمانون ألفاً فتوضأ صلى الله تعالى عليه وسلم وما صلى حتى فرقه وأمر العباس أن يأخذ منه فأخذ ما قدر على حمله، وكان رضى الله تعالى عنه يقول: هذا خير مما أخدمى وأرجو المغفرة، وأظاها أن الآية عامة لساائر الاسارى على ما يقتضيه صيغة الجمع، ولا يأتى ذلك رواية أنها نزلت في العباس لما قالوا من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب هـ

وفراً الاعمش (يثبكم خيراً) والحسن وشية (عما أخذ منكم) على البلاء لله اعل (وإن يريدوا) أى الامرى (خِيَانَتَكَ) أى نقض ما عاهدوك عليه من اعطاء اقدية أو أن لا يردوا المحررتك ولا يملى معاودة المشركين، ويجوز أن يكون المراد وان يريدوا نكث ما يبيعوك عليه من الاسلام والردة واستحياب دين آباءهم ﴿فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ بالكفر ونقض ميثاقه المأخوذ على كل عاقل بل ادعى بعضهم أنه الاقرب (فَأَمَّا كُنْ مِنْهُمْ) أى أفترك عليهم حسبا رأيت في بدر فان أعادوا الخيانه فاعلم أنه سمعك الله تعالى منهم أيضاً فالمفعول محذوف، وقوله سبحانه: (فَقَدْ خَانُوا) قائم مقام الجواب، والجملة كلام مسوق من جهته تعالى لتسليته عليه الصلاة والسلام بطريق الوعد له صلى الله تعالى عليه وسلم والوعده لهم، (وَاللَّهُ عَزِيمٌ) فيعلم ما في باتهم وما يستحقونه من العذاب (حَكِيمٌ ٧١) يعمل كل ما يقوله حسبا تقتضيه حكمته البالغة ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَهَاجَرُوا﴾ هم المهاجرون الذين هجروا أو طلهم وتركوها لأعدائهم في الله تعالى وجل (وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ) فحرفوها للكرام والسلاح وأنفقوها على المحتايج من المسلمين (وَأَنْفُسِهِمْ) بمباشرة القتال وافتحام المعارك والخص في طمع الممالك (في سبيل الله) قل: هو متعلق بجاهدوا قيدلنوعى الجهاد، ويجوز أن يكون من باب التنازع في العمل بين هاجروا وجاهدوا ولعل تقدم الاموال على الانفس لثان المجاهدة بالاولا، والكثر وقوعها، اتم دفعا للحاجة حيث لا يتصور المجاهدة بالانفس بلا مجاهدة بالمال، وقيل ترتب هذه المنه لطعات في الآية على حسب التفرع فان الاول الايمان ثم المحررة ثم الجهاد بالمال لتجو لأهلب للحرب ثم الجهاد بالانفس (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَتَضَرَعُوا) هم الانصار آووا المهاجرين وأرلهم مندرطهم وآرلهم على أنفسهم وتضروهم على أعقابهم (أُولَئِكَ) أى المذكورون الموصوفون بالمصنعات العاضلة وهو مبتدا وقوله تعالى: (بَعْضُهُمْ) اما بدل منهم، وقوله سبحانه: (أُولَئِكَ بَعْضٌ) خبر ما مبتداً ثان (أولياء) خبره والجملة خبر للمبتداً الأول أى بعضهم أولياء بعض في المبرات على ما هو المروى عن ابن عباس رضى الله

تعالى عنهما ، والحسن ، ومجاهد ، والسدي ، وفاة منهم قالوا : آسى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين  
 أم حار ، والآصار ، صلى الله تعالى عنهم ، وكان المهاجري ير له أخوه الانصارى إذا لم يكن له بالمدينة ولى  
 هجرى ولا مورث بينه وبين قريه المسلم غير المهاجري واستمر أمرهم على ذلك الى فتح مكة ثم توارثوا  
 بسبب بعد إذ لم تكن هجرة ، فالولاية على هذا الوراثة المسندة عن القرعة الحكيمه .

ولاية مسوخة ، وقال الأصمعي بحكمه ، ومراد الولاية بالنصرة ولطاهرة ، وكأنه لم يسمع قوله تعالى :  
 (وَمَنْ لَكُمْ الشَّيْءُ يَدْعُوهُمُ إِلَى الْآيَةِ لَا تَبْسُتْ) (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهُمْ يَقُولُونَ آمَنُوا) كذا المزمعين  
 (مَا سَأَلْتُمْ مِنْ زِينَتِهِمْ مِنْ ثِيَابٍ خَالِئَةٍ مِنْ زِينَتِهِمْ قَالَتْ هِيَ الْقُبْحُ وَالَّذِينَ آمَنُوا قَالَتْ هِيَ الْقُبْحُ وَالَّذِينَ آمَنُوا قَالَتْ هِيَ الْقُبْحُ وَالَّذِينَ آمَنُوا قَالَتْ هِيَ الْقُبْحُ وَالَّذِينَ آمَنُوا قَالَتْ هِيَ الْقُبْحُ)  
 وحديث ثبت لهم الحكم السابق ، وقرأ حمزة ، والاعشى ، وعيسى بن روث ، ولايتهم ، بالكسر ، وزعم الأصمعي  
 أنه خطأ ، وهو المخطئ ، فقد مورث القرعة بذلك ، وجاء في الامة الولاية مصدرا للفتح والكسر ، وهما له ان  
 فيه معنى واحد وهو اقرب المحسوس والمعنوي كما قبل ، وقيل : بينهما فرق فالفتح ولاية مول السبب وعونه  
 و"كسر ولاية السلطان ونسب ذلك الى ثي عدة ، وأبي الحسن ، وقال رجاء : هي بالنسبة بالنصرة والنسب  
 وكسر الامارة ، ونقل عنه أنه ذهب الى أن الولاية لاستباحها ان تحزن وتندب شهت بالصناعات ولما  
 جاء بها الكسر كالامارة ، وذلك لما ذهب اليه المحققون من أهل الامة من أن فعالة بالكسر في الاستعانة بما يحيط  
 بشئ ويجمع فيه كالفائدة والهمة وفي المصادر يكون في الصناعات ، وما يزاول بالاعمال كالكتابة والحياطة  
 والرياسة والحرفة ، وما ذكره من حديث التشبيه بالصناعات يختص أن يكون من الواضع بمعنى أن الواضع حين  
 وضعها شبهها بذلك فتكون حقيقة ويحتمل أن يكون من غيره على طر تشبيه زيد بالاسد فحينئذ يكون  
 هناك استعاره ، وهي كما قاله من جهة استعارة أصليه توفيقها في المصدر دون المثلث واسنان التصرف في  
 الهيئة لا في المادة ، ومنه يعلم أن الاستعارة لاصيه شيان ما يكون التجرد في مادته وما يكون في هيئة  
 (وَإِنْ أَسْتَضْرُّكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ) أي هو واجب عليكم أن تنصروهم على المشركين أعداء الله تعالى  
 وأعدائكم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذَا الْقَوْمَ) أي لا تتبعوا هؤلاء القوم ، فلا تنصروهم عليه لما في ذلك من غرض عهدهم  
 (وَالَّذِينَ كَفَرُوا تَتَّبِعُوا هَذَا الْقَوْمَ) أي لا تتبعوا هؤلاء القوم ، ولا تنصروهم عليه لما في ذلك من غرض عهدهم  
 (وَالَّذِينَ كَفَرُوا تَتَّبِعُوا هَذَا الْقَوْمَ) أي لا تتبعوا هؤلاء القوم ، ولا تنصروهم عليه لما في ذلك من غرض عهدهم  
 عنهم ، وقد نقضه ، وإن اسحق ، في المؤامرة ، وهذا مفهوم بعيد في المراتب والمؤامرات بينهم وبين المسلمين والنجاب  
 ضد ذلك وإن كانوا أقارب ، ومن هنا ذهب الجمهور الى أنه لا يرث مسلم كافرا ولا كافرا مسلما ، وأخرج ذلك  
 ابن مردويه ، والحاكم وصححه عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال ذلك وقرأ لاية ، ومن  
 الناس من قال : إن المسلم يرث الكافر دون العكس وليس مما يعول عليه والفتوى على الاول كما يحقق في  
 محله (لَا تَقْعَلُوهُ) أي لا تفعلوا ما أمرتم بهم من الآيتين ، وقول : الضمير المنصوب للشافق أو حفظه أو الارث  
 أو النصر أو الاستعانة المفهوم من الفعل والاولى ما ذكرنا ، وفي الاخير ما لا يخفى من التكلم به  
 (تَكُنْ نَبِيًّا فِي الْأَرْضِ) أي يحصل فتنه عظيمة فيها ، وهي اختلاف الحكمة وصيف الايمان وطهور

الكفر ﴿وَقَدْ أَكْبَرُ ٧٣﴾ وهو سفك الدماء على ما روى عن الحسن ظلمراد فسا كبير فيها ، وقيل : المراد في الدارين وهو خلاف الظاهر ، وعن الكاشي انه مرأ ( كثير ) بالمشبه .

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَهَجَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ كلام مسوق للثناء على القسمين الاولين من الاقسام الثلاثة للمؤمنين وهم المهاجرون والانصار ، يأثم الله لوزن بالفتح لمضى من لايمان مع الوعد الكريم بقوله سبحانه : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ لا بقدر قدرها ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ٧٤﴾ أى لا تبعه له ولا مئة فيه ، وقيل : هو الذى لا يستحيل بحراى الاجوف وهو رزق الجنة .

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَدْ وَهَجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ﴾ أى فى بعض أسفاركم ، والمراد بهم قيل : المؤمنون المهاجرون من بعد صلح الحديبية وهى الحجرة الثانية ، وقيل : من بعد نزول الآية ، وقيل : من بعد غزوة بدر . ولاصح أن المراد بهم الذين هاجروا بعد الحجرة الاولى ﴿فَإُولَئِكَ مَعَكُمْ﴾ أى من جعلتكم بها المهاجرون والانصار ، وهى اشارة إلى أن السابقين هم السابقون فى الشرف وأن هؤلاء دونهم فيه ، ويؤيد أمر شرهم توجيه الخطاب اليهم بطريق الالتفات ، وبهذا القسم صارت أقسام المؤمنين اربعة ، والتوارث إنما هو فى القسمين الاولين على ما علمت ، وزعم الطوسى أن ذلك الحكم بقية هؤلاء أيضاً فيكون التوارث بين ثلاثة أقسام ، وجعل معنى ( معكم ) من جعلتكم وحكمهم حكمكم فى وجوب المالا والموارثة والحصره ولم أره لأصحابنا .

﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ﴾ أى ذوى القرابة ﴿مِنْهُمْ أُولَىٰ بِبَعْضٍ﴾ آخر منهم فى التورث من الاجانب ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ أى فى حكمه أولى اللوح المحفوظ ، أخرج الطيالسى ، وأطراش ، وغيرهما عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : هـ احى رسول الله ﷺ بين أصحابه وورث بعضهم من بعض حتى نزلت هذه الآية فتركوا ذلك موتوا أو نوا بالنسب ، وأخرج ابن مردويه عنه رضى الله تعالى عنه قال : توارث المسلمون لما قدموا المدينة بالمجرة ثم نسخ ذلك بهذه الآية ، واستدل بها على نوريث ذوى الارحام الذين ذكرهم القرصيون ، وذلك لأنها نسخ بها التوارث بالمجرة ولم يفرق بين العصبات وغيرهم فيه حل من لا تسمية لهم ولا تمصيب وم - م - م - م - م أيضاً احتج ابن مسعود بما أخرجه ابن أبى حاتم ، والحاكم على أن ذوى الارحام أولى من مولى العتاقة ، ولمسمع الخبر قال : هيات هيات أين ذهب ؟ إنما كان المهاجرون يوارثون ذوى الاعراب فزلت ، وخالفه سائر الصحابة رضى الله تعالى عنهم أبى على مافين . وأنت تعلم أنه إذا أريد بكتاب الله تعالى آيات الموارث السابقة فى سورة النساء أو حكمه سبحانه المعلوم هناك لا يعنى للاستدلال على توريث ذوى الارحام بالأية وجهه ، وكذا ما قاله

ابن القيس من أنه قد يستدل بها الم قال : ان القريب أولى بالصلاة على الميت من الوالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ٧٥﴾ ومن جملة ما فى تعليق التوارث بالقرابة الدينية أولاً على الوصحة السابق والقرابة العسية آخر من الحكم البالغة هذا ( ومن باب الاشارة ) ( والذين آمنوا ) لايمان العالمى ( وهاجروا ) من أوطان نفوسهم ( وجاهدوا ) بأموالهم ( بانفاقها حتى تحلقوا بعد ) التجرى والامطاع إلى الله عز وجل ( وانفسهم ) بانفسهم بالرياسة ومحاربة الشيطان وبذلها فى سبيل الله تعالى وصريق الوصول إليه ( والذين آووا ) اخوانهم فى الطريق وصورهم على عدوهم بالامداد ( أولئك بعضهم أولياء بعض ) بمرات الحفائق والعلوم انمافة ( والذين آمنوا ولم يهاجروا )

عن وطن نفس (مالك من ولائهم من شيء) فلا توارث بينكم وبينهم إذما عدلهم لا يصلح لهم مالم يستعدوا له وما عدلهم بجاه استعدادكم (حتى يهاجروا) كما هاجرتهم لحبشة فثبت التوارث بينكم وبينهم (وإن استنصروكم في الدين فمعيكم انتصروا) فإن الدين مشترك ، وعلى هذا الطرز يقال في باقي الآيات والله تعالى ولي التوفيق ويده أمة التحقيق •

### ﴿ سورة التوبة ٩ ﴾

مدينة كما روى عن ابن عباس . وعند الله بن الربيع وقتادة . وخلق كثير وحكى بعضهم الاتفاق عليه . وقال ابن تيمية : هي كذلك الآيتين منها ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم ) أيخ ، وهو مشكل بناء على ، في المستدرك عن أبي بن كعب . وأخرجه أبو الشيخ في تفسيره عن علي بن زيد عن يوسف المكي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من أن آخر آية نزلت ( لقد جاءكم ) الحج ، ولا يتأقها ما قالوه في وجه الحزم بين الأقوال المختلفة في آخر منزل . واستثنى آخرون ( ما كان النبي ) الآية بناء على ما ورد أنها نزلت في قوله صلى الله تعالى عنه وسلم لا في طالب : ولا يستغفر ذلك مالم أنه عليه . وقد نزلت كما قال ابن كثير على سم من الهجرة ولما عدة أسما ، التوبة لقوله تعالى فيها : ( لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأهبار ) إلى قوله سبحانه . ( وعلى ثلاثة الذين خلفوا ) ، والله ضحة . أخرج أبو عبيد . وابن المنذر . وغيرهما عن ابن جبير . قال : قلت لابن عباس رضي الله تعالى عنهما سورة التوبة قال ، التوبة بل هي القاصحة ما زالت تنزل ومهم ومنهم حتى علموا أنه لا يبقى أحد منا إلا ذكر فيها ، وسورة العذاب . أخرج الحاكم في مستدركه عن حذيفة قال : التي يسمون سورة التوبة هي سورة العذاب •

وأخرج أبو الشيخ عن ابن جبير قال : كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إذا ذكر له سورة براءة وقيل سورة التوبة قال . هي إلى العذاب أقرب ما أفطعت عن الناس حتى ما كادت تدع منهم أحدا ، والمفشة . أخرج ابن مردويه . وغيره عن زيد بن أسلم أن رجلا قال لعبد الله سورة "توبة فقال ابن عمر" وأبتهن سورة التوبة فقال براءة فقال رضي الله تعالى عنه : وهل فعل بالناس إلا ما كنا ندعوها إلا المفشة أي المبرئة ولعله أراد عن التفاق ، والمفشة . أخرج أبو الشيخ عن عبيد بن عمير قال : كانت براءة تسمى المنفرة ففرت عما في قلوب المشركين ، والبحوث بفتح الباء صيغة مبالغة من البحث عنى أمم الله . فعل كما روى ذلك الحاكم عن اقداد ، والمبعثرة . أخرج ابن المنذر عن محمد بن اسحق قال : كانت براءة تسمى في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبعدة المبعثرة لما كشفت من سراير الناس ، وطعن أنه تصحيف المنفرة من بعد الطرس • وذكر ابن الفرس أنها تسمى الخائرة أيضا لأنها حفرت عن قلوب المنافقين وروى ذلك عن الحسن ، والخيرة كما روى عن قتادة لأنها أثارت الخازي والفح ، والمعدة كما روى عن سفيان بن عيينة ، والمخيرة والمنكة والمشرقة كما ذكر ذلك السجاري . وغيره ، وسورة براءة . فقد أخرج سعيد بن منصور . والبيهقي في الشعب ، وغيرهما عن أبي عطية الهمداني قال : كتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه تعلوا سورة براءة وعلوا قصاصكم سورة النور ، وهي مائة وتسع وعشرون عند الكوفيين ومائة وثلاثون عند الباقين • ووجه مناسبتها للأنفال أن في الأولى قصة الغنائم وجعل خمسها لحمة أصناف عن ما علمت وفي هذه قيمة



الصدقات وجدوها ثمانية أصناف على ما ستعلم من شاء الله تعالى ، وفي الأولى أيضا ذكر اليهود وها سنها  
 وأنه تعالى أمر في الأولى بالأعداد ثمان سحرته : ( وأعدوا لهم ) استطعتهم من قوة ) وهي ها على المدين  
 عدم الأعداد بقوله عز وجل : ( ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ) وأنه سحله ختم الأولى بحال أن  
 يرأى المؤمنون بعضهم مضا وأن يكونوا مقطعين عن الكفار بالكيفية وصرح ج شأه في خدمته الذي قوله  
 تبارك وتعالى ( برأه من الله ورسوله ) ليح إلى غير ذلك من وجوه المناسبة .

وعن قتادة ، وغيره أنها مع الأفعال سورة واحدة وهذا لم يكتب بهما المسلمة ، وقيل ، في وجه عدم  
 كتابتها ، أن تصحاحه رضي الله تعالى عنهم احملوا في كونه سورة أو بعض سورة فوصلوا فيما بين الأفعال  
 رعاية لمن يقول هم سورتان ولم يكتبوا البسملة رعاية من يقول هما سورة واحدة ، والحق أنها سورتان إلا أنهم  
 لم يكتبوا البسملة بينهما لما رواه أبو الشيخ ، وإن مرده عن من ع اس رضي الله تعالى عنهم عن علي كرم  
 الله تعالى وجهه من أن البسملة آمان وبرأه رأت بسبب ، ومثله عن محمد بن الحنفية ، وسهين بن عبيدة ،  
 ومرجع ذلك إلى أنها لم تنزل في هذه السورة كاحوا أنها لم ذكر ، وقد القول بالاستقلال تسبته بما مره  
 واحترار الصحاح الأكبر قدس سره في موحاه أنها سورة واحدة ، وأن ترك ذلك قال في الناس الخادى والتمناه  
 به دلاله . وأما سورة التوبة فاحملها من فيها هل هي سورة مستقلة كسائر السور أو هل هي سورة الأفعال  
 سورة واحدة فله لا يعرف قال السورة إلا الفصل بالبسملة ولم يحق حيا فعل عن أنها من سورة الأفعال وهو  
 الأوجه وإن كان لير كواحه وهو عدم المناسبة بين أرحمه والبرى ولكن نه تبت القوة من هو وجه صعبه  
 وسبب ضعفه أنه في الاسم الله من البسملة ما يظله والبرأه إنما هي من الشريك لاسم شرك فان الخلق  
 كيف يتبرأ من المخلوق ولو تبرأ منه من كان يحفظ وجوده عليه والشريك مدوم فتصح ببرأه منه فهي صفة  
 تزيه ، وتزيه الله تعالى من الشريك والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتقاد الجهل ، ووجه آخر من  
 صحف هذا التأويل الذي ذكرناه وهو أن البسملة موجودة في أول سورة ( ول لكل همرة ) ( ويل لسطفه من )  
 وأين الرحمة من التويل انتهى ، وقد قيل ، كون أثره من الشريك غير ظاهر من آيتها أصلا وستعلم إن شاء الله  
 تعالى المراد منها ، وما ذكره قدس سره في لوحه الآخر من الضعف قد يحب عنه بأن هذه السورة لا تشبهها  
 سورة فاه ، ما ترك أحدا قال حديثه إلا أنه منه وهضمته وبعت في شأنه ، أم المدفون والكافرون  
 فظاهر ، وأما المؤمنون في قوله تعالى : ( بآيتها فذبح آتوا لا تجدوا آياتكم ) في ( العاسقين ) وهو من أشد  
 ما يحاط به المحامد وكيف الموافق ، وليس في سورة ويل ولا في سورة تبت ولا ولا ولو لم أثنى السورة  
 على نوع ما اشتملت عليه لكن الامتنان بالكيفية والمكيه بما لا سهل لاسكاره ولذلك تركت فيها " مسلمه على  
 ما أقول ، ولا اسم الخليل وإن تضمن لقمر الذي يناسب ما تضمنته السورة لكنه يتضمن غير ذلك أيضا مع  
 فقراته صريحاً بما لم يتضمن سوى الرحمة ، وليس المقصود ها إلا ظاهراً صفة الفهر ولا يشق ذلك مع الافتتاح  
 بالبسملة ، ولو سلم حلوص الاسم الجليل له . نعم ما سعد به لم يترك عادة في افتتاح اسود ها بالكلمة حيث  
 اتصح هذه السورة بالياء كما افتتح غيرها بها في ضمن البسملة وإن تاب بأه " بسملة طلة واه هذه " سور دجر .  
 طلة وذلك لسر دقي يعرفه أهله هنا ، وعن عن السجوى أنه قن في جاب القراء : اشهر ترك التسمية

في أول براءة ، وروى عن عاصم التسمية أولا وهو القياس لأن اسقاطها لما لاها نزلت بالسيف أو لاسم لم يقطعوا بأنها سورة مستقلة بل من الاتصال ، ولا يتم الأول لأنه محصور بين نزلت فيه ونحو أن تسمى للبركة ،  
 ألا ترى أنه يجوز بالاتفاق بسم الله الرحمن الرحيم (وقالوا المشركين) الآية ونحوها ، وإن كان البركة لاها  
 ليست مستقلة فالتسمية في أول الاجزاء جائزة ، وروى ثبوتهما في مصحف ابن مسعود رضي الله تعالى عنه .  
 وذهب ابن عسدر إلى قراءتها ، وفي الافتتاح جوارها ، والحق استحباب تركها حيث أنها لم تذكر في الامام  
 ولا يقتدى بغيره . وأما القول بغير منها وجوب تركها كما قاله بعض المشايخ الشافعية فالظاهر خلافه ، ولا يرى  
 في الاتين بها بأسا لم يشرع في القراءة من أثناء السورة والله تعالى أعلم (براءة من الله ورسوله) أي  
 هذه براءة والتووين للتعظيم (من) ابتدائية كما يؤذن به مقابلتها إلى متعلقة بحذوف وقع صفة للخبر بمسند  
 تعلقه به أي واحده من الله ، وندروه بذلك دون حاصلة لتقليل التقدير لأنه يتعلق به (أي) لآتي أيضا ، وجوز  
 أن تكون مبتدأ لتخصيصها بضمها وحبره قوله تعالى : (إلى الذين عهدتم من المشركين) .  
 وقرأ عيسى بن عمرو (براءة) بالنصب وهي منصوبة بالسموع أو الرمو على الاغراء ، وقرأ أهل بحر (من الله)  
 بكسر الهمزة على أن الأصل في تحريك الساكن الكسر ، لكن الوجه الفتح مع لام التعريف هربا من توالي  
 الكسرتين ، وإنما لم يذكر ما يتعلق به القراءة حسبا ذكر في قوله تعالى : (إن الله يرى من المشركين) الكفر .  
 بما في حيز الصلة فانه منقذ عنه اسم ظاهر واحترازا عن تكرار له من ، والعهد العهد الموثق باليمين ، والخطاب  
 في (عاهدتم) للمسلمين وقد كانوا عاهدوا مشركي العرب من أهل مكة وغيرهم بادن الله تعالى واتفاق الرسول ﷺ  
 فكثروا الابنى ضمرة وبني كنانة ، وأمر المسلمون بفداء العهد إلى الناكثين وأهلها أربعة أشهر يسير وأحيث شاءوا .  
 وإنما نسبت أبراهة إلى الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم مع شمرها للمسلمين في إشتراكهم في  
 حكمها ووجوب العمل بموجبه ، وعرفت المعاهدة بالمسلمين خاصة مع كونها بادن الله تعالى واتفاق الرسول  
 عليه الصلاة والسلام الابناء عن تجزئها ونحوها من غير توقف على رأى المخاطبين لأنها عبارة عن انتهاء حكم  
 الامان ورفع الخطر المترقب على العهد السابق من التعرض للكفرة وذلك منوط بحجاب الله تعالى من غير  
 توقف على شيء أصلا ، واشتراك المسلمين إيمانهم على طريقة الامثال لا غير وأما المعاهدة فثبتت عاقبة كسائر  
 العقود الشرعية لا تتحصل ولا ترتب عليها الأحكام إلا ببشارة المتعاقدين على وجه لا يتصور صدور صفة  
 تعالى وإنما الصادر عنه سبحانه الاذن في ذلك وإعلاء المشر له المسلمون ، ولا يعمى أن البراهة إنما تتعلق بالعهد  
 لا بالاذن فيه فثبت كل واحدة منهما إلى من هو أصل فيها ، على أن في ذلك تصحيفا لشأن البراهة ونحوها  
 لأمرها وتسجيلا على الكفرة بغاية الدل والحوار ومباينة الخزي والخذلان ، وتزجها الساحة الكبرياء عما  
 يوم ثابته النقص والذل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، وأدراجه صلى الله تعالى عليه وسلم في النسبة الأولى  
 وإخراجه عن الثانية لتوحيده شأنه الرفيع صلى الله تعالى عليه وسلم في كلا المقامين كذا حربه بعض المحققين وهو  
 ترجيح وجه . ورغم بعضهم أن المعاهدة لم تكن واجبة بل مباحة ما ذوقه نسبت إليه بخلاف البراهة فأنها واجبة بإيجابه  
 تعالى فلذا سبت للشارع وهو كما ترى . وذكر ابن المير في سر ذلك أن نسبة العهد إلى الله تعالى ورسوله  
 ﷺ في مقام نسب فيه التبد من المشر كين لا يحسن أدبها .

ألا ترى إلى وصية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأمره السرياء حيث يقول لهم: «إذا نزلتم حصن فاعلموا النزول على حكم الله تعالى فأرلوم على حكمكم فاسكن لا تدرين نصائدكم حكم الله تعالى فيهم أم لا» وإن طالوا ذمة الله تعالى فأرلوم على ذمتكم فلا تنحروا ذمتكم حين من أو تحقر ذمة الله تعالى فاعلموا إلى أمره صلى الله تعالى عليه وسلم «أرلوم ذمة الله تعالى بخلافه أن تحموا وإن كان لم يحصل بعد ذلك الأمر المتوافق» وهو غير عهد الله تعالى وقد تحقق من الخبر كين الذمت وقد تراءى منه تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام بأن لا يذهب العهد المسود إليه سبحانه «أخرى وأجدر بذلك» العهد المسلمين دون البراءة منه ولا ينالوا عن حسن إلا أنه غير واق وطاف ما قد سبق، وقيل: أن ذكر الله تعالى في التهديد كقوله سبحانه (لا تعهدوا بين بني الله ورسوله) تطهيراً له صلى الله تعالى عليه وسلم ولولا قصد التهديد لأعيدت (من) في قوله عز وجل: (كف يكون المشركون عهد عبد الله وعبد رسوله) وبما نسبت البراءة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام والمعاهدة بهم شركتهم في الثانية دون الأولى. ونسب بأنه لا يخفى ما فيه فإن من رأى الرسول عليه الصلاة والسلام منه تراءى المؤمنين، وما ذكر من إجادته لغير مسلم، وما ذكره من التهديد لا يثبت المقام لضعف التوريل حيث قد، وقيل: ولك أن تقول، إنه إنما أضاف العهد إلى المسلمين لأن الله تعالى علم أن لا عهد لهم وأعلم به رسوله عليه الصلاة والسلام فإذ لم يضاف العهد إليه لبرئته منهم ومن عهدهم في الآراء، وهذه يمكنه الاتيان بالجملة اسمية خبرية وإن قيل، إنها شهادة للبراءة منهم وليد ذلك على التجدد. وفيه أن حديث الأثر لا ينافي في حق الرسول عنه الصلاة والسلام طهراً أو ما لا يوجب اعتبار المسلمين فيه، ويمكنه الاتيان بالجملة الاسمية وهي الدلالة على الدوام والاستمرار لا توقف على الملك الحديث وقد ذكرنا مع صم ذلك، وتوسل في اليهود ما تكبر التهديم من لم يتركه (فسيحوا في الأرض) أي سيروا فيها حيث شئتم، وأصل الساحة حرمان الماء واستباحته استعملت في السير على مقتضى المشقة، ومنه قوله: لو حمت هدمك ما تلى. حتى ترى خيلاً من تسبح

وفي هذا الأمر من الدلالة على طال التوسعة والتقريب ما ليس في سرياء ونظارته وزيادة (في الأراض) زيادة في التحميم، والكلام في غير القرب أي فقلوا لهم سحوا، أو سبوه وهو الالتفات من العلة إلى الخطاب، والمقصود الإباحة والإعلام بتعصّل الأمان من نفس والقتال في المدة لمسه، وذلك ليتمكروا ويتعاطوا ويستعدوا بما شاءوا ويعلموا أن ليس لهم بعد إلا الإسلام أو السبب وأعل ذلك يحملهم على الإسلام، ولأن المسلمين لو قاتلهم عيب يظهر لقصصهم أو أسروا إلى الحرب، فاعلموا من ذلك بالظن وإظهار قوة شوكتهم وعدم أكثر فهم به ويستعدوا بهم، والمسالمة في ذلك حيرت صديقه الأمر دون ذلكم أن سيحوا، والله، لثريب الأمر، السباحة وما يقصه على ما ذكره البراءة المذكورة من الحرب على أن الأول لم يقرّب على نفسه والثاني بكلام متعلقه على عنوان كونه من الله العزير محل شئنه، فإنه قيل: هذمهوا فوجه اقتبالكم فاسعوا في تحصيل ما يحجبكم وإعداد ما يجددكم في أربعة أشهر (في) وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة والمحرم عند الرهري لأن الآية نزلت في الشهر الأول، وقيل: إن ما ذكره إلا أن أراءه على التقدير وتسميها إليهم كان يوم الحج الإكرام فإبداء لمدة عاشر ذي الحجة إلى انقضاء عشر شهر ربيع الآخر، وروى ذلك عن

أبى عبد الله رضي الله تعالى عنه . ومجاهد . ومحمد بن كعب القرظي •

وقيل : ابتداء تلك المدة يوم النحر لعشر من ذي القعدة إلى انقضاء عشر من شهر ربيع الأول ، لأن الحج في تلك السنة كان في ذلك الوقت سبب الفسيء الذي كان فيهم ثم صار في السنة التالية في ذي الحجة وهي حجة الوداع التي قال فيها صلى الله تعالى عليه وسلم : « ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض » وإلى ذلك ذهب الجبائي ، واستصوب بعض الأفاضل الثاني رادعي أن الأكثر عليه ، روى من عدة أخبار متداخلة بعضها في الصحيحين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عاهد قريشا عام الحديبية على أن يضمنوا الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ودخلت حوزة في عهد الذي صلى الله تعالى عليه وسلم ودخل بنو بكر في عهد قريش ثم عدت بنو بكر على خزاعة دألت منها وأعاتهم قريش بالسلاح فلما تظاهر بنو بكر وقريش على خزاعة وانقضوا عهدهم خرج عمر بن الخطاب حتى وقف على رسول الله ﷺ فأنشد :

لأهم إنى أشد محمداً      حلف أبينا وأبيه الانلدا  
قد كنتم ولداً وكنا والداً      تمت أسبنا ولم نزع بنا  
فانصر هداك الله نصراً أعتداً      وادعو عاد الله يا تروا مددا  
فيهم رسول الله قد تجردا      إن سيم خف، وجهه تربدا  
في ويلق كالبحر يجرى مزبداً      أن قريشا أخلفوك الموعدا  
ونفضوا ميثاقك المؤكداً      وجدلوا لي من كداه رعدا  
ورغموا أن استأدعوا أحداً      وهم أدل وأقل عددا  
هم يبنونا بالخصيم جهداً      وقتلونا ركناً وسعدا

فقال عليه الصلاة والسلام : « لا نصرت إن لم أنصرك » ثم تهرأ إلى مكة ففتحها ستة ثمان من الهجرة فلما كانت ستة تسع أزد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يجمع رجال : إنه يحضر المشركون يطوفون عراة فبعث عليه الصلاة والسلام تلك السنة أبابكر رضي الله تعالى عنه أميراً على الناس بيمينهم لهم الحج وكتب له سنة ثم بعث بعده علياً كرم الله تعالى وجهه على ناقته الأعضاء ليقرأ على أهل الموسم صدر برادة هبائه على كرم الله تعالى وجهه سيم أبابكر الرعاء فوقف وقال : هذارغاء باقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما لحقه قال : أمير أو أمأور ؟ قال : أمأور فلما كان في التروية خطباً أبابكر وحذتهم عن ماسكهم وقام على كرم الله تعالى وجهه برم البحر عند حرة العفة فقال أيها الناس اني رسول رسول الله تعالى اليكم فلو ابعادوا ؟ فقرأ عليهم ثلاثين أو أربعين آية من السورة ثم قال : أمرت بأربع أن لا يقر بآلئيب بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل الجنة إلا من مؤمنه وأن ييم إلى كل ذي عهد عهده ، واحللت لروايات في أن أبابكر رضي الله تعالى عنه من كل مأموراً أو لا بالقراءة أم لا والأكثر على أنه كان مأموراً وأن عبياً كرم الله تعالى وجهه لما لحقه رضي الله تعالى عنه أخذ منه ما أمره قرأته ، وجاء في رواية ابن عباس : وأن مردويه عن أبي سعيد الخدري أن أبابكر رضي الله تعالى عنه حين أخذه ذلك أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد دخله من ذلك عافاة أن يكون قد أنزل فيه شيء فلما قال : مالي يا رسول الله ؟ قال : خير أنت أخي وصاحب في الغار وأنت معي على الخوص غير أنه لا يباع غني غيري أو رجل غني

[illegible][illegible]

وجعل المدة أربعة أشهر قبل الأسماء. ثلث السنة والثلث كثير، ونصب العدد على الطرفية ليسبحوا أي فسبحوا في أقطار الأرض في أربعة أشهر (وَأَعْلَوْا نَعْمَكُمْ) لسياحتكم تلك (وَعَبْرُ مَعْبَرِي اللَّهِ) لا تعوروه سبحانه بالحرب والنهص (وَأَنَّ اللَّهَ يُخْزِي الْكُفْرِينَ ٢) في الدنيا بالقتل والأسر وفي الآخرة بالعقاب الموبن، وأظهر الاسم الجليل لقربة المهابة ونهويل أمر الإخرام وهو الإذلال بما فيه فضيحة وعار، والمراد من الكافرين أما المشركون المخاطبون فيما تقدم والعدول عن غزيتكم إلى ذلك لديهم بالكفر بعد وصغهم بالاشراك ولا شمار بأن عنة الإخزاء هي كفرهم وأما لحسن التمثل لهم ولغيرهم ويدرس فيه المخاطبون دخولا أولاً (وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ أَنَّ أَشَدَّ كُفْرًا أَنْ لَا يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَأَلَ عَنِ أَعْمَالِهِمْ وَأَنْ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) أي إعلام وهو صال عن الأفعال أي ليدان كالآمان والمطاء. ونقل الطبرسي أن أصله من النداء الذي يسمع بالأذن بمعنى أدته أرضه إلى أذنه، ورفع كرفع براءة والجملة معطوفة على مثلها. وزعم الزجاج أنه عطف على براءة، وتعقب، أنه لا وجه لذلك فإنه لا يقال: أن عمرًا معطوف على زيد في قولك زيد قائم وعمر قاعد. وذكر العلامة الطيبي أن لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يعطف على براءة على أن يكون من عطف الخبر على الخبر فإنه قيل: هذه السورة براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم خاصة وأذن من الله ورسوله (إِلَى النَّاسِ) عامة. نعم الأوجه أن يكون من عطف الجمل ثلثا يتخلل بين الخبرين جمل أجنبية وثلاث نفوت المطففة بين المتدا والخبر تدكيرا وتأييئا، ونظر فيه بعضهم أيضا أنهم جروا في الدار زيد والخبرة عمرو وعدوا ذلك من المطفف على معدولى عاملين، وصرحوا بأن نحو زيد قائم وعمر يحتمل الأمرين، وأجيب بأنه أراد عطاف أذان وحده على براءة من غير تعرض لمطفف الخبر على الخبر كما في نحو أريد أن يضرب زيد عمرا وجهين بكر خالدا ليس المطفف إلا في الفمادين دون معموليهما هذا الذي منه من منع، وإرادة العموم من (الناس) هو الذي ذهب اليه أكثر الناس لأن هذا الأذان ليس كالبراقعة المخصصة بالناس كشيخنا وهو شامل للكفرة وسائر المؤمنين أيضا، وقيل قوم: المراد بهم أهل المهد، وقوله سبحانه: (يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ) منصوب بما يتعلق به (إلى الناس) لا يبادن لأن المصدر الموصوف لا يعمل على المشهور، والمراد به يوم العيد لأن فيه تمام الحج ومعظم فضله ولأن الأعلام كان فيه.

ولما أخرج البخاري تعليقا. وأبو داود. وابن ماجه. وجماعة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال: أي يوم هذا؟ قالوا: يوم النحر، قال: هذا يوم الحج الأكبر، وروى ذلك عن علي كرم الله تعالى وجهه. وابن عباس. وابن جبر. وابن زيد. ومجاهد. وغيرهم، وقيل: يوم عرفة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «الحج عرفة» ونسب إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيضا، وأخرجه ابن أبي حاتم عن المنصور عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. وأخرج ابن جرير عن أبي الصياف أنه سأل عليا كرم الله تعالى وجهه عن هذا اليوم فقال: هو يوم عرفة، وعن مجاهد. وسفيان أنه جميع أيام الحج كما يقال: يوم الجمل. ويوم صفين ويراد باليوم الحين والزمان والاول أفقرى رواية ودراية، ووصف بالحج بالأكثر لأن العدة تسمى الحج الأصغر أو لأن المراد بالحج ما وقع في ذلك اليوم من أعماله فإنه أكبر من باقي الأعمال فالفضل نسبي وغير مخصوص بحج تلك السنة. وعن الحسن أنه وصف بذلك لأنه اجتمع فيه المسلمون والمشركون ووافق عيداً أهل الكتاب، وقيل: لأنه ظهر فيه عز المسلمين وذلل المشركين

فإنه قيل مخصوص تلك السنة ؛ وأما تسمية الحج الموافق يوم عرفة فيه ليوم الجمعة ألا كره فلم يدكروها وإن كان ثواب ذلك الحج زيادة على غيره فإنه الجلال السيوطي في بعض رسائله ( أن الله يرى من المشركين ) أي من عهدهم . وقرأ المحسن . والأعرج ( إن ) بالكسر لما أن الأذان فيه معنى القول ، وقيل : يهدى القول ، وعلى قراءته يفتح يكون بتقدير حرف جر وهو مطرد في إن وأن ، والجار والمجرور يجوز أن يكون خبراً عن أذان وأن يكون متعلقاً به وأن يكون متعلقاً بمحذوف وقع صفته ، وقوله سبحانه : ( ورسوله ) عطف على المستكن في يرى ، وجوز أن يكون مبتدأ خبره عن حرف وأن يكون عطفاً على محل اسم إن لكن على قراءة الكسر ، لأن المكسورة لما لم تغير المعنى جاز أن تقدر كأنهم فيعطف على محل ما عدت فيه أي على محل كان له قبل دخولها فإنه كان إذ ذلك مبتدأ ، ووقع في كلامهم محل أن مع اسمها والأمر فيه حين . ولم يجوزوا ذلك على المشهور مع المفتوحة لأن لها موضعاً غير الإنداء ، وأجاز ابن الحاجب هنا المطف على المحل في قراءة الحاجة أيضاً بناء على ما ذكر من أن المفتوحة على قسمين ما يجوز فيه المطف على المحل وما لا يجوز فإن كان بمعنى إن المكسورة فالتي بعد أفعال القلوب نحو علقت أن وبدأ فاتهم وعمر وجزاز المطف لأنها لا اختصاصها بالمدخل على الجمل يكون المعنى معها أن زيدا فاتهم وعمر وجزاز في علمي ، ولذا وجب الكسر في علقت إن زيدا فاتهم ، وإن لم تكن كذلك لا يجوز نحو أعجبني أن زيدا كريم وعمر وبتعبير النصب فيه لأنها حينئذ ليست مكسورة ولا في حكمها ، ووجه الجواز بناء على هذا أن الأذن بمعنى العلم يدخل على الجمل أيضاً كعلمه وقرأ يعقوب برواية روح . ورید ( ورسوله ) بالنصب وهي قراءة الحسن . وأن أبي إسحق . وعيسى ابن عمرو ، وعليها فالمطف على اسم أن وهو الظاهر ، وجوز أن تكون الواو بمعنى مع ونصب (رسوله) على أنه مفعول معه أي يرى منه منهم .

وعن الحسن أنه قرأ بالجر على أن الواو للقسم وهو كالقسم بعمره عليه السلام في قوله سبحانه : ( لعمر ك ) وقيل : يجوز كون الجر على الجوار وليس شيء ، وهذه القراءة تسمى موحدة جداً وهي في غاية الشدة وذو الظاهر أنها لم تصح . يحكى أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأها فقال : أنت كان الله تعالى يرى من رسول الله ما به يرى . فله الرجل إلى عمر رضي الله تعالى عنه فحكى الأعرابي قراءته فنهىها أمر عمر بتعليم العربية ، ونقل أن أبا الأسود الدؤلي سمع ذلك فرفع الأمر إلى علي كرم الله تعالى وجهه فكان ذلك سبب وضع النحوي والله تعالى أعلم . وقرئ الرخشى بين معنى الجملة الأولى وهذه الجملة أن ذلك الخبر يثبت البراءة وهذه أخبار يوجب الإعلام بما ثبت . وفي الكشف أن هذا على تقدير رفعها بالخبرية ظاهر إلا أن في قوله أخبار يوجب الإعلام تجوزاً وأراد أن يبين أن المقصود ليس الأخبار بالإعلام بل أعلم سبحانه أنه يرى ليعلم الناس به ، وعلى التقدير الثاني وجه أن المعنى في الجملة الأولى البراءة السكينة من الله تعالى حاصلة مستترة إلى المعاهدين من المشركين فهو إخبار بثبوت البراءة لما تقول في زيد موجود مثلاً : إنه إخبار بثبوت زيد ، وفي الثانية إعلام المخاطبين بالكائن من الله تعالى تلك البراءة ثابتة وأصله إلى الناس فهو إخبار بثبوت الإعلام الخاص صريحاً ووجوب أن يعلم المخاطبون الناس ضمناً ، ولما كان المقصود هو المعنى المضمن ذكر أنها إخبار بوجوب الإعلام ، وزعم بعضهم لدفع التكرار أن البراءة الأولى لنقض العهد والبراءة الثانية لقطع الموالاة والإحسان

وأيضاً بذلك ﴿فَإِنْ تَبَيَّنَ﴾ من تكبرهم والعذر بمقتضى العهد ﴿فَهُوَ﴾ أى التوب ﴿حَيْرَ لَكُمْ﴾ فى الدارين والانتفاع من العبرة إلى الخطاب لزيادة البهيد والتشديد ، وإتمام الأولى لترتيب مقدم الشرطية على الادان المذيل بالوعود التشديد المؤذن باين عريكتهم : انكسار شدة شكيتهم ﴿وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ عن التوبة أولئكم على التولى عن الاسلام والوفاء ﴿فَأَنصُرُوا إِلَهُكُمْ﴾ غير معجى لله ﴿عَبْرَ سَابِقِهِ﴾ سبحانه ولا فائتيه ﴿وَنُفِّرَ الْآلِينَ كَثَرُوا عَذَابَ آلِيمٍ﴾ أى فى الآخرة على ما هو الصاهره

ومن هنا قيد بعضهم غير معجى الله بقوله فى الدنيا ، والتدبير بالإشارة للتكم ، وصرف الخطاب عنهم إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قيل : لأن الإشارة إلىه تليق من يقف على الاسرار الالهية . وقد يقال : لا بعد كون خطاب لكل من له حظ فيه وفيه من المبالغة ما لا يحفى ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ استثناء على ما فى الكشاف من المقرر فى قوله : ( فسبحوا فى الارض ) الح لأن الكلام خطاب مع المسلمين على أن المعنى براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فقولوا لهم سبّحوا إلا الذين عاهدتم منهم ثم لم ينقصوا فأنتموا إليهم عهدهم ، وهو معنى الاستدراك كأنه قيل : فلا تمهلوا إلا كثير غير أربعة أشهر ولكن الذين لم ينكثوا فأنتموا إليهم عهدهم ولا ينجروهم مجرى الكافرين . واعتراض بأنه كيف يصح الاستثناء وقد فصل بين المستثنى والمستثنى منه جملة أجنبية أعنى قوله سبحانه : ( وأذان من الله ) فإنه لما قرر عطف على براءة ، وأجيب بأن تلك الجملة ليست أجنبية من كل وجه لاجتماعها فى معنى الأمر بالإعلام كأنه قيل : فقولوا لهم سبّحوا واعلموا أن الله تعالى يرى منهم لكن الذين عاهدتم الح . وجملة بعضهم استدركا من اللفظ السابق الذى أخر فيه القتل أربعة أشهر وأما كل واحد ، وقيل : هو استثناء من المشركين الأول وأنه ذهب القراء ، ورد بأن بقاء التعميم فى قوله تعالى : ( لى الله يرى من المشركين ) بنافه ، وميل : هو استثناء من المشركين الثانى . ورد بأن بقاء التعميم فى الأول بنافه ، والقول بالرجوع إليهم والمستثنى منهما فى الجنتين ليست على نسق واحد لا يحسن ، وجمال الذى معهوداً وهم المشركون المستثنى منهم هؤلاء . فحين يحى الاستثناء بعدد نكاته فى النظم المعجز ، وقوله سبحانه : ( فأنتموا إليهم ) حينئذ لابد من أن يحسن جراه شرط محذوف وهو أيضاً خلاف ظاهر وظاهر اجبرية ، والعام المنضم المبدأ معنى شرط ، وكون المراد به أناساً بأعيانهم فلا يكون عاماً فيشبه الشرط فتدخل العام فى حيزه على تقدير تسيمة غير مضر فقد ذهب الاخفش إلى زيادته على خير الموصول من غير اشتراط العموم ، واستدل القطب لما فى الكشاف بأن ههنا جملتين يمكن أن يعلق بهما الاستثناء جملة البراءة وجملة الامهال ، لكن تعليق الاستثناء بجملة البراءة يستلزم أن لا براءة عن بعض المشركين فتعين تعلقه بجملة الامهال أربعة أشهر ، وفيه ففلة عن أن المراد البراءة من عهود المشركين لا عن أنفسهم . ولا كلام فى أن المعاهدين الغير الكافرين ليس الله تعالى ورسوله ﷺ يرضين من عهودهم وإن برئاص أنفسهم يضرب من التأويل فانهم ، وقال ابن المنير : يجوز أن يكون قوله سبحانه : ( فسبحوا ) خطاباً للمشركين غير مضر قبله القول ويكون الاستثناء على هذا من قوله تعالى : ( إلى الذين عاهدتم ) كأنه قيل : براءة من الله تعالى ورسوله إلى المعاهدين إلا الباقين على العهد فأنتموا إليهم أي المسلمون عهدهم ، ويكون فيه خروج من خطاب المسلمين فى ( إلا الذين عاهدتم ) إلى خطاب المشركين فى ( فسبحوا ) ثم انتفاع من التكلم إلى الغيبة (واعلموا



أما غير معجزي لله (وأن الله) والأصل غير معجزي راني ، وفي هذا الالتفات بعد الالتفات الأول افتتال في أساليب  
الذلاعة وتعميق الشأن وتعميق اللامر ، ثم ينو هذا الالتفات العود إلى الخطاب في قوله سبحانه (الالذين  
عهدتم) الخ وكل هذا من حسنة العبارة ذهي ، ولا يخفى ما فيه من كثرة التعسف و ( من ) قيل بيانية  
وقيل : تبصيرية ، ومنه في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُكُمْ شَيْئًا ﴾ للدلالة على ثباتهم على عهدهم مع تبادلي المدة  
وبقصورها ، فإدخالهم هنا قرأ بجمهور يجوز أن ينهدى إلى الواحد فيكون شيئا مصريا على المصداقية أي لم ينقصكم  
شيئا من النقصان لا قليلا ولا كثيرا ، ويجوز أن يتمشى بـ ( شيئا ) مع قوله الثاني أي لم ينقصكم  
شيئا من شروط العهد ودواعيكم بتأخيرها ، وقرأ عكرمة : وسطا ( ينقصكم ) بالاضداد المتجمعة ، والكلام  
حيثئذ على حذف مضاف أي لم ينقصوا عهودكم شيئا من النقص وهو قراءة منسوبة للمهد إلا أن قراءة بجمهور  
أوقع حقا لله تمام مع استقامته عن ارتكاب أحدف ﴿ وَلَمْ يَنْظُرُوا ﴾ أي لم يملوا ، ﴿ عَلَيْكُمْ أَهْلًا ﴾ من  
أعدائكم كما عدت مو بكر عن حراقة مظاهرهم فربش بالسلاح كما تقدم ﴿ فَنُفِوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ﴾ أي أدوه  
إليه كـ ﴿ إِيَّاهُمْ ﴾ أي إلى بقضائهم ولا تحروهم بحري الالكثين قيل : بقى لبقى ضمرة . ونرى مدخل حين  
من كرامة من عهدهم تسعة أشهر فاتهم بهم عهدهم ، وأخرج ابن أبي حاتم أنه قال : هؤلاء قريش عاهدوا سي  
لله صلى الله تعالى عليه وسلم من الحديبية وكان قى من مدتهم أربعة أشهر بعد يوم النحر فأمر الله تعالى شأنه  
نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يوفي لهم عهدهم ذلك إلى مدتهم وهو خلاف ما ظفرت به الروايات من أن  
قريشا نقضوا العهد على ما علمت والمعتمد هو الأول ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَعِينَ ﴾ كـ تعليل لوجوب الامتثال  
وتدبیه على أن مراعاة العهد من باب التقوى وأن التسوية بين العذر والوفى مافية لذلك وإن كان للمعاقد  
مشركا ﴿ فَإِذَا أَتَيْتُمُ الشَّهْرَ الْحَرَّمَ ﴾ أي انقضت ، وأصله من السخ بمعنى الكشط يقال : سلخت الأهاب  
عن الشاة أي ككشفتها ونزعته عنها ، ويحى : معنى الإخراج كما يقال : سلخت الشاة عن الأهاب  
إذا أخرجتها منه ، وذكر أبو الهيثم أنه يقال : أهلتا شهر كذا أي دخل فيه فحين نرداد كل ليلة لبس إلى نفسه  
ثم نسجه عن أنفسا جرا بقرأ حتى ينقضى وأشد :

إذا ما سلخت الشهر أهلت مثله كنى قاتلا سلخ الشهور وهلا

والانسلاخ فيه عن فيه استعاره حسنة وتحقيق ذلك أن الرمان يحيط بما فيه من الرمايات مشتمل  
عليه اشتعار الجند على الحيوان وكذا كل جزء من أجزائه لمعدة كالآبام والشهور والسنين ، فإذا مهى  
فكانت استنسخ مما فيه ، وفي ذلك مراد لطف لما فيه من التوبيخ بأن ملك الأشهر كانت حررا لأرثت المعاهد  
عن غوائل أيدي المسلمين فينط قنالمهم ذواها . ومن هنا يعلم أن جملة استمارة من المعنى الأولى للسرخ أولى  
من جملة من المعنى الثاني باعتبار أنه انقضت كآته أخرج من الأشياء لوجوده إذا لا يظهر هذا لتلويح عليه  
ظهوره على الأول (وأل) في الأشهر للمهد فإردم الأشهر الأربعة مقدمة في قوله سبحانه : (فسيجزأى  
الأرض أربعة أشهر) وهو المردى عن المعاهد وغيره . وفي الدر المصون أن العرب إذا ذكرت بكرة  
ثم أرادت ذكرها ثانية أتت بالضمير أو باللفظ مرغا أل ولا يجوز أن تصغه حيثئذ بصفة تشبه بالمعبرة

فقد قيل رأيت رجلاً وأكرمته الرجل الطوبى لم ترد بالثاني الأول وإن وصفته بما لا يقتضيه المعايير جار  
 كنه لك فأكرمته الرجل المذكور والآية من هذا القبيل ، قال ( حرم ) صفة مفهومة من محتوى الكلام  
 ولا تقتضي معارضة ، وكان ذلك في المدلول عن الصمير ووضع الظاهر موضعها الاثنان ههنا "صفة لتكون  
 ما أكد لما في عنه ، راحة السباحة من حرمة التعرض لهم مع مضي ذلك من مزيد الاعتناء بشأن الموصوف •  
 وعنى هذا ما ورد بالمشر كين في قوله سبحانه : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ اثنا كثر من فيكون المقصود بيان حكمهم  
 بعد الله على إثم مدة من لم يترك ولا يكون حكم الباقين مفهومًا من عبارة النص بل من دلالة ، وجوز  
 أن يكون المراد بها تلك الأربعة مع ما فهم من قوله سبحانه : ﴿ قَاتِلُوا إِلَهُم عَهْدِهِمْ إِلَى مَدِينِهِمْ ﴾ من ثمة مدة  
 بقيت لهم ، كما في وعنه يكون حكم الباقين مفهومًا من لفظه حيث إن المراد بالمشر كين حيثما يعينهم  
 وأما كينين ، لأنه يكون الانسلاخ وما يبطئه من القتل شيئاً شيئاً لا دفعة واحدة ، فكانه قيل : فإذا تم  
 ميثاق كل صائغ فادخلوه ، وقيل : المراد بها الأشهر المعهودة الدائرة في كل سنة وهي رجب ، وذو القعدة  
 وذو الحجة ، والمحرم ، وهو محل انضمام الكريم لأنه يراه "تروث الفاء وهو مخالف للسياق الذي يقتضي توالي  
 هذه الأشهر ، وقيل : أنه مخالف للاجماع أيضاً لأنه قام على أن هذه الأشهر محل فيها القتال وأن حرمتها  
 نسخت وعلى تفسيرها يقتضي فاء حرمتها ولم يزل بعد ما ينسخها ، ورد بأنه لا يلزم أن ينسخ الكتاب  
 بالكتاب من قر يسح بالاسم في تقرير الأصول ، وعلى تقدير لزومه كما هو رأى البعض يحتمل أن يكون  
 بالنسخة من الكتاب مسوح التلاوة ، وتعقب هذا بأنه أحتمال لا يقيد ولا يسمع لأنه لو كان كذلك لنقل  
 والنسخ لا يكفي فيه الاحتمال ، وقيل : إن الإجماع إذا قام على أنه مسوغة كنه ذلك من غير حاجة إلى نقل  
 سند الياء ، وقد صح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم حاضر انطاف لعشر عشرين من المحرم ، وكان أن ذلك ظف  
 لنسخها كنه النسخ ما وقع في الحديث الصحيح وهو : أن الرمان استدار كهنه يوم خلق الله تعالى السموات والأرض  
 أنه "أنشأ شهرها أرمق حرم ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ، فلا يقال : إنه يشكل علينا لعدم العلم  
 بما ينسخه كما يوم ، وإلى نسخ الكتاب بالإجماع ذهب بعض ما ، فهي النهاية شرح لهداية تجوز الزيادة على الكتاب  
 بالإجماع صرح به الإمام السرخسي ، وقال بحر الإسلام : إن نسخ الإجماع جوده بعض أصحابنا بطريق أن الإجماع  
 يوجب العلم بالقبلي كالهجور أن يشتهر النسخ ، والإجماع في كونه حجة أقوى من الخبر المشهور والنسخ به  
 جائز بالإجماع أولى ، وأما اشتراط حجة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جوار النسخ فغير مشروط على قول  
 ذلك البعض من الأصحاب ، أما تعلم أن المسئلة حلالة عدداً ، على أن في الإجماع كلاماً ، فقد قيل : بقاء حرمة  
 قال المفسر فيها إلا أن يقاها ونقل ذلك عن عطاء لكونه قول لا يعتد به ، والقول أن منع القتال في الأشهر الحرم  
 كان في تلك السنة وهو لا يقتضي منه في كل ما شاءها بل هو مسكوت عنه فلا يخالف الإجماع ، ويكون حله معلوماً من  
 دليل آخر ليس بشيء ، لأن الظاهر أن من يدعي الإجماع يدعيه في الحس في تلك السنة أيضاً ، وبطلان لا معول على هذا  
 التفسير ، وهذه على ما قاله الجلال السيوطي هي آية السيف التي سمحت آيات المعصية والاعتراض والمسألة  
 وقال العلامة ابن حجر : آية السيف (وقاتلوا المشركين كافة) وقيل هما ، واستدل الجهور وعمومها على قتال الترك  
 والحبشة كأنه قيل : قاتلوا الكفار مطلقاً (حيث وجدوهم) من حل وحرم (ووجدوهم) قيل : أي أسروهم

والأخذ الأسير، وفسر الأسير المراد لا لاسترقاق، فإن شركى العرب لا يترقون. وقيل: المراد إيهامهم بالتحير بين القتل والإسلام. وقيل: هو عبارة عن أذيتهم بكل ضيق ممكن، وقد شاع في العرف الإيذاء على الاستيلاء على ماله أو دمه، فيقال: إن بني فلان أخذوا بني فلان أي استولوا على أموالهم بعد أن غلبوهم (وَأَحْصَرُوهُمْ) قيل أي أحبسوهم.

وقيل الحارث بن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن المراد بتمويههم عن الخروج إذا تحصنوا منكم تحصن ونقل غيره عنه أن المدنى حبوا بينهم وبين المسجد الحرام (وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) أي كل مر ومجتاز يجتذرون منه في أسفارهم، وانتهاه عند الرجاء ومن تبعه على الطرقة. ورده أبو على بأن المرصد المكان الذى يرصديه العدو فهو مكان مخصوص لا يجوز حذف - فيه - ونصبه على الظرفية بالإسماعيل ونصبه أبو حيان بأنه لا مانع من انتصابه على الظرفية لأن قوله تعالى: (واقتلواهم) ليس معناه حقيقته العدود بل المراد ترقبهم وترصدهم، فالمراد بمرصدهم كل مرصد يرصد فيه، واختلفوا ما يصبه ما ساقص في - فعل من لفظه أو معناه نحو جلست وفعدت وجلست الأمير، والمقصود على السماع ما لم يكن كذلك (وَكُلِّ) وإن لم يكن ظرفاً لكن له حكم ما يضاف إليه لأنه عبارة عنه.

وجوز ابن المنذر أن يكون مرصداً مصدرًا ميميًا فهو معدول، يطلق والمعامل فيه الفعل الذى معناه، كونه قيل: ولرصدوهم كل مرصد ولا يخفى بعده. وعن الأخفش أنه منصوب بزع الخافض، الأصل على كل مرصد فلما حذف على انصب، وأنت تعلم أن النصب شرع الخافض غير معين خصوصاً إذا كان الخافض على فيه يقل حذفها حتى قيل: إنه مخصوص بالشرك (يَمَانُ تَابُوا) عن الشرك بالإيمان بسبب ما يلهيهم به (وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ) تصديقاً لتوبتهم وإيمانهم، واكتفى بكسرهما لكونهما رئيسى العبادات البدنية والمالية (يَحْلُلُوا سَبِيلَهُمْ) أي يفتتروا لهم وشأنهم ولا تعرضوا لهم بشيء مما ذكره. وقيل: المراد حلوا بينهم وبين البيت ولا تمتعوهم عنه والأول أولى، وقد جاءت تحلية السبيل في كلام العرب كناية عن الترك كما في قوله:

خل السبيل لمن يبقى المنذر به وأررد يردده حيثما صطرك العذر

ثم يراد منها في كل مقام ما يابى به، وتقر عن الشافعي رضى الله تعالى عنه أنه استدل بالآية على قتل ترك الصلاة وقال مانع الرقة، وذلك لأنه تعالى أباح دماء الكفار بجميع الطرق والأحوال ثم حررها بعد التوبة عن الكفر وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة فلم يوجد هذا المجموع تميهاً الدم على الأصل، ونزل أما بكر رضى الله تعالى عنه استدلتها على قتال مانع الرقة، وفي الخواشي الشهادة أن المرن من جله اشاعة رضى الله تعالى عنهم أورد على قتل ترك الصلاة تشكيكاً تحييراً في دفعه بما قاله سبكي في طبقاته فقال إنه لا يتصور لأنه إما أن يكون على ترك صلاة قد مضت أو لم تأت والأول باطل لأن المفصية لا يقبل بتركه. والثاني كذلك لأنه ما لم يخرج الوقت فله التأخير فعلام يقتل؟ وسلكوا في الجواب مسالك الأول أن هذا وارد أيضاً على القول بالمرير والضرب والحبس كـ هو مذهب الحنفية فالجواب الجواب وهو جدى. والثاني أنه على الماصية لأنه تركه بلا عذر، ورد بأن القضاء لا يجب على الفور وإن الشافعي

وصى الله تعالى عنه قدس على أنه لا يقبض من خصية مطلقا، وإن شئت أنه يقتل للمؤداة في آخر وقتها، وإرمه أن لمبادره إلى من ترك الصلاة تكون أحسن منه إلى الخمر إذ هو يستحب وهذا لا يستحب ولا يجهل إلا لو أمهل صارت موصية وهو محل كلام فلا حاجة إلى أن يجنب من طرف أي حبيبة رضى الله تعالى عنه فاقبل بأن استدلال الكعبة مبنى على القول بمفهوم الشرط وهو لا يعمل به، ولو سلمه «مخددة الإطلاق» عن جمع ماصر، وحديثه يقول: فارك الصلاة لا يحل ويكفى لعدم التخلية أن يحبس، على أن ذلك متقوض عام الركاة عنده، وأصلاً يجوز أن يردها قامة الكعبة، وإلا لم يكن ذلك، قال ظهرا إلا أنه خلاف المأثور وإن قاله بعض المفسرين.

وأنت تعلم أن مذهب الشافعية أن من ترك صلاة واحدة كسلا بشرط إخراجها عن وقت الضرورة بأن لا يصل الظهر مثلا حتى تعرب الشمس قبل حدها، واستدل بعض أهلها بحريم هذه الآية، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم «أمرت أن أقاتل الناس» الحديث وبين ذلك أنهم «شرحوا» في الكف عن القتل والمقاتلة الإسلام وإقامة الصلاة وإنهاء الركاة برك الركاة يمكن لأمه أحدها ولو المقتة عن امتنعوا منها وقالوا: فكانت فيها عن حقيقة إبطالها في الصلاة فإنه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل، ثم قال: عالم ووضح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فإنه إذا علم أنه يحبس طول النهار نواه إحدى خمس، ولا كذلك الصلاة فتدين القتل في حدها، ولا يحسب أن ظاهر هذا قول بالجمع بين الحقيقة والمجاز في الآية والحديث لأن الصلاة والزكاة في كل منهما، وفي الآية القتل وحقيقته لا تجرى في مانع الركاة وفي الحديث المقتة وحقيقته لا تجرى في ترك الصلاة فلا بد أن يراد مع القتل بمقتة في الآية ومع المقاتلة القتل في الحديث لسأني حريان ذلك في ترك الصلاة ومانع الركاة، والجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز، وما على أن حمل الآية والحديث على ذلك، لا يكاد يتبادر إلى اللسان، ونقص «أن» الركاة في غاية القوة، وأشار إلى قول عن امرئ مع جوابه بهونه لا يقال: لا قتل بالحصار لأنه لم يخرجها عن وقتها ولا بالخارجة عنه لأنه لا قتل بالقضاء وأن وجب فوراً لأنه «قول»: لا يقتل بالحصار إذا أمر بها من جهة الإمام أو نائبه دون غيرها فيما يظهر في لوقت عذيقه وتوعد على إخراجها عنه فامتنع حتى حرم وقتها لأنه حينئذ معاند للشرع عابداً بقضائه، فقتل فهو ليس لحاضر فقط ولا لآخرة فقط بل لمجموع الأمرين لا من الإخراج مع إهمالهم ثم أهم قالوا: يستلزم ترك الصلاة فوراً ابتداءً وفارق لوجوب في إمرته بأن ترك استلزمه نوحاً تخيذه في الأراحين بخلاف هذا ولا يضمن عدم من قتله قبل الثبوت مطلقاً لكنه بأثم من جهة لاقتيات على الإمام وعلم الكلام في ذلك يطلب من محله.

واستدل بالآية أيضاً بما قاله الجلال السيوطي: من ذهب إلى كفر ترك الصلاة ومانع الركاة، وليس ذلك بشيء والصحيح أنهم مؤمنون عاصون وهم «شعر» بالكفر «خارج» بخرج العايظ «(إن الله غفور رحيم)» ينظر لهم ما قد سلف منهم وبشيمهم بإيمانهم وطاعتهم وهو تعادل للأمر بتجلية السبيل «(وإن أحدكم شرع في بيان حكم المتصددين لمبادي لنومه من سماع كلام الله تعالى وأبوهوف على شعائر الدين أتري يا ابن حكم التبيين عن الكفر والمنصرين عليه، وبه إراحه ما عسى يؤم من قوله: «بجانه» (فأذ اسلخ الأشهر الحرم فقتلوا المشركين)

إد الحاجة قد قامت عليهم وأن ما ذكره عليه الصلاة والسلام من بدلائل والبيد كاف في إزالة عذرهم بطلبهم للدلائل لا نهت إليه بعد (إن) شرطية والاسم مرفوع شرح مصير هذه الظاهر لا بالابتداء ومن دعم ذلك فقد أخطأ كما فسأله حاج لأن إن لكونه فعل عمل المختص بالعمل لفظاً أو محلاً بخلافه فلا يصح دخولها على الاسماء أي وإن استجارك أحد من المشركين استجارك أي استأمنك وطلب مجاورتك مد مصير الأجل المصروب في فأجره أي فأمره لا حتى يسمع ظنهم بغيره وتندره وتطلع على حقيقةه تدعو إليه والاقتضار على ذكر السماع لعدم الحاجة إلى شيء آخر في الفهم لكونهم من أهل اللسان والمصاحبة والمراد بكلام الله تعالى الآيات المشتملة على يدل على التوحيد ونفى الشبه والشبه وقيل : صورة برائة وقيل : جميع القرآن لأن تمام الدلائل والبيد فيه (وحتى) للتعليق متعلقة بما عدها وليست الآية من التلويح على ما صرح به فاضل ابن العرب حيث قال ولا يجوز ذلك عند الجمهور لأنهم لعظم صناعتهم لا يوافقون ذلك الباب وأعمد الأول أعني استجارك مجازاً لم يمتع عندهم وهو إعمال حتى في التفسير فافهم قانوناً لا يرتكب ذلك إلا في ضرورة كما في قوله :

ولا والله لا يلقى أمانى نتي حنك يالبن أي ريد

ضرورة أن القائلين بما في الذي يجوزون إعمال الأول المستدعي لما ذكر سبها على مذهب الكوفيين المسمى على رجحان إعماله ومن جوز إعماله في التفسير يصح ذلك عند عدم محذور حيث قد وبههم ظاهر كلام بعض الأفاضل جوار التماق باستجارك حيث قال : لا داعي لتمامه فأجره سوى الظن أنه بزم أن يكون نهدير على تقدير التماق بالاول وإن أحد من المشركين استجارك حتى يسمع كلام الله فأجره حناه أي حتى اسمعوه من يقول عاقل توقف تمام قولك إن استأمنك بسلام كذا فأمره على أن تقول لذلك الأمر فلا في هذه الاحتجاج ولزوم التقدير والى ما لموجب لتقدير حناه الممتنع في ضرورة ولم لا يجوز أن يقدر لذلك أنه لا حتى يسمعه أو غير ذلك بما في معناه وقال آخر : إن لزوم الاصطلاح الممتنع على تقدير إعمال الأول لا على إعمال الثاني فلا يجرى التركيب من باب السارح بل يدل جيداً إلى الخلف فإن تعذر أيضاً ذكر مظهرها كما يستعاد من كلام نجم الأئمة وغيره من المحققين •

وقد يقال إن المانع من كونه من باب السارح أنه ليس المقصود منه بل لاستجارته بما ذكر كما أن المقصود لتعليل الاجارة به نعم قال شيخ الاسلام إن تماق الاجارة بسماع كلام الله تعالى يستلزم تعني الاستجاره بضاد ذلك أو ما في معناه من أمور الدين وما روى عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه أنه رجل من المشركين فقال : إن أراد الرجل منا أن يأتي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم مد نفسه هذا الأجل لسماع كلام الله تعالى أو الحاجة قتل قال : لا لأن الله تعالى يقول : (إن أحد من المشركين استجارك فأجره) أي ظلمه مد فيه من الحاجة هي الحاجة المتعلقة بالدين لا ما يصحها وغيره من الحاجات الدنوية كما بينى عنه قوله أن يأتي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فإن من يأتيه عليه الصلاة والسلام إنما يأتيه للامور المتعلقة بالدين انتهى لكنه ليس شيء لأن الظاهر من كلام ذلك القائل العموم فيكون جواب الامير كرم الله تعالى وجهه مؤيداً لما فساه ويرد على قوله قدس سره أن يأتيه عليه الصلاة والسلام إنما يأتيه للامور المتعلقة بالدين مع ظاهر ولا ينهم ما بالامناء وجوز غير واحد كون حتى للغاية والجبر المذكور وجراثة المأمي يشهدان بكونها للتعليق بل قال المولى سري الدين المصري :

إن جعلنا له غيره من قوله تعالى: ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾ بعد حياته وقيامه تعالى إلى لم ومن ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾ أي مكنه  
 أن يبعث في أمم فيه أو موضع أمم وهو ديار قومه على أن المأمور بهم مكن أو مصدر بتقدير مضاف ولأول  
 أو في إسلامه من مؤنة التوراة، والخلة شريعة على مذهب في الكشف عطف على قومه سبحانه (فقلوا  
 أمم كين) ولا حاجة في الآية لعمدة على هي: الكلام العنسي لأن الجمع لا يوجب اعتبار الحال عليه أو به ل أن  
 الكلام مقول بالاشتراك أو بالجمعية وانحاز عن الكلام العنسي والكلام للعقل ولا يبرم من غير أحد في عدم  
 هي ثبوت الآخر في نفس الأمر، وقد تقدم في المقدمات من كلام ما يتناقض هذا المقام قد ذكر ذلك في  
 أي الأمر أو الأمر ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾ أي يبعث أمم ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾ أي يبعث أمم ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾ أي يبعث أمم ﴿يُحْيِي الْمَيِّتَ﴾ أي يبعث أمم  
 أو قوم جهة فلا بد من إعطاء الأمان حتى يذهب ذلك ولا يبقى لهم معذرة أصلاً والآية لا تقتضي محكمه  
 وأخرج أبو الشيخ عن سعيد بن أبي عروبة أنه منسوخة قوله تعالى: (وقالوا المشركين كاذب بما نزلكم  
 كاذب) وروى ذلك عن السدي، والصحاح أيضاً ومثله لحسن أحسن، واحتلف في مقدار هذه الآية في  
 أربعة أشهر وذكر النيسابوري أنه الصحيح من مذهب الشافعي هو قول: مفوض إلى رأي الإمام ولعله لا يشبهه  
 ﴿كَيْفَ يَكُونُ نُسْخَةُ كَيْفَ عَهْدَ اللَّهِ وَعَدَ رَسُولُهُ﴾ تبين للحكمة الباعنة لما سبق من التبريد واحفظوا  
 ولما من المشركين ثلثا كثرة لأن البرائة إنما هي في شأنهم والاستعانة لا كالألف في الوقوع، ويكون تامة  
 وكيف في محل انصب على الشيء بالحل أو الضرف \*

وقال غير واحد: ناقص هو كيف (حبر هو هو واجب) فديم لأن الاستدلال به صدر الكلام وبما مشركين  
 متناقض يكون عند من يجوز عمل الفعل "ناقصة بالتصريف أو صفة بعد قدمت نصارت حالاً ورعد) أما  
 متناقض يكون على ما مر أو بعد لانه مصدر أو محدود وقع صفة له، وجود أن يكون الخبر (للمشركين) و(عند)  
 وفي الأرواح المتقدمة، ويحذف أيضاً متعلقه، بالاستدلال الذي يتعلق به (للمشركين) أو الخبر (عند الله) وللمشركين  
 أم تبين في - سبق لك - متناقض مقدور مثل أقول هذا الكلام لهم أو متعلق يكون وأما حال من عهداً ومتعلق  
 بالاستقرار الذي تعين به الخبر ويظهر تقدم معمول الخبر ليكون جاراً ومجروراً، و(كيف) على الوجهين  
 الأخيرين شبيهه بالتصريف أو بالحل في احتمال كون المعنى ما هو عني ماله نبيح للإسلام لأولى لأن  
 في إنكار ثبوت العهد في نفسه من ادعاء ما ليس في إنكار ثبوت مشركين لأن ثبوت الشرع حتى فرع ثبوت الشيء  
 فانتهى الأصل يوجب انتفاء الفرع رأساً ونعقب بأنه غير صحيح لما تقرر أن انتفاء مدأ المحمور في الخرج  
 لا يوجب انتفاء الحل الخارج لا انتفاء الأعيان الاعتبارية والعدديات حتى مخرجاً أن زيدا عن قضية  
 خارجة مع أنه لا ثبوت عيناً للمعنى ومخرجاً إلى ثبوت شيء للشيء وإن لم يقتض ثبوت الشيء الثابت في  
 ظرف لا انتفاء لكنه يقتضي ثبوت في نفسه ولو في محال، وتتحقق ذلك في محله نعم في توجه الإنكار إلى كونه  
 ثبوت العهد من الداعة ما ليس في توجيهه إلى ثبوت لانه في الشيء جميع الأحوال وحود الشيء وظل موجود  
 يجب أن يكون وجوده على حال فقد هي وجوده على الطريق بغيره في أي حال يوجد فيه عهد معتد به عند  
 الله تعالى وعند رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم يسحق أن يرأى حقوقه ويحاط عليه إلى تمام المدفوع ولا  
 يتعرض لهم بحسبه قتلاً وأخذاً \*

وتكرير كلمة عند للايذان بعدم الاعتداد عند كل من الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام على حدة ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ وهم المستنون فيما سلفوا الخلاف هو الخلاف والمعتمد هو المعتمد ، والتعرض لكون المعاهدة ﴿عند المسجد الحرام﴾ لزيادة بيان أصحابها والأشعار بسبب وكادها ، والاستثناء منقطع وهو بمعنى الاستدراك من النفي المفهوم من الاستفهام الانكاري المتشابه شموله بجميع المعاهدين وعن الموصول الرفع على الابتداء وخبره مقدر أو هو ﴿فَأَسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ والقاء لتضمنه معنى الشرط على ما مر و(ما) كإلغير واحد إمام مصدريه منصوبة المحل على الظرفية بتقدير مضاف أى فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم وإما شرطية منصوبة المحل على الظرفية الزمانية أى زمان استقاموا لكم فاستقيموا لهم وهو أسلم من القيل صناعة من الاحتمال الأول على التقدير الثاني ، ويحتمل أن تكون مرفوعة المحل على الابتداء وفي خبرها الخلاف المشهور واستقيموا جواب الشرط والقاء واقعة في الجواب ، وعلى احتمال المصدريه مريدة للتأكيد وجوز أن يكون الاستثناء متصلاً محل الموصول التصب أو الجرح على أنه بدل من المشركين لأن الاستفهام بمعنى النفي ، والمراد بهم الجنس لا المهودون ، وأياً ما كان لحكم الأمر بالاستقامة ينهي بانتهاء مدة العهد فيرجع هذا إلى الأمر بالاتمام المار حلاً أنه قد صرح ههنا بما لم يصرح به هناك مع كونه مستترا فيه قطعاً وهو تقييد الأمام الأمور به ببقائهم على ما كانوا عليه من الوفاء ، وعلى سبحانه بقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ على طرز ما تقدم حذف الفذة بالذمة ﴿كَيْفَ﴾ تكرير لاستتكار ما مر من أن يكون للمشركين عهد حقيق بالمراعاة عند الله تعالى وعند رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقيل : لاستبعاد ثباتهم على العهد وفائدة التكرار التأكيد والتقيد لتعدد العمل الموجه لما ذكر لا حلالاً لتخل ما في اليد بالارتباط والتقريب ، وحذف الفعل المستكر للايذان بأن النفس مستحضرة له بترقية لورود ما يوجب استنكاره ، وقد كثر حذف الفعل المستفهم عنه مع كيف وبدل عليه بمحتملة حاله بعده ، ومن ذلك قوله كتب الغزوى يرثي أخاه أما المعوار :

وخير ثمانى أنما الموت في القرى فكيف وهاتنا هضبة وقلب

يريد فكيف مات والحال ما ذكر ، والمراد هنا كيف يكون لهم عهد محدد عند الله وعند رسوله عليه الصلاة والسلام ﴿و﴾ حلفهم أنهم ﴿إِنْ يَطْهَرُوا عَنْكُمْ﴾ أى يظفروا بكم ﴿لَا يَرْقُبُوا بَيْكُمْ إِلَّا وِلَادَةً﴾ أى لم يراعوا فى شأنكم ذلك ، وأصل الرقيب المطر بغير الق الحفظ والرعاية ومنه الرقيب ثم استعمل في مطلق الرعاية والمراقبة أبلغ منه فالمراعاة ، وفي نفي الرقيب من المبالغة ما ليس في نقيبهما ، وما ألفت ذكر الرقيب مع الظهور و(الال) بكم الماهرة وقد يفصح على ما روى عن ابن عباس الرحم والقراءة وأنشد قول حسن :

لعمرك إن لك من قريش كال السقب من آل النعام

وإلى ذلك ذهب الضحاك ، وروى عن السدى أنه الخلف والعهد قيل يولعه بها المعنى مشتق من الال وهو الجوار لأنهم كانوا إذا تحالفوا رفضوا أصواتهم ثم استعير للقراءة لأن بين القريين عقداً شديداً عقد التحالف ، وكونه أشد لا ينافي كونه مشبهاً لأن الخلاف يصرح به ويلاحظ فهو أقوى من وجه آخر وليس للتشبيه من المقلوب قاتوم ، وقيل : مشتق من آل الشيء إذا حده أو من آل البريق إذا لم يظهر ووجه المناسبة ظاهره

وأخرج ابن المنذر وأبو الشيخ عن عكرمة ومعه حد أن الال بمعنى الله عز وجل ومنه ما روى أن أبا بكر رضى الله تعالى عنه فرث عليه كلام مسيبة فقال لم يخرج هذا من ال طين تذهب بك ثقل: ومنه اشتق الال بمعنى العربية كما شقت الرحم من الرحمن والظهر أليس يعرف إذا لم يسمع في كلام العرب ال بمعنى الله . ومنه طاب بصرهم له عبرى ومنه جبريل وأيده بأنه قرىء إبلا وهو عدم بمعنى الله أو الإله أى لا يمحون الله ولا يراعونه فيكم . ولدهم الحق الذى يهاب ويذم على عدوه أو العهد ، رضى به لأن رضى به رضى بالدهم وهى فى قولهم فى ذمى كذا عمل الأثرام ومن بعدهم من قال : هو رضى بصير به الأدنى على الخصوص أهل لوجوب الحقوق عليه ، وقد تفسر بالامان واصطلاحه منقولة ، وزعم بعضهم أن الال والذمة كلاهما من معنى العهد والمصطف للفسر ، وبآية إعادة لأظهار أن الال هو طاهر . والى قولها كذا ومثلا . فالحق المناظرة بينهما . والمراد من الآية قين : بان أهم اسراء العرصة ولا عهد لهم ، وقيل الارشاد الى أن وجوب مراعاة حقوق العهد على كل من له هذين مشروط بمراعاة الآخر لما قلنا لم يراعها لمشركون وكيف تراعونها فهو على موال قوله

علام على منهم ضية وهم لا حصة قبلوا . ولا دهم

ولم أحد طولا . مثلا من هذه الخبيثة المشار اليه . قوله سبحانه . ( وإن يظنوا ) الح . لا أسألمهم بى السماء وليسوا منهم ولا فلامه طهر فاهم معنى وحسى الله وكفى على هذا اطرر فاهم الله تعالى لا قدرأ وحطهم ولا حط عنهم وروا . وقوله سبحانه . ( يرضونكم بأموالهم وتوفى فواتهم ) استشاف للكشف عن حقيقة شق وهم الخلية والحمية واضح لما يترجم من تعليق عدم رعاية العهد باظفر أنهم يراعونه عند عدم ذلك حيث بين فيه أنهم فى حالة انجر أيضا ليسوا من الوفاقى شى وإن يظهر وبه أنهم الله تعالى عند هتلا مهادنة ، وكيفية ارضائهم المقامين أنهم يدوب لهم الوفاء والمصافاة ويعودهم بالإيمان والطاعة ويؤكدون ذلك بالإيمان العاجزة واثوم عن كريم إذا قال صدق وإذا قيل له صدق وينتالون هم عند ظهور خلاف ذلك بالمعاديير الكاذبة . ونقييد الارضاء بالافواه لا يدين أن كلامهم مجردا عما يطبقونه بهام غير أن يكون لها مصداق فى قلوبهم . وأكدهنا معصومى لحلة الثانيه وزعم بعضهم أن لحلة حالية من فاعل ( برقبوا ) الاستثنائية ، ورد أن الحال تقتضى المقارنة و الارضاء قبل الظهور الذى هو قس عدم الرقوب الواقع حزاء فابن المقارنة ، وأيض ان بن الخالكن مصفاة ظاهرة فإن الارضاء بالافواه حالة احفاء الكفر والتمص مداراة للمؤمنين وحالة عدم اراعاهم والوقوف حالة بجره بالعداوة لهم وحيث تدبى لا معنى لنقييد حداثها بالآخرى ( وأكثرهم فسقون ) خارجون عن الطاعة متمردون لا عبيدة نزعهم ولا مروءة تردهم ويخصيص الاكثر لما فى بعض الكفرة من انحاش عن العذر والتعفف عما يجرح أحدوة السوء ، ووصف الكفرة الصق فى غاية الذم ( اشتروا ما بآيات الله ) أى المنصبة للامر بإفناء اليهود والاستقامة فى كل أمر أو جمع آياته ويدخل فيها ما ذكره لا أولياء والمراد بالاشتراء الاستبدال ، وفى الكلام استعارة تعبية تصريحية . ويتبعها مكنية حيث شمت الآيات بالشىء المستعارة وقد يكون هناك مجاز مرسل استعمال المفيد وهو الاشتراء فى المطلق وهو الاستبدال على حد ما قالوا فى المرس أى استبدلوا بذلك ( نمنا قليلا ) أى شيئا حقيرا من حطام الدنيا وهو أهوائهم وشهواتهم التى أبغوها



والجملية - قال العلامة الطيبي مستأنفة كالتعبيل لقوله تعالى: (وأكثرهم سفوف) فيه أن من فسقوا نمر وكان سبيله مجرد اتباع الشهوات والركون إلى اللذات، وفسر بعضهم الثمن القليل بما أنفقه أو سفين من الطعام وصرفه إلى الأعراب ﴿فَصُدُّوا﴾ أي عدلوا، وأعرضوا عن أي لارم من صد صدوداً أو صرفوا ومنعوا غيرهم على أنه متمد من صده عن الأمر صدأ، والمعنى للدلالة على أن اشتراطهم أداهم إلى الصدود أو الصد ﴿عَنْ سَبِيلِهِ﴾ أي الدين الحق الموصل إليه تعالى، والاصطفاة للشريف، أو سبيل بينه أخرام حيث كانوا يصدون المحتاج والهمار عنه، فالسبيل إما محاذ وإما حقيقة، وحيداً إما أن يقدر في الكلام مضاف أو تجمع النسبة الإضافة متجوراً فيها ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أي يتس ما كانوا يعملونه أو عملهم مستمر، والخصوص بالدم محسوف وقد جوز أن يكون كلمة ساء على ماها من التصرف لارمه بمعنى وجع أو معتدية والمفعول محذوف أي ساءم الذي يعملونه أو عملهم، وإذا كان حاربه بحري نفس تحول إلى فعل «اهضم» وتفتح نصرها كما ورد في محله، وقوله سبحانه: ﴿لَا يَرْجُونَ فِي مَوْتِهِمْ﴾ يعني عليهم عدم مراعاة حفرق عهد المؤمنين على الإطلاق بخلاف الأول فكان (فيكم) فيه وفي (مؤمن) في هذا فلا تكرار في المداير، وقيل: به تفسير لما يعملون، وهو مشعر باختصاص الدم والسوء لعملهم هنا دون غيره، وقيل: إن الأول عام في التوضي وهذا خاص بالذين اشتروا وهم اليهود والأعراب الذين جمعهم إبراهيميان وأطعمهم لإسعادتهم عن حرب نبي صلى الله عليه وسلم، وعليه فالمراد بالآيات، يشمل القرآن والتوراة، وفي هذا أقول تهكيك للخصائر وأرتكاب خلاف الظاهر والجباة يخص مدابليهود وفيه ما فيه ﴿وَأُولَئِكَ﴾ أي لموصوفون بعد من الصفات السيئة ﴿هُمْ الْمُعْتَدُونَ﴾ المجاورون العاية القصوى من الظلم والشرارة ﴿فَأَن تَابُوا﴾ عمام عليه من الكفر وسائر التصحيم كنقص العهد وغيره، والمعنى للايمان بأن تقريرهم بما نفي عليهم من صفات الأعمال مرجرة عما ومظنة للوبة ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ على الوجه المذكور، ﴿فَلَاخُوا﴾ أي فهم أحواضكم ﴿فِي الدِّينِ﴾ لهم مالهكم وعليهم ما عليكم، والحار والمجرور متعلق بأحوالكم - كما قال أبو النقاء - لما فيه من معنى الفعل، قيل: والاختلاف بين جواب هذه الشرطية وجواب الشرطية السابقة مع اتحاد الشرط فيهما لما في الأولى سبقت إثر الأمر بالقتل ونظائره فوجب أن يكون جوابها أمراً بخلاف هذه، وهذه سبقت بعد الحكم عليهم؛ لا عند وأنبه فلا بد من كون جوابها حكماً، وهذه الآية أجلب لعلوهم من تلك الآية إذ فرق ظاهر بين تحلية سبيلهم وبين إثبات الأخوة الدينية لهم، وسها استدلال على تحريم دماء أهل القبلة، وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وجاء في رواية ابن جرير. وأبى الشيخ عنه أنها حرمت قتال أودماء أهل الصلاة والمآل واحد، واستدل بها بعضهم على كفر تارك الصلاة إذ مفهومها في الأخوة الدينية عنه، وما بعد الحق إلا الضلال، ويلزمه القول بكفر مانع الزكاة أيضاً بعين ماد كره، وبعض من لا يقول بكفرهما الترم تفسير إقامه الصلاة وإيتاء الزكاة بالترامهم، والعزم على إقامتها ولا شك في كفر من لم يلتزمها بالاتفاق، وذكر بعض جله الأفاضل أنه تعالى على حصول الأخوة في الدين على مجموع الأمور الثلاثة التوبة وإقام الصلاة

وبناء الركاة والمعلق على الشيء بكلمة (إن) بنعدم عند عدم ذلك لشيء فيلزم أنه متى لم توجد هذه الثلاثة لا تحصل الأخوة في الدين وهو مشكل، لأن المكلف المسلم لو كان فقيراً أو كان عبداً لم ينقض عليه الخول لا يلزمه إنشاء الركاة فاداً لم يؤتم بها فقد انعدم عنه ما توقف عليه حصول أخوة لغيره فيلزم أن لا يكون مؤمراً إلا أن يقال: التعليق بكلمة (إن) إنما يدل على مجرد كون المعلق عليه مستلزماً ما عسى عليه ولا يدس على عدم المعلق عليه باستدائه من يستبعد ذلك من دليل خارجي لجوار أن يكون المعلق لازماً أعم فينقض بدون تحقق ما جعل لازماً له، ولو سلم أن نفس التعليق يدل على انعدام المعلق عند انعدام المعلق عليه، لكن لا نسلم أنه يلزم من ذلك أن لا يكون المسلم المقيم مؤمراً بعدم إنشاء الركاة وإنما يلزم ذلك أن لو كان المعلق عنه إنشاءها على جميع التقدير وليس كذلك، بل المعلق عليه هو الإنشاء عند تحقق شرائط مخصوصة مينة دلائل شرعية تنهى وأت تعلم ما في القول بفهم الشرط من الخلاف والخفية يقولون به، وتظهر أن هذا البحث كما يجري في إنشاء الركاة يجري في إقامة الصلاة. واستدل ابن زيد باقتراحه على أنه لا تقبل الصلاة إلا للركاة وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أمرتم بالصلاة والزكاة فمن لم يرك فلا صلاة له (وفصل الأيتام) أي نبيها، والمراد بها إما ما مر من الآيات المتعلقة بأحوال المشردين من أئمة كثيرين وغيرهم وأحكامهم حالتي الكفر والإيمان وأما جميع الآيات فيدرج فيها تلك الآيات بدرجاً أولياً (أموم يعقون) (١٩) ما فصل أو من ذوى العلم عن أن يفعل معمود ومعموله معذور أو مترك منزلة اللارم، والعم كما قيل كتابه عن التمثل والتعكر أو بخلافه من ذلك بملافة التسمية، والحكمة مدققة للبحث على التأمل في الآيات وتديرها، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَكُونُوا عَظَمَ عَلَى قَوْلِهِ سَعْدَةً: (فَإِنْ تَابُوا) أَي وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ لَقَضُوا (أَيَّمَنَهُمْ مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ) المُرْتَقَى وَأُظْهِرُوا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنَ الشَّرِّ وَأُخْرِجُوهُم مِّنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْعَمَلِ، وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَإِنْ تَبَيَّنَ وَاسْتَعْرَ أَعْلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ النَّكَتِ، وَفَسَّرَ مَعْنَاهُمُ النَّكَتُ بِالْإِرْتِدَادِ بِقَرِينَةٍ ذَكَرَهُ فِي مَقَابِلِهِ (فَإِنْ تَابُوا) وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ بِالْمَقَامِ (وَعَلَّاهُ تَوَفَّى دِينَكُمْ) قَدْ حُوتَ فِيهِ أَنْ أَعَابُوهُ وَقَدْ حُوتَ أَحْكَامُهُ عِلَالِيَّةٌ ۝

وحمل ابن المنير طعن الدمى في دينها بين أهل دينه إذا ماقتا كذلك، وعندها كثير ومنهم الفاضل المذكور نقضاً للمعتمد، فالعطف من عطف الحاص على معلوم به ينحصر ما يقال كأن الظاهر أو ضموا الآن فلا من الطعن وما قبله كاف في استحقاق القتل والقتال، وكون الوعد معنى أو بعيد، وقيل: العطف للتصريح في ذواته: استخف فلان في وفاء معنى كذا، على معنى وإن تكتوا أيمنهم بطمهم في دينكم ولاول أول، ولا فرق بين توجيه الطعن إلى الدين نفسه إجمالاً وبين توجيهه إلى بعض تفصيله كالصلاة والخمس مثلاً، ومن ذلك الطعن بالفران وذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحاشاه بسوء فيقتل الدمى به عند جمع مستثنين بالآيسواء شرط اكتفاض المهد به أم لا. وعن قال يقتله إذا أظهر أشتمه والمباذ بالله مالك، والك في وهو قول لئليث وأقوى به أن الهدام، والقول بأن أهل الدمة يقرون على كفرهم لأصلي الجزية وهذا ليس بأعظم منه فيقررون عليه بذلك أيضاً وليس هو من الطعن المذكور في شيء ليس من الانصاف في شيء، ويلزم عليه أن لا يمزروا أيضاً كما لا يمزرون بعد الجزية على المكفر الأصلي، وفيه لعمري بعم بقيمة الوجود صلى الله تعالى عليه وسلم

شمن خمس الدنيا بخلافها بل والآخرة بأسرها هي حسب جناحه لرفع جناح موصلة أو أدنى ، وقال بعضهم :  
 إن الآية لا تدل على ما ادعاه الجمع من عدم الدلالة ، وإما ضرورة في أن اجتماع النك والطمس يترتب عليه  
 ما يترتب فكيف تدل على القتل بمجرد الطمن وفيه ما فيه ، ولا يخفى حسن موقع الطمن مع القتال المدلول  
 عليه بقوله تعالى : ( فَقاتلوا أئمة الكفر ) أي قاتلوهم ، ووضع فيه الظاهر ووضع الضمير وسماؤهم لأنهم  
 صاروا بذلك رؤساء متقدمين على غيرهم من صنفهم وهم أحقاء بالقتال والقتل وروى ذلك عن الحسن . وقيل :  
 المراد بأئمتهم : ساؤهم وصناديدهم مثل أبي إسفان ، والحارث بن هشام ، وتخصيصهم بذلك لأن قتلهم أهم لأنه  
 لا يقتل غيرهم ، وقيل : للجمع من مرقعتهم لمكونهم مظنة لها أو للدلالة على استئصالهم فإن قتلهم غلا يكون  
 بعد قتل من دونهم ، وعن مجاهد أنهم فارس والروم وفيه بعد . وأخرج ابن أبي شيبة ، وغيره عن حذيفة رضى  
 الله تعالى عنه أنه قال : ، فقتل أهل هذه الآية بعد وما أدري ما مراده والله تعالى أعلم بمراده . وقرا نافع .  
 واس كثير . وأبو عمرو ( أئمة ) بهزتين فادتمها بين بين أي بين مخرج الهمزة والياء والالف بينهم ، والكوفيون .  
 وابن دكوان عن ابن عامر بتحقيقهما من غير ادخال ألف ، وهشام كذلك إلا أنه أدخل بينهما الألف هذا  
 هو المشهور عن القراء السبعة . ونقل أبو حيان عن دفع المد بين الهمزتين والياء .

وصعب كما قال دص المحققين قراءة التحقيق ، بين بين جملة من التحويين كما عارضى ، ومنهم من أنكر  
 التسهيل بين بين وقرا ياء خفيفة الكسرة ، وأما القراءة بالياء فادخلها أبو علي . وجاعلة ، والعرش جعلها  
 لها ، وحضاه أبو حيان في ذلك لأنه قراءة رأس القراء والنجاة أبو عمرو ، وقراءة ابن كثير . وهذه هي  
 صحيحة رواية ، وعدم ثبوتها من طريق التيسير يوجب التصحيح ، وكذا دراية فقد ذكر هو في المفضل  
 وسائر الأئمة في كتبهم أنه إذا اجتمعت هزتين في طبعه فالوجه قلب أسانيه حرف لين كما في آدم وأئمة فاعتذر  
 به عنه غير مقبول ، والحاصل أن القراءات هنا تحقيق الهمزتين وحمل الألف بين بين لا دخول ألف وبه  
 والخامسة ياء صريحة وثابتها صحيحة لا وجه لانكارها ، ووردت أئمة أفدة كجاء وأجرة ، وأصله أئمة ففقدت  
 حركة الميم إلى الهمزة وأدغمت ولما نهى اجتماع الهمزتين روى عنه قوموا ، قالوا : هو أنهم لا يؤمن لهم  
 أي على الحقيقة حيث لا يراعون ، ولا يفرون بها ولا يبرهن بقضائها نفسها وإلى آخر وهما على أئمتهم ، وإجماع  
 لفي بها كالكسفة فيما سلف لا بامهد المؤكد بها لأنها الممدة في الموائق ، والحق في موضع العمل إنما تضمنون  
 انشراط كأنه قيل : وإن ركشوا وصعدوا فاهو الموقوف مهم إذ لا أيمان هم حقيقة حتى ذلك وهما فقاتلوا  
 أو لاستمرار القتال المأمور به المساعدة من السياق فكانه قيل : فقاتلوهم إلى أن يؤمنوا بهم لا أيمان لهم  
 حتى يعقد منهم عقد آخر ، وجعلها تعليلا للامر : اقتل لا يساعده تعليقه بالنك والطمس لأن حذيفة في أن  
 لا أيمان لهم حقيقة بعد ذلك كعصاهم منه ، وآخر على معنى عدم قيام أيمانهم بعد النك والطمس مع أنه  
 لا حاجة إلى يائه خلاف الظاهر ، وقيل : هو تعليل لما يستلزمه الكلام من الحكم عليهم بأئمة الكفر  
 أي إهم رؤساء الكفرة وأعظمهم شرا حيث ضموا إلى كفرهم عدم مراعاة الأيمان وهو كما ترى ، والنفي  
 في الآية عند الإمام أبي حنيفة عليه الرحمة على ما هو المصدر ، فبين الكافر ليست يما عده معتنا ما شرع  
 وعند الشافعي عليه الرحمة هي يمين لأن الله تعالى وصفها بالنك والطمس وهو لا يكون حيث لا يمين

ولا آيات لهم بما علمت . وجيب بأن ذلك باعتبار اعتقادهم أنه يجب ، وبعده أن الاخاء من الله تعالى والخطاب للؤمنين ، وقال آخرون : إن الاستدلال بالسكت على الخير إشارة أو اقتضاب لا إيمان لهم عبارة فتراجع ، وأقول بأنها تقول جماعين الأدلة فينظر لأنه إذا كان لا بد من التأويل في أحد الجانبين تأويل غير الصريح أو ، وماله لا يعتبر في ذلك التقدم والتأخر ، وثمرة الخلاف أنه لو أسلم الكافر بعدم تبيين انعقدت في معرفته ثم حدث هل تخرجه الكفارة عند أن حقيقة عليه الرحمة لا وعند انشاق روحه الله تعالى نعم .

وقرأ ابن عامر (إيمان) بكسر الهمزة على أنه مصدر آتية بمعنى أعطاه الأمان ، ويستعمل بمعنى الحصول بالمصدر وهو الأمان ، والمرد أنه لا سبيل إلى أن تعطوهه أما ما بعد ذلك أبداء قيل : وهذا اللفظ مذهب على أن الآية في حشر كي العرب وليس لهم إلا الإسلام أو أضيف ، ومن الناس من زعم أن المراد لا سبيل إلى أن يعطوكم الأمان بعد ، وفيه أنه مشعر بأنهم أعدتهم معاً على طريقة أن يكون إعطاء الأمان من قبلهم وهو بين البطال ، أو على أن الإيمان بمعنى الإسلام ، والخلة على هذا تعبد المضمون الشرط لا غير على ما بين شيخ الإسلام كانه قيل ، إن نكثوا وطنوكم كما هو الظاهر من ظلم لآله إسلام (١) لهم حتى ير دعوا عن بعض جنس إيمانهم وعن الظاهر في دينكم ، وتشبهت بهذه الآية عن هذه القرينة من قال : إن المراد لا تقبل توبته ساء على أن نكث هو مرتد وقد نفى الإيمان عنه ، ونعبه مع أنه قد يقع منه نفى لصحته والاعتداد به ولا يحصى ضعفه لما عنت من معنى الآية ، وقد قالوا : الاحتمال بسقط الاستدلال ، وقال القاضي : يعض الله تعالى مرة أحواله في بيان ضعفه : أنه يجوز أن يكون المراد نفى الإيمان عن قوم معينين والاحتمال عنهم بأنه طبع على قلوبهم فلا تصدر منهم إيمان أصلاً ، أو يكون المراد أن المشركين لا إيمان لهم حتى يراغبوا ويجهلوا لأجله ، وبفهم من هذا أنه لم يجد الخلة تعليلاً للمضمون الشرط كما ذكرنا الظاهر أنه جسدنا تعديلاً لقوله سبحانه (فقاتلوا) يدعى أن المانع من ظلمهم أحد أمرين إما العهد وقد نقضوه أو الإيمان وقد حرموه ، وبذلك يؤيد ذلك إلى جعلوا غلة لما يفهم من الكلام كما قيل : إن نكثوا وطنوكم فقاتلوهم ولا توفقوا لآله لا مانع أصلاً بذلك لأنهم لا إيمان لهم يكون مفعول لا يحصى فيه .

وإن قيل : إنه سقط به ما قبل : إن وصفت أمة الكفر بأنهم لا إسلام لهم تكراراً مستغنى عنه ، وجعل جملة بدلاً لما يستفاد من الكلام من الحكم عليهم بأنهم أمة الكفر أي رؤساؤه على احتمال أن يراد الإخبار عن قوم مخصوصين بالظلم أظهر من جعلها قطعاً لها على القراءة السابقة . نعم بأني حديثاً لاخبار بالظلم قوله تعالى : (لَعَنَهُمُ يَتْمُونَ ١٢) إذ مع الظلم لا يتصور الاتهام وهو متعلق بقوله سبحانه (فقاتلوا) أي قاتلوهم إرادة أن ينتهوا ، أي ليس عرصكم من القتال اتهامهم عما هم عليه من الكفر وسائر العظام لا مجرد إيصال لآدية بهم كما هو شفقة المؤذين ، وما قرر يعلم أن الترجي من المخاطبين لا من الله عز شأنه (وَالَّذِينَ آمَنُوا) محريض على القتال لأن الاستفهام فيه للانكار والاستفهام الإنكارى في معنى النفي وقد دخل النفي ونفى النفي إثبات ، وحش في الترك مستغنى عن أفراد بطريق يرهاني أن إيجاده أمر مطلوب مرعوب فيه فيعيد الخلق والتحريض عليه ، وقد يقال : وجه التحريض على القتال أنهم حملوا على الإقرار بانتعائه كأنه أمر لا يمكن أن يتصرف به طائفاً لكل شاعته فياجتنبون إلى ذلك ولا يقدر على الأفراد فيختارون القتال فيقاتلون (فَمَا سَكُنُوا أَيْمَنَهُمُ) التي حافظوها عند المعاهدة لكم

(١) قوله لا إسلام كما جسد الظاهر أن لا سبيل في الأصل لا إسلام الف تأمل

عَنْ أَنْ لَا يَمْلِكُوا عَلَيْكُمْ قِيَامُوا حُفَاةً إِلَى بَكْرِ عَلَى حُلَاهُ ، سَوَّلَ اللَّهُ صُنَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِرَاعَهُ ،  
وَمَرَادُهُمْ قَرِيشٌ فِي وَحْمُوا بِحَرْجِ الرَّسُولِ بِمَا مِنْ مَكَّةَ مَسْقُطَ رَأْسِهِ عَلَيْهِ صَلَاةً وَسَلَامًا مِنْ نَشَاوَرُوا  
بِدَارِ الدَّوَةِ حَسْبَ دَكَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ) وَقَالَ الْحَمَّانِيُّ : هُمُ الْيَهُودُ الَّذِينَ يَقْضُوا  
الْمَهْدَ وَخَرَجُوا مَعَ الْأَحْرَاسِ هُمُ الْبَاحِرَاجُ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَلَا تَخْفَى أَيْ بِأَنَّهُ  
السِّيَاقُ وَعَدَمُ الْقَرِيفَةِ عَلَيْهِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَرْءُ عَنِ عَمَّادٍ ، وَاسْدَى ، وَغَيْرِهَا ، وَاعْتَرَضَ أَنَّ مَا وَقَعَ فِي  
دَارِ الدَّوَةِ هُوَ الْهَلْمُ بِالْأَخْرَاجِ أَوْ الْحَبْسِ أَوْ النَّقْلِ وَالَّذِي لَسْتُمْ رَأَيْتُمْ عَلَيْهِ هُوَ اعْتَلَّ لَا الْإِخْرَاجَ فَا وَجْهَ  
الْتَحْصِيسِ . وَأَجِيبُ أَنَّ التَّخْصِيسَ لِأَنَّهُ الَّذِي رَفَعَ فِي الْإِخْرَاجِ مَا يَضَاهِيهِ عَازَتْ عَلَى صَهِمِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَحْدُلُ  
مَنْهُمْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لِحُكْمِهِ وَمَعَادُهُ أَوْ مَحْصُورٌ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ لِلْحَرْبِ لَا سَبْرَهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ أَثَرُهُ  
وَقِيلَ : إِنَّهُ سَبَّحَهُ أَقْصَرَ عَلَى الْإِدْوَى لَيْدَمَ غَيْرِهِ ، بِطَرَفِ أَوَّلَى . وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَدْنَى مِنَ الْحَبْسِ  
كَأَنَّهُمْ لَمْ يَلْزَمُوا عَلَيْهِ صَلَاةً وَالسَّلَامَ فِي سَعْدٍ وَالْمَقْصُودُ لِلتَّحْرِجِ بِحُكْمِهِمْ لِيُخْرِجُوهُ أَشَدَّ مِنْهُ بِأَشَدِّهِمْ وَهُمْ يَدْعُوهُمْ  
بِالْمَقْصُودِ فِي رُلٍّ مَرَّةً فِي ذَلِكَ يَوْمٍ بِدَرٍ وَقَدْ قَالُوا بِدَانٍ بِمَنْهُمْ سَلَامُهُ تَعَالَى ، لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ عَمْرًا  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَعَهُ ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ : بَدَأُوا مَتَانِ خِرَاعَهُ حَامِلَاهُ الَّتِي صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَالْهَ ذَهَبَ لَا كَثُرُوا ، وَاخْتَارَ جَمْعُ الْأَوَّلِ لِسَلَامَتِهِمْ مِنْ التَّكَرُّرِ ، وَقَدْ ذَكَرَ سَبَّحَانَهُ ثَلَاثَةَ أَمْوَ : كُلُّ مَنْ يُوْحَدُ  
مَعَهُ تَنْهَمُ لَوْ أَعْرَضَ فَيَكُفُّ بِهَا سَالِ الْأَجْنَمُ فِي ذَلِكَ مِنْ الْحَثِّ عَلَى امْتِنَالِ مَا وَهْمَ ثُمَّ رَادَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ :  
( وَحَسْرَتُهُمْ ) وَقَدْ أَقِيمَ فِيهِ السَّبَبُ وَالْعَبْرَةُ ، فَهَذَا الْمَسْبُوبُ وَالْمَعْلُولُ ، وَالْمَرْدُ أَنْ تَكُونَ قَدْ لَحِمَ خَشْيَهُ أَنْ يَبَالَغَ  
مَكْرَهُهُمْ بِهِمْ ( فَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ تَعْتَشُوهُ ) بِمُخَالَفَةِ أَمْرٍ وَتَرْكُ قِتَالِ عَدُوِّهِ ، وَالْأَسْمُ الْحَمْلُ مُتَدَا ( أَحَقُّ ) خَيْرُهُ  
و ( أَنْ تَعْتَشُوهُ ) مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْجَلَالَةِ أَوْ الشَّهَادَةِ أَوْ تَقْدِيرِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ أَنْ تَعْتَشُوهُ فَحُلَّةُ الصَّبِّ أَوْ الْجَرِيدِ  
الْحَدَفِ عَلَى الْخِلَافِ ، وَقِيلَ : ( أَنْ تَعْتَشُوهُ ) مُتَدَا حَبْرٍ . ( أَحَقُّ ) وَاحِدَةٌ حَبْرٍ الْأَسْمُ الْحَبْلُ ، أَيْ حَبْلُهُ تَعَالَى  
تَعَالَى أَحَقُّ أَوْ اللَّهُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ بِالْحَبْلَةِ ، وَاللَّهُ حَبْلُهُ أَحَقُّ ، وَخَيْرُ الْأَمْوَالِ عِنْدِي أَوْ سَطَا ( إِنَّ كُفْرَهُمْ مُزْمِنٌ ۖ )  
فَإِنْ مَقْصُودُ إِيمَانِ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَنْحَقُّ أَيْ لَا صَارَ وَلَا أَوْفَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى مَضَرَّةٍ وَتَنْفَعُ الْإِعْدَمُ  
أَنْ لَا يَخَافَ إِلَّا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَنْ حَافَ تَعَالَى حَافَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَفِي حَسَابِ التَّشْدِيدِ الْإِبْرَاقِي ( قَدْ لَوْعَمُ )  
تَجْرِيدَ الْأَمْرِ بِأَمَلٍ يَدَّ بِلَى مَوْجِهَةٍ عَلَى أَمْرٍ وَجْهٍ وَالتَّوْبِيحِ عَلَى زَكَاةٍ وَوَعْدٍ بِصَرْحٍ وَتَعْدِيدٍ أَعَادَ تَعَالَى وَحَرَامَتِهِمْ  
وَتَشْجِيعَ لَهُمْ ( وَبَدَّيْتُمْ أَنْ يَأْتِيَكُمْ ) بِأَمَلٍ ( وَبَدَّيْتُمْ ) وَيَدْلُهُمْ بِالْأَسْرِ ، وَقَدْ يَقَالُ : يَعْذِبُهُمْ قِتْلًا وَأَسْرًا  
وَيَدْبُهُمْ ذَلِكَ ( وَبَدَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ ) أَيْ عَمَلَكُمْ حَبْرًا غَائِبِينَ عَلَيْهِمْ أَحْمِينَ وَلِذَلِكَ أُخْرِجَ قَالَ مَضَرَّ الْحَقَّاقِينَ .  
عَنِ التَّعْدِيدِ وَالْإِحْرَاقِ فِي وَبَدَّيْتُمْ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ۖ ( ١٤ ) قَدْ دَعَا مِنْ حَقَّتْهُمْ ، وَالْمَرَادُ بِهِمْ أُنَاسٌ مِنْ  
خِرَاعَةِ حَقَّقَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِمَا قَالَتْ عَمْرُهُ ، وَغَيْرِهِ ، وَعَنْ أَبِي عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَطْلُونُ  
مِنَ الْبَيْنِ وَسَبَّأَ قَدَمَهُمَا مَكَّةَ وَأَسْلَمُوا وَلَقُوا مِنْ أَهْلِهَا أَذَى كَثِيرًا فَعَمَّوْا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَشْكُونَ إِلَيْهِ فَقَالَ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَبْشِرُوا فَإِنَّ الْمَرْجَ قَرِيبٌ » .

وروي عنده حتى الله تعالى عنه أن قوله سبحانه (أَلَا تَعْلَمُونَ) الحج ترعب في فتح مكة وأورد عليه أن هذه السورة رأت بعد التفتح فكيف ينكث ما ذكر. وأجيب بأن أوطنزل بعد فتح وهذا قوله، وقائدة عرص إبراهيم من عهدهم مع أنه مرسوم من قتال فتح به وقع فيه من الدلالة على عمومته لكل المشركين ومنهم من البيت فتذكر ولا تنقر، قبل ولا بعد حمل المؤمنين على العموم لأن كل مؤمن يسر بقتل الكفار وهو أنهم (وَأَذْهَبَ غُطَّ قُلُوبِهِمْ) عما يلهمهم من لا ذى ولم يكونوا قادرين على دفعه، وقين. المراد بذهب عيظهم لا تنكح محارم الله تعالى كقوله عز وجل وتكذب رسوله عليه الصلاة والسلام وطهر العقاب أن أذهب الغيط غير شعاعه صدور. ووجه بأن الشعاع يقتل الأعداء حرهم وأذهب الغيط بالضرورة عليهم أجمعين. ويكون الضرورة مقدار القصد كان أثره أذهب الغيص من القلب الذي هو أحسن من الصدر. وقين. أذهب الغيط كائن كيد لشعاع الصدر وقائدة الجبله في جعلهم مسرورين بمن الله تعالى عنهم من تعذيبه أعدامهم وإخراجهم ونصرتهم سبحانه لهم عليهم، وأصل أذهب الغيط من الغاب أسمع عما عطف عنه فيكون ذكره من باب الترقى ولا علم عن حس. وقبل: إن شعاع الصدر يجر داره على لفتح وأذهب الغيط بوقوع الفتح نعمه وليس شيء. وقد أجز الله تعالى جميعه وعدمه، على أحسنه يكون فالآية من المعجرات لما فيها من الإحسان بالغيب ووقوع ما أحرر عنه واستدل بها على أن أفعال العباد محسوبة لله تعالى، وقيل: أن أسناد التعذيب إليه سبحانه مجاز باعتبار أمجل وعلامته منهم من موافقهم عليه وفي الخواشي الشهائية قيل: إن قوله سبحانه: (بِأَيْدِيكُمْ) فالصريح بأن مثل هذه الأفعال التي تصاح للدرى فعل لله تعالى وإليه بالعد الكسب بصرف القوى والآلات، وليس أحل على الاستناد المجزى مرضى عند العرف بأسماء الكلام، ولا الإلزام فالأمر على امتناع كسب الله تعالى بأيديكم وامتناع كسب الله تعالى شأنه بالنسبة للكفار، وأورد لأن مجرد حق العمل لا يصحح أسنده إلى الخالق مالم يصحح محله، وإمتناع ما ذكر لا احتراز عن شاعة المارة إذ لا يقال: إن حائق بقادرات ولا المقدر للزنا والممكن منه ثم قال: ولا يحصى، فيه فاهم تعالى لا يصحح محله لا يقتل ولا للضرر ونحوه، ما قصد الإدلال وإنما هو خافق له، ولا يعمل لا بسند حقيقة إلى خلقه وإن كان هو الهام الحقيقي للمرق بينه وبين انقاس الدعوى إذ لا يقال: كسب الله تعالى بيد زيد عن أنه حقيقة لا شبهة مع أنه لا شاعة فيه لقوله سبحانه: (كسب الله) فما ذكره غير مسلم أه. وأنا أقول: إن مسألة خلق الأفعال قد قضى العلماء المحققون الوطرمها فلا حاجة إلى سطر الكلام فيها، وقد تكلموا في الآية بما تكلموا لكن بقي فيها شيء وهو الأمر في نسبة التعذيب إليه تعالى وذكر الأيدي وإليه يذكروا، ولعل ذلك في النسبة إرادة المبالغة فاهم تعذيب الله تعالى القوى العوز وإن كان بأيدى العباد وفي ذكر الأيدي إما التخصيص على أن ذلك في الدنيا لا في الآخرة وإما لأن كون الشدة بالتعذيب على الوجه الاتم الذي يترتب عليه شعاع الصدر ونحوه على الوجه الأكمل إذ فرق بين تعذيب العدو بيد عدوه وتعذيبه لا يده، ولم يرد أن لا أول أحل وأوقع في النفس وادهم. ولا يحصى في الآية من الانسجام حدث يخرج منها بيت كامل من الشعر (وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ) ابتداءً بحدوث أن بعض هؤلاء الذين أمروا بمقاتلتهم يتوب من كفره فيتوب الله تعالى عليه وقد كان كذلك حيث أسلم منهم

أنفس وحسن إسلامهم . وقرأ الأعرج . وابن أبي سحاق . وعيسى الشافعي . وعمر بن عبد ( ويتوب ) بالنصب وزويت عن أبي عمرو . ويعقوب أيضاً ، واستشكلوا إرجاع بأن توبه الله تعالى على من يشاء واحدة فاقولوا أولم يقاتلوا والمنصوب في جواب الأمر مسبب عنه فلا وجه لادخال التوبة في جوابه . قال ابن جني : إن ذلك كقولك : إن تردني أحسن إليك وأعطى ريذاً كذا على أن المسبب عن الريادة جميع الأمرين لأن كل واحد مسبب بالاستقلال ، وقد قالوا بظير ذلك في قوله تعالى : ( إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليظهر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) الخ وفيه تصف .

وقال بعضهم . إنه تعالى لما أمرهم بالمعائلة شق ذلك على البعض فادفوا جري قدامهم مجرى التربة من تلك الكراهية فصار المعنى إن تقاتلواهم بعدهم لله ويذب عابكم من كراهة قتالهم ، ولا يخفى أن الظاهر أن التوبة للكفار ، وذكر بعض المدققين أن دخول التوبة في جملة ما أحيب به الأمر من طريق المعنى لأنه يكون منصوباً بالفاء فهو على عكس ( فاصبر إذا كن ) هو المعنى يعطف التوهم ، ويرجح أن الفاعل مسبب لعل شوكتهم وإزالة نحوهم فيسبب لذلك لأمرهم ورجوعهم عن الكفر كما كان من أبي سفيان . وعكرمة . وغيرهما ، والتقييد بالمشيئة للإشارة إلى أنها السبب الأصلي وأن الأول سبب عادي والتثنية إلى أن إقصاء القتال إلى التوبة ليس بإقصائه إلى البواق ، ودرج بعض الأجلة أن قراءة الرمح على مراعاة المعنى حيث ذكر مضارع مرفوع بعد مجزوم هو جواب الأمر ففهم منه أن المعنى ويثوب الله على من يشاء على تقدير المقابلة لما يرون من ثباتكم وضد حلقهم .

وأما على قراءة النصب فإعادة اللفظ إذ عطف على مجزوم منصوب بتقدير نفسه وليس شيء ، والحق أنه على الرمح مستأنف بقدمنا ( والله أعلم ) لا تعنى عليه خافية ( حكيم ٩ ) لا يعمل ولا يأمر إلا بما فيه حكمة ومصلحة فامثلوا أمره عز وجل ، وإيثار إظهار الاسم الجليل على الإضمار لتزيين المهابة وإدخاله الروعة . ( أم حسبتم ) خطاب لمن شق عليه القتال من المؤمنين أو المنافقين ( وأم ) منقطعة شيء بها للاتصال عن أمرهم بالقتال إلى توبيخهم أو من التوبيخ السابق إلى توبيخ آخر ، والهمزة المقدره مع بل للتوبيخ على الحسين المذكور أي بل أم حسبتم وطنتم ( أن تتركوا ) على ما أنتم عليه ولا تقوموا بالجهاد ولا تقتلوا بما يحصكم ( ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ) الواو حاله ( ولما ) للنفى مع التوقع ونفي العلم ، والمراد نفي المعلوم وهو الجهاد على أبلغ وجه إذ هو بطريق البرهان إذ لو وقع جهادهم عليه الله تعالى لإحالة حال وقوع ما لا يعلمه عز وجل محال كما أن عدم وقوع ما يعلمه كذلك وإلا لم يطابق عليه سبحانه الواقع ويكون جهلاً وهو من أعظم المحالات ، فالكلام من باب الكناية ، وقيل : إن العلم مجاز عن التبيين مجازاً أمراً سلاً باستعماله في لارم معناه . وفي الكشف ما يشعر أولاً أن العلم مجاز عما ذكر وثانياً ما يشعر بأنه من باب الكناية . وأحسب أنه أشار بذلك إلى أنه استعمل لنفي الوجود مبالغة في نفي التبيين ، وما ذكره أولاً من قوله : إنكم لا تتركون على ما أنتم عليه حتى يبين الخلف منكم وهم الذين جاهدوا في سبيل الله تعالى لوجهه جل شأنه لحصل المعنى ، وذلك لأنه خطاب للذين آمنوا بالله وحده على ما حصهم عليه بقوله سبحانه : ( قالوا هم يذهبهم الله ) فإذا

وبجوا على حسان أن يتركوا يوم يوحد ويأيد بهم مجاهد محض دل على أنهم لم يقاتلوا لم يكونوا مجاهدين وأن  
الإخلاص إذا لم يظهر أثره بالجهاد في سبيل الله تعالى وهذه الكفر . فلا إخلاص ، ولو قدر "علم بالدين  
لم يبد هذه المبالغة فقدر ، وعوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَجِدُوا أَحَدًا عَلَى عَصَابٍ عَلَى جَاهِدُوا وَدَاخِلٌ فِي حَبْرِ الصَّلَاةِ أَوْ حَالٍ  
مِنَ فَاعِلِهِ . أَيْ جَاهِدُوا حَالًا كَوْنَهُمْ غَيْرَ مُتَخَوِّضِينَ بِأَمْرٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا ذَرْوًا لَهُ : لَا الْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْجَنَّةَ﴾ أي طائفة وصاحب  
سركا قال ابن عباس ، وهي من البوارج وهو الذخيرة وكل شيء أدخله في شيء . وليس منه فهو درجة ،  
ويكون للمرد وغيره بلفظ واحد وقد يجمع على ولائح . ( من دون ) متعلق بالانحياز إن ألقى على حاله أو  
معهول ثل له إن جعن معنى التصيير ﴿وَأَنَّهُ خَيْرٌ مِمَّا تَحْمِلُونَ ١٦﴾ أي بجميع أعمالكم في جواركم عبيد الله  
خير أنصير وإن شرا بشر . وفري على أمية وفي هذا إراحة لما يؤم من طاهر قوله سبحانه : ( ولما يعلم )  
الحق من أنه تعالى لا يعلم الأشياء قبل وقوعها كما ذهب إليه هشام مستدلا بذلك .

ووجه الإراحة أن (تعملون) مستقل بذل على خلاف ما ذكره ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ أي لا ينبغي لهم  
ولا يائق وإن ومع ﴿يَنْهَرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ ظاهر أن المراد شيئ من المساجد لأنه جمع مضارع فيجمع ويجمع ويجمع  
فيه المسجد الحرام دخول أوليا ، وتتممه مناط فتخرجهم ، وبني الجمع يدل على العن عن كل فرد فيلزم فيه  
عن الفرد المعين بطريق الكتابة ، وعن عكرمة . وغيره أن المواد به المسجد الحرام واختاره بعض المحققين ،  
وعبر عنه بالجمع لأنه قبلة المساجد وأما المتوخى من قوله تعالى ﴿يَنْهَرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ أو لأن كل مسجد ناحية من أواحيه  
المختلفة مسجد على حاله بخلاف أثر المساجد ، ويؤيد ذلك قراءة أبي عمرو ، ويعقوب وابن كثير وكثير (١)  
(مسجد) يا وحيد ، وحين يصهم (ما كان) على نفى الوجوب والتحقق ، وقد بان يجمعوا بحق لأنهم  
عمروهم بشيء ولا حاجة إلى ذلك على ما ذكرنا ﴿شَهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفَرِ﴾ بظاهرهم ما يدل عليه وإن  
لم يقولوا بحر كفر ، وقيل : يقولهم ليك لا شريك لك إلا شريكا هو لك ، تسكروا ، وقيل : يقولهم  
كفرنا بما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهو حال من الصمير في (يعمروا) قل : أي ما استفاد لهم  
أن يجمعوا بين أمرين متضادين عمارة البيت والكفر بربه سبحانه ، وقال بعضهم : إن المراد بحال أن يكون  
ما سموه عمارة بيت الله تعالى مع ملائمتهم لما يوافق ويحفظها من عادة غيره سبحانه فلا يثبت من العمارة  
في شيء ، واعتراض على قولهم : إن المعنى : استفاد لهم أن يجمعوا بين متضادين بأنه ليس بمنعرب عن كنه  
المزم ، قال عدم اسمامة الجمع بين المتضادين إنما يستدعي نفي أحدهما لاسببه لانتفاء العمارة الذي هو  
المقصود وظاهره أن النفي في الكلام راجع إلى المفيد ، وحينئذ لا مانع من أن يكون المراد من (ما كان)  
نفى الدلالة على مذكور ، والترض اضطرار المضارعين بذلك لإقترانه بما يوافق وهو الشرك ، وجوز أن  
يوجه النفي إلى مذكور هو الشائع وتمكف له عما لا يتعلق عن نظر . ولعل من قال في أن المعنى : استفاد  
لهم أن يجمعوا الح حمل على النظر المقارنة التي أشعر بها الحال ، ومع هذا لا يأتي أن يكون المقصود نظرا  
للمقام من صحة الاقتدار بالمهارة والسقاية فقدر جدا .



وحي يدل على أن المقام المعنى لا يخرج عما أخرجه أبو الشيخ. ومن تحرير عن الصادق أنه لما أسر العباس وغيره المسلمون  
 «أشرك وقطيعة لرحم وأعطى عليه على كرم الله تعالى وحوه في القول» وقال: «تذكرون مساوينا ونكتمون  
 محاسننا لعمير المسجد الحرام ونحجب الكوفة ونقرى الحجيج ونملك إمامي حرلت» وأخرج ابن جرير وابن  
 المنذر. وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما ثورته ﴿أُولَئِكَ﴾ أي المشركون المذكورون  
 ﴿حَبَطَتْ أَشْجَارُهُمْ﴾ التي يتحرون منها ما قاله من الكفر «صارت ثلاثين» ﴿وَفِي الدَّرَ هُمْ خَالِدُونَ ١٧﴾ لعظام  
 ما تركوه، وإيراد الجنة اسمية للمائلة في الخلود، والضرف يتعلق بالخبر فدم عليه إلهتهم بهرم طاة للصلة  
 وهذه الجملة قيل: حطب عن حمله (حطت) على أي: خبر آخر لأولئك وقيل هي من تأخذه كجذلة  
 (أو لئك حطب) وفانتم ما تقرير النفي السابق الأولى من جهة نفي استماع الثواب والثانية من جهة نفي  
 استدفاع العذاب ﴿إِنَّمَا يَمُوتُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ إصناف في المراد بالمساجد هنا إما إصناف في المراد بهاهاك، حلا أن  
 من قال هناك بأن المراد المسجد الحرام لا غير جوازها إرادة جمع المساجد قائلا: إنها غير محالقة لمقتضى الحال  
 فإن الانحياز ليس كالساب وادعى أن المقصود قصر تحقق العبادة على المؤمنين لا قصر لياقتهم وحوارها  
 وأنا أرى قصر اللياقة لانفا بلا قصور، رقرى بالتوحيد أي إنما يليق أن يعمره ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾  
 عني الوجه الذي نطق به الوحي ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ التي أتى بها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فيندرج في ذلك الإيمان به عليه الصلاة والسلام حتما إذ لا يتنفي ذلك إلا منه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وحده أن يكون ذكر الإيمان به عليه الصلاة والسلام قد طوى تحت ذكر الإيمان بالله تعالى دلالة على أنهما  
 كشيء واحد إذا ذكر أحدهما فهم الآخر، على أنه أشير بذكر المبدأ والمعاد إلى ما يجب الإيمان به أجمع  
 ومن حملته رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم، وقيل: إنما لم يذكر عليه الصلاة والسلام لأن إيراد (ومن)  
 هو صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه أي المستحق إمامة لمساجد من هددهم كائنا من كان، وليس الكلام في إثبات  
 نبوته عليه الصلاة والسلام والإيمان به لفيه نفسه وعمارة المسجد واستحقاقها، والآية على حذف لفظها به  
 (إني رسول الله إليكم جميعا) إلى قوله تعالى: (فأتونا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وأعلاماته)  
 وأوجه الكي أولى. والمراد بالعمارة ميعم مرة ما استقر منها وقها ووطيعها وتزيينها، العرش لا عني وجه  
 يشغل قلب المصلي عن الحضور، ولعل ما هو من جس ما يخرج من الأرض ذالطرا وتخصر أسماويه  
 أولى من محور الصوف إذ قيل: بكرمة صلاة عليه وتزيينها بالمرح ولو لم يكن هناك من يستصحب بها  
 على ما نص عليه جمع، وإدانة المعادة والمذكر ودراسة العلوم لشرعية فيها وهو ذلك. وصيانتها بما لم تبين له  
 في نظر الشارع كحديث الدنيا، ومن ذلك العناء على ما ذكرها في هو من ذلك الأساء لاسيما بالآيات التي غالبا  
 محرم القول. وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام والحديث في المسجد يأكل الحسبات في كل المهمة الحشيشة  
 وهذا الحديث في الحديث المباح فما طكك بالمحرم مطلقا أو المرفوع من المأثور. وأخرج الطبراني بسند صحيح  
 عن سلمان رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «من تروا في بنة ثم أتى المسجد فهو رائر لله  
 تعالى وحق على المزور أن يكرم الزائر» وأخرج سليم الرازي في الترمذي عن أنس رضي الله تعالى عنه قال:  
 (٢- ٩- ج- ١٠- تفسير روح المعاني)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أصرح في مسجد سراجاً لم تزل الملائكة وحلة العرش يستغفرون له ما لم يترك المسجد ضوؤه» وأخرج أبو بكر الشافعي وغيره عن أبي قرصة قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إخراج النعماء من المسجد يهور الخور العين» وسمعه عليه الصلاة والسلام يقول: «من بنى لله تعالى مسجداً بنى لله تعالى بيتاً في الجنة فقالوا: يا رسول الله وهذه المساجد التي بنى في الصرق، فقال عليه الصلاة والسلام: وهذه المساجد التي تدعى في الصرق» وأخرج الطبراني عن أبي أمامة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان والإحسان» وأخرج أحمد والترمذي وحسنه، وابن ماجه، والحاكم وصححه، وجماعة عن أبي سعيد الخدري قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يبرأ من الإيمان ولا يصلي الله تعالى عليه ولا ينفك عنه» الآية. ونستشكل ذكر آية الركا في الآية بأنه لا يظهر مدخلية في العمارة، وتكلف لذلك بأن المقرء يحضرون المساجد للركعة فمعهم وأن من لا يبذل المال للركعة الواجبة لا يذله الله رتباً وهو كما يرى. وأحق أن المقصود بيان أن من يعمر المساجد هو المؤمن الظاهر بإيمانه وهو إما يظهر إقامته واجبة، ومطابق الإقامة والآية، على الإيمان للإشارة إلى ذلك ﴿وَلَمْ يَخْشَ﴾ أحداً ﴿إِلَّا اللَّهَ﴾ فعمل بموجب أمره وبشيء غير آخذله في الله تعالى لومة لائم ولا مانع له خوف ظالم فيندرج فيه عدم الخشية عند القتال الموبخ عليها في قوله سبحانه: ﴿أَتَخْشَوْنَ فَلْتُم أَحَقَّ أَنْ تَخْشَوْا﴾ وأما الخوف الخبي من الأمور المخوفة فليس من هذا الباب ولا هو مما يدخل تحت التكليف، والخطاب واسمى في قوله تعالى: ﴿حَدِّثْهُمْ وَلَا تُخْشِ﴾ ليس عن حقيقة. وقيل: كانوا يخشون الأصنام ويرحونها فريد في تلك الخشية عنهم ﴿فَقَسَىٰ أَتُؤْتُونَ مَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بِهِ كُفْرًا﴾ أي إلى الجحيم أعد الله تعالى فيها لعاده كما روى عن ابن عباس. والحسن، وإبرار أمراءهم لذلك مع ما هم من تلك الصفات الحيلة في معرض التوفيق لحسن أطلع الكافرين عن الوصول إلى موقف الانتهاء لأن هؤلاء المؤمنين وهم - هم - إذ كان أمرهم دائراً بين فعل وعسى فما بال الكفرة بيت الخنازير والبقاع، رفته قطع انكسار المؤمنين على أعمالهم وما هم عليه وإرشادهم إلى ترجيح جانب الخوف على جانب الرجاء، وهذا هو المناسب لتقديم لا الاطماع وسلوك سبيل الملوك مع كون المقصد إلى التوحيب، وكون الكفرة يرعون أنهم يحقون وأن غيرهم على الباطن فلا يتأني حسم أطامتهم لا بلغت إليه بعد ظهور الحق وهذا لا ريب فيه.

وقيل: إن الإحصاء المذكورة، وإن أوجت الانتهاء، ولكن الثبات عليها لا يعيبه إلا الله تعالى وقد بطل ما يوجب صدق ذلك وتعبيره للمعقبة، فكلمة التوهم يجوز أن تكون لها ولا يحق ما به فإن النظر إلى العناية بها لا يناسب المقام لدى يقتضي بعض المؤمنين عليهم في الحال.

﴿أَجْعَلْنِي سَقَايَةَ الْحَيَاةِ وَبَنَاءِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَيْ لَا يَأْتِيَ النَّاسَ الْيَوْمَ الْآخِرَ وَجْهَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ السقاية والعمارة مصدر أسقى وعمر بالتخفيف إذ عمر المشدد يقال في عمر الإنسان لا في العمارة كما يتوهمه لغوام، وصحت الآية في سقاية لأن بعدها التثبيت، وظاهر الآية تشبيه العمل بالفاعل والصفة بالذات وإنه

لا يحسن هنا فلا بد من التقدير ، إله في جانب الصفه أى أحسنتم أهل السقاية والعمارة كمن آمن ، ويؤيد قرائة محمد بن علي الباقر رضى الله تعالى عنه . وابن الزبير . وأبي جعفر . وأبو وحزة السعدي وهو من القراء وإن اشتهر ، أشعر ( أجمعتم سقاء الحاج ) تصم السمر جمع ساق ( وعمرة المسجد ) مفتحة جمع عامر ، وكذا قرائة الضحاك ( سقية ) بالصم أيضا مع الياء والياء ( وعمرة ) عا في القرائة السابقة ، ووجه سقاية وهو أن يكون جمعا جادا على معال ثم أنشأنا أسد من الجوع نحو حجاجه فان في كلا امرأتين شبيهة ذات ذات . وإله في جانب لذات أى أجدلتم وهما كإيمان من آمن وجهاد من جهده ، وقيل : لا حجة إلى الله في شيء ، والمصدر بمعنى اسم الفاعل ، والمضى عليه عا في الأول ، وأياما كان الحفد . والله شر كبر على طريقه الانشعاعات وحذار أذثر المحققين وهو المتأخر من النظم ، وتخصيص ذكر الإيمان في جانب المشبه به واستدل له بما أخرجه ابن أبي حاتم . وابن مردويه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن المشركين قالوا : عمارة بيت الله تعالى والقيام على السقاية خير من الإلآن والجهاد فذكر الله تعالى خير الإيمان به سبحانه والجهاد مع بيده ﷺ على عمران المشركين البيت وقبائهم على السقاية ، وبما أخرجه ابن جرير . وأبو الشيخ عن "صحاك قال أفس المسلمون على العباس وأصحابه الذين أسروا يوم بدر يديروهم الشرك ، فقال العباس : أم والله لقد كرمتم المسجد الحرام وبك العباسي ونحجب البيت ونسعى الحاج فزل الله تعالى ( أجمعتم ) الآية . وهذا ظاهر في أن الخطاب لهم وهم مشركون .

وإلى المصنف مؤمنين مؤثرين للسقاية والعمارة على الهجرة والجهاد ، واستدل لهذا أخرجه مسلم . وأبو داود . وابن جرير . وابن المنذر . وجماعة عن الدعبل بن بشير رضى الله تعالى عنه قال : كنت عند مبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في يوم من أيامه فقال رجل منهم : ما أرى أن لأعمل عملا لله تعالى بعد الإسلام إلا أن أسقى الحاج . وقال آخر : وعمرة المسجد الحرام ، وقال آخر : لى للجهاد في سبيل الله تعالى خير مما قاله فرحهم عمر رضى الله تعالى عنه وقال : لا ترفعوا أصواتكم عديده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . ذلك يوم الجمعة ولكن إذا صليت الجمعة دخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاسد به فإحلفتم فيه وبزل الله تعالى الآية إلى قوله سبحانه : ( والله لا يهدي القوم المضالين ) وبما روى من طرق أن الآية نزلت على كرم الله تعالى وجهه . والعباس ، وذلك أن الأمير كرم الله تعالى وجهه قال له : يا عم لو هاجرت إلى أمية فقال له : أولست في أفضل من الهجرة وألست أسقى الحاج وأعمر البيت ، وهذا ظاهر في أن العباس رضى الله تعالى عنه كان إذ ذاك مسلما على خلاف ما يقتضيه غيره من الأحبار المتقدمين بها . وأرد هذا لقولنا به المناسب للاكتفاء في الرد عليهم بدس عدم مساواتهم عند الله تعالى الفرق الثاني وبأن أعظم قدر جنتهم عند الله تعالى الظاهر دخوله في الرد على وجه شعر بعدم حرمان الأولين ما يكفيه لما كان أهل التهليل ، وحين المشتمل على ذلك استطرادا للتهليل من انصاف تلك الصفات على غيره من المسلمين خلاف الظاهر ، وكذا القول . أنه سبق للتهليلهم على أهل السقاية والعمارة من الكفرة وهم وإن لم يكن لهم درجة عند الله تعالى جاء على رعبهم ومدعاهم ، على أنه قيل عليه : إنه ليس فيه كثير نعم لأنه من لم يشعر بعدم الحرمان فليس يشعر بالحرمان ، والكلام على الأول ترويح للمشركين ومدد به إسكار تشبيه أصحابهم من حيث انصافهم بوصفهم المذكورين مع قطع النظر عنهم عليه من "شرك بالمؤمنين من حيث انصافهم" للإيمان والجهاد ، أو على

إنكار تشبيه وصفهم المذكورين في حد ذاتهم مع الاغماص عن مقارنتهما للشرك بالابن والجهاد والقول باعتبار المقارنة بما أغمض عنه المحققون لإبنا المقام ايها ، كيف لا وقد بين حرط أمثالهم بذلك الاعتبار وكوما بمنزلة العدم ، فتوبخهم بعد على تشبيههم بالابن والجهاد ، ثم رد ذلك ، يشعر بعدم حرمانهم عن أصل الفضيلة بالكلية عما لا يساعده انظم الكريم ، ولو اعتبر لما احتج الى تقرير انكار التشبيه وتأكيده بشيء آخر اد لا شيء أظهر بطلاناً من نسبة المعلوم الى الموجود ، وقبل ، لا مانع من اعتبارها وبقطع النظر عما تقدم من بيان الجبروت وعدم الحرمان المشعور به مبنى على ذلك وجه ما فيه ، وادعى اجتماعهم أهل السقاية والعمارة في الفضيلة وطول الدرجة كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيله أو أحسنهموها في ذلك فالابن والجهاد وشأن ما بينهما فان السقاية والعمارة وإن كانتا في أنفسهما من أعمال البر والخير لكنهما وإن خلتا عن القواعد معمول أن يشبه أهلها بأهل الابن والجم وأوشبه نفسهما ببعض الابن والجهاد وذلك قوله سبحانه : ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ بِشَيْءٍ لَا يَسْتَوِي الْفَرِيقَ الْأَوَّلَ الَّذِي وَبَظَاهِرِهِ يَتَرَجَّحُ التَّغْدِيرُ الْأَوَّلُ ، وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ لَا يَسْتَوُونَ ، وَصَاحِبُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمَادَّةِ فِي الْأَوْصَافِ بِمُرافِقِ الْإِنْكَارِ عَلَى التَّغْدِيرِ الثَّانِي ، وَاسْتِنَادِ عَدَمِ الْأَسْوَادِ إِلَى الْمَوْصُوفِ لِأَنَّ الْأَهْمَ بَيَانُ تَعَاوُضِهِمْ ، وَتَوَجُّهِهِمْ إِلَى هَهُنَا وَالْإِنْكَارِ قِيَمًا سَلَفَ إِلَى الْإِسْتِوَاءِ وَالتَّشْبِيهِ مَعَ أَنَّ دَعْوَى الْمُفَصِّحِينَ بِالسَّقَايَةِ وَالْعِمَارَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا هِيَ الْأَفْضَلِيَّةُ دُونَ التَّسَاوِيِ وَالتَّشْبَاهُ لِلدَّالَّةِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ نَفْسَ التَّسَاوِيِ وَالتَّشْبَاهِ بِنِ الْإَفْضَلِيَّةِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ ، لَكِنْ يَدْفَعُ أَنَّ يُمْكِنُ أَنَّ الْأَفْضَلِيَّةَ الَّتِي يَدْعِيهَا الْمُشْرِكُونَ تَشْمَعُ شَيْئاً أَصْلَ الْفَضِيلَةِ لِلْفَضْلِ عَلَيْهِ ، وَهِيَ معمول عن اعتقاد ذلك ، وكيف يتصور منهم أن في جهادهم وقتلهم فضيلة أو أن في الابن المستلزم لتسميه رأيهم فيما هم عليه فضيلة ، فلا بد أن يكون ذلك من باب المحاربة فلا تعمله والجملة استئناف لتقرير الانكار المذكور وتأكيده ، وجوز أبو البقاء أن تكون حالا من معمولي الحمل والرائط ضمير الجمع كانه قيل : سويتهم بينهم حال كونهم متفاوتين عند الله (وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ١٩) أريد بهم المشركون وبالظلم الشرك أو وضع الشيء في غير موضعه شركاً كان أو غيره فبدخل فيه ظلمهم في ذلك الحمل وهو أبلغ في الذم ، والمراد من الهداية الدلالة الموصلة لا مطلق الدلالة لأنه لا يتناسب المقام ، وهذا حكم منه تعالى أنه سبحانه لا يوفق هؤلاء الظالمين الى معرفة الحق وتمييز الراسخ من المرحوح ولله سبق لزيادة تقرير عدم التساوي •

وقوله سبحانه ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ استئناف لبيان مراتب فضلتهم بزيادة في الرتبة تكميلاً له هو زيادة الهجرة وتفصيل نوعي للجهاد الابن بأن ذلك من لوازم الجهاد لا أنه اعتبر بطريق التدارك أمر لم يعتبر فيما سلف ، وانظروا من السياق أن المفضل عليه أهل السقاية والعمارة من المشركين ، وقد أشرنا الى ماله وما عليه حسماً ذكره من الفضلاء ، وأنا أقول : إذا أريد من أفضل المبالغة في الفضل وعلو المرتبة والمنزلة فالأمر مبين وإذا أريد به حقيقته فهناك احتمالان الأول أن يقال : حذف المفضل عليه ايضاً بالعموم ، أي إلى هؤلاء المصنفين بهذه الصفات أعلى رتبة وأكثر كرامة ممن لم يتصف بها كاتنا من كان ويدخل فيه أهل السقاية والعمارة ، ويكفي في تحقق حقيقته أفضل

وجود أصل العمل في بعض الأفراد المتدرجة تحت العموم كما يقال : فلان أعلم الخلق مع أن منهم من لا يتصف بشيء من علم بل لا يمكن أن يصف به أصلاً ، وهذا لا يسمى أن يشك فيه سوى أنه يمكن عينا أن المقصود بالمفصل عليه في المثال من له مشاركة في أصل العمل ولا كذلك من ليس فيه ، فإن لم يصر هذا فالأمر ذلك والآخر كما ترى . الذي أن يقال : ما أهميته الصفة من أسبقية وأعمال من المشتركين درجة جاء على زعم المشتركين وحس ذلك ونوع مثله في كلامهم مع المؤمنين ، فهم قالوا كما دل عليه بعض الآثار السابقة السقاية والعمارة غير من الإيمان والجهاد ولا شك أن ما يشعر به - حير - من أن في الإيمان والجهاد خير إيماناً جاء على زعم المؤمنين فدا في الآية حرج مخرج للمشقة مع ما في كلامهم وإن اختلف اللفظ ، وما قيل ، من أن جعل معنى التفصيل بالنسبة إلى رعم الكثرة ليس به كثير ومع ليس به كثير صريح لا ينبغي على من دقق طعم البلاغة ولو نظرت اللسان ، ويشعر كلامهم أن التفضيل معنى على ما تقدم من قطع العار واعتماد من أي المتصفون بهذه الأوصاف الجلية أعلى رتبة ممن حلا منها وإن حاد جمع ما عداها مما هو كمال في حد ذاته كالسقاية والعمارة ، والمراد بسيل الله هذا الإحلاص أو نحوه لا الجهاد فادعى جاهداً مخلصين ﴿وَأُولَئِكَ﴾ الموصوفون بما ذكر ﴿هُمُ اللَّهُ تَرُونَهُ﴾ أي المخلصون بالمعز معظم أو بالمعز مطلق كان فوز من عداهم ليس يعود بالنسبة إلى دورهم .

والكلام على الثاني نوبتاً لم يؤثر السقاية والعمارة من المؤمنين على الهجرة والجهاد أي أحسن أهلها من المؤمنين في التفضيل والكرامة كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيله أو أجمعتهما كالإيمان والجهاد ، قالوا : وإياها لم يذكر الإيمان في جانب أمسه مع كونه معتبراً فيه قطعاً تعويلاً على ظهور الأمر وأشعرنا أن مدار إنكار التشبيه هو السقاية والعمارة دون الإيمان ، وإياها لم يترك في جانب التشبيه أيضاً تعوية الاستحسان وتذكيراً لأسباب الرجحان ومبادئ التفضيل وإيذاناً بكلال التلزام بين الإيمان وما تلاه . ومعنى عدم الاستواء عند الله تعالى وأعطية درجة الفريق الثاني على هذا التفسير ظاهر .

والمراد بالظلم للظلم ، موضع كل من الراجح والمردوح في موضع الآخر لا الظلم العام ، وعدم إهداية عدم هدايته تعالى للتأثيرين إلى معرفة ذلك لا عدم إهداية مطلقاً ، وانفصر في قوله سبحانه (أولئك هم العائزون) بالنسبة إلى درجة الفريق الثاني أو إلى الموصوفين المطلق دعاء كما مر أمه وأنت تعلم أن عدم ذكر الإيمان في جانب المشبه طاهر لأن المؤمنين ما تدارعوا بإيدل عليه حديث مسلم السابق لا فيما هو الفصل بعده من فائز السقاية ومن قاتل العمارة ومن قاتل الجهاد ، نعم يحتاج ذكره في جانب المشبه به إلى سكتة ، والتوبيخ في الآية على هذا التقدير ألحق منه على التقدير الأول فتأمل ﴿يُشْرَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ أي في الدنيا على لسان رسول الله عليه الصلاة والسلام . وقرأ حمزة (بشرهم) بفتح الباء وصحاشين والحميف على أنه من بشر الثلاث وأخرجها أبو الشيخ عن طلحة بن مصرف ، وفي العرص لعنوان الربوبية مع الإضافة إلى ضميرهم كونه سبحانه هو المبشر ما لا يخفى من اللطافة والالطف ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّهِمْ﴾ واسمة (ورضوان) كبير (وجنت) عاليه قطرها دابة ﴿لَهُمْ فِيهَا﴾ أي الجات وديل : الرحمة ﴿يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِمْ﴾ لا ير محل ولا يبدل وعزم ، وهو

استعارة للدائم ﴿حَالِدِينَ فِيهَا﴾ أى الجنة (أدماً) تأكيداً يدل عليه الخلود ودفع احتمال أن يراد منه المكث الطويل ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ٢٢﴾ لا قدر بالنسبة إليه لأجور الدنيا أو للأعمال التى فى مقابلاته والجللة استئناف وقع تعديلاً لما سبق . وذ كر أبو حيان أنه تعالى لما وصف المؤمنين بثلاث صفات الإيمان والحجرة والجهاد والفسر والمال قابلهم على ذلك بالثبوت بثلاثة . الرحمة . والرضوان . والجنة وبدأ سبحانه بالرحمة فى مقابلته لإيمان لوقوفها عليه ولاها أعم النعم وأسبقها كما أن الإيمان هو السائق ، وثنى تعالى بالرضوان الذى هو نهاية الإحسان فى مقابلته الجهد الذى فيه بذل النفس والأموال ، وثالث عروجهم بالجنة فى مقابلته المحجرة وترك الأوطان إشارة إلى أنهم لما آثروا تركها بدلتهم بذل الكفر الجانى الدار التى هى فى جوارها . وفى الحديث الصحيح يقول الله سبحانه : يا أهل الجنة هل رضىتم فيقولون كيف لا رضى وقد باعدتنا عن ماركنا وأدخلتنا الجنة فيقول سبحانه لكم عندي أفضل من ذلك فيقولون وما أفضل من ذلك ؟ فيه دل على شأنه : أهل لكم رضائي فلا أسخط عليكم بدمه أبداً . ولا يخفى أن وصف الجنة بأن لهم فيها نعيم مقيم على هذا التوزيع فى غاية اللطافة لما أن فى المحجرة السفر الذى هو قطعة من العذاب .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَأَخَوَكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ هى لكل فرد من أفراد المخاطبين عن موالاته فرد من المشركين لاهن ، موالاته طائفة منهم فإن ذلك مفهوم من النظم الكريم دلالة لأعارة ، والآية على ما روى الثعلبي عن ابن عباس نزلت فى المهاجرين فانهم لما أمروا بالمحجرة قالوا : إن هاجرت قطعنا آباءنا وأبنائنا وعشيرتنا ودمعت تجارتنا وهدمت أموالنا وخرت ديارنا وبقيت ضلالتنا حين فزلت فهاجروا فعدل الرجل بآبيه أو أبوه أو أخوه أو بعض أقاربه فلا يفتق إليه ولا ينزله ولا يفتق عليه ثم رخص لهم فى ذلك . وروى عن معاذ بن أنس أنها نزلت فى النعمة الذين ارتدوا ولحقوا مكة نهباً عن موالاتهم . وروى عن ابن جعفر . وأى عبادة رضى الله تعالى عنها أنها نزلت فى حاضب بن أبى ثعلبة حين كسب إلى قريش يخبرهم بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما عزم على فتح مكة . وهذا ونحوه يقتضى أن هذه الآية نزلت قبل الفتح . واستشكل ذلك الإمام الرازى بأن الصحيح أن هذه السورة إنما نزلت بعد فتح مكة فكيف يمكن أن يكون سبب النزول ما ذكر . وأجيب أن نزولها قبل الفتح لا ينافي كون رول السورة بعده لأن المراد معظمها وصدرها ، وعلى القول بأنها نزلت فى حاضب فالمعتبر عموم اللفظ لا خصوص السبب ويدخل حاضب فى الهوى عن الانحداد بلا شبهة (ان استنحووا) أى احتاروا (الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ) وأصروا عليه إصراراً لا يرجى معه إقلاع أصلاً ، ولتضمن استعجاب معنى ما ذكر تعدى إلى ، وتعميق معنى عن الانحداد بذلك لما أن قبل ذلك رجاء يؤدى بهم إلى الإسلام بسبب شعورهم بمحاسن الدين (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ) أى واحدا منهم ، والضمير فى الفعل مراعاة لفظ الموصول واللايدان باستقلال كل واحد منهم . لا تصاف بالظلم إلا أن لأن المراد نولي فرد واحد منهم (من) وقوله سبحانه : (مَنْكُمْ) للجنس لا للتمييز (فَأُولَئِكَ) أى المتولون (هُمْ أَظْلَمُونَ ٢٣) موضعهم الموالاة فى غير موضعها فالظلم بمعنى اللغو ، وقد يراد به التجاوز والتعدى عما أحده الله تعالى إن كان المراد ومن يتولهم بعد النهي ، والحصر ادعاءى كأن ظلم غيرهم فلا ظلم عند ظلمهم

وفي ذلك من الزجر عن الموالاة ما فيه ﴿قُلْ﴾ تبين للخطاب وأمر له صلى الله تعالى عليه وسلم بأن شت المؤمنين ويقوى عرائضهم على الانتهاء عما هو عنه من موالاة الآباء والأخوة ويردهم فيهم وفيمن يجرى محارمهم ويقطع علاقتهم عن زخارف الدنيا لدنية على وجه التوبيخ والترهيب أى قل يا محمد للمؤمنين ﴿إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ﴾ ثم يذكر الآباء والأزواج فيما سلف وذكرهم هنا لأن ما تقدم في الأولياء وهم أهل الرأي والمشورة والآباء والأزواج تبع ليسوا كذلك وما هنا في المحبة وهم أحب إلى كل أحد ﴿وَتَشِيعَتُكُمْ﴾ أى خذوا فراسخكم، وقيل: عشيرة لرجل أهله الأذنون، وأياما كان يذكره للتعميم والشمول وهو من عشرة أى انصحبه لأنها من شأ القربى، وقيل من العشرة العدد المعروف وصيبت العشرة بذلك على هذا لكه الدم لأن العشرة كما علمت عدد كامل أو لأن بينهم عقد نسب كعد العشرة فإنه عقد من العقود وهو مسمى بميثاق.

وقرأ أبو بكر عن عاصم (عسر انكم)، والخس (عشائركم) وأنكر أبو الحسن وقوع الجمع الأول في كلامهم وإنما الواقع الجمع الثاني ﴿وَمَوَالٍ اقْتَرَبْتُمْوهَا﴾ أى اكتسبتموها، وأصل الاقترب اقتراب الشيء من مكانه إلى غيره من قرعت الفرحة إذا فسرته، والقرب القسرة، ووصفت الأموال بذلك إجماعا إلى عزتها فتندم لحصولها بكسر يمين وعرق الحين ﴿وَتَحْجَاةٌ﴾ أى أمتعة اشترىتموها للتجارة والربح ﴿تَنْحَسِرُونَ كَسَادَهَا﴾ بهوات وقت رواجها تدسركم عن مكة المفضلة في أيام الموانم ﴿وَتَمَسِكُ تَرَصُّوْنَهَا﴾ ما رل تمنعكم الإقامة فيها، والمرضى للصفات المذكورة الايمان بأن اليوم على محبة ما ذكر من ربة احياء لدية لا ياتي ما فهم من مبادئ المحبة وموجبات الرعة فيها وأسما مع ما لها من قنن المحاسن بمنزل عن أن تكون بلا ذكر سبحانه بقوله: ﴿أَحِبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ بالحلب الاختياري المستتبع لآثره الذي هو الملازمة وتقديم الطاعة لامل الطمع فانه أمر جليل لا يمكن ركه ولا يؤخذ عليه ولا يكاف الانسان بالامتناع عنه ﴿وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ﴾ أى طريق ترواه ورضاه سبحانه، وامل المراد به هنا أيضا الاخلاص ونحوه لا الجهاد وإن اطلق عليه أيضا أنه سبيل الله تعالى، وظلم حب هدي في سلك حب الله تعالى شأنه وحب رسوله عليه الصلاة والسلام تنويها بشأنه وتنبه على أنه مما يجب أن يحب فصلا عن أن يكره وإيادانا بأن محبة راجعة إلى محبة الله عز وجل ومحبة حبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فال جهاد عبارة عن قتل أعدائنا لأجل عدائهم من يحبها يجب أن يحب فقال من لا يحبها ﴿فَتَرِيصُوا﴾ أى تظنوا ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ أى بعقوبته سبحانه لكم عاجلا أو آجلا على ما روى عن الحسن واحتاره الحسن، وروى عن ابن عباس، وبجاهد ومقاتل أنه فتح مكة ﴿وَلَهُ لَآ يَهْدَى الْقَوْمُ تَفْصِيحَ ٢٤﴾ أى الخارجين عن الصفة في موالاة المشركين وتقديم محبة من ذكر على محبة الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو لقوم الله سفين كافة وبسجن المدكورون دخول أولياء أى لا يهدى بهم إلى ما هو خير لهم، والآية أشد آية صحت على الناس ما لا يكاد يحصل منه الا من تداركه الله سبحانه بطلعه، وفي الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: لا يظن أحدكم طعم الايمان حتى يحب في الله تعالى ويحضر في الله تعالى حتى يحب في الله سبحانه أبعد الناس ويقتض في الله عز وجل أقرب الناس والله تعالى الموفق لأحسن الأعمال.

(ومن باب الإشارة) انه سبحانه أشار الى تمكن رسوله عليه الصلاة والسلام ووصول أصحابه رضی الله تعالى عنهم الى مقام الوحدة الذاتية بعد أن كانوا محتجين بالاعمال الزرة والصفات أخرى وبذلك تحققت الصدية على أكمل وجه بينهم وبين المشركين فنزلت الرامة وأمرُوا بنذ النهد ليعم التوافق بين الباطن والظاهر وأمر للمشركون بالسياحة في الارض أربعة أشهر على عدد مواقفهم في الدنيا والآخرة تنبيهاً لهم فاسم لما وقفوا في الدنيا مع الغير بالشرك حججوا عن الدين والافعال والصفات والذات في رذخ الناسوت فظنهم أن يوقفوا في الآخرة على الله عز وجل ثم على الجبروت ثم على الملكوت ثم على النار في جحيم الآثار فيعذبوا بأنواع العذاب. ومن طبق الآيات على ما في الانفس ذكر أن هذه المدة هي مدة حال الاوصاف الاربعية الذاتية والحيوانية والشيطنية والانسانية ثم قال سبحانه لهم : ( واعلموا أنكم غير معجزي الله ) (إد لا بد من جسدكم في تلك المواقف بسبب وقوفكم مع الخبر بالشرك ) (وأن الله مخزي الكافرين ) المحجوبين عن الحق باقتضاحهم عند ظهور رتبة ما عبدوه من دونه ووقوفهم معه على النار (واذا من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر) ثم وقت ظهور الجمع الداني في صورة التمهين (أراه برى من المشركين ورسوله) المراد بذلك حال المحالفة والتضاد وانقطاع المدد الروحاني، والمراد من قوله سبحانه : (إلى الدين عاهدتم من المشركين ثم لم ينصروكم شيئاً) الذين بقيت فيهم مسكة من الاستعداد وأثر من سلامة الفطرة وبقياء من المروءة أمر المؤمنون أن يشهدوا اليهم عهدهم إلى مدتهم وهي مدة فرائض الدين وتحقق الحجاب إن لم يرجعوا وينوبوا ثم قال سبحانه بعد أن ذكره ذكر : (الذين آمنوا) أي علما (وهاجرُوا) أي هجروا الرغائب الحسية والايوان النفسية (وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم) وهي أموال معلوماتهم ومراداتهم ومقتوراتهم، والجهاد بهذه إشارة إلى محو صفاتهم، والجهاد بالانفس إشارة إلى فاتها في الله تعالى (أولئك أعظم درجة) في التوحيد (عند الله) تعالى (يبشرهم ربهم برحمة منه) وهو ثواب الاعمال (ورضوان) وهو ثواب الصفات (وجنات لهم فيها نعيم مقيم) وهو مشاهدة المحبوب الذي لا يزول وذلك جزاء الانفس، ووجه الترتيب على هذا ظاهر وإنما تولى الله تعالى شاراتهم بنعمه عز وجل إيزادوا حباً له تبارك وتعالى لأن القلوب مجبولة على حب من يبشرها بالخير. ثم إنه سبحانه بين أن القراءة المعنوية والتاسب المعنوي والوصلة الحقيقية أحق بالمراعاة من الاتصال الصوري مع فقد الاتصال المعنوي واختلاف الوجهة وذن سبحانه التقيد بالآلوفات الحسية وتقديها على المحبوب الحفيظي والنعيم الأهل له والسبب الأقوى للوصول إلى الحضرة وتوعد عليه بما توعد تعالى الله تعالى الترفيق إلى ما يقر بنامه له ولي ذلك - (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ) خطاب للمؤمنين خاصة وامتنان عليهم بالنصر على الأعداء التي يتركها الفئور أحب الاشياء اليه، والمواطن جمع موطن وهو الموضع الذي يقيم فيه صاحبه، وأريد بها مواطن الحرب أي مقاماتها ومواقفها ومن ذلك قوله :

كم موطن لولاي طاحت يا هوى . بأحراره من قلة النيق منهوى

والمنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع . واللام موطنه للقدم أي أقسم والله لقد نصركم الله في مواقف ووقائع (كثيرة) منها وقعة بدر التي ظهرت بها شمس الاسلام، ووقعة قريظة . والخصير . والحدبية وأنهاها بمصهم إلى ثمانين . ودوى أن المذلل اشتكى شكاية شديدة فنفر أن يصدق . إن شفاه الله تعالى . بحال كثير



فما شهد من الدماء عن حداثتها وأمرهم في داره فأن يكذب الله فكذب رضى الله تعالى عنه تصديق  
 يشهد من دمه ثم سأله عن الدماء فذكر الآية وقال: عددنا تلك المواضع فبعثنا فيها يوم حنين  
 عطف على محل مواضع وعطف حرف الزيادة على المكان وعكسه جازع على: يقتضيه كلام الله تعالى ومن  
 دمه: دمه طاهر ظلام البعض المع لأن كل من أطرب من طرب الله تعالى لا يوصف له طيف، ومتعدداً للمع  
 إنما يعطى بعضها على بعض إذا كانت من جنس واحد، وقال: حروب: لا يمنع من نفس زمان على مكان  
 وبالعكس بل أن الأحسن ترك العطف في مثله، ومن منع العطف أو استحسن تركه قال: إنه مضاف  
 تحذف المضاف أي وموطن يوم حنين، عن تميم لا يند إلى ما وقع فيه من قلة الثبات من أوامر الأمر  
 وقد يعنى الحذف في جمل المضاف، أي في أمه من ضرب، ومضاف حنين من عطف الخاص على العام  
 ومرة هذا الخاص إلى أن أيها العطف هي كون شأنه عجلاً وموقعه عرياً سنة بعد الأسير مخرج  
 بعد أشده إلى غير ذلك، وليس المراد به كثرة الزوال وسطهم الجمع فيرد أن يوم حنين ليس أنفس من  
 يوم بدر الذي دلوا به الفتح المعلى وداروا فيه بالدرجات لتلافاً في فيه كفة العطف، وقيل إن موطن  
 أمم زمان كقتل الحسين بالمعطوفان متجديان وهو بعيد عن فهمه، وأوجب أن يحشرى كون (يوم)  
 مصدور، يهضموا، عطف من عطف حلة على حمة أي ويهضمكم يوم حنين، ولا يصح أن يكون أصه (نصرته) كما كور  
 لأن قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَعْجَبَكُمْ كَثِيرُكُمْ﴾ يدل من يوم حنين فيرم كون زمان الإعجاب، والكثرة طرف  
 النصرية أنواره في المواضع الكثيرة لا اتحاد المعنى والتقدير المعطوف بما يقيد به المعطوف عليه وبالعكس،  
 واليوم مفيد لإعجاب بالكثرة وأنه دل وصحب على البطل واستدل منه جميعاً، ويلزم من ذلك أن يكون  
 من الإعجاب طرماً وقيداً للنصرة، واقعة في مواضع الكثيرة وهو باطل إذ الإعجاب في ملك الموطى •  
 وأحب أن العدل في المعطوفين لا إرم أن يكون وحداً بحيث لا يكون له تعدد أفراد كهرت ريداً  
 اليوم وعمرافته وأطره حين يقوم وحين يقعد إلى غير ذلك بل لا بد في نحو قولك زيد وعمر من  
 أعاد الألف وإلا لزم قيام العرض واحد والشخص متعين مختلفين وهو لا يجوز ضرورة فلا يلزم من  
 تقييده في حق المعطوف بقيد تقييده في حق المعطوف عليه شاك، ولا نسلم أن هذا هو الأصل حتى يصح  
 غيره من دليل، وقال بعضهم إن ذلك لا يبرم أو كان الفضل منه في حكم النجوة مع حرف العطف لقول  
 إلى نصرته الله في موطن كثيرة إذ أعجبتكم وليس كذلك بل يؤول إلى نصرته الله في مواضع كثيرة، وقد  
 أعجبتكم ولا محذور فيه، وفي كون اللفظ قدما للتبدل منه بطر، وحين زاد بين مكة والطائف على ثلاثة  
 أمال من مكة حارب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسلمون هودان وثقفاً وحشياً وفهم  
 درددن الصمة يتبعون رأيه وأنساً من بني علات وغيرهم وكانوا أربعة آلاف وكان المسلمون على ما روى  
 الكلبي عشرة آلاف وعنى ما روى من عطاء ستة عشر ألفاً، وقيل ثمانية آلاف، وصحح أنهم كانوا اثني عشر  
 ألفاً العشر الذين حصروا مكة وأهلها انضموا إليهم من الصحابة فكانوا ثمانية آلاف سلامة أو أربعة

رضي الله تعالى عنهما : لى نغلب اليوم من قلة أعبايا كثرتهم ، وقيل : إن قاتل ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، واستند ذلك الإمام لافظاته صلى الله تعالى عليه وسلم عن كل شيء سوى الله عز وجل . ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي في الدلائل عن الربيع أن رجلا قال يوم حنين : لى نغلب من قلة قس ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، والظاهر أن هذه الكلمة إذا لم ينضم إليها أمر آخر لا تنافي التوكل على الله تعالى ولا تسلط الاعتقاد على الأسباب ، وإما شقت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما انضم إليها من قرآن الأحوال بما يدل على الإعجاب ، وأما القاتل أحده من قوله عليه الصلاة والسلام : « غير الأصحاب أربعة وغير السرايا أربعة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا يغلب اثنا عشر ألفا من قلة كلهم واحدة » لكن صحبه ما صحبه من الإعجاب ، ثم إن القوم اقتلوا قتالا شديدا وأدرك المسلمون [عصبتهم] ، وأجمع قد يؤيد فعل «صهم» قولوا مدبرين وكان أول من استهم الطلقاء مكرامهم وكان ذلك سببا لوقوع الخلل وهرمة غيرهم ، وقيل : إيهم هموا أولا على لما كين فهمومهم فأقلوا على لغائهم فزاسموا عليهم فكان ماكان وتنبى صلى الله تعالى عليه وسلم على بطلته الشهاء نزول اجبال ولا يرول معه اداس . وابن عمه أبوسفیان بن الحرث . والله جعفر . وعلى بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه وريمة بن الحرث وانحص ابن العباس - وأسامة بن زيد . وأبى بن عبد . وقتل رضى الله تعالى عنه بين يديه عليه الصلاة والسلام وهؤلاء من أهل بيته . وثبت معه أبو بكر . وعمر رضى الله تعالى عنهما فكانوا عشرة رجال ، ولذا قال العباس رضى الله تعالى عنه :

نهزنا رسول الله في الحرب تسعة وقد فر من قد فر منهم وأقتسروا

وعاشرنا لافى الخيام بنسبه ما مسه في الله لا يتوجع

وقد ظهر منه صلى الله تعالى عليه وسلم من الشجاعة في تلك الواقعة ما أبهر العقول وقطع لاجله أصحابه رضى الله تعالى عنهم بأنه عليه الصلاة والسلام أشجع الناس ، وكان يقول إذ ذلك غير مكثرت ماعداء الله تعالى ، أما السبي لا كعب • أنا ابن عبدالمطلب • واحتا ركوب الأبهة إظهار ألباته الذى لا يسكره إلا الحار وأنه عليه الصلاة والسلام لم يحظر بالله مفارقة قتال فقال للعباس وكان صبيتا : « صبح باليس » فاد ياعبادالله ، بأصحاب الشجرة ، بأصحاب سورة البقرة ، فكروا عتقا واحدا لهم حدين يقولون : ليك ليك ، ونزلت املائكة فالتقوا مع المشركين ، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : « هذا حين حمى الوطيس » ثم أخذ كما من قراب فرماهم ثم قال صلى الله تعالى عليه وسلم : « انهزموا ورب الكعبة » فانهموا ، وتفصيل القصة على أتم وجه في كتب السير ( فَلَمْ تَنْ عَمَّكُمْ ) أى لم تنصمكم تلك الكثرة ( شَدَّاء ) من البع في أمر العدو ، لم تعظم شيئا يرفع حاجتكم ( وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَرَّجَتِ ) أى رحما وسعتها على أن ( ما ) مصدرية وابية للبالسة والمصاحبة أى صافقت مع سعتها عليكم . وفيه استعارة تعبئة إمالعدم وجدان مكان يقرون به معصيتين أو أسهم لا يحسون في مكان لا لا يحس في المكان الضيق ( ثُمَّ وَتَّم ) أى الكفر وظهوركم على أن ولي متعبدة إلى مفعولين كما في قوله سبحانه ( فلا تولوهم الأدبار ) ويدل عليه كلام الراغب ، وزعم بعضهم أنه لا حاجة إل تعدير مفعولين لما في القاموس ولى تولية أدبر بلا وجه له عند بعض وليس بشيء ، والاعتقاد على كلام

الرابع في مثل ذلك أربع عند المحققين بل قدس إن كلام قتادوس ليس بمعدة في مثله ، وقوله تعالى :

(مُذَرِّينَ ٢٥) حال مؤكدة وهو من لاد ر عني الذهاب إلى خائف والمراد مهزمين \*

(ثم أنزل الله سكينته على رسوله) أي رحمته التي تسكن به القلوب وتطمئن أطمئنا بألفه مستعجالا لصر القريب وأما

مطلق السكينة فقد كانت حاصلة له صلى الله تعالى عليه وسلم (وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ) كعطف على رسوله وإعادة الجار

للأيد في متفاوت ، والمراد بهم الذين انهزموا وفيه دلالة على أن السكينة لا تأتي إلا بالجماع \*

وعن الحسن أنهم الذين ثبتوا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقيل المراد ما يعم الطائفتين ولا يخلو

عن حصر ، ولا يصرف في تحقق أصل السكينة في التائبين من قبل ، وفسر بعضهم السكينة بالأمان وهو له صلى الله

تعالى عليه وسلم معاية الملائكة عليهم السلام ولم يعمه ظهور علامات ذلك وللهزمين بزوايا قلوبهم

واضطرابهم «استحصار» إن ما شمله قد كان والم يشأم بكى أو عود ذلك ، والظاهر أن (ثم) في عطلة التراخي بين

الانهزام وإزالة السكينة على هذا الوجه \*

وقيل : إذا أريد من المؤمنين المنهزمون فهم على عطلة ، وإن أريد التائبون يكون التراخي في الاحراز

أو باعتبار مجموع هذا الأثر وما عطف عليه ، وحدهما للثبوت الذي يمدد (وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا) بأنصاركم

بأمرهم بمضاهيهم الملائكة عليهم السلام على خيول ملق عليهم الأبطال ، وكون المراد لم تروا متلهات قبل

ذلك خلاف لظاهر ولم يرقى الآثار ما يساعده ، واختلاف في عددهم فمن : ثمانية آلاف لقوله تعالى : (وَأَلَّ

بِكَيْفِكُمْ أَرَى بَعْدَكُمْ وَرَكِبْتُمْ ثَلَاثَةَ آلَافٍ) مع قوله سبحانه بعد (يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لَكُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ) وفيه : خمسة

آلاف للآية ثمانية والثلاثة الأولى دحلة في هذه الحصة ، وقيل : ستة عشر ألف بعدد المسلمين اثنا عشر ألفا

عسكر المسلمين وأربعة آلاف عسكر المشركين ، وكذا اختلفوا في أنهم قاتلوا في هذه الواقعة أم لا ، والجمهور

على أن الملائكة لم يقاتلوا إلا يوم بدر ، وإنما روي لتقوية قلوب المؤمنين بالقوة الحاضرة الحسنة وتأيدهم

بذلك والقرب في قلوب المشركين . عن سعد بن المسيب قال حدثني رجل كان في المشركين يوم حنين

قال : لما كشمنا المسلمين جعلنا نسوقهم فلما انتهى إلى صاحب الغلة الشهاب تنفقا رجال يبصر الوضوء فقالوا :

شأنت الوجوه أرحموا فرجعنا فركبوا أكتافنا \*

واحتج من قال : إنهم قاتلوا بما روي أن رجلا من المشركين قال لبعض المؤمنين بعد القتال : أين

أخي الباق والرجال عليهم ثياب بيض ؟ ما كنا نراهم معكم إلا كهشمة الشاهة وما كان قتلا إلا بأيديهم فأخبر

بذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام : وتلك الملائكة ، وليس له سند يعول

عنه (وَعَذَابَ الَّذِينَ كَفَرُوا) بالقتل والأمر والسبي (وَوَدَّ لَكَ) أي ما فعل بهم عذابي (جَزَاءَ تَكْمِينِ ٢٦)

للكفرهم في الدنيا (ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ تَعَدِّ ذَلِكَ) التمهيد (عَلَى مَنْ يَشَاءُ) أن يتوب عليه منهم

لحكمة تقتضيه والمراد يوفقه للإسلام (وَأَلَّهُ غُفُورٌ) بتجاوز عما سلف منهم من الذم والمعاصي

(رَحِيمٌ ٢٧) بتمهل عليهم وبتيههم بلا وجوب عليه سبحانه - روى البخاري عن المسور بن عمرمة أن أميرا

مهم جاءوا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم و«يعبر» على الإسلام وقالوا : يا رسول الله أنت خير الناس

وأمر الكس وقد سبي أمطروا وأولادنا وأحدث أمر النبا ، وقد سبي يومئذ ستة آلاف نفس وأخذ من الأهل  
والنعم . لا يحصى فقال عليه الصلاة والسلام إن عندى ما يرون إن خير لقول أصدقته اختبروا إمدادكم  
ودسه كم وإمداءكم قالوا : كمدك بالاحساب شيئاً فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال إن هؤلاء جثوا  
مستبينين رباحير بهم بين لذرارى والآل فلم يعدلوا بالاحساب شيئاً فمن كان يدهشى وطابت به نفسه أن يرده شيئاً  
ومن لا يدهش وليكى قرصه عليه حتى نصيب شيئاً فتعطبه مكانه قالوا . قد رضينا وسلمنا ، فقال عليه الصلاة  
والسلام : إن لا ندري لعل فيكم من لا يرضى فروا عرءكم ويبرءوا ذلك إيسا فرفعت إليه صلى الله تعالى عليه  
وسلم العراف أنهم قد رضوا **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا أَنشَرَكُم بِنَحْسٍ)** أخبر عنهم بالمصدر للبالغة كأنهم عين  
الحجامة ، أو أنزاد دور بحس تحت بواطهم دفعد عقائدهم أو لأن معهم الشرك الذى هو بمنزلة البحر أو  
لأنهم لا ينظرون ولا يغسلون ولا يجنبون المجاسات وهى ملازمة لهم ، وجوز أن يكون (نحس) صفة  
مشفقة رائته ذهب الجوهري ، ولا بد حيث قد من تقدير موصوف ممد لفظا مجموع معنى ليصح الاحبار به  
عن الجمع أى حسن نحس وجوه ، وتخرج لاية على أحد لأوجه المذكورة هو اندى يقتضيه كلام أكثر  
الفقهاء حيث ذهبوا إلى أن أعيان المشركين طاهرة ولا فرق بين عبدة الأصنام وغيرهم من أصناف الكفار  
فى ذلك . وروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن أعانهم نجسة كالكلاب واختازير . وأخرج أبو  
الشيخ . وابن مردويه عنه رضى الله تعالى عنه أنه قال : وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من صام  
مشرقا فميتوصاً أو ليغسل كفيه . وأخرج ابن مردويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده قال : واستفعل  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جبريل عليه السلام فباركه يده فأتى أن ينالوه فقال : يا جبريل ممتنع أن  
تأخذ يدي فقال : إنك أحدث بيد يهودى فكرهت أن تمس يدي بدأ من مستنابيد كافر فدعا رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم بماء فتوضأ فباركه يده فتناولوه . وإل ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ما لا الامم  
الراى وهو الذى يقتضيه ظاهر الآية ولا يدل عنه إلا بدليل متعصل . قيل . وعلى ذلك فلا يحل اشرب  
من أوابيهم ولا مؤاكلتهم ولا لمس ثيابهم لكن صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والسلف جلاله ، واحتمال  
كونه قال رسول الآية فهو منسوخ جيد ، والاحتياط لا يخبى . والاستدلال على طهارتهم بأن أعانهم لو  
كانت نجسة . أمكن بالإيمان أن طهارتها إذ لا عقل كون الايمان مطهراً ، ألا ترى أن الخنزير لو قال :  
لا إله إلا الله محمد رسول الله لا يظهر ، وإنه يظهر نجس العين بالاستحالة على قول من يرى ذلك وعين الكافر لم  
تسجل بالإيمان عيناً أخرى ليس بشئ . وإن طه من تهوله القعقة شيئاً ، لأن الطهارة والنجاسة أمران تابعان لما يفهم  
من كلام الشارع عليه الصلاة والسلام وليست أمر بوطئ بالاستحالة وعدمها فإذا فهم منه نجاسة شئ . فوقت وطهارته  
فوقت آخر أو ما بالعكس فى الخرائج وإن لم يكن هناك استحالة وذلك طاهر . وقرأ ابن السميع (أنجاس) على  
صفة الجمع . وقرأ أبو حيوة (نجس) بكسر النون وسكون الجيم وهو تخفيف نجس ككند فى كند ، ويقدر  
حينئذ موصوف كما قرئناه أها فيما قاله الجوهري ، وأكثر ما جاء هذا اللفظ تابعا رجس ، وقول القراء  
وبعه الحريرى فى درته إنه لا يجوز ذلك بغير اتباع زده هذا قراءه إذ لا اتباع فيه **(فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ)**  
تفريع على نجاستهم والمراد النهى عن الدخول إلا أنه سبى عن القرب للبالغة . وأخرج عبد الرزاق وإسحاس عن

عطاء أنهم نهوا عن دخول الحرم فلهذا يكون المنع من قرب فس المسجد على طاهره ، والطاهر أحد أو حنفية رضي الله تعالى عنه ، بصرف المنع عن دخول الحرم إلى المنع من الحج والعمرة ، ويقرب قوله تعالى . ( وَبَعْدَ عَائِمِهِمْ هَكَذَا ) فإن تعييد النهي بذلك يدل على اختصاص النهي عنه بوقت من أوقات إمام أي لا يخرجوا ولا يعتمرو بعد حجهم ههنا وهو عام تسعة من المحررة حينئذ أبو بكر رضي الله تعالى عنه عن المؤمنين و يدل عليه بداهة على كرم الله تعالى وجهه يوم ينادي ببرائة ألا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك وكذا قوله سبحانه . ( وَإِنْ خِفْتُمْ عِيلًا ) أي فقرأ بسبب عيهم لما أنهم كانوا يأثرون في الموسم والمجاور فانه إما يكون إذا منعوا من دخول الحرم كما لا يخفى •

والحاصل أن الإمام الأعظم يقول بالمنع عن الحج والعمرة ويحمل النهي عامه ولا يمتنعون من دخول المسجد الحرام وسائر المساجد عنده ، ومذهب الشافعي . وأما مالك رضي الله تعالى عنهم . كما قال الخازن . أنه لا يجوز للكافر ذمياً كان أو مستأماً أن يدخل المسجد الحرام بخلاف من الأحوال فلو جاء رسول من دار الكفر والإمام فيه لم يأذن له في دخوله لم يخرج إليه بمعه أو بعث إليه من يسمع رسالته خارجة ، ويجوز دخوله من غير مساجد عند الشافعي عليه الرحمة . وعن مالك كل مساجد سواء في منع الكافر عن دخولها ودعم بعضهم أن المنع في الآية إنما هو عز تولى المسجد الحرام والقبام بمصالحه وهو خلاف ظاهر جودا والطاهر انتهى على ما علمت ، وكون العلة فيه نجاستهم إن لم نقل بأنها دنية لا يقتضي حواجز العمل بها اعتقدا وليس ثباتا ظاهرة لأن خصوص العلة لا يخص الحكم كما في الاستبراء ، والكلام على حد . لا أرى ذلك هنا . فهو كناية عن هي المؤمنين عن تكليمهم بما ذكره ليس أن ما بين وما بين خطاب للمؤمنين ، ومن جهة على ظاهره استدله على أن الكفار والمحاطون بالمروع حيث لهم نهوا فيه وانتهى من الأحكام وكريم لا يخرجون به لا يضر بعد معرفة معنى غلطتهم بها •

يروي أنه لما جاء النهي شق ذلك على المؤمنين وقالوا من يأبينا بضامنا وما ندع ونزل الله سبحانه ( وَإِنْ خِفْتُمْ عِيلًا ) ( فَسَوْفَ يُعْطِيكَمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ) أي عطائه أو تفضيله بوجه آخر ( فمن ) على الأول استدنية أو تبعية ضمنية وعلى الثاني سببية ، وقد أحزن الله تعالى وعده بأن أرسل السماء عليهم مدرارا ووفق أهل نجد ونائلة وجرش وأسلموا وحلوا إليهم الطام وه يحتاجون إليه في معاشهم ثم فتح عليهم البلاد والعدائم ونوحه إليهم الناس من كل فج عميق ، وعمراس جبرائه فسر الفصل بالجزية ويؤيد أن الأمر لا يثنى شمله ومدد كرمه أولى وأمر الشهادته بين وهري . ( عائلته ) على أنه إما مصدر كالعبادة والعبادة أو اسم فاعل صفة لموصوف مؤث مقد . أي حالا عائلة أي مقتدرة وتقديره لاغت . بقوله سبحانه : ( مَنْ شَاءَ ) ليس للزدد ليشكل أنه لا يناسب المقام وسبب لزول بل ليس أن ذلك يارده لا سبب له غير حاجتي بقطوعوا إليه سبحانه ويقطعوا النظر عن غيره ، وفيه تنبيه على أنه سبحانه منفضل بذلك لأعداء لا واجب عليه عز وجل لأنه لو كان بالاجتناب لم يركل إلى المشيئة ، وجوز أن يكون التقيد لأن الأعداء ليس مطاردا بحسب لأفراد والأحوال والأوقات ( إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ ) أحوالكم ومصالحكم ( حَكِيمٌ ٢٨ ) فيما يعطي وينزع ( فَتَتَوَّاءُ الدِّيرُ لَا يَقُومُونَ ) بالله لا باليوم الآخر (

أمر بقتال أهل الكتابين إثر أمرهم بقتال المشركين ومنهم من أن يحرموا حول المال هذا الحرام ، وفي تضاعيفه تنبيه لهم على بعض طرق الأغصان الموعود ، والتعبير عنهم بالموصول للإبقاء على حيز الصلة لا يمر بالقتال ، وانتفاصهم بسبب ذلك في سلك المشركين وإيدمهم الذي يزعمونه ليس على ما ينبغي وهو فلا بأس **(وَلَا يَحْرِمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ)** أي ما ثبت تحريمه بالوحي مثلوا وغير مثلوا ، فالمراد بالرسول نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم . وقيل : المراد به رسولهم الذي يزعمون اتباعه فاتهم بدلوا شريعته وأحلوا وحرموا من عند أنفسهم اتباعا لأهوائهم فيكون المراد لا يبعثون شريعته ولا شريعته ، ومجموع الأمرين حسب لقتالهم وإن كان التعريف بعد النسخ ليس علة مستقلة **(وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ)** أي الدين الثابت بالاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف . والمراد به دين الاسلام الذي لا ينسخ دين قاطب نسخ كل دين به ، وعن قتادة أن المراد بالحق هو الله تعالى ودينه الاسلام ، وقيل : ما يعمه وغيره أي لا يدينون بدين من الأديان التي أنزلها سبحانه على أنبيائه وشرعها لعباده والاضافة على هذا على ظاهرها **(مَنْ الَّذِينَ أَرْتُوا تُكْتَسَبُ)** أي جنسه التمثل للثورة والانتجبل و (من) بانية لا تبصية حتى يكون بعضهم على خلاف ما تمت **(حَتَّى يَعْطُوا)** أي يتقبلوا أن يعطوا **(الْجُزْءَ)** أي ما تقرر عليهم أن يعطوه ، وهي مشتقة من جرى دينه أي قضاه أو من جزية بمعنى ما جازته أي جازيته لأنهم يحروب بهامن من عليهم ، لعموم القتال ، وفي الهداية أنها جراء الكفر فهي من الجواراه ، وقيل : أصلها المهر من الجزء والتجربة لأنها طائفة من المال يعطى ، وقال الحوارزمي : إنها معرب كزيت . وهو الخراج بالعارضة وجمعها جزى كلحية ولحي **(عَنْ يَدِ)** يحتمل أن يكون حالا من انضمير في (يعطوا) وأن يكون حالا من الجزية ، واليد تحتمل أن تكون اليد المعطية وأن تكون اليد الآخذة و (عن) يحتمل السببية وغيرها أي يعطوا الجزية عن يد مؤنية أي مقادير أو مقرونة بالانقياد أو عن يدهم أي مسلمين أو مسلمة ، أي يديهم لا بأيدي غيرهم من وكيل أو رسول لأن القصد بها التحقير وهذا ينافيه ولذا منع من التوكيل شرعا أو عن قضي أي أعنياء أو صادرة عنه ولذلك لا تؤخذ من الفقير العاجز أو عن قهر وقوة أي أذلاء عاجزين . أو مقرونة بالذل أو عن إهم عليهم فإن إيقاعهم بدلتوا من الجزية نعمة عظيمة أي منعها عليهم أو كائنة عن إتمام طلبهم أو نقدا أي مسئلة عن يد إلى يد أو مسلمين نقدا ، واستعمال اليد بمعنى الانقياد إما حقيقة أو كناية ، ومنه قول عثمان رضي الله تعالى عنه ، هذي يدي لجمار أي انقياد مطيع له ، واستعمالها بمعنى الذي لا بها تكون مجرا عن القدرة المستزجة له ، واستعمالها بمعنى الانعام وكذا النعمة شائع دائع ، وأما معنى النقدية المشهورة يد في ذلك ، ومنه حديث أبي سعيد الخدري في الربا ، وما في الآية يؤول إليه كما لا يخفى على من له اليد الطولى في المعاني والبيان .

وتفسير ارد هنا بالقهر والقوة أخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة . وأخرج عن سفيان بن عيينة ما يدل على أنه حملها على ما يقدر منها ضرر ما ذكرناه في الوجه الثاني ، وسائر الأوجه ذكرها غير واحد من المفسرين ، وغاية القتال ليس نفس هذا الاعطاء بل قبوله كما أشير إليه ، وبذلك صرح جمع من الفقهاء حيث قالوا إنهم يقاتلون إلى أن يتقبلوا الجزية وإعما غيروا بالاعطاء لأنه المقصود من القبول **(وَمَنْ صَفَرُونَ ۙ)** أي أذلاء

وذلك بأن أعطوها قاضين وانقايض منهم فسد قانه عكرمه ، وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ، تؤخذ  
الجزية من الذي ويوجأ عنقه ، وفي رواية أنه يؤخذ ثلثه ويوزر أو يقال أعطى الجزية يادى ، وقيل :  
هو أن يؤخذ لمحبته وتضرب له رزمة . ويقال : أد حتى الله تعالى بأعدو الله . ونقل عن الشافعى أن الصغار  
هو جريان أحكام المسلمين عليهم ، وكل الأهل لم تر اليوم لها أثر لأن أهل الدمة فيه قد امتاروا على  
المسلمين والأمر لله عز وجل بكثير حتى أنه قيل منهم إرسال الجزية على يد نائب منهم ، وأصح الروايات  
أنه لا قبل ذلك منهم بل يكلفون أن يأوأم بأسمهم مشقة غير راكبين وكل ذلك من ضدهم الإسلام  
عمل الله تعالى من كان سداً أنه يبدله ، وهي تؤخذ عند أى حنيعة من أهل الكتاب مطاعاً ومن مشركى العجم والمجوس  
لا من مشركى العرب لأن كفرهم قد تملظ لما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نشأ من أظهرهم وأرسل إليهم وهو عليه  
الصلاة والسلام من أنفسهم ونزل القرآن بينهم وفلك هو أقوى البر عث على إيمانهم فلا قبل منهم إلا السيف أو  
الإسلام وبادى العقوبة عليهم مع نباح الوارد فى ذلك ، فلا يرد أن أهل مكة قد تعطل كفرهم أيضاً لأنهم عرفوا  
أنى صلى الله تعالى عليه وسلم معرفة مع ذلك المذكور وغيره واسمونه من الكتاب ، وعند أى يوسف لا تؤخذ  
من "عربى كتابياً كان أو مشركاً أو خذ من العجمى كتابياً كان أو مشركاً أو أحدهما من المجوس إنا نقب بالسنّة بعد  
صبح أن عمر رضى الله تعالى عنه لم يأخذ منهم حتى شهد عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
أخذها من مجوس حبر ، وقال الشافعى : رضى الله تعالى عنه إنا تؤخذ من أهل الكتاب عربياً كان أو عجمياً ولا  
تؤخذ من أهل الاوثان مطلقاً لثبوتها فى أهل الكتاب بالكتاب والمجوس بالخبر مسمى من وراءهم على الأصح .  
ولما أنه يجوز استرقاقهم وكل من يجوز استرقاقه يجوز ضرب الجزية عليه إذا كان من أهل البصرة لأن  
كل واحد منهما يشمل على سبب لنفس أما الاسترقاق فظاهر لأن دفع الرقيق يعود بالبناجعة . وأما الجزية فلا تلتكاف  
يؤدبها من كسبه والخال أن يقته فى كسبه مكان أداء كسبه الذى هو سبب حياته إلى المسلمين راتبة فى معنى أخذ  
الهمس منه حكماً ، وذهب مالك والأوزعى إلى أنها تؤخذ من جميع الكفار ولا تؤخذ عندنا من أمراء ولا  
صى ولا من ولا أعشى ، وكذلك انه يوح بالشبح ، وعن أنى يوسف إنا تؤخذ منه إذا كان له مال ولا من فقير غير  
مستعمل حلالاً للشافعى ولا من مملوك ومكاتب ومدر ، ولا تؤخذ من التراهيد الذين لا يعالون الناس كما ذكره  
بعض أصحابنا . وذكر محمد عن أنى حيفة إنها تؤخذ منهم إذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أنى يوسف .  
ثم إن على ضربين جزية تؤخذ بالتراضى والصلح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما صالح صلى الله تعالى  
عليه وسلم بنى نجران على ألف ومائتى حقة ولأن الموجب التراضى فلا يجوز التمدى إلى غير ما وقع عليه .  
وجزية يندى الإمام بوصفها إذا غلب على الكعب وأقرهم على أملاكهم فضع على اسم الظاهر المعنى فى كل  
سنة ثمانية وأربعين درهماً يؤخذ فى كل شهر منه أربعة دراهم ، وعلى الوسط الحال أربعة وعشرين فى كل شهر درهمين  
وعلى القليل المعتدل وهو الذى يقدر على العمل لم يحسن حرفة اثني عشر درهماً فى كل شهر درهماً ،  
وظاهر أن مرجع القى وعبره إلى عرف البلد .

وبذلك صرح به القصة أبو جعفر ، وإلى ما ذهبنا إليه من اخلاصها غنى وفقراً وتوسطاً ذهب هم . وعن  
عثمان رضى الله تعالى عنهم . ونقل عن الشافعى أن الامام يضع على كل حال ديناراً أو مبدله والمعنى  
والفقير فى ذلك سواء ، لما أخرجه ابن أنى شوية عن مسروق أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما بمكة مطلقاً إلى

اليمن قال له : خذ من كل حلال ذبيرا أو عدله مفاخر ولم يفعل عليه الصلاة والسلام ، وأوجب عندهما محمول على أنه كان صلحا . ويؤيده ما في بعض الروايات من كل حالم وحاملة لأن الجزية لا تجب على النساء ، ولا يصح عندنا أن الوجوب أول المحول لأن ما وجب بدلا عنه لا يتحقق إلا في المستقبل فتعذر إيجابه بعد مضي المحول فأوحشنا في أوله ، ومن الشافعي أنها تجب في آخره اعتبارا بالزكاة . وتعقبه الزبلي بأنه لا يلزمنا الزكاة لأنها وجبت في آخر المحول ليتحقق النماء فهي لا تجب إلا في المال الذي ولا كذلك الجزية فالقياس غير صحيح ، واقتضى - كما قال الجصاص - في أحكام القرآن وجوب قتل من ذكر في الآية إلى أن تؤخذ منهم الجزية على وجه الضمان والنتلة أنه لا يكون لهم ذمة إذا تساطروا على المسلمين بالولاية ونفلا الأمر والهوى لأن الله سبحانه إنما جعل لهم الذمة باعطاء الجزية وكوهم صاغرين فوجب على هذا قتل من تساطر على المسلمين بالعصب وأخذ الضرائب بالظلم وإن كان السلطان ولاية ذلك وإن قتله بغير إذنه وأمره فهو أولي وهذا يدل على أن هؤلاء اليهود والنصارى الذين يتولون أعمال الساطان وأمراته ويظهر منهم الظلم والاستعلاء وأحد الضرائب لازمة لهم وأن دماءهم مباحة ولو قصد مسلم مسلما لاخذ ماله أبيع قتله في بعض الوجوه بنا بذلك هؤلاء الكفرة أعداء الدين .

وقد أفنى هؤلاءنا بحرمة توليتهم الأعمال ثبوت ذلك بالنص ، وقد ادتلى الحكام بذلك حتى احتاج الناس إلى مراجعتهم بل قيل أبديهم كشاهدناه مرارا ، وما كل ما يعلم يقال فاما هؤلاء الأبراجمون . هذا قد استشكل أخذ الجزية من هؤلاء الكفرة بأن كفرهم من أعظم الكفر فكيف يقرون عليه بأخذ دراهم معدودات . وأجاب القطب بأن المقصود من أحد الجزية ليس تقريرهم على الكفر بل إيهال الكافر مدة ربا يقف فيها على محاسن الاسلام وقوة دلائله ويسلم ، وقال الاتفاق : إن الجزية ليست بدلا عن تقرير الكفر وإنما هي عرض عن القتل والاسترقاق الواجبين مجازت كاستقاط القصاص بدو ، أو هي عقوبة على الكفر كالاسترقاق ، والثبوت الأول أظهر حيث يوم الثاني حواز وضع الجزية على النساء ونحوهن . وقد يجاب بأنها يدل على النصرة للقاتلة منا ، ولهذا تفاوتت لأن كل من كان من أهل دار الاسلام يجب عليه النصرة للدار بالنفس والمال ، وحيث إن الكافر لا يصبح لها حيلة إلى دار الحرب اعتقاداً أقيمت للجزية المأخوذة المصروفة إلى الفزاة مقامها ، ولا يرد إن النصرة طاعة وهذه عقوبة فكيف تكون العقوبة خلعاً عن الطاعة لما في النهاية من أن الخليفة من النصرة في حق المسلمين لما في ذلك من زيادة القوة لهم وهم يتأبون على تلك الزيادة الحاصلة بسبب أموالهم ، وهذا بمنزلة ما نأغاروا دونهم للمزاة ، ومن هنا تعلم أن من قال : بها بدل عن الإقرار على الكفر فقد توهم وهما عظيما ( وَقَالَتِ الْيَهُودُ ) استئناف سبق لتقرير ما مر من عدم إيمان أهل الكتابين بالله سبحانه وانتظامهم بذلك في المشركين ، والقاتل ( عَزِيزٌ أُنْزِلَ ) متقدمو اليهود ونسبة الشيء للقيح إذا صدر من بعض القوم إلى الكل مما شاع ، وسبب ذلك على ما أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن عزيرا كان في أهل الكتاب وكانت التوراة عندهم يعملون بها ما شاء الله تعالى أن يعملوا ثم أضاعوها وعملوا بغير الحق وكان الثابت عندهم . فلما رأى الله سبحانه وتعالى أنهم قد أضاعوا التوراة وعملوا بالآهوا رفع عنهم الثابت وأنساهم التوراة ونسخها من صدورهم فدعا عزير ربه عز وجل



وانتهل أن رد إليه ما سبغ من صدره . فيما هو يصلي . انتهل إلى الله عز وجل رتل ورد من الله تعالى  
فدخل جوفه فماد الذي كان ذهب من جوفه من التوراة فأدس في فوهه . فقال : يا قوم قد آذى الله تعالى التوراة  
وردها إلى مطلق يملهم فكثروا ما شاء الله تعالى أن يكثروا . وهو يعصمهم . ثم إن الرادوت برل عليهم بعددته  
مهم فمعرضوا . كان فيه على الذي كان عرب يملهم فوجدوه مثله فقالوا : والله ما أرى عرباً هذا إلا لأنه ابن  
الله سبحانه . وقال سلكي في سبب ذلك . إن مختصر كتاب بيت المقدس وظهر على بني إسرائيل رقتل من  
قرأ التوراة وكان عرباً . ذلك صغيراً فلم يقبله لصدره فصار جمع من إسرائيل إلى بيت المقدس وليس فيهم  
من يقرأ التوراة . ثم الله تعالى عرباً ليجدد لهم التوراة وليكون آية لهم بعد ما أماته الله تعالى ما أنقذته فماد  
ملك يئنه به ما . فشرط منه فقلت له التوراة في صدره . فلما أتاهم قال : أنا عن يكدبوه وقالوا : إن كنت  
كما نزع فأمل علينا التوراة فكثروا هم . صدره . فقال رجل منهم : إن أبي حدثني عن موسى أنه وصفت  
التوراة في خاية ودفت في كرم ونطقوا معه حتى أخرجوه . فصار صوها . كتب لهم عزير فلم يجدوه فغادر  
حراً فمالوا . إن الله تعالى لم يقدف التوراة في باب عزير إلا لأنه ابنه تعالى ففقد ذلك علواً كبيراً . وروى  
غير ذلك ومرجع الروايات إلى أن السبب حظه سببه . السلام للتوراة . وقيل : قائل ذلك جماعة من يهود  
المدينة منهم سلام بن مشكم . ودهان بن أبي أوفى . وشاس بن قيس . ومالك بن أصف . أخرج ابن أبي حاتم  
وأبو الشيخ . وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنهم أنوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقالوا : كيف تنبئك وقد تركت قلساً . أنت لا تعلم أن عزيراً ابن الله ؟ وأخرج ابن المنذر عن ابن جريج  
أن قائل ذلك صحاح بن عازوراء . وهو على ما جاء في بعض الروايات القائل : ( إن الله فقير ونحن أغنياء )  
وبالحق أن هذا القول كان شائعاً بينهم ولا عبرة بانهكارهم له أصلاً ولا بقول بعضهم : إن الوقع هو أن عرب  
أبان الله أي أوضح أحكامه وبين دينه أو نحو ذلك بعد أن أخبر الله سبحانه وتعالى بتأخير . رقرأ عاصم .  
والكسائي . وبقوت . وسهل ( عزير ) . يستويون والباقون يتركه . أما السويين فعلى أنه اسم عربي فخير عنه  
ما . وقال أبو عبيدة : إنه أعجمي لكنه صرف لحفته . تصغير كسوح ولوط وإلى هذا ذهب الصنف .  
وهو مصنف عن تصغير ترخيم . والقول أنه أعجمي جاء على هيئة المصغر وليس به فيه نظر . وأما حذف  
التسويين قبل الالتقاء . الكثيران تسويين ما كنة واليه في أن ما كنة أيضاً فالتسويين . كان  
فحذفت التسويين له . كما يحذف حروف الهمزة لذلك . وهو عسى عن تشبيه التسويين بحرف اللين والإمكان القياس  
تحريرهما . وهو متداً وابن خزيمة أيضاً ولذا رسم في جميع النسخ حذف بالأنف : وقيل : لأنه ممنوع من الصرف  
للهامة والمجتمه . وقيل : لأن الأس وصف وأخبر بحروف من معبوداً . وتكتب به تجعل عنه سدوحة وورده  
الشيخ في دلائل الاعجاز أن الأس إذا صف بصفة ثم أخبر عنه من كدبه انصرف تكديبه إلى الخبر وصار  
ذلك الوصف مسلماً . فلو كان المقصود دلالة انكار قولهم عرب من الله معبوداً لتوجه الانكار إلى كونه  
معبوداً لهم وحصل تسليم كونه الله سبحانه وحدث كفر . واعتزض عليه الإمام قائلان . إن قوله يتوجه الانكار إلى  
الخبر مسلم لكن قوله : يكون ذلك مسلماً الوصف ممنوع لأنه لا يلزم من كونه ما ذاك أن يكون كونه مصفاً لذلك

الوصف إلا أن يقال : ذلك لا يحرى يدل على أن ما سوا ما لا يكده ، وهو عيسى على دليل الخطاب وهو ضعيف . وأجاب بعضهم بأن الوصف للعلية فإظهار الحكم ينضم إلى إظهار علته . وفيه أن إنكار الحكم قد يحتمل أن يكون بواسطة عدم الانقضاء لا لأن الوصف كالألانية مثلاً منتف .

وفي الأيضاح أن القول بمعنى الوصف وإرادته لا يحتاج إلى تقدير الخبر كما أن أحداً إذا قال مقالة ينكر منها البعض لحكيكيتها المبركة فقط ، وهو كما في الكشف وجه حسن في دفع التحمل لكونه خلاف الظاهر كما يشهد له آخر الآية . وقال بعض المحققين : إنه يحتمل أن يكون (عزير ابن الله) خير مبتدأ محذوف أي صاحباً عزير ابن الله ، والخبر إذا وصف توجه لا يكر إلى وصفه نحو هذا الرجل اعانق وهذا موافق لبلاغة وجار على وفق العربية من غير تكلم ولا عار ، ولم يظهر لي وجه تركه مع ظهوره ، والظاهر أن التركيب خبر ولا حذف هناك ، واختلف في عزير هل هو بي أم لا ولا أكثر من على الثاني . وقالت الصوري : أحيى الله عزير هو أيضاً قول بعضهم ، وأما قولهم : إننا قلناه لا سمحالة أن يكون ولد من غير أب أو لأنهم رأوا من أمهات أو أمهات ويحتمل . وهو الظاهر عندي . أنهم وجدوا إطلاق الابن عليه عليه السلام وكذا إطلاق الابن على الله تعالى في عدم من الإيجال فقالوا ما قلوا وأحفظوا في فهم المراد من ذلك . وقد تضمن الكلام ما فيه كفاية في هذا المقام ومن العريب . ولا يكاد يصح ما قيل : إن السبب في قولهم هذا أنهم كانوا على الدين الحق بعد دفع عيسى عليه السلام إحدى وثلاثين سنة يصلون ويصومون ويحذون حتى وقع بينهم وبين اليهود حرب وكان في اليهود رجل شجاع يقال له بولص قتل جماعة منهم ثم قال لليهود : إن كان الحق مع عيسى عليه السلام فقد كفرنا والنار مصيرنا ونحن مغفونون أن دخلنا النار ودخلنا الجنة وإني سأحتال عليهم وأضلهم حتى يدخلوا النار معنا ثم إنه عمد إلى فرس يقاتل عليه معقره وأظهر الدماء والثورة ووضع اثواب على رأسه وأتى نصارى فقالوا له من أنت فقال : عدوكم بولص قد وردت من السماء أنه ليست لك توبة حتى تقصر وقد نبت وأيتكم فأدخلوه الكيسة ونصروه ودخل بها فيها فلم يخرج منه سنة حتى نعم الإيجال ثم خرج وقال : قدوديت إن الله تعالى قد قبل توبتك فصدقوه وأحبوه وعلا شأنهم ، ثم إنه عمد إلى ثلاثة رجال مهم سطور . ويعقوب

وملكا فعمل سطوراً أن الاله ثلاثة ، الله ، وعيسى ، ومريم تعالى الله عن ذلك ، وعلم يعقوب أن عيسى ليس بأسان ولكنه إن الله سبحانه ، وعلم ملكا أن عيسى هو الله تعالى لم يرل ولا زال فلما استمكن ذلك منهم دعا كل واحد منهم في الخلو فقال له : أذنت خالصتي فادع الناس إلى ما علمت وأمره أن يذهب إلى ناحية من الأسلاك ، ثم قال لهم : إنني رأيت عيسى عليه السلام في المنام ، وقد رضى عني وأنا ذابح نفسي تقرباً إليه ثم ذهب إلى المذبح فذبح نفسه ، وتفرق أولئك الثلاثة فذهب واحد منهم إلى الروم . وواحد إلى بيت المقدس . والآخر إلى ناحية أخرى وأظهر كل ممانته ودعا الناس إليها فقبضه من تبعه وكان ما كان من الاختلال والاضلال ( ذلك ) أي ما صدر عنهم من العظيمين ( قَوْلُهُمْ نَقُولُهُمْ ) أي أنه قول لا يعضده برهان مماثل للالفاظ المهمة التي لا وجود لها إلا في الأفواه من غير أن يكون لها مصداق في الخارج ، وقيل : هو تأكيد لفظة القول المذكور إليهم ونفي التجوز عنها وهو الشائع في مثل ذلك ، وقيل : أريد بالقول الرأي والذهب ، وذكر الأفواه إشارة إلى أنه لا أثر له في قلوبهم وإنما يتكلمون به جهلاً وعاداً وإمالة لاشعار بأنه مختار لهم غير متعاضدين عن التصريح

به من الإنس والنجان على مدحه بالكفاية أو الكفاية مثلاً، فإذا صرح به وذكره سبحانه فإن ذلك الدلالة في أحسنه . وادعى سائر واحد أن جعل ذلك من باب التأكيد في قولك : رأته مئة ومئتين ، وأدى مثلاً بما يشبهه . ولو كان المراد به التأكيد مع التعجب من صريحهم ، ثابته المنة العائدة لا يشبهه المنة مولانا رحم في البكات (يضاعفون) أي يضاعفون قولهم في الكفر والشك ، (قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا) مع حذف الضمير وأقيم المضاف إليه مقامه وصير مردداً ، ويحتمل أن يكون من باب التعمير كما قد في قوله تعالى : (وَأَن تَكْفُرُوا) لا يبدى كيد الخافين ) لا يبدى في كيدهم . والمراد يضاعفون في قولهم قول الذين كفروا (قَوْلَ) أي من قولهم من قولهم وهم كما روى عن بن عباس . ومجاهد . وقاتل وأخبره المراد : أنشركون الدين قالوا : إغلاطكم كسب الله سبحانه وتعالى عما يقولون ، وقيل : المراد بهم مداومة فاضاحي من كان في دمه عليه الصلاة والسلام منهم فقد مضى وأسلمهم ، والمراد الإخبار بمرافقتهم في الكفر .

وأنت تعلم أنه لا عدد في القول حتى يتأني الشبهة ، وجعله برقولي امرئ ليس فيه مزية مزية ، وقيل : المراد بهم أن يورد على أن الضمير للنصارى ، ولا يخفى أنه خلاف الظاهر وإن أخرجه من صدره وغيره عن قتادة مع أن مصداقهم قد علمت من صدر الآية ، ويستدعي أيضاً اختصاص الرد والافتعال بقوله تعالى : (دَعَا قَوْمَهُمْ) أي قول النصارى ، وقرا الاكثر (يضاعفون) أي مضاعفة مدحها واو ، وقد جاء صاعداً وصاعداً بمعنى من المصاحفة وهي المشبهة بمدحها من أسرار رضى الله تعالى عنها ، وعن الحسن نفسه ها بالمرأى وهما لسان ، وقيل : إياه فرج عن طمرة كما قالوا قريب وتوضيب ، وقيل : الحمرة بدل من "إياه" لصدورها . ورد أن الآية لا تثبت في مثله حتى يذهب لـ تحريف كرامون من الرضى ، وقيل : إياه مأخوذ من قولهم امرأه ضياءاً بالعصر وهي أي لا تدعى فأولاً يحبس أولاً تحمل مشاهدتها الرجال ، ويقال : ضياءاً لمدح كرامه وضياءاً بالمدح والتأنيب وشدة الخلق من علامتي التأنيب ، ونعقب "أنه خطأ" لا اختلاف بين قائل الحمرة وضياءاً على معنى الثلاث زائدة في المصداق أصلياً ولم يقولوا : إياه حمرة ضياءاً ، وقد رآه لأن فعلاً لم يثبت في أنبيهم ، ولم يقولوا ودونها فعل ككفر لأنه ثبت زائدة الحمرة في ضياءاً بالمدح في اللغة الأخرى ، وفي هذا المعنى كلام مفصل في محله ومن الناس من جود الوقف على (قَوْلَهُمْ) وجعل (قَوْلَهُمْ) متعلقاً بـ يضاعفون ولا توقف في أنه ليس شيء ، وفي الحرة دم للذين كفروا على أبلغ وجه وإن لم تنسق لئلاهم (قَوْلَهُمْ) دعاء عليهم بالإهلاك فإن من قائل الله تعالى فمقتول ومن قاله فمقتول ، وأخرج ابن جرير وغيره عن ابن عباس أن المعنى لعنهم الله وهو معنى نحوي لقائلهم ، ويجوز أن يكون المراد من هذه الكلمة التعجب من شناعة قولهم فقد شاعت في ذلك حتى صارت تستعمل في مدح فيقال : قاله الله تعالى ما أفضحه .

وقيل : هي للدعاء والتعجب يفهم من السابق لأن كلمة لا تارة لئلا في موضع التعجب من شدة فعل قوم أو قولهم ولا يخفى ما فيه مع أن تحصيله بالشاعة شناعة أيضاً (أَيُّ يَوْفُوكُونَ) أي كيف يهرفون عن الحق إلى الشاطل بعد وضوح الدليل وسفوح البرهان (أَحْضُوا أَعْيُنَكُمْ) زيادة تقرير لما سبق من

كفرهم بالله تعالى ، والاحبار علماء اليهود ، وحشفت في واحده فقال الاصمعي : لا أدري أهو حبر أو حبره وقال أبو الهيثم : هو بالفتح لا غير ، وكران الاثير انه بالصبح والكسر وعليه أكثر أهل اللغة ، والصحيح إطلاقه على العالم دينا كان أو مسلما بعد كان يقال لأبر عباس رضي الله تعالى عنهم ، الحبر ويجمع في العاموس على حو وأيضاً وكأنه مأخوذ من تعبير المعاني بحسن البيان عنها في ( وَرَهَنَهُمْ ) وهم عبد النصارى من أصحاب الصوامع ، وهو جمع راهب وقد يقع على الواحد ويجمع على رهابين ورهابة وفي مجمع البيان أن الراهب هو الخائض الذي تظهر عليه الخشبة وكثير إطلاقه على متسكى النصارى وهو مأخوذ من الرهبة أى الخوف ، وكانوا لذلك يتحلون من اشغال الدنيا ومرك ملاذها والزهد فيها والعزلة عن أهلها وتعبد مشائخها حتى إن منهم من كان يحصى نفسه ويضع السلسلة في عنقه وغير ذلك من أنواع التعذيب ، ومن هنا قال صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا رهبانية في الاسلام » والمراد في الآية أنخذ كل من له رهبنة عبادهم لا أسكل الكل ( أَوْ بَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ) بأن اطاعوهم في تحريم ما أحل الله تعالى وتحليل ما حرمه سبحانه وهو التفسير المأثور عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقد روى الثعلبي ، وغيره عن عدي بن حاتم قال : أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي عقي صليب من ذهب فقال : يا عدي اطرح علك هذا الوثن وسمعت يقرأ في سورة براءة أحدوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله فقال له : يا رسول الله لم يكونوا يعبدونهم فقال عليه الصلاة والسلام : أليس يحرمون ما أحل الله تعالى فيحرمونه ويحلون ما حرم الله فيستحلون ؟ قلت بلى . قل : ذلك عاداتهم . وسئل حذيفة رضي الله تعالى عنه عن الآية : « أَجِبْ بِمِثْلِ مَا ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ونظير ذلك قولهم : فلان يعد فلانا إذا أعرط في طاعته فهو استمارة بتشبيه الإطاعة بالعمادة أو مجاز مرسل بإطلاق العمادة وهي طاعة مخصوصة على مطاقها ، والاول أبلغ ، وقيل : اتخذهم أربابا بالسجود لهم وسجود عما لا يصلح إلا للرب عز وجل وحيث فلا مجاز إلا أنه لا مقام لأحد بعد صحة الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . والآية ناعية على كثير من الفرق الصالحة الذين تركوا كتاب الله تعالى وستة بيته عليه الصلاة والسلام لكلام عبدتهم ورؤسائهم والحق الحق لا يتابع فقي ظهر وجب على المسلم اتباعه وإن أخطأ اجتهد مقلده ( وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ) عطف على ( رهبانهم ) بأن اتخذوه دينا معبودا أو بأن جعلوه إنا لله كما يقتضيه سياق الآية على ما قبل وفيه نظر . وتخصيص الانتخاب به عليه السلام يشير إلى أن اليهود ما فعلوا ذلك بعزير ، وتأخيره في الذكر مع أن انت اتخذهم له كذلك أقوى من مجرد الإطاعة في أمر التحليل والتحريم لأنه مختص بالنصارى ، ونسبته عليه السلام إلى أمه للإيمان بكامله وكافة رأيهم والقضاء عليهم بتهمة الجبل والحقة .

( وَمَا أَمُرُوا ) أى والخال أن أولئك الكفرة ما أمروا في الكتب الإلهية وعلى السنة الأنبياء عليهم السلام ( إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ) جلجل الشأن وهو الله سبحانه ويطيعوا أمره ولا يطيعوا أمر غيره بخلافه فلذلك مناف لصادقه جل شانه ، وأما إطاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وسائر من أمرا ببطاعته فهي في الحقيقة إطاعة الله عز وجل ، أو وما أمر الدين اتخذهم الكفرة أربابا من المسيح عليه السلام والاحبار والرهبان إلا ليطيعوا

أو ليوحدا الله تعالى فكيف يصح أن يكونوا أرباباً وهم مأمورون مستعبدون مثلهم، ولا ينبغي أن تخصص العبادة به تعالى لا يتحقق إلا تخصيص الطاعة أيضاً به تعالى ومتى لم يخص به جل شأنه لم يخص العبادة به سبحانه ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ صفة ثابتة لإله، أو استئناف، وهو على الوجهين مقرر للتوحيد وفيه على ما قيل فائدة رائدة وهو أن ما سبق يحتمل غير التوحيد بأن يؤمروا بعبادة إله واحد من بين الآلهة فذا وصفه بالأمور بعبادته بأنه هو المنفرد بالالوهية تعين المراد، وجوز أن يكون صفة منفردة لواحداً ﴿سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٣١) تنزيه له أي تنزيه عن الإشراف به في العبادة والطاعة ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِقُوا نُورَ اللَّهِ﴾ إطفاء النار على ما في القاموس إذهاب لها، لا وجوب لإذهاب نورها لإذهاب نورها على ما قبله، لكن لما كان الغرض من إطفاء النار لا يراد بها إلا النور كالمسباح إذهاب نورها جعل إطفاءها عبارة عنه ثم شاع ذلك حتى كان عبارة عن مطلق إذهاب النور وإن كان لغیر النار، والمراد بنور الله سبحانه تعالى النيرة المشرقة الدالة على وحدانيته وتنزيهه سبحانه عن الشركاء والأولاد أو القرآن العظيم الصادر الصادر بذلك وقيل: نوره عليه الصلاة والسلام التي ظهرت بعد أن استعالم دجال الكفر صحناً ميراً، وأياماً كان فالنور استعارة أصية تصرح بحجة ما ذكر، وإضافته إلى الله تعالى قرينة، والمراد من الإطفاء الرد والتكذيب أي يريد أهل الكتابين أن يردوا ما دل على توحيد الله تعالى وتنزيهه عما نسوه إليه سبحانه ﴿يَأْتُوهُمْ﴾ أي أتوا بهم الداعية الخارجة عنها من غير أن يكون لها مصداق تنطبق عليه أو أصل تستند إليه بل كانت أشبه شيء بالمهمات، قيل: ويجوز أن يكون في الكلام استعارة تمثيلية بأن يشبه حالهم في محاولة إبطال نبوته صلى الله عليه وسلم بالتكذيب بحال من يريد أن ينفع في نور عظيم مثبت في الآفاق ويكون قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَمُوتُ نُورُهُ﴾ ترشيحاً للاستعارة لأن إتمام النور زيادة في استدارته وفشو منوره فهو تفريع على المشبه به وما بعد من قوله سبحانه: (هو الذي) الخ تمهيد وتفريع على الفرع، وروى في كل من المشبه والمقابلة معنى الإحاطة والتفريط حيث شبه الإحاطة بالإطفاء بالغم، ونفس النور إلى الله تعالى العظيم الشأن ومن شأن النور المضاعف إليه سبحانه أن يكون عظيماً فكيف يطفى بنفخ الصم، وعمم كلام الترشيح والتجريد بما عمم لما بين الكفر الذي هو ستر وإزالة للظهور والإطفاء من المناسبة وبين دين الحق الذي هو التوحيد والشرك من المقابلة انتهى • ولا يحلو عن حسن الظاهر أن المراد بالنور هو الأول لإلانه أقيم لظاهر مقام الضمير وأضيف إلى ضميره سبحانه لمزيد الاعتناء بشأنه وللإشمار بدلة الحكم والاستثناء مفرغ فالمصدر منصوب على أنه مفعول به والمصحح للتفريع عند جمع كون (يأتي) في معنى المعنى، والمراد به إما لا يريد لوقوعه في مقابلة يريدون كما قيل أو لا يرضى كما ارتضاه بعض المحققين بناء على أن المراد بإتمام نوره سبحانه لإرادة خاصة وهي الإرادة على وجه الرضا بقرينة (ولو حكمه الكافرون) لا الإرادة الجامعة لعدم الرضا كما هو مذهب أهل الحق خلافاً لما يسرى بينهما. وقال الزجاج: إن مصحح التمرجع عموم المستثنى منه وهو محذوف ولا يصح كون ذلك نسبياً إذ غالب العمومات كذلك بل نقبل ما من عام إلا وقد حصرت عليه بعض، أي يكره كل شيء يتعلق بنوره إلا إتمامه، وقرينة التخصيص السياق •

ولا يجوز تأويل الجماعة عنده إذ ما من إثبات إلا ويمكن تويله بالمعنى فقوم جريان التفرغ في كل شيء وهو لا يرى ، والحق أنه لا مانع من التأويل إذا اقتضاه المقام ، وإتمام التور بآلاء كلمة التوحيد واعزاز دين الاسلام ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ٣٢ ﴾ جواب (لو) محذوف لدلالة قوله عليه أي يتم موره .

والجمله معطوفة على جملة قبليها مبدرة أي لوله يكره الكافرون ولو كره وظاهرها في موضع الحال ، والمراد أنه سبحانه يتم نوره ولا بد ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ ﴾ محمد صلى الله تعالى عليه وسلم متلبسا ﴿ بِلَهْدَى ﴾ أي القرآن الذي هو هدى للمتقين ﴿ وَدِينِ الْحَقِّ ﴾ أي الثابت ، وقيل : دينه تعالى وهو دين الاسلام ﴿ لِيُظَاهِرَهُ ﴾ أي الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿ عَلَى الَّذِينَ كُتِبَ ﴾ أي على أهل الأديان كلها فيفسخهم أو يظفر دين الحق على سائر الأديان بدينه إياها حسما فيقتضيه الحكمة قال في الدين سواء كان الضمير للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أم للدين الحق للاستفراق . وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن الضمير للرسول عليه الصلاة والسلام وأل لا يهد أي ليهله شرائع الدين كلها ويظهره عليها حتى لا يخفى عليه عليه الصلاة والسلام شيء . رآ أكثر المفسرين على الاحتمال الثاني قالوا : وذلك بعد نزول عيسى عليه السلام فانه حينئذ لا يبقى دين سوى دين الاسلام ، والجمله بيان وتبرير لضموم الجملة السابقة لأن ما آل الاتمام هو لاظهار ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ٣٣ ﴾ على طرر ما قبله خلا أن وصفهم بالشرك يبدو وصفهم بالكفر قيل : للدلالة على أنهم ضموا الكفر بالرسول لعل للشرك بالله تعالى ، وظاهر هذا أن المراد بالكفر هنا تقدم الكفر بالرسول ﷺ وتكذيبه وبالشرك الكفر بالله سبحانه مفرقة التفات ولا مانع منه .

وقد عدلت ما في هذين المضممين من المناسبة التي باق في كون ذلك البلاغة حاوبا لها تدبر . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ شروع في بيان حال الاحرار والرهبان في إعوانهم لأردلهم إثر يلقونه حال الانساع في اتخاذهم لهم أربابا ، وفي ذلك تنبيه للمؤمنين حتى لا يحرموا حول ذلك الحى ولها وجه الخطاب إليهم ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْأَحْبَارَ وَالرَّهْبَانَ لَكُمْ تَكُنْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْأَعْلَ ﴾ يا حذو بها لا تشاء لتغير الأحكام والشرائع والتخفيف والمساهمة فيها ، والتعبير عن الواحد بالأكل مجاز مرسل والعلاقة العلية والمعلولة أو اللارمية والمترتبة على الأكل ملزوم للأحد كما قيل .

وجود أن يكون أفراد من الأموال الاطعمة التي تتركب بها مجزأ مرسلا ومن ذلك قوله . يا ظل كل ليلة أكافا . فانه يريد عافا بشئ أكاف . واخار هذا العلامة الطائي وهو أحد وجهين ذكرهما الزمخشري ، وثانيهما أن يستعار الأكل للاخذ وذلك على ما قرره العلامة أن شبه حالة أخذهم أموال الناس من غير تعيين بين الحق والباطل وتفرقة بين الحلال والحرام للشهالك على جميع عظامها بحالة منهمك جائع لا يميز بين طعام وطعام في التناول ، ثم ادعى أنه لا طائفة تحت هذه الاستعارة وأن استشهاده بأخذ الطعام وتناوله صحيح ، وأحيب أن الاستشهاد به على أن بين الأخذ والتناول شهاد إلا فذلك عكس المقصود ، وفائدة الاستعارة المبالة في أنه أخذ بالباطل لأن الأكل غاية الاستيلاء على الشيء ويصير قوله تعالى : ( بالباطل ) على هذا زيادة مبالة ولا كذلك لو قيل يأخذون ﴿ وَيَصْنَعُونَ ﴾ الناس

﴿عَرَفَ سَبِيلَ اللَّهِ﴾ أي دين الإسلام أو عرف المسلك المقرر في كتبه، أي ما افترده وحرره، مأخذاً من الشاء ويجوز أن يكون (يصدون) من الصدود على معنى أنهم يحرسون عن سبيل الله فيحذرون ويحذرون بطلهم أموال الناس بالباطل، والذين يذنبون الذهب والنقش أي يحصرونها ومنه ناه كذا قال اللحن أي مجتمعه، ولا يشترط في الكثر الذين يذهب طائفة الجمع وأخفق، والمراد من الموصول ما الكثير من الاحبار والرهان لأن الكلام في دهم، ويكون ذلك ما لعه فيه حدث وصهر بالحرص بعد وصهم بما سبق من أخذ الرأبيل في الإبطال وإما المسمون لجري ذكرهم أيضاً وهو الأنسب بقوله تعالى:

﴿وَلَا يُعْقِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لأنه يشر بأنهم من ينفق في سبيله سبحانه لأنه المتبادر من التي عرفاً يكون ضمهم في قول المرشحين من أهل الكتاب بعلية ودلالة على كونهم سرقة لهم في اسحق في البشارة بهاذب، واحذر بعض المحققين حله عن الموم ويدخل فيه الاحبار والرهان دحراً أولاً، ودر غير واحد الاتفاق في سبيل الله الرثة، ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما زنت هذه الآية كبر ذلك على المسلمين فقال عمر رضي الله تعالى عنه: يا أرحم، كم صطلق بقل: يا بني الله انه كبر على أصحابك هذه الآية فقل عليه الصلاة والسلام. ان الله تعالى لم يمرض الركاة إلا ليضرب ما بقي من أموالكم.

وأخرج الطبراني، والبيهقي في سننه وغيرهم عن ابن عمر قال: «قال رسول الله ﷺ ما أدى زكاة وليس بكسرة أو بكراً أو عذابة من الرعية عليه مع عدم لاهاق فيها أمر الله تعالى أن ينفق فيه، ولا يمارص ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «من ترك صغراً أو بيضاء كوى بها» لأن المراد بذلك ما لم يؤد حقه كما يرشد إليه ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقه إلا إذا كان يوم قيامه صعدت له صفائح من نار فيكوى بها جبهه وحبيه» وفيه: إنه كان قد أن تفرض الزكاة وعبه حل، رواه الطبراني عن أبي أمامة قال تب في رجل من أهل الصفة فوجد في منزله دينار فقال النبي ﷺ كية ثم توفى آخر فوجد في مزرعة أرا قال عليه الصلاة والسلام كيتين، وقيل: من هذا لأن الرجلين أظهرهما الفقير من بدا الحاجة، انتظمهم في سلك أهل الصفة الذين هم تلك الصفة مع أن عندهما ما عندهما وكان جراًهما الكية والأكيتين لذلك، وأخذ بظاهر الآية فأوجب اهتاق جميع المال المضاعف عن الحاجة أبودر رضي الله تعالى عنه وجرى به لذلك وبين معاوية رضي الله عنه في الشام ما شكاه له إلى عثمان رضي الله تعالى عنه في المدينة فاستداه ابنها فراه مصرًا على ذلك حتى إن كتب الاحبار رضي الله عنه قال له: يا أباذر أن مللة الخنيزية أسهل المال وأعطا وأجبت لم يجب اهتاق كل الثمار في مللة اليهودية وهي نصيب المال وأشدّها كيف يجب فيها غضب رضي الله تعالى عنه وكانت فيه حدة وهي التي دعت إلى تمييز ملال رضي الله عنه وأمه وشكايته إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله فيه: «إليك امرؤ فلك جهلية» فرفع عصاه ليضربه وقال له: يا يهودي ماذا لك من هذه المسائل فهرب كعب قتيبه حتى استعاظ بظهر عثمان رضي الله تعالى عنه فلم يرجع حتى ضربه. وفي رواية أن الضربة وقعت على حان، وكثير المترضون على أبي در في دعواه تلك، وكان الناس يقرعون له آية المواريث ويخربون. لو وجب اهتاق كل المال لم يكن للآية وجه، وظنوا بجمعهم عليه مردحين حيث حتى مسعرين منه ذلك فأحار المرلة فاستشار عثمان فيها فأشار إليه بالدعاب إلى الرقة فسكن فيها حسباً

تريد ، وهد ما مولى عليه في هذه القصة ، ورواه الشعة على وجه حملوه من مطاعن ذي النورين وعرضهم بذلك طعناه بوجه وبأن نقه إلا أن يتم بوجه ( فبشرهم بمذاب أليم ) خبر الموصول والعالم بالامر غير مره وجور أن يكون الموصول في محل نصب فعل يفسره ( فبشرهم ) واسيعير بالشاره للتهكم وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ كَمَصْرُوبٌ مَذَابٌ أَلِيمٌ أَوْ مَضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَيْ يَذْنُبُونَ يَوْمَ أَوْ إِذْ لَر . وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ عَذَابٌ يَوْمَ وَالْمَقْدَرُ يَدُلُّ مِنَ الْمَذْكُورِ فَلَا حَذَفَ الْمَصَافِ أَقْبَمَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ﴾ ( يُجْحَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ) أي توفد النار ذات حي وحر شديد عليها ، وأصله تحمي ، النار من قولك حيت الميسر وأحيته فجس الاحياء للنار مبالغة لأن النار في نفسها ذات حي فإذ وصفت بأنها تحمي دل على شدة تفرده ثم حدثت الدبر وحول الاسناد إلى الجار والمحرور تنسها على المقصود دأبهم وحس فانتقل من صيغة التثنية إلى التذكير بما نقول : رفعت القصة إلى الأمر فإذا طرحت القصة وأسند الفعل إلى الجار والمحرور وقت رفع إلى الأمر . وعن ابن عامر أنه قرأ ( تحمي ) بالناء العوقاية بأداءه إلى النار كأصله وإعاقيل ( عليها ) والمذكور شيان لأنه ليس المراد هما مقداراً مبرهاً بهما ولا الجنس صادقاً بإعاقيل والكثير بل المراد الكثير من الذنائب والعيثام لأنه الذي يكون كبراً وتي ضمير الجمع للدلالة على الكثرة ولو أتى بضمير الشبهة احتمال خلافه . وكذا يقال في قوله سبحانه . ( وَلَا يَنْفَعُهَا ) وقيل : انضمير لكنوز الأموال المفهومة من الكلام ويكون الحكم عاماً ولذا عدل فيه عن الظاهر ، وتخصيص الذهب والفضة بالذكر لأنهما الأصل للعالم في الأموال لا للتخصيص أو للفضة ، وانفنى بها لأنها أكثر وأسمى أيها الخوج ولأن الذهب يهلم بها بالطريق الأولى مع قربها لفظاً ( فَتَكُونُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجَنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ) خصت بالذكر لأن عرض الكافرين من الكنز والجمع أن يكونوا عند الناس ذوي وجاهة ورياسة بسبب العى وأن يتعمروا بالطعام الشهير والملايس الهية فلو جاهدتهم كان الكنى محماتهم ولا متلاء جنوبيهم بالطعام كوا عليها ولم ليسوه على ظهورهم كويت ، أو لأنهم إذا رأوا المغير السائل ذروا ما بين أعينهم وأزوروا عنه وأعرضوا وطروا كصفا ودلوه ظهورهم واستقبلوا جهة أخرى ، أو لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة فلها المشتملة على الأعضاء الرئية التي هي الدماغ والقلب والكبد ، وقيل : لأنها أصول الجهات الأربع التي هي مقادير البدن وما حيره وجباه فيكون ما ذكر كناية عن جميع البدن ، ويبقى عليه مكنة الاختصار على هذه الأربع من بين الجهات الست وتكاملها بعضهم بأن الكنز وقت الكنز خذره من أن يطلع عليه أحد يلتفت يمينا وشمالا وأماما ووراء ولا يكاد يخطر إلى فوق أو يتخيل أن أحدا يطالع عليه من تحت ، فلما كانت تلك الجهات الأربع ، يطلع نظر موه طئته خذره دون لجهتين الآخرين اقتصر عليهما ، وهو مع اعتدائه على اعتبار الله في الكنز في حيز المنع فلا ينفخ به . وقيل : إنما خصت هذه المواضع لأن داخلها جوف بخلاف البدن والرجل ، وفيه أن البطن كذلك ، وفي جمعه مع الظاهر لطافه أيضا ، وقيل : لأن الجهة محل الوسم لظهورها والجيب محل الألم والظاهر محل الحدود لأن الداعي للكنز على الكنز وعدم الاتفاق خوف الفقر الذي هو لموت الأحرار حيث انهمسب للكدوعرق الجبين والاضطراب يمينا وشمالا وعدم استقرار الجنب لتحصيل المعاش مع خلل المنتصف بهما يستدياه



ويعول في المهمات عليه فلهذا حصة الأمن من اندك وعرق الجحيم تكوى جبهته والملاحظة لأمن من لا اضطراب  
والطمع في استقرار لجنته يكوى جنته والملاحظة استناد الظاهر والانسكال على ما يزعم انه الركن الأقوى  
وأنودر الأقوى يكوى ظميره ، وقيل غير ذلك وهي أووال يشبه بعضها بعضا والله تعالى أعلم بحقيقة الحال •  
وأباما كان فليس المراد أنه يوضع دينار على دينار أو درهم على درهم فيكوى بها ولا أنه يكوى بكل بأن  
يرفع واحد ويوضع له آخر حتى يؤتى على آخرها بل أنه يوسع جلد الكافر فيوضع كل دينار ودرهم على  
حدته كما نطقت بذلك الآثار ونظافت به الاخبار ( هَذَا مَا كُنْتُمْ ) على ارادة القول به يتعلق انظر  
السابق في قول أي يقال لهم يرمي بمعنى عليها هذا ما كنتم كنتم ( لَأَنْفُسَكُمْ ) أي لمنفعتهم فكل عين مضرتها  
وسب تعذيبها ، فاللام للتعلم ، وأنت في تقدير المضاف في سطم بالخيار ، ولم يجعل اللام بذلك لعدم  
جدواه ( وما ) في قوله سبحانه : ( قَدْ وَفُوا مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ) يحتمل أن تكون مصدرة أي وبال كتم أو بال  
كنتم كالذين ورجع الأول بأن يكون كان ناقصة لمصدر كلاما وبأن المقصود الخبر وكان أي ذكرت  
لاستحضار لصورة الماضية ، ويحتمل أن تكون موصولة أي وال الذي تكفرونه ، وفي الكلام استعارة مكينة  
وتخييلية أو تبعية • رفرى ( تكفرون ) بضم الون فالماضي كسر كضرب وفعد ( إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ )  
أي مبدع عدد شهور سنة ( عِنْدَ اللَّهِ ) أي في حكمه ( اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ) وهي الشهور القمرية المطلوبة  
اد عليها يدور ذلك الأحكام الشرعية ( فِي كِتَابِ اللَّهِ ) أي في الدوح المحفوظ •

وقيل : فيها اثنتا عشرة راجب على عباده الأخذ به ، وقيل : القرآن لأن فيه آيات تدل على الحساب ومندل  
القمر وليس بشيء ( يَوْمَ تَخَلَقَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ) أي في ابتداء ايجاد هذا العالم ، وهذا الظرف متملق  
ما في كتاب الله من معنى الثبوت الدل عليه بمنطوقه أو بتدقيقه وبالكتاب إن كان مصدرا بمعنى الكتابة أو مراد أنه  
في ابتداء ذلك كانت عدته ، مادكر وهي الآن على ما كانت عليه ، و( في كتاب الله ) صفة ( اثنا عشر ) وهي  
حبر ( إن ) و( عند ) معمول ( عدة ) لأنها مصدر كاشركة ر ( شهرا ) تمييز مؤكدا في قولك : عندي من  
البنائير عشرون ديناراً ، وما يقال : إنه لرفع الإجام ادلو قبل عدة الشهور عند الله اثنا عشر سنة لكان كلاما  
مستقيما ليس بمستقيم على ما قيل ، وانصر له أن مراد القائل إنه يحتمل أن تكون تلك الشهور في ابتداء  
النيا لذلك كما في قوله سبحانه : ( وإن يوما عند ربك كألف سنة ) ونحوه ولا مانع منه فإنه أحسن من  
الريادة المحضة ، ولم يجوزوا تماق ( في كتاب ) بعده لأن المصدر اذا أخبر عنه لا يعمل فيما بعد الخبر . ومن  
الناس من جعله بدلا من ( عند الله ) وضحه أبو البقاء بأن فيه الفصل بين البدل والمبدل منه بخبر العامل في  
المدل ، وجوز بعض أن يجعل ( اثنا عشر ) مثلاً و( عند ) خبر مدم والجملة خبر إن أو إن الصرف لاعتباره  
عمل الرفع ( في اثنا عشر ) ، وقوله سبحانه : ( مِمَّا رَزَقْنَاهُ حَرَمٌ ) يجوز أن يكون صفة لاثنا عشر وأن يكون  
حالا من الضمير في انظر وأن يكون جملة مستأنفة وضمير ( منها ) على كل تقدير لاثنا عشر ، وهو أنه  
( ٢ - ١٢ - ج - ١٠ - تفسير روح المعاني )





العلم مؤول بارتكاب المعاصي ، وتخصيصها بالهي عن ارتكاب ذلك فيها مع ان الارتكاب مسمى عنه مطلقا لتعظيمها والله سبحانه أن يميز بعض الأوقات على بعض فارتكاب المعصية فهو أعظم وذو اكوار تكام في الحرم وحال الاحرام . وعن عطية بن ابي رباح أنه لا يحسن للناس أن يعدزوا في الحرم والأشهر الحرم إلا أن يقاتلوا ، واستثنى هذا لأنه لا دفع فلا يمنع منه بالاتفاق أو لأن هذه الحرمات في ذلك ليس منهم بل من البادية . ويؤيد القول بالنسخ أنه عليه الصلاة والسلام حاصر الطائف وغزا هوارن حين في شوال وذى القعدة سنة ثمان (١) وَقَتَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً أَي جَمِيعاً ، واشتهر أنه لا بد من تكثيره ونسخه على الحال وكون ذى الحال من العقلاء ، وخطأوا الزمخشري في قوله في خطبة المفضل : يحيط بكافة الأبواب ومحطوه هو المخطئ . لأننا إذا علمنا وضع لفظ المعنى عام بقول من السلف وتبع لحوار استعماله في كلام من يعتد به ورأيهم استعماله على حالة مخصوصه من الأعراب والتعريف والتكثير ونحو ذلك جازما عن ماهر الظاهر أن يخرجه عن تلك الحالة لآلوا واقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته لعرب العاربة والمستنيرة يكون قد حجبنا الواسع وعسر الكلام بالعربية على من بعدهم ولما لم يخرج بذلك عما وضع له فهو حقيقة ، فكافة - وإن استعملته لعرب منكرأ منصوبا في الناس خاصة يجوز أن يستعمل مفعلا ومنكرأ بوجوه الأعراب والاس وغيرهم وهو في كل ذلك حقيقة حيث لم يخرج عن معناه الذي وضعوه له وهو معنى الجميع ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ما ذكر ولا ينكر ذلك إلا جاهل أو مكار ، على أنه ورد في كلام الماه على ما ادعوه ، ففي كتاب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لا ينبغي كافة فوجدت لآل بني كافة يستمال المسلمين لكل عام ، تقي مثقال عيناً ذهباً . إيرير ، وهذا في شرح المقاصد ما صح ، والمخطئ أن موجودا في آل بني كافة إلى قريب هذا الزمان بديار العراق ، ولما آلت الخلافة إلى أمير المؤمنين على كرم الله تعالى وجهه عرض عليه بعد ما فيه لهم وكتب عليه بخطه الله الأمر من قس ومن بعد يومئذ يفرح المؤمنون أنه أول من تم أمر من الاسلام (١) ونصر الدين والاحكام عمر بن الخطاب ورسمت مثل ما رسم لآل بني كافة في كل عام مائتي دينار ذهبا ابريزا وانعت أثره وجعلت لهم مثل ما رسم عمر إذ وجب على وعلى جميع المسلمين اتباع ذلك كتبه على بن أبي طالب ، فانظر كيف استعمله عمر بن الخطاب مفعلا غير منصوبة لعير العقلاء وهو من هو في القصة وقد سمعته مثل على كرم الله تعالى وجهه ولم يذكره وهو واحد الأحديس ، فأى إنكار واستهجان يقبل بعد . ف قوله في المعنى - كافة - مختص بمن يعقل وهم الزمخشري في تفسير قوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) إذ قدر كافة فقنا لمصدر مخوف أي رسالة كافة لأنه أضاف إلى استعماله فيها لا بقول أخرجه عما التزم فيه من الحال كونه في خطبة المفضل مما لا يلتفت إليه ، وإذا حاد تعريفه بالاصافة جاز بالالف واللام أيضا ولا عبرة بمن خطأ فيه كصاحب القاموس وابن الخشاب ، وهو عند الأزهري مصدر على فاعلة كالعافية والمأفة ولا يشي ولا يجمع ، وقيل : هو اسم فاعل والتاء فيه للبالغة كتدرواية وعلامة واليه ذهب الراعب ، ونص أن المعنى ما قالوهم فافين لهم كما ياتلوكم كافين لكم ، وقيل : معناه جماعة ، وقيل للجماعة الكافة كما يقال لهم الورعة لقوتهم باجتماعهم ، ونأوه ككتابه جماعة . والحاصل أنهم رواية ودراية لم يصيبوا

فيما التزمه من تكفيره ونحوه واحتصاصه "العقلاء" وأما "أحمق" في أصله من هو مصدر أو سم فاعل من  
 اكسف وأل تاء هل هي لام العلة أو ما يثبت، ثم إنهم قد عرفوا فيه واستعملوه كالمعبر بمعنى حميد أو على ذلك  
 من الأكثرون على الآية قالوا: وهو مصدر كسف عن شيء، وبإضافه على بجمع بإضافة "أما" مكسرة  
 عن الزيادة أو يستدل بأنه يكف عن التعرض له أو يتخلف عنه، وهو حذف "أما" من "أما من أحمق" أو من المعصوم،  
 فمعنى قالوا المكشركين فإنه لا يتخلف أحد منهم عن قولهم أو لا نركو قدام واحد منهم، وكذا في جواب شبهة  
 به، واستدل بالآية على الاحتمال الأول على أن النسيء فرض عين

وقيل: وهو كذلك في صدر الآية ثم سجدوا ثم سجدوا وأصبحوا نسيء مع النسيء ٣٦  
 بالولاية والنهي فاتهموا العوزوا بولاية وهو مصدر سجد ٤٤ فهو رشاد لهم في ما ينفعهم في قتلهم من أمرهم  
 به، وقيل: لمردان الله بمكسبهم بالنسيء ولا مذهب فيها، وشروعه من قتال، وأما وضع المظهر موضع المضموم  
 مدحاهم وتعالى وحسنه صريح على ذلك وأيد بأنه إمداد في النسيء، وقيل: هي إشارة وصلة إلى هم  
 بالنسيء بسبب أنهم كما يشعر بذلك التعليل بالمشقة، وما ذكره نحن لا يخلو عن حسن إلا أن الأمر  
 بالتقوى فيه أعم من الأحداث والذرائع ومثله كثير في الكلام "أما النسيء" هو مصدر سجد ٤٤  
 وجاءه نسي كالنهي والنسيء كالتدبير، والسيء كالتدبير وثلاثها مصدر سجد ٤٤ كالنسيء، وقيل: هو وصف  
 كقتيل وجريح وأخير الأول لأنه لا يخرج منه في تقدير خلافه، إذا كان معناه فإنه لا يخبر عنه بزيادة  
 إلا أن أول در زيادة أو نسيء زيادة، وقد قرئ بجميع ذلك

وقرأ بفتح (النسيء) بإبدال الحزرة ياء وأدغامها في ياء، وأمراده تأخير حرمة شهر إلى آخر، وذلك أن  
 العرب كانوا إذا جاء شهر حرام وهم محاربون أحبوه وحرموا مكانه شهر آخر فبمحلون المحرم ويحرمون  
 صهرا فان احتجرا أيضا أحليه وحرموا، إنما الأول وهكذا كانوا يفعلون حتى استدر النحر، على شهر  
 السنة كلها، وكانوا يعتبرون في التحريم بحد تمدد لأخصوبة الأشهر المأخوذة، ويرادوا وعدا شهر  
 بأن يجعلوها ثلاثة عشر أو أربعة عشر لتفسيح لهم الوقت، يجعلوا أربعة أشهر من السنة حراما أيضا، ولذا حرص  
 على العدد المأخوذ في الكتاب والسنة، وكان يختلف وقت حجهم لذلك، وكان في السنة التسعة من الهجرة  
 التي حج بها أبو بكر رضي الله تعالى عنه بالناس في ذي القعدة وفي حجة الوداع في ذي الحجة وهو الذي كان  
 على عهد إبراهيم عليه السلام ومن قبله من الأنبياء عليهم السلام، وما قال صلى الله تعالى عليه وسلم: إلا إن  
 الزمان قد استدار، الحديث، وفي رواية أنهم كانوا يحجرون في كل شهر عامين فحجوا في ذي الحجة عامين  
 وفي محرم عامين وهكذا، ووافقت حجة الصديق في ذي القعدة من سنتهم الثانية، وكانت حجة رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم في الوقت الذي كان عليه، قال ما قال، أي: أعاد ذلك التحريم بزيادة في الكفر  
 الذي هم عليه لأنه محرم ما أحل الله تعالى وقد استحلوه وتعدوا شريعة وذلك كفر صمد إلى كفرهم

وقيل: إنه معصية صمد إلى الكفر وكان يرد الإتيان بالطاعة بزيادة الكفر بالمعصية،  
 وأورد عليه أن المعصية ليست من الكفر بخلاف الطاعة فإما من الإيمان على رأي، وأجيب عنه بما لا يصفو  
 عن المكدر في يصل به الآية كمرأى إصلاحا على إصلاحهم القديم، وقرئ: (يصل) على البلاء للعائن

من الاعمال على أن الماعل هو الله تعالى ، أي يحاق فيهم الضلال عند مباشرتهم لمباديه وأساسه وهو المعنى على قراءة الأولى أيضاً ، ويدل الماعل في القرآنين الشيطان ، وجور على القراءة الثانية أن يكون الموصول فاعلاً والمفعول محنوف أي أترعهم ، وقيل : الماعل الرؤساء والمفعول الموصول . وفري . ( يصل ) ففتح الياء والضاد من ضال بضال ، و ( مض ) بنون العظمة ( يحلوه ) أي الشهر المأخوذ ، وقيل : الضمير للنفس على أنه فعل بمعنى مفعول ( عام ) من الأعوام ويحرمون مكانه شهراً آخر مما ليس بحرام ( ويحرمونه ) أي يحافظون على حرمة ما كانت ، والتعبير عن ذلك بالتحريم باعتبار إحلالهم في العام الماضي أو لإستنادهم له إلى آلتهم كما سيجي إن شاء الله تعالى ( عام ) آخر إذا لم يتفق بتعبيره غرض من أغرضهم ، قال السكاكي : أول من فعل ذلك رجل من كنانة يقال له نعيم بن ثعلبة وكان إذا هم الناس بالصدور من الموسم يقوم فيخطب ويقول لامرأة لما قضيت أما الذي لأعابولاً أعاب فقول له المشركون : لك شميساً ألوهة أن يسنهم شهراً يغزون فيه ويقول . إن صفر العام حرام فإذا قال ذلك حلوا الاوتار ونزعوا الاسنة والارجلة وإن قال حلال عقدوا الاوتار وركبوا لارحة وأغاروا . وعن الضحاك أنه جئته من عوف الكناني وكان مطاعاً في الجاهلية وكان يقوم على حمل في الموسم فينادي بأعلى صوته إن آلتكم قد أحلت لكم المحرم فأحلوه ثم يقوم في العام القابل فيقول إن آلتكم قد حرمت : عيبكم المحرم المحرمه ، وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : كانت السيدة حبي من نبي مالك بن كنانة وكان آخرهم رجلاً يقال له الفليس وهو الذي أنسا المحرم وكان ماسكاً في فومه وأنشد شاعرهم : وما يسن الشهر الفليس . وقال السكاكي :

ونحن الناسون على معد شهر الحل نجعلها حراماً

وفي رواية أخرى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن أول من سن النفس محروم بن حلي بن قمنة ابن خندف . واجلستان تفسير للضلال فلاحل لها من الاعراب ، وجور أن تكونا في محل نصب على أحما سال من الموصول والعام عامه ( ليوأطئوا ) أي ليوافقوا . وقرأ الزمري ( ليوأطئوا ) بالنشيد ( عدة ما حرم الله ) من الأشهر الأربعة ، واللام متعلقة ببحرموه أي يحرمونه لأجل موافقة ذلك أو بما دل عليه مجموع الصلبي أي فعلوا ما فعلوا لأجل الموافقة ، وجعله بعضهم من التاديع ( يمحلوها ما حرم الله ) بخصوصه من الأشهر المعدية ، والحاصل أنه كان الواجب عليهم العدة والتخصيص فبشرط تركوا التخصيص فقد استحلوا ما حرم الله تعالى ( ربي لهم سوء أعمالهم ) وقرئ على البناء للماعل وهو الله تعالى أي جعل أعمالهم مشتهرة للطع محبوبة للنفس ، وقيل : حظهم حتى رأوا حساً مائساً بالحقين ، وقيل : المزب هو الشيطان وذلك بالسوسة والاغواء بالمقدمات الشريرة ( والله لا يهدي القوم الكافرين ٣٧ ) هداية موصلة للمطلوب البتة وإعما يهديهم إلى ما يرسل إليه عند سلوكه وهم قد صدروا عنه بسوء اختيارهم فتأهوا في تيه الضلال ، والمراد من الكافرين إما المتدهون ففيه وضع الظاهر موضع الضمير أو الاعم ويدخلون فيه دخولاً أولاً ( يسأل الذين آمنوا ) عود إلى ترغيب المؤمنين وحثهم على المقاتلة بعد ذكر طرف من منافع أعدائهم ( مآلهم ) استفهام فيه معنى الإنكار والتوبيخ ( إذا قبل لكم أنفروا في سبيل الله ) أي أخرجوا للجهاد ، وأصل انفروا على ما قبل الخروج

لأمر أو حب ذلك ﴿إِنَّا قَاتِلُهُمْ﴾ أى تباطؤهم ولم تسرعوا وأصله تقاتلهم ومقرأ الاعمش فادعمت الشاة الشاة واجتلب همرة الوصل للتوصل إلى الابتداء بالسائل وضبطه قول الشاعر:

تَوْقِي الصَّحْبَ إِذَا مَا لَقِيتُمْ حَفْرًا عَنَبَ الْمَدَاقِ إِذَا مَا تَابَعَ الْقَبْلُ

ومع تعاقب (دا) والجملة في موضع الحال، ومفعول ماضٍ ماضٍ مضارع معى أى: لكم متتاقين حين قال لكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتقوا، وجوز أن يكون العامل في (إد) الاستمرار لمقدر في (لكم) أو معى الفعل المندرج عليه بذلك أى شئ، حاصل أو حصل لكم أو ما تصعبون حين قبل بكم اتقوا وقرئ (أما قلتم) بفتح الهمزة على أنها للاستفهام الاستكاري لتوبيخهم وهمزة الوصل سقطت في الدرج، وعلى هذه الفة لا يصح تعلق (بنا) بهذا الفعل لأن الاستفهام له الصدارة فلا يتقدم معموله عليه، ولعل من يقول يتوسع في اطرافه لا يتوسع في غيره يجوز ذلك، وقوله سبحانه ﴿إِنَّا قَاتِلُهُمْ﴾ متعلق بما قلتم على تضمينه معنى المين ولا حلا ولا لولاه لم يعد إلى، أى اتقوا فتم منتهى الدنيا وشهواتها انما هي عما قليل وكرهتم مشاق الجهاد ومتاعه المستقبعة للراحة الخالدة والحياة الباقية أو إلى الإقامة بداركم ودياركم والاول أبلغ في الاستكثار والزيح ورجح اليأس بأنه أمدع، توهم شأمة التكرار في الآية، وكان هذا التثاق في غرزة تبوك فكانت في رجب سنة ثمان مائة للهجرة بعد أن رجع من الطائف أقام بالمدينة قليلا ثم استنصر الناس في وقت حمة وشدة من الحر وحذب من البلاد وقد أدركت ثمار المدينة وطابت طلائع مع بعد الشقة وكثرة العدو فشق عليه الشخوص لذلك •

وذكر ابن هشام أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا يخرج في غزوة الاكسى عنها وأحبر أنه يريد عبر الوجه الذي يسمونه إلا ما كان من غزوة تبوك فانه عليه الصلاة والسلام يدها لابس لبنا هرا لذلك أمته ﴿أَرْضَعْتُمْ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا﴾ وغزوة هذا ﴿مِنَ الْآخِرَةِ﴾ أى بدل الآخرة وبمعناها العالم ﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا﴾ أى فإوتاهما ومفادها أو فإما التمتع بها وببدايتها ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ أى في جنب الآخرة ﴿إِلَّا قَلِيلٌ ۝ ٣٨﴾ مستحق لا يبعأ به، والاحطوار في مقام لاضمار زيادة التفسير، و(في) هذه تسمى القياس لأن المقيس موضع في جنب ما يقاس به، وفي ترشيح الحياة الدنيا بما يؤذن بنصته ويستندعى الرعة فيها ونجرب الآخرة عن مثل ذلك مالمعة في بيان حقيرة الدنيا ودونها وعظم شأن الآخرة ورعتها • وقد أخرج أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وغيرهم عن انس قال: قال رسول الله صلى

الله تعالى عليه وسلم والله ما الدنيا في الآخرة إلا كما يجعل أحدكم أصبعه في ثوب ثم يرميها فليظفر ثم يرجعه • وأخرج الحاكم وصححه عن سهل قال: مر رسول الله ﷺ بنى الخليفة رأى شاه شاة برجلها فقال: أترون هذه الشاه هينة على صاحبها؟ قالوا: نعم قال عليه الصلاة والسلام: «وإني عسى يدها لادنيا أهون على الله تعالى من هذه على صاحبها ولو كانت تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء» ولا أرى الاستدلال على رذالة الدنيا الاستدلالا في مقام الضرورة نعم هي نعمت الدار لمن تزود منها لآخرته • ﴿إِنَّا قَاتِلُهُمْ﴾ أى ألا تخرجوا إلى عادناكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للخروج له ﴿يُعَذِّبُكُمْ﴾

أى الله عز وجل ﴿عَدَابًا أَلِيمًا﴾ بالاهلاك سبب فطيم لقطع ظهور عدوه، وخص بعضهم التعذيب بالآخرة وليس شيء، وعمه آخرون واعتبروا فيه الإهلاك ليصح عطف قوله سبحانه : ﴿وَيَسْتَدِلُّ﴾ عليه أى ويستدل بكم بعد إهلاككم ﴿فَوَمَا نَعْلَمُكُمْ﴾ وصعهم بالمعاصرة لهم لنا كيد الوعيد والتشديد في التهديد بالدلالة على المغايرة الوصفية ولذا تبيته المستلزمة للاستئصال، أى قوماً مطيعين مؤثرين لا آخر على الدنيا ليسوا من أولادكم ولا أرحامكم وهم أبناء فارس كما قال سعيد بن جبير أو أهل النجف كما روى عن أبي روق أو ما يعم القرطبيين كما اختاره بعض المحققين ﴿وَلَا تَصْرُوهُ شَيْئًا﴾ من الأشياء أو شيئاً من الضرر، والضمير لله عز وجل أى لا يقدح شأنكم في نصرته دية أصلاً فإنه سبحانه القنى عن كل شيء وفى كل أمر، وقيل: الضمير للرسول صلى الله عليه وسلم فإن الله عز وجل وعد الصفة والصدور كان وعده سبحانه مفعولاً لا محالة، والأول هو المروى عن الحسن وأخذه أبو علي الجبائي . وغيره، ويقرب الثاني رجوع الضمير الآتي إليه عليه الصلاة والسلام انتهى ﴿وَلَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ ٢٩﴾ فيعذر على اهلاكم والابناء قوم آخرين، وقيل: على اليبدين وتعبير الأسباب وانصرة فلا مدد فتكون الجنة تسمى خاص وتوطئة لها، بعده

﴿إِنَّا تَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ الدَّبَرُ كَهْرُوًا﴾ من مكة . واسناد الإخراج إليهم اسناد إلى السبب البعيد فإن الله تعالى أدن له عليه الصلاة والسلام بالخروج حين كان منهم ما كان ضريح صلى الله تعالى عليه وسلم بنفسه ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ حال من ضميره عليه الصلاة والسلام . أى أحد اثنين من غير اعتدال كونه صلى الله تعالى عليه وسلم ثانياً، من معنى قولهم ثالث ثالث وثلاثة ورابع أربعة وبحو ذلك أحد هذه الأعداد مطلقاً لا الثالث والرابع خاصة، وبذا مع الجمهور أن ينصب ما بعد بأن يقال ثالث ثالث ورابع أربعة، فلا حاجة إلى تكلف توجيه كونه عليه الصلاة والسلام ثانيهما كما فعله بعضهم . وقيل: (ثاني) سكون اللام على لغة من يجرى الناقص بجرى المفصور في الأعراب، وليس بضرورة خلافاً لما ذهب إليه من أحسن الضرورة في الشعر . واستشكلت الشرطية بأن الجواب فيها ماض ويشترط به أن يكون مستقلاً حتى إذا كان ماضياً قلب مستقلاً وهما لم يندب، وأجيب بأن الجواب محذوف أنهم شبهه مقامه وهو مستقبل أى إن لم تصروه فيصبره الله تعالى الذي قد صبره في وقت ضروره أشد من هذه المرة وإلى هذا يشير كلام مجاهد، وجوز أن يكون المراد إن لم تصروه فقد أوجب له الصبر حين صبره في مثل ذلك الوقت فل يحد له في غيره، وخرق بين الوجهين بعد اشتراكهما في أن جواب الشرط محذوف بأن الدال عليه على الوجه الأول النصرة المعينة بزمان الضمف والقلبة في السالف وعلى الوجه الثاني معرفتهم بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم من المنصورين، وقال العلقم: الوجهان متقاربان إلا أن الأول مبنى على القياس والثاني على الاستصحاب من النصرة ثمرة في تلك الحالة فتكون ثابته في الاستقبال إذا الأصل بقاء ما كان على ما كان، وقيل: إنه على الوجه الأول يقدر الجواب على الثاني هو نصر مستمر فيصح تربيته على المستقبل لشموله له ﴿إِذْ هُمَا فِي الثَّرَى﴾ بدل من (إذ أخرجه) بدل البعض إذ المراد به، أن مقسم فلا يتوهم التعابر المانع من البدلية، وقيل: (ثاني اثنين) والمراد بالعبار ثقب في أعلى ثور وهو جل في الجهة اليمنى لمكة على مسير ساعة، مكث فيه كما روى عن ابن عباس رضي الله



تعالى عنها ثلاثة أيام بحسب إسمه ، بالقطع ثم عاصر من فهد به ، وعلى كرم الله تعالى وجهه بجهرهما واشترى ثلاثة أعروش من البحرين وأستأجر لها دالا ، فلهذا كان في بعض الناس من أتاه الناشئة أنهم على كرم الله تعالى وجهه بالليل والدليل فركبوا وتوجهوا نحو المدينة ، ولا ختماته عليه الصلاة والسلام في العار ثلاثة اختفى الإمام أحمد فيما روى زمن فترة القرآن كذلك في إمار ، واحتق هذا لمد الحقيق رعن فتح خداد بعد المحاصرة سنة سبع وأربع بعد الألف والمائتين خرفا في العامة وبعض الخاصة لأمر ونسبت إلى وفاة هاهنا بعض المناهضين على في سرداب عند بعض الأئمة ثلاثة أيام أيضا لذلك ثم أخرجني منه بالمر أمين وأبني الله تعالى بذلك بالمر الميامين (إِذْ يَقُولُ) بذلك ، وقيل أول (أَصْحِيحِهِ) وهو أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه . وقد أخرج الأذرقطى . وابن شاهين . وابن مردويه . وغيرهم عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ لأبي بكر رضي الله تعالى عنه أنت صديقي في العار ، وأنت معي على الخوض ، وأخرج ابن عساکر من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما . وأبو هريرة . عنه ، وأخرج هو . وابن عدي من طريق الزهري عن أسد بن سوس أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لحسان هل قلت في أبي بكر رضي الله تعالى عنه شيئا ؟ قال : نعم قال : قن وأما أسمع . هاهنا حسان رضي الله تعالى عنه :

وكان اثنين في الغار المنيف وقد طاف العدو به إذ صاعدا الجبالا

وكان حب رسول الله قد علوا من البرية لم يعد له وجلا

اضحك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى مدت يواحدة ثم قال : صدقت ، حسان هو قال قلت : ولم يحالف في ذلك أحد حتى أتيتني فيما أعلم لكنهم يقولون ما سمعته ورده إن شاء الله تعالى (لا تخزنن إن الله معنا) بالصيغة والمعونة فهي معية محمودة وإلا فهو تعالى مع كل واحد من خلقه . روى الشيخان . وغيرهما عن أسد قال : حدثني أبو بكر قال : كنت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في العار فرأيت آثارا لمشركين هلك : يارسول الله لو أن أحدهم رفع قدمه لا يصير ما تحت قدمه . فقال عليه الصلاة والسلام : يا أبا بكر ما طالت مائتين الله تعالى ثلثهم . وروى البيهقي وغيره . أنه لما دخلوا الدار أمر الله تعالى أمسكوا فاستجبت على هم العار وبعدت حمامتين وحشيتين وعضنا فوه وأقبل فتان فريش من قل دهن وجلا بعضهم وسبوا فم حتى إذا كانوا قد أرمين ذراعا تمجل بعضهم فظار في العار ليرى أحدا فرأى حمامتين فرجع إلى أصحابه فقال ليس في العار أحد ولو كان قد دخله أحد ما بقيت هاتان الحمامتان . وجاء في رواية قال بعضهم (١) : إن عليه لمسكونا فل ميلاد محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فأنصروا ، وأول من دحل العار أبو بكر رضي الله تعالى عنه ، فقد أخرج ابن مردويه عن جندب بن سفيان قال : لما انطلق أبو بكر رضي الله تعالى عنه مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى العار قال أبو بكر : لا بدحلي يارسول الله حتى استبرئته قدحلت الغار فأصاب يده شيء فجعل يمسح الدم عن أصمته وهو يقول :

ما أنت إلا أصم دميت وفي سبيل الله ما لقيت

(١) موطأ في بعض الروايات أمية بن خلف أنه من

دوى اليه في الدلائل . وابن عساكر . وأنه لما خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مهاجراً بنيه  
أبو بكر فجعل يمشى مرة أمامه ومرة عن يمينه ومرة عن يساره . فقال له رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم : ما هذا يا أبا بكر ؟ فقال : يا رسول الله أذكر الرضا فأكون أمامك وذكر الطلب فأكون خلفك  
ومرة عن يمينك ومرة عن يسارك لا آس عليك فشي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخت على أطراف  
أصابعه حتى حفيت رجلاه فلما رأى ذلك أبو بكر جعل على كاهله وجعل يشتد به حتى أتى قم الغار وأنزله ثم  
قال : ولقد بعثت بالحق لا تدخل حتى أدخله فإن كان فيه شيء . نزل من قلبك فدخل ظم بر شدة فحمله فأدسه  
وكان في الغار حرق به حبات وأما على فخشى أبو بكر أن يخرج منه شيء . يؤذى رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم فأقمه قدمه فجعل يضربه ويأسده . وحدثت دعوة تتحدث وهو لا يرفع قدمه حياً رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم . وفي رواية : أنه سد كل خرق في الغار بثوب قطعه لذلك قطعاً وبقي حرق سده بعقبه .  
رضى الله تعالى عنه ﴿ قَوْلَ اللَّهِ سَكِينَةً ﴾ وهي الطمأنينة التي تسكن عندها القلوب ﴿ عَلَيْهِ ﴾ أي على النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم . وأخرج ابن أبي حاتم . وأبو الشيخ . وابن مردويه . واليه في الدلائل . وابن  
عساكر في تاريخه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن التميمي نا صاحب . وأخرج الخطيب في تاريخه  
عن حبيب بن أبي ثابت نحوه . وويل . وهو الظاهر لأن إلى عليه الصلاة والسلام لم يزعج حتى يسكن  
ولا يذفيه تمين ضمير ﴿ وَأَيْدَهُمْ يُجُودُ لَمْ تَرَوْهَا ﴾ له عليه الصلاة والسلام لمطفه على ( نصره الله ) لا على  
( أنزل ) حتى تتمك الضمائر على أنه إذا كان العطف عليه لا قيل لا يجوز أن يكون ضمير الضمير أيضاً كما يدل عليه  
ما أخرجه ابن مردويه عن حديث أس بن أبي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لأبي بكر رضي الله تعالى عنه :  
« يَا أبا بكر إن الله تعالى أرى سكينته عليك وأيدك . والح وأبى بيت فأى ضرر في انتعبك إذا كان الأمر طاهراً »  
واستظهر بعضهم الأول وادعى أنه المناسب للمقام وأن الـ سكينه لا يلزم أن يكون لدعم الأزعاج بل قد يكون لرويته  
ونصره ﷺ ، والله . للتعقيب الذكرى وفيه بعد ، ونصره بعضهم على ذلك لا احتمال بما لا يحرم حوله شائبة  
خوف أصلاً . والمراد بالجنود الملائكة البارون يوم بدر . والأحزاب . وحسين . وقيل : هم ملائكة أنزلهم  
الله تبارك وتعالى ليحرسوه في الغار . ويؤيده ما أخرجه أبو نعيم عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنه « أن  
أبا بكر رأى رجلاً يواجه الغار فقال : يا رسول الله إنه لرائنا قال : كلا إن الملائكة تسترقه الآن . أحنتم فلم ينشب  
الرجل أن فقد بول مستقبليهما فقال رسول الله ﷺ : يا أبا بكر لو كان براد ما فعل هذا . » والطاهر أنهما على  
هذا كما في الغار بحيث يمكن رؤيتهما عادة من هر خارج الغار . واعتصر هذا القول بأنه يأناه وصف الجنود  
بعدم رؤية المخاطبين لهم إلا أن يقال . المراد من هذا الوصف مجرد تعظيم أمر الجنود . ومن جعل العطف  
على ( أنزل ) التزم القول المذكور لافتقائه لظاهر حال الصاد أن يكون ذلك الانزال متعقب على ما قبله وذلك  
بما لا يتأتى على القول الأول في الجنود ﴿ وَجَعَلَ قَلْبَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى ﴾ أي ظنهم التي اجتمعوا عليهم في  
أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في دار الندوة حيث تجاهه به سبحانه على رغم أنوفهم وحفظه من كيدهم  
مع أنهم لم يدعوا في القوس مراعاً في إيصال الشر إليه . وجعلوا الدنيا لمن يقتله أو يأسره عليه الصلاة والسلام  
وخرجوا في طلبه عليه الصلاة والسلام رجالاً وركباناً فرجعوا صغراً لا كف سود الوجوه . وصار له بعض

من كان عليه هذه الصلاة والسلام ، فقد أخرج ابن سعد ، وأبو نعيم ، والبيهقي ظاهراً في الدلائل عن أنس رضي الله تعالى عنه قال : « لما أخرج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأبو بكر التمت أبو بكر فاذا هو فارس قد لحقهم فقال : يا بني الله هذا فارس قد لحق بنا فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : اللهم اصصرعه فصرع عن فرسه فقال : يا بني الله مرني بما شئت قال : «قف مكانك لا تتركن أحداً يلحق بنا فكان أول المار جاهدنا على رسول الله ﷺ وآخر المار مساجدة » وكان هذا الفارس سراقه ، وفي ذلك يقول لأبي جهم :

أيا حكم والله لو كنت شاهداً لأمر جوادى إذ تسبخ قوائمه

علت ولم تشكك بأن محمداً رسول يرهان فن ذا بقاومه

وصح من حديث الشيخين وغيرهما «أن القوم طلبوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبا بكر ، وقال أبو بكر : ولم يدركنا منهم إلا امرأة على فرس له فقلت : يا رسول الله هذا الطالب قد لحقنا فقال (لا تخروا إن الله معنا) حتى إذا دنا فكان بيضاء بينة قدر رمح أورعحين أو ثلاثة قلت : يا رسول الله هذا الطالب قد لحقنا ويكيت قال : لم تكني ؟ قلت : أما والله ما أكنى على نعتي ولكن أكنى عليك فدعا عليه عليه الصلاة والسلام وقال : اللهم اكتمناه بما شئت فصاحت فرسه إلى بطنها في أرض صلبة وثوب عنها وقال : يا محمد إن هذا عمك فادع الله تعالى أن ينحني مما أنا فيه فوالله لأعطين على من ورائي من الطالب وهذه كنانتي أخذ منها سهماً فانك ستعمر يا بني ونحني في موضع كذا وكذا فخذ منها حاجتك فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : لا حاجة لي فيها ودعا له فأنطلق ورجع إلى أصحابه وهضي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبا معه حتى قدمنا المدينة الحديث ، ويجوز تفسير الكلمة بالشرك وهو الذي أخرجه ابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والبيهقي في الاسماء والصفات عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فهو مجاز عن معتقدم الذي من شأنهم التكلم به ، وسرها بعضهم بدعوة الصكر فهي بمعنى الكلام مطلقاً ، ودعم شيخ الإسلام بأن الجمع المذكور على التفسيرين آيب عن حمل الجنود على الملازمة الحارسين لأنه لا يتحقق بمجرد الاتجاه بل بالقتل والاسر وبذلك وأنت تعلم أنه لا إله على التفسير الذي ذكرناه نحن على أن كون الجمع مبدءاً للجعل بتفسيره كاف في دفع الإلهاء بلا امتراء (وكلمة الله هي العليا) يحتمل أن يراد بها وعده سبحانه لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم لما شار إليه بقوله تعالى : (وإذ يكره بك الذين كفروا ليذبوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويعكرون ويعكر الله والله خير الماكرين) وإما كلمة التوحيد كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، وإما دعوة الإسلام كما قيل ، ولا يخفى ما في تغيير الأسلوب من المداخلة لأن الجلة الاسمية تدل على لدوام والنبوت مع الإيذان بأن الجعل لم يتطرق لتلك الكلمة وأما في نفسها عالية بخلاف علو غيرها فإنه غير ذاتي بل يجعل وتكلف فهو عرض زائل وأمر غير قار ولذلك وسط ضمير الفصل .

وقرأ يعقوب (كلمة الله) «لصعب عطفاً على (كلمة الدين) وهو دون الرفع في البلاغة ، وليس الكلام عليه كما عتق ريد علام ريد كما لا يخفى (وَاللَّهُ عَزِيزٌ) لا يعال في أمره (حَكِيمٌ ع) لا قصور في تدبيره هذا ، واستدل بالآية على فضل أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وهو لعمرى ما يدع الرافضي في جحر حطب أو مهامه قهر فأنها خرجت مخرج العتاب للؤمنين ما عدا أبا بكر رضي الله تعالى عنه . فقد أخرج ابن

عساكر عن سفیان بن عقیة قال: غائب الله سبحانه بالمسلمين حياء في به صلى الله تعالى عليه ، سلم غير أن بكر وحده  
فانه خرج من المعاتبه ثم قرأ (الانصروه) الآية . بل أخرج الحكيم "ترمذي عن الحسن قال : غائب الله تعالى  
جميع أهل الارض غير أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال : (الانصروه) الخ .

وأخرج ابن عساکر عن علي كرم الله تعالى وجهه . بلغني أن الله تعالى دم الناس كلهم ومذبح أبي بكر  
رضي الله تعالى عنه فقال ( الانصروه ) الخ ، وفيها النص على صحبه رضي الله تعالى عنه لرسول الله ﷺ  
ولم يشك ذلك لأحد من أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام سواء ، وكونه المراد من صاحب ما وقع  
عليه الاجماع ككون المراد من العدد في قوله تعالى (سبحان الذي أسمى اسمه) رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ،  
ومن هنا قلوا إن إكثار صحبه كفر ، مع ما تضمنته من تسمية الذي عليه الصلاة والسلام له قوله (لا تحزن)  
وتطمين ذلك بحجة الله سبحانه الخاصة المعادة بقوله (إن الله معنا) ولم يشك مثل ذلك في غيره بل لم يشك  
في معية الله سبحانه له ولآخر من أصحابه وكائن في ذلك أنه ليس بهم كائن بل هو الصديق رضي الله عنه  
وفي انزال السكينة عليه بناء على عود الضمير اليه ما يعيد السكينة في أنه هو . هو رضي الله تعالى عنه ولو لم يعضده ،  
وكنا في انزالها على الرسول عليه الصلاة والسلام مع أن المخرج صاحبه يرشد المصنف إلى أنهما كالشخص الواحد ،  
وأظهر من ذلك إشارة . ذكر إلى أن احزن قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ويشهد لذلك ما في حديث  
الشيخين . وأنكر الراهضة دلالة الآية على شيء من الفضل في حق الصديق رضي الله تعالى عنه قالوا . إن الدال على  
(مصر إن كان) ثاني اثنين) فيس فيه أكثر من كون أي مكرمتا العدد ، وإن كان (إدما في العار) فلا يدل على أكثر  
من اجتماع شخصين في مكان وكثيرا ما يجتمع فيه الصالح ، الطالح ، وأرباب كل (الصاحبه) والصاحبه تكون بين  
المؤمن والكافر كما في قوله تعالى (قال له صاحبه وهو يحاوره) كمررت (لذي خلقك) وقوله سبحانه (ومصاحبكم  
يجنون) (ومصاحب السجين) بل قد تكون بين من يعقل وغيره كقوله :

إن الحمار مع الحمار مطية وإذا حلوت به فقس صاحب

وإن كانت (لا تحزن) فيقال لا يحلو إما أن يكون احزن طاعة أو معصية لا جائز أن يكون طاعة وإلا  
لما هي صلى الله تعالى عليه وسلم فحين أن يكون معصية لمكان الهوى وذلك مثبت خلاف مقصودكم على  
أن فيه من دلالة على العين مدية ، وإن كان (إن الله معنا) فيجتمعت أن يكون المراد بآيات معية الله تعالى الخاصة ﷺ  
وحده لكن أي بناء على الباب الإيجاز ، وتطير ذلك الايات (أو هي) (وإنا أوليا لله على هدى أو في ضلال مبين)  
وإن كان (فأمر الله سكينته عليه) فالضمير به للذي صلى الله تعالى عليه وسلم لتلايلهم تصديق الصائغ ، وحديث  
يكون في تخصيصه هذه الصلاة والسلام بالسكنة هما مع عدم التخصيص في قوله سبحانه : (فانزل فمسينته على  
رسوله وعلى المؤمنين) إشارة إلى صدم ما ادعته ، وإن كان مدلت عليه الآية من خروجهم مع رسول الله ﷺ  
في ذلك الوقت فهو عليه الصلاة والسلام لم يخرجهم معه الا حذرا من كيد لو بقي مع المشركين  
بمكة ، وفي كون المجهر لهم بشراء الا ان عليا كرم الله تعالى وجهه إشارة لذلك ، وإن كان شيئا واما ذلك  
فينبه لتسكلم عليه انتهى كلامهم \*

ولم ير أنه أشبه شيء بهديان المحموم أو عردة السكران ولولا ان الله سبحانه حتى في كتابه الجليل  
عن اخوانهم اليهود والنصارى ما هو مثل ذلك رده رحمة بضعه المؤمنين ما كنا نصح في رده وما أوتجري

في ميدان تريعه قل: لكى لذلك أفور لا يحق أن (أبى الحسين) وكذا (أدهم في تمار) أنه يسلو بموونه  
المقام على فضل الصديق رضى الله تعالى عنه ولا دعى دلائلهم مطلقاً وموونه لمقام أظهر من ذر على علم ولا يكاد  
يتعلم كعش في أن الرجل لا يكون ثانياً باختياره لآخر ولا معه في مكان إذا فر من سواد الم بكر معولا  
عليه منحه صديق له لا سيما وقد أرك لآخر لأجله أرحا حات فيها قواله وحدث عنه بها نعمة وفارق  
أحابه وجهه أنراه وامتنى عارب سبب بص به المظ وتصر فيه خطا . وما يدل على فضل تلك الانبياء  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم مسكنا جش أبى بكر . فاصك . ثمين الله تعالى فيهم . واصحة الاموية وان  
لم يدل نفعها على المسمى لذكرها يدل عليه بموونه المقام أيضا واصحة صاحب الى الضمير للاموي أى صاحبه  
الذى كان معه في وقت محمودة الخليل حله و فقه الذى فارق لرافقه أهله قبله ، وأن (لا تحزن) ليس  
المقصود منه حقيقة النهى عن الحزن ، فانه من الامور التى لا تدخل تحت التكليف بل المقصود منه تنبيه  
الصديق رضى الله تعالى عنه أن يحزن . وما ذكره من قوله بجرى مثله في قوله تعالى حط بالموسى وهارون  
عليهما السلام : ( لا تحزنا ) وكذا في قوله سبحانه لا ي صلى الله تعالى عليه وسلم ( ولا يحزنك )  
قولهم ان العزة لله جميعا ) فى غير ذلك ، أفترى ان الله سبحانه نهى عن طاعته ؟ أو ان احدا من أولئك  
المعصومين عليهم الصلاة والسلام ارتكب معصية سبحانه هذا بهتان عظيم ، ولا يافى كون الحزن من  
الامور التى لا تدخل تحت التكليف ، فطر الى الله انه قد يكون موردا للندم والدم فالحزن عن قنات  
طاعة فانه ممدوح والحزن على فوت معصية فانه ممدوم لأن ذلك مستلزم آخر كما لا يخفى ، وما ذكر في حين  
العلاوة من أن فيه من الدلالة على الحزن ما فيه من ارتكاب النقص ما فيه ، فانا لا نسلم أن الحزن يدل  
على الحزن ، الا زم . حين موسى وأخيه عليهما السلام قدا ظنك بالحزن ؟ وليس حزن الصديق رضى الله تعالى  
عنه بأعظم من لاخلفاء المعصومين . ولا ظن مسلم أنه ظن عن حين أو ينصف بالحين أشجع الحق على الاطلاق  
صلى الله تعالى عليه وسلم . ومن أنصف رأى أن تنبأه عليه الصلاة والسلام لآنى بكر بقوله : ( لا تحزن )  
كما سلاه ربه سبحانه بقوله : ( لا يحزنك قولهم ) مشيرة الى أن الصديق رضى الله تعالى عنه عنه عليه الصلاة  
والسلام سارته عذبه جل شأنه فهو حبيب حبيب الله تعالى بل لو قطع نظر عن وفور مثل هذه النبأ  
من الله تعالى لبيه السبب صلى الله تعالى عليه وسلم كان نفس الخطاب بلا . تحزن . ثابت في دلالة على أنه رضى  
الله تعالى عنه حبيب رسول الله تعالى عليه وسلم والا فكيف تكون محاورة الاحياء . وهذا ظاهرا لا بعد  
الاعداء . وما ذكر من ان لمعية اخوة كانت لرسول الله عليه الصلاة والسلام وحده والآن . بناء لمد باب  
الايحاش من باب المسكارة المصرفة كما يدل عليه الخبر المار آت . عى أما إذا كان ذلك الحزن اشفاقا على رسول  
الله عليه الصلاة والسلام لا غير فأى ايحاش في قوله لا تحزن على أو الله معى ، وان كان شفاقا على الرسول  
صلى الله تعالى عليه وسلم وعى نفسه رضى الله تعالى عنه لم يقع التعبد موقعه والخلة مسوقة له ولو سلبا  
الايحاش على الاول ووقع التعبد . ووقعه على الثانى يكون ذلك الحزن دليلا واصحا على مدح الصديق ، وان كان على  
نفسه فقط فما يرعاه ذو النفس الحية لم يكن للتعبد معنى أصلا ، وأى معنى لا لا تحزن على نفسك  
إن الله معى لا معك .

على أنه يقال لراضى هل هم الصديق رضى الله تعالى عنه من الآية . ففهمت من التخصيص وأن التعبير

(ثالثا) كان سداً لباب الإيماء أم لا ؟ فإن كان الأول يحصل الإيماء ولا بد فكون قد وقع فيها فرأى أنه ، وإن كان الثاني فقد رعت لنفسك رتبة لم تكن معها ولو رعت رعتك ، ولورعت المسارعة في فهم عبارات القرآن الجليل وإشاراته المصافح أولئك العرب المشاهدين للوحى عام لم لك أو تموت فكيف يـ لم لك الاعتياز على الصديق وهو - هو - وقد فهم من إشارته صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث التحير حاجي على سائر الصعابة حتى على كرم الله تعالى وجهه فاستمرروا يكلمه رضى الله تعالى به ، وما ذكر من التطير في الآية مشير إلى النية التي اتخذها الرافضة ديناً وحرقوا لها أسكلم عن مواضعها ، وقد أسلفنا لك الكلام في ذلك على أهم وجه فذكره ، وما ذكر في أمر السكينة فجوابه يعلم بما ذكرناه ، وكون التخصيص مشيراً إلى إخراج الصديق رضى الله تعالى عنه عن زمرة المؤمنين كما أمر إليه الكلب عدو الله ورسوله ﷺ لو كان ما خفي على أولئك المشاهدين للوحى الدين من جبلتهم الأمير كرم الله تعالى وجهه فكيف مكتوبه من الخلافة التي هي اخت النبوة عند الشيعة وهم الذين لا تأخذهم في الله تعالى لومة لائم ، وكون الصعابة قد اجتمعوا في ذلك على ضلالة ، والأمير كان مستضعفاً فيها بينهم أو مأموراً بالسكوت وعدم السيف إيداك كما رعه ، المخالف قد طوى بساط رده وعاد شذر منذر الحاجة إلى اتعاب بقلم في تسويد وجهه راعه ، وما ذكر من أن رسول الله ﷺ لم يخرج من الاخذ من كبده فيه أن الآية ليس فيها شائبة دلالة على إخراج له أصلاً فضلاً عن كون ذلك حذراً من الكيد ، على أن الحذر - لو كان - في معيته له على الصلاة والسلام وأي فرصة تكون مثل الفرصة التي حصلت حين جاء الطالب لباب الف ر ؟ لو كان عند أي بكر رضى الله تعالى عنه وحاشاه أدنى ما يقال يقال هذبوا فهبنا الغرض ، ولا يقال : إنه خاف على نفسه أيضاً لا يمكن أن يخلصها منهم ، وأورد لا أقل من أن يقول لهم : خرجت لهذه المكيدة ، وأيضاً لو كان الصديق كما يزعم للزندق فأى شيء منه من أن يقول لابنه عبد الرحمن أو ابنته أسماء أو مولاه عامر بن فهيرة فقد كانوا يترددون إليه في العام كما أخرج ابن مردويه عن عائشة فيخبر أحدهم الكفار بمكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، على أنه على هذا الزعم يمتح حديث التكمين وهو أقوى شاهد على أنه هو - هو - وأيضاً إذا افتتح باب هذا الهديان أمكن للناسي أن يقول والعيد بالله تعالى في على كرم الله تعالى وجهه : إن الذي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمره باليقظة على فراشه الشريف ليلة هاجر الا ليقظه المشركون فثناهم أنه الذي صلى الله تعالى عليه وسلم فيستريح منه ، وليس هذا القول بأعجب ولا أبطل من قول الشيعي : إن إخراج الصديق إنما كان حذراً من شره فليترك الله سبحانه من فتح هذا الباب المستهجن عند ذوى الآداب ، وزعم أن تجهيز الأمير كرم الله تعالى وجهه لهم شراء إلا بأمر إشارة إلى ذلك لا يشير بوجه من الوجوه ، على أن ذلك وإن ذكرناه فيما قل إننا جاء في بعض الروايات عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما والمعلول عليه عند المحدثين غير ذلك ، ولا بأس بإيراده تكميلاً للمائدة وتوراً لفصل الصديق رضى الله تعالى عنه فتقول أخرج عبد الرزاق وأحمد وعبد بن حميد والبخاري وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت : لم أحفل أبوي قط إلا ومما يدبران الدين ولم يمر عليهما يوم إلا يأتيه فيهم رسول الله ﷺ طرق النهار بكرة وعصية ولما ابتلى المسلمون خرج أبو بكر مهاجراً قبل أرس الحبشة حتى إذا بلغ برك الهامد لقيه ابن الدغنة وهو سيد القارة فقال ابن الدغنة : أين تريد يا أبا بكر ؟ فقال أبو بكر : أخرجني قوم فأريد أن أسبح في الأرض وأعبد ربى ، قال ابن الدغنة : مثلك يا أبا بكر لا يخرج ولا يخرج إنك تكسب المعدم

وقصص الرحم ونحمل الكل وتقري الضيف وتدين على الواثبات الحق وأياك جاز قارجع فأعبد ربك يثبلك  
 فأخرجهم لدعة وجمع مع أبي بكر فضاف إلى لدعته في كعب فريش فقال: إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا  
 يخرج آخر جون رجلا يكسب الغدوم ويصل الرحم ويحمل الكل ويهري الضيف ويدين على ثواب الحق  
 فأهدت فريش جوار ابن لدعة وأمنوا أبا بكر وقاموا لاس لدعته: مرايا بكر فأعبد ربك في داره وليصل  
 به ما شاء وأقرأ ما شاء ولا يؤذوا ولا يستملوا بالصلاة والقراءة في غير داره فعمل ثم بدا لأبي بكر فأنشأ  
 مسجدا بقاء داره فكان صلى فيه ويقرأ فينتصف (١) عليه سماء المشركين وأنشؤم يعجبون منه ومطرون  
 الله وكان رجلا كذا، لا يملك دمه حين يقرأ القرآن وأفرغ ذلك انشراف فريش فأمر لواء إلى ابن لدعة ففهم  
 عندهم فقاموا: إنما أحرما أبا بكر صلى أن يعبد ربك في داره وأنه جوار ذلك فأنشأ مسجدا بقاء داره وأعلن  
 الصلاة وقدر: وإنا حشيان بدين سابق وواهب ما من أحب أن يقهر على أن يعبد ربك في داره فعل وأن أبي  
 إلا أن يعبد ذلك فأنشأ أن رد إليك دمتك فلما فكره أن يجره وسنا مقرين لأن بكر الاستعلان  
 أنى: بن بدعه أبا بكر فقال: يا أبا بكر قد علمت الذي عقدت لك عليه فإما أنت تقتصر على ذلك وإما  
 أن ترد إلى دمتي فأبى لا أحب أن تسمع العرب أني أحضرت في عقد رجل عقدت له فقال أبو بكر: فأرد  
 بك حواءك وأرضي عهود الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بكه ومثقال للمسلمين قد رمت دار هجرتك أرباب سحرة ذات جن بين لادين وهما حيران فهاجر من  
 هجر قبل المدينة أن أرض الحشنة من المسلمين وجر أبو بكر مهاجرة فقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم:  
 عنى رسولك فاني أرحو أن يؤذن لي. فقال أبو بكر: وترجو ذلك بأني أنت دل. نعم. فجلس أبو بكر نفسه  
 على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لصحبه وعلف راحتهين فأنشأ عنده ورق السمرة أربعة أشهر فيشما  
 نحر جلود في بيتها في بحر الظهيره فأنشأ لاني بكر: هذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا  
 في ساعة لم يكن يأنس فيها ههنا أبو بكر: ههنا أي رأيت أن حاله في هذه الساعة إلا أمر مجاء رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فاستأذن من عبدك؟ ففأبى أبو بكر: إنما ههنا ههناك، أنت يا رسول الله فقتل رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فأنشأ أدنى لي بالخروج. فقال أبو بكر: والصحابة بأني أنت يا رسول الله فقال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: نعم. فقال أبو بكر: ففأبى أنت يا رسول الله إحدى راحتيه فأنشأ فقال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: يا بني أنت يا رسول الله إحدى راحتيه فأنشأ فقال  
 أمهات: أي بصر من نظرها وأوكب به الجراب ففأبى أنت نفسي ذات البطون. ولحق رسول الله  
 ﷺ وأبو بكر بهما في جبل يقال له نور فكانا فيه ثلاث ليال يبيت عندهما عبد الله بن أبي بكر وهو علام  
 شب نهب لقي فخرج من عندهم سحرا فصبح مع فريش بمكة فكانت فلا يجمع أمرا يكادان به إلا وعاه  
 حتى: بهما فخرج ذلك حتى يحتلط بالظلام ويرى عليه عامر بن فهيرة مولى لاني بكر مبعوث من غم فربحها  
 عندهما حين يذهب بفلس ساعة من الليل فبستان في رساله حتى ينشق عامر بنفس يفعل ذلك كل ليلة من  
 تلك الليال الثلاث واستأجر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم رجلا من الأهل من بني عبدمن عضي هاديا  
 خريتا قد عمن نير حلب في آل العصور: وأهل هو على دين كعب فريش ساهه فعاد إليه واحتبسها

وورد عارث ثور بعد ثلاث فاذها راحتهما صبيحة ثلاث ليل واحد هم طريق أذا حروا خطر وقال حله الحديث بطوله ، وفيه من الدلالة على فصل الصديق رضي الله تعالى عنه ما فيه ، وهو نص في أن تجهيزها كان في بيت أبي بكر وأن الراحيتين فاذ له ، وذكر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يفس إحداهما إلا ما نقل يرد على الرافضي رعه تهمة الصديفة وحاشاها في الحديث •

هذا ومن أحاط خبراً بأطراف ما ذكرناه من الكلام في هذا المقام علم أن قوله: وإن كان شيئاً وراء ذلك فدينوه لنا حتى تكلم عليه شيء عن محض الجهل أو العناد (ومن يضل الله فإله من هاد) وبالجملة إن الشيعة قد ائتمعت قائمتهم على الكفر بدلالة الآية على فصل الصديق رضي الله تعالى عنه ويأبى الله تعالى إلا أن يكون ظلمه الذين كفروا السفلى وظلمته هي العليا (اقرأوا) تجريد للامر بالمعروف بعد التوبيخ على تركه والانكار على المساهلة فيه ، وقوله سبحانه: (وَمَا تَكُنْ لَكُمْ فِيهِ بِأَمْرِ) حالان من ضمير المخاطبين أي على كل حال من يفسر أو يفسر حاصلي بأي سبب كان من الصحة والمرص أو الفنى والعقر أو قلة المال وكثرتهم أو تكبر والحداثة أو كسمن والجزال أو غير ذلك مما ينظم في مسعدة الأسباب وعدمه بعد لا مكاد والقدره في الجملة. أخرج ابن أبي حاتم. وأبو الشيخ عن أبي يزيد عبد بنى قال: كان أبو أيوب الانصاري. والمقداد بن الأسود يقولان: أمرنا أن نمر على كل حال ويتأولان الآية. وأخرج عن مجاهد قال: ففروا بغيرها التقبل وإذا ائجدة. والصنع. والشغل. ولتنشره أسره وأزل الله به (اقرأوا حقا ونقلا) وأي أن يعذرهم دون أن يفسروا خفوا ونقلا وعنى ما كان منهم ، قد روى في تفسيره من قولهم: حفاط من السلاح وتقالا مت أو ركابا ومشاة أو شبابة وشيوخا أو أصحاء ومرص إلى غير ذلك ليس تخصيصا للامرين المتقابين بالارادة من غير مقارنة للباقي وعن ابن أم مكتوم أنه قال رسول الله ﷺ: أعلى أن أفر؟ قال: نعم. حتى يرل (ليس على الاعشى حرج) وأخرج ابن أبي حاتم. وغيره عن السدي قال: ما زلت هذه الآية أشد على الناس شأنه. ففسخه الله تعالى فقال: (ليس على الصعفاء ولا على المرضى) الآية. وقيل: إياهما نسوخه بقوله تعالى: (وما كان المؤمنون ليكفروا) كفة (وهو خلاف الظاهر. ويفهم من بعض الروايات أن لا نسخ فقد أخرج ابن جرير. وأطرافي. والحداد كم وصححه عن أبي راشد قال رأيت المقداد عار من رسول الله ﷺ يصح من يرد الغزو فقلت: لقد أعذر الله تعالى إليك قال: أمت علينا سورة. السجود يعني هذه الآية منها • (وَجَهْدُكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي بما أمكن لكم منهما كليهما أو أحدهما والجهاد بالمسال المعاقبة على السلاح وتزويد العزاة ونحو ذلك (فَلَكُمْ) أي ما ذكر من التقدير والجهاد وما فيهم معنى البعد لما مر غير مرة (حَبِيرٌ) عظيم في نفسه (لَكُمْ) في الدنيا أو في الآخرة أو فيهما ، ويجوز أن يكون المراد خير لكم بما ينشئ بهرتك من الراحة. والدعة. وسعة العيش. والتمتع بالأموال والأرلاد • (إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) أي إن كنتم تعلمون الخير علمتم أنه خير أو إن كنتم تعلمون أنه خير إذ لا احتمال بغير الصديق في أخباره تعالى فادروا إليه ، وجواب إن مقدر. وهلم اما متعدي لواحد بمعنى عرف تقليلا للتقدير أو متعدي لاثنين على بابها هذا •



(ومن باب الاشارة في الايات) ان قوله سبحانه (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثيركم) الخ اشارة الى أنه لا ينبغي للعبد أن يحتجب بشيء عن شهادة الله تعالى والتوكل عليه ومن احتجب بشيء وكل إليه، ومن هنا قالوا: استجلاب النصر في الدلة والافتقار والعجز، ولما رأى سبحانه عدم القوم على عجزهم بكثرتهم ردهم إلى ساحة جوده والبسهم أنوار قربه وأمدح بحسوده واليه الاشارة بقوله تعالى: (ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) الآية، وكانت سكينته عليه الصلاة والسلام - كما قال بعض العارفين - من مشاهدة الذات وسكينة المؤمنين من معاينة الصفات، ولهم في تعريف السكينة عبارات كثيرة متقاربة المعنى قيل: هي استحكام القلب عند جريان حكم الرب نعت الطهانية بمحمود آثار البشرية بالكلية والرضا بالبدى من الغيب من غير معارضة واختيار، وقيل: هي القرار على بساط الشهود وشواهد الصحو والتأديب باقامة صفاء العبودية من غير لحوق مشقة ولا تحرك عرق بمعارضة حكم، وقيل: هي المدام مع الله تعالى بفناء الحظوظ، والجنود روادف آثار قوة تجلى الحق سبحانه، ويقال: هي وفود اليقين وروادف الاسباب صاره والاشارة في قوله تعالى: (إنما المشركون نجس) الخ إلى أن من تدنس بالميل إلى السوى وأشرك بعبادة الهوى لا يصاح للحضرة وهل يصاح لبساط القدس الا المقدس. وذكر أبو صالح حمدون أن المشرك في علمه من يحس ظاهره ملاقات الناس ومخالطتهم ويظهر للخلق أحسن ما عنده وينظر إلى نفسه بعين الرضا عنها وينحس باطنه نحو الزياه والسمة، والمعجب، والحق. ونحو ذلك فالحرم لاهي حرام على هذا وهيئات هيئات أن يلج المملوكوت أو يلج الجبل في سم الحياض، وقال بعض العارفين: من فقد طهارة الاسرار ناء التوحيد ونقى في قاذورات الفنون والاهوام فذلك هو المشرك وهو ممنوع من قربان المساجد التي هي مشاهد القرب. وفي الآية اشارة إلى جمع الاختلاط مع المشركين، وقاس الصوفية أهل الدنيا بهم، ومن هنا قال الجنيد: الصوفية أهل غيب لا يدخل فهم غيرهم. وقال بعضهم: من بقى في قلبه نظر إلى غير خالقه لا يجوز أن يذخر إلى مجالس الأولياء غير مستشف بهم فإن صحبته تشوش خواطرهم وينحس بنهسه أفساسهم، وصحبة المكر على أولياء الله تعالى تورث فتقا يصعب على الحياض رفته وتؤثر خرقا يعي الواعظ رفته، ومن الغريب ما يحكى أن الجنيد قدس سره جلس يوما مع حاشية أصحابه وقد أغلق باب المجلس حذرا من الاهيار وشروها يذكرون الله تعالى لم يتم لهم الحضور ولا فتح لهم باب التجلي الذي يعهدونه عند الذكر فتعجبوا من ذلك فقال الجنيد: هل معكم منكر حرمنا بسعيه فقالوا: لا. ثم اجتهدوا في معرفة المانع فلم يجدوا الا نعلا المنكر فقال الجنيد: من هنا أرتينا، فانظر يرحمك الله تعالى إذا كان هذا حال نعل المنكر فما ظنك به إذا حضر بلحيته؟ ثم الله سبحانه ذم أهل الكتابين بالاحتجاب عن رؤية الحق سبحانه حيث قال جل شأنه: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) وفيه اشارة إلى ذم التقليد الصرف وذم الانحلال بقوله سبحانه: (والذين يكثرزون الذهب والفضة) الآية، ولعمري انهم أحقاء بالذم، وقد قال بعضهم: من يخل بالقليل من ملكه فقد سد على نفسه باب نجاته وفتح عليها طريق هلاكه. ولا يخفى أن جمع المال وكثره وعدم الاساق لا يكون الا لاستحكام رذيلة الشح وكل رذيلة كية يندب بها صاحبها في الآخرة ويحزى بها في الدنيا. ولما كانت مادة رسوخ تلك الرذيلة واستحكامها هي ذلك المال كان هو الذي يحس عليه في نار جهنم الطبيعية وهاروة الهوى فيكوى صاحب به، وخصت هذه الاعضاء لأن

(٢ - ١٤ - ج - ١٠ - تفسير روح المعاني)

الشح مذكور في النفس والنفس تغلب القلب من هذه الجهات لأم من جهة العلو التي هي جهة تسليلا الروح ومعها الحقائق والأبوار ولا من جهة السفلى التي هي جهة الطبيعة الجسدية لعدم تلك الطبيعة من ذلك فثبتت سائر الجهات فيؤدى بذلك من الجهات الأربع ويمدب ، وهذا كإتراء يعاب في الدنيا وينزى من هذه الجهات فيواجه بالذم جهرا فيفضح أو يسار في جنبه أو يفتاب من وراء ظهره قاله بعض العارفين . ولهم في قوله سبحانه : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) تأويل بعيد يطالب من علمه ، وقوله سبحانه : (الانصروه) الخ عتاب للمنافقين أو لأهل الأرض كافة وإرشاد إلى أنه عليه الصلاة والسلام مستغن بنصرة الله عن نصرة المخطوقين . وفيه إشارة إلى رتبة الصديق رضي الله تعالى عنه فقد انفرد برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنفردا عليه الصلاة والسلام بربه سبحانه في مقام قاب قوسين ، ومعنى (إن الله معنا) على ما قال ابن عطاء إنه معنا في الأزل حيث وصل بيسا بوصلة الصلابة وأثر هذه المعية قد ظهر في الدنيا والآخرة فلم يمارفه حيا ولا ميتا ، وقيل . معنا بظهور عنايته ومشيدهته وقربه الذي لا يكيف ، والله تعالى در من قال :

يا طالب الله في العرش الرفيع به لا تطلب العرش أن المجد للأنار

ولا يخفى ما بين قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : (إن الله معنا) وقول موسى عليه السلام : (إن منى ربى) من الفرق الطاهر لأرباب الأذواق حيث قدم نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه تعالى عليه وعكس موسى عليه السلام ، وأتى صلى الله تعالى عليه وسلم بالاسم الجامع وأتى الكلام باسم الرب ، وأتى عليه الصلاة والسلام - بنا - في (معنا) وأتى موسى عليه السلام بيا . المتكلم لأن نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم على خلق لم يكن عليه موسى عليه الصلاة والسلام . والضمير في قوله تعالى : (وأزل الله سكة عليه) (إن كان الله صاحب فالأمر ظاهر وإن كان للنبي عليه الصلاة والسلام فيقال : في ذلك إشارة إلى مقام لقاء في الشيخ إذا ذاك •

وقال بعض الأعلام : أنزلت السكة عليه عليه الصلاة والسلام لتسكين قلب الصديق رضي الله تعالى عنه وإذهاب الحزن عنه بطريق الانعكاس والاشراق ولو أنزلت على الصديق بنير واسطة لذاب لها وأعظمها فكانه قيل : أنزل سكة صاحبه عليه . (انفروا خفافا وثقالا) أى انفروا إلى طاعة مولاكم خفافا بالأرواح ثقالا بالقلوب ، أو خفافا بالقلوب وثقالا بالأجسام بأن بطيعوه بالأعمال القلبية والثقلية ، أو خفافا بأنوار المودة وثقالا بأمانات المعرفة ، أو خفافا بالبسط وثقالا بالقبض ، وقيل : خفافا بالطاعة وثقالا عن المخالفة . وقيل خبر ذلك (وجاهدوا بأموالكم) بأن تصفوها للفقراء (وأفسكم) بأن تجودوا بها لله تعالى (دلکم حیر لکم)

في الدارين (لن كنتم تعلمون) ذلك والله تعالى الموفق لإرشاد • (لَوْ كَانَتْ) أى مادعوا إليه فلا يدل عليه ما تقدم • (عَرَضَ قُرَيْبًا) أى عما سهل المأخذ قريب المثال ، وأصل العرض ما عرض لك من منافع الدنيا ومتاعها . وفي الحديث «الدنيا عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر» (وَسَفَرًا قَاصِدًا) أى متوسطا بين القريب والبعيد وهو من باب تامر ولان • (لَا تَبْعُوكَ) أى لو اتقوا في التغير طمعا في القور بالنعمة ، وهذا شروع في تعدد ما صدر عنهم من الهدى قولاً وفعلًا وبيان قصور فهمهم وما هم عليه من غير ذلك ، وقيل : هو تقرير لكونهم منافقين مانئين إلى الإقامة بأرضهم ، وتعليق الاتباع بكلا الأمرين يدل على عدم تصفقه عند توسط السفر فقط

(وَأَكْبَرْتُمْ عَلَيْهِمْ شِقَّةً) أى المسافة التى تقطع شقة، وقرأ عيسى بن عمر (بعدت) بكسر التاءين (والشقة) بكسر التاءين، وبعد بعدت يعلم يوم لغة واحد من سعد الموت عابثاً، وجاء لا تعد لأنه جمع والمصدر فى المصائب كقول لا يعد الله إخواناً لما ذهبوا ألهم حدثان الدهر والأبد

(وَسَيَحْفَنُونَ) أى المتخلفون عن العزو (عز الله) متعاق سيجحفون - وجرد أن يكون من حنة كلامهم ولا بد من تقدير القول فى الوجهين أى سيجحفون عند رجوعك من غزوة قبوك الله فالتين (لَوْ اسْتَطَعْنَا) أو سيجحفون فالتين بالله لو استطعنا الخ، وقيل: لا حاجة إلى تقدير القول لأن الحنف من جنس القول، هو أحد المذهبين المشهورين، والمضى لو كان لنا استطاعة من جهة تعدد أو من جهة الصحة أو من جهة تهما معاً حسبما عن لهم من الحال والكذب (لَوْ كَرِهَ اللَّهُ مَعَاشْرَكُمْ) لم يعزوا إليه وهذا جواب القسم وجواب لو عذوف على قاعده اجتماع القسم واشترط إذ تقدم القسم وهو اختيار ابن عاصم، واختار من ذلك أنه جواب (لو) ولو وجوابها جواب القسم، وقيل: إنه ساد مسجور فى القسم واشترط جمعاً، والقسم على الاحتمال الأول ظاهر وأما على الثانى فلأن (لو استطعنا) فى قوة بالله لو استطعنا لأنه بآن لسيحفنون بالله وتصدق له كإفعل واعتراض القول الأخير بأنه لم يذهب إليه أحد من أهل العربية. وأجيب بأن مراد القائل أنه لما حذف جواب (لو) دل عليه جواب القسم حمل فاته ساد مسجور الخواين وقرأ الحسن - والأعمش (لو استطعنا) يضم الواو تشبهاً لما رواه الجمع فى قوله تعالى: (فتمنوا الموت) (واشتروا الضلالة) وقرئ: أفتح أيضاً (يَتَذَكَّرُونَ أُنْفُسَهُمْ) أى عاينها فى المذات، قيل: وهو يدل من (سيحفنون) واعتراض بأن الهلاك ليس مراداً للحنف ولا هو نوع منه، ولا يجوز أن يدل فعل من فعل إلا أن يكون مراداً له أو بعينه. وأجيب بأن الحلف الكاذب يهلك للنفس ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «اليمين المحسنة تدفع الديار بلائها وحاصله أهم ما تزداد ادعاء فيكون يدل على كل، وقيل: إنه يدل اشتغالاً إذ لحلف سبب الإهلاك والغضب يدل من السبب لاشتغاله عليه، وجوز أن يكون حلا من فاعله أى سيجحفون يهينهم أنفسهم، وأن يكون حالاً من فعل (لخرجنا) جى. على طريقة الإخبار عنهم كأنه قيل: هلك أنفسنا أى لخرجنا، هلك أنفسنا فى قولك: حلف ليعمد مكان لا فسد ولكن فيه سد. وجوز أبو البقاء الاستئناف (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) فى مصمون الشرطية وفيه ادعاء أصب من انتهاء تحقيق المقدم حيث كانا من تعليمين للخروج ولم يخر حوا واستدل بالآية على أن الفسرة قبل العس (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ) أى لآى سبب أذنت لهؤلاء الخالمين المتخلفين فى الخلف حين أسأدوا فيه معذرتين لعدم الاستطاعة، وهذا عتاب لطيف من اللطيف الخبير سبحانه لحبيه صلى الله تعالى عليه وسلم على ترك الأولى وهو الترفع عن الأدنى إلى الأعلى الأمر واكتشاف الحال المشار إليه بقوله سبحانه: (حَتَّى يَشِئَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا) أى فيما أخبروا أنه عند الاعتذار من عدم الاستطاعة (وَقَدْ لَكُمُ الْكَافِرِينَ) أى فى ذلك، فمما سواه كالت معنى اللام أو إلى متعلقة، ما يدل عليه (لم أذنب لهم) كأنه قيل: لم سأرعت إلى الأذنب لم لم تنزه حتى يجعل الأمر كما هو نصبه الحرم اللائق بشأنك الرفيع السبأولى العزم ولا يجوز أن تتعلق بالمذكور نفسه مطلقاً لاستلزامه أن يكون ذاته عليه الصلاة والسلام لهم معادلاً أو مقياً بالتبين

والعلم ويكون توجه الاستدلال من تلك الحجة وهو بين إصداً، وذلك للايمان متعلقة بالادب وهما معاً معاً  
فإن الأدب للتعليل والثانية للتسلية والضمير المجزور لجميع من أشير إليه .

وتوجيه لا يكرار إلى لادن باعتبار شموله لكل لا باعتبار تعاقبه بكل فرد فرد لتحقيق عدم استطاعة  
البعض على ما ينبغي عنه ما في خبر (حتى) والتعمير عن العرب والاول بالموصول لذى صلته فعل دل على الحدوث  
وعن العريق الثاني باسم الفاعل المعيد للدوام لا يذان بأن ما ظهر من الاولين صدق حادث وأمر خاص غير  
مصحح لهم في تلك الأدب وأن ما صدر من الآخرين وإن كان كذا حادثاً متعاقباً مرخصاً لكنه جار  
على عادتهم المستمرة فأنشئ عن رسوخهم في الأدب والتعبير عن ظهوره والصدق بالتميز وعما يتعلق بالكذب العلم لا يشتر  
من أن مدلول الحر هو الصديق والكذب احتمال عقلي وإسناد العلم له صلى الله تعالى عليه وسلم دور لعلو من  
أن يرى القبح للمعول مع اسناد التبين للاولين لما أن المقصود ههنا منه عليه الصلاة والسلام بهم ومؤاخذتهم  
عوجه بخلاف الاولين حيث لا مقارن خذ عليهم ، واسناد التبين اليهم وقيل انهم بالآخرين مع أن مدار  
الاسناد والتحقق أولاً وبالذات هو وصف الصديق والكذب كما أشير إليه أنه أن المقصد هو العلم بكل القرينين  
باعتبار انصافهما برصفيهما المدكورين ومعدمتهما بحسب ستحقاقهما لا العلم بالوصفين بذاتيهما واعتبار  
قيامهما بوصفيهما قاله شيخ الاسلام ولا يخفى حسنه ، وفي تصدير الخطاب بما صدر به تعظيم لقدر النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وتوقيره له وتوقيره له وتوقيره له وتوقيره له وتوقيره له وتوقيره له  
لنعظيم الخطاب فيقال : عما الله تعالى عنك ما صحت في أمري ، ورضى الله سبحانه عنك ما جوارك عن كلامي ؟  
والعرض العظيم ، ومن ذلك قول علي بن الجهم يحاطب الخوارج وقد أمر بنفيه :

عما الله عنك ألا حرمه محمود بفصلك يا ابن العلاء

ألم تر عبداً عبداً طوره ومولى عبداً ورشداً هدى

ألقى أقالك من لم يزل يقيق وبصرف عنك الردى

وما ينظم في هذا السلك ما روى من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : ولقد عجبت من يوسف عليه  
السلام وكرمه وصبره والله تعالى يعفر له حين سئل عن البقرات المجاني والسماح ولو كنت مكانه ما أخبرتهم  
حتى أشترط أن يخرجوني . وأخرج ابن المذنب وغيره عن عوف بن عبد الله قال : سمعت معاوية أحسن من هذا  
بدأ بالعمو قبل المعاوية . وقال السجستاني : إن فيه تعليم تعظيم النبي صلوات الله سبحانه عليه وسلامه ولو لا  
تصدير العمو في الكتاب لما قام بصولة لعطاب . وعن سميان بن عيينة أنه قال : انظروا إلى هذا اللطف بدأ  
بالعمو قبل ذكر المعاوية . ولقد أخطأ وأساء الأدب وبشياً فعل بما قال وكتب صاحب الكشف كشف  
الله تعالى عنه ستره ولا أذن له ليدكر عذره حيث زعم أن الكلام كناية عن الجناية وأن معناه أخطأت  
وبشياً فعلت . وفي الانصاف ليس له أن يفسر هذه الآية بهذا التفسير وهو بين أحد الامرين إما أن  
لا يكون هو المراد أو يكون ولكن قد أحل الله تعالى فيه الكريم عن مخاطبته بذلك ولطف به في  
الكناية عنه ألا يتأدب بأدب الله حصر ما في حق المصطفى ﷺ ، فعمل التقديرين هو ذاهل عما يجب  
من حقه عليه الصلاة والسلام .

وباسبان الله من أين أخذ طامله الله تعالى بعد له ما عبر عنه ببشياً ، والعمو لو سلم مستنزم للخطأ فهو

غير مستلزم لمكروه من الفصح واستدراج اللاتمة بحيث يصحح هذه المرتبة من المشاهدة بالسوء ويسوغ إنشائه الاستفهام بكلمة نعمها المستعارة عن بلوغ الفصح إلى رتبة يتعجب منها واعتذره عنه صاحب الكشف حيث قال : أذا أن الاصر ذلك وأبدل بالغفر تعظيماً لشأنه صلى الله تعالى عليه وسلم ونديها على لطف مكانه ولذلك قدم العمور على ذكر ما يوجب الجناية ، وليس تفسيره هنا ما على أن العدول إلى عفا الله لا للتعظيم حتى يحطأ • وأما المستعمل للمجرد لتعظيم قهر إذا كان دعاء لاجبراً ، على أن الدعاء قد يستعمل للتعريض بالاستهزاء كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : ورحم الله تعالى أخى لوطاً لقد كان يأوى إلى ركن شديد ، وتخييفه أنه لا يخلو عن حقارة بشأن المخاطب أو المئات حسب اختلاف الصيغة ، وأما التعظيم أو التعريض فقد قد انتهى ، ولا يخفى مافيه فهو اعتذار غير مقبول عند ذوى العقول . وكل هذه السقطة في لكشاف نظائر ، ولذلك امتنع من إقرائه بعض الأكابر كالإمام السبكي عليه الرحمة ، وليت العلامة البضاوى لم يتابعه في شيء من ذلك ، هذا واستدل بالآية من رعم صدور الذنب منه عليه الصلاة والسلام ، وذلك من وجهين الأول : أن العمور يستدعى ساعة الذنب ، الثانى : أن الاستفهام الانكاري بقوله سبحانه : ( لم أدب ) يدل على أن ذلك الاذن كان معصية ، ولحققون على أنها خارجة مخرج العتاب كما عادت على ترك الأولى والأقل قالوا : لا يخفى أنه لم يكن كما في خروجهم مصلحة للدين أو منفعة للمسلمين ، كان فيه فساد وحيال حسبما نطق به قوله تعالى : ( لو حرقوا ) الخ ، وقد كرهه سبحانه وتعالى كما فصحه عنه قوله جل وعلا : ( ولكن كره الله انكاثهم ) الآية ، نعم كان الأولى : أحذر الاذن حتى يطهر كذبهم ويحتضنوا على رؤس الاشهاد ، ولا يتمكنوا من التمتع بالعيش على الأمن والهدنة ولا ينسوا لهم الانهاج فيما بينهم بأمرهم غرور صلى الله تعالى عليه وسلم وأرضوه بالا كاذب على أهم لم يهاهم عيش ولا قرب لهم عين إذ لم يكونوا على أمن واطمئنان بل كانوا على خوف من ظهور أمرهم وقد كان •

ومن الناس من ضعف الاستدلال بالآية على ما ذكرناه لو سلم أن ( عفا الله ) يستدعى سابقة الذنب لستد ما أثر ما إليه فيها من سلينا لكن لانسلم أن قوله سبحانه : ( لم أدب لهم ) مقول على سبيل الانكار عليه عليه الصلاة والسلام لأنه لا يخلو إذاً أن يكون صدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم ذنب في هذه الواقعة أو لم يصدر وعلى التقديرين يمتنع أن يكون ما ذكرنا انكاراً ، أما على الأول فلا نه إذا لم يصدر عنه ذنب فكيف يتأتى الانكار عليه ، وأما على الثانى فلا نه صدر الآية يدل على حصول العفو وبعد حصوله يستحيل توجه الانكار فافهم • واستدل بها جمع على أن له صلى الله تعالى عليه وسلم اجتهداً وأنه قد بذل منه أجر واحد والوجه فيه ظاهر ، وما فعله عليه السلام في هذه الواقعة أحد أمرين فلهما ولم يؤمر به لهما كما أخرج ابن جرير ، وغيره عن عمرو بن ميمون ، أنهما أحدهما صلى الله تعالى عليه وسلم العناء من الاسارى وقد تقدم ، وأدعى بعضهم الحصر في هذين الأمرين ، واعترض بأنه غير صحيح فإن لهما ثالثاً وهو المذكور في سورة التحريم وغير ذلك كالمذكور في سورة عبس ، وأجيب بأنه يمكن تقييد الأمرين بما يتعلق بأمر الجهاد والله تعالى ولى الرشادة

﴿ لا يستأنسوا الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ فلي على أنه يذمى أن يستدل عليه الصلاة والسلام باستفهامهم على حالهم ولا بأذن لهم أى ليس من شأن المؤمنين وعادتهم أن يستأذنوك في ﴿ أن يجاهدوا بأموالهم وأ أنفسهم ﴾

فإن الخاص منهم يدرك أنه من غير توقف على الأدب ضلّاع أن يستأذنك في التخلّف عنه ، وأخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من خير معاش الناس رجل مملوك يسان فرسه في سبيل الله يطير على شقه كلما سمع هبته أو فرعا طار على منته شئى القتل أو الموت مظانه » ونفى العادة مستفاد من نفي التعلّل المستعمل الدال على الاستمرار نحو فلا يفرى الضيف ويحس الحرّيم ، قال الكلام محمول على نفي الاستمرار ، ولو حمل على استمرار النفي فلا حروف عليهم ولا هم يحزنون ، فيكون المعنى عادتهم عدم الاستئذان لم يبد ، ومثل هذا قول الحسنى :

لا يستأذن أخاه حين ينسبهم في الثائبات على ما قال برهان

قبل : وهذا الأدب يجب أن يقنى مطلقا فلا يليق المرء أن يستأذن أخاه في أن يسدى إليه معروفا ولا المضيف أن يستأذن صبيقه في أن يقدم إليه حذو ما كان الاستئذان في مثل هذه المواضع أمارة التكلم لئلا يكره ، ولقد بلغ من كرم الخليل صلوات الله تعالى وسلامه عليه وأدبه مع ضيوفه أنه لا ينفه على شيئا من أسباب التهنيت للصياقة برأى منهم فذلك مدحه الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام هذه الخلة الجميلة والآداب الجليلة فقال سبحانه . ( فراع إلى أهله جاءه ) أي ذهب على خفاء مهم كيلا يشعروا به ، وجوز أن يكون متعلق الاستئذان بمحذوفا ( وأن يجاهدوا ) تنقدروا كراهة أن يجاهدوا ، والمحذوف قبل . التخلّف عليه ، والمعنى لا يستأذنك المؤمنون في التخلّف كراهة الجهاد ، واننى متوجه للاستئذان والكرامة مع ، وقال بعض : إنه متوجه إلى القيد وبه يتناول المؤمن من المقاتل وهو وإن كان في نفسه أمرا خفيا لا يوقف عليه ما دى الأمر لكن عامة أحوالهم لما كانت مبيّنة عن ذلك جعل أمرا طاهرا مقرونا .

وقيل الجهد دأى لا يستأذنك المؤمنون في الجهاد كراهة أن يجاهدوا . وتعقب بأنه مبيى على أن الاستئذان في الجهاد ، بما يكون لكرامة ، ولا يخفى أن الاستئذان في شئ لكرامته مما لا يقع بل لا عقل ، ولو سلم وقوعه فلا استئذان لعله الكرامة لا يمتاز بحسب الظاهر من الاستئذان مطلقا لرفع ، لو سلم فلتفى من المؤمنين بحسب أن يثبت ثلثه من وظاهر أنهم لم يستأذوا في الجهاد لكرامتهم بل إنما استأذوا في التخلّف فذكر ﴿ وَرَأَوْهُ تَتَمَتَّعًا ﴾ في شهادته لهم بالتفوى لوضع المظهر بموضع المضمور أو إرادة جسد المتقين ودخولهم فيه دخولاً أوليا وعده لهم بالثواب الجزيل ، فإن قولنا : أحضرت إلى فانا أعلم بالمحسن وعد ، أجرل انواب وأسأت إلى فانا أعلم ، لمسى . وعدناشد العقب ، قيل . وفي ذلك تقرير المصرون ، سبق كأنه قيل : والله أعلم ما هم كفلك وإشعار بأن ما صدر عنهم معدن بالقوى ﴿ مَا يَسْتَأْذِنُكَ ﴾ أى في التخلّف ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ وَرَأَوْهُ تَتَمَتَّعًا ﴾ تخصيص الايمان بما في الموضوعين لا يدين بين الدعاء على الجهاد والدمع عنه الايمان بهما وعدم الايمان بهما فآمن بهما فآمن في سبيل دينه وتوحده وهان عليه القتل به لما برجوه في اليوم الآخر من العيم نعيم من لم يؤمن بعمل عن ذلك ، على أن الايمان بهما مستلزم للايمان بسائر ما يجب الايمان به ﴿ وَرَأَوْهُ تَتَمَتَّعًا ﴾ عطف على الصلة وإشارة صيغة الماضي للدلالة على تحقق الريب وتقرره ﴿ هُمْ فِي دِينِهِمْ ﴾ وشكهم المستعمر في قلوبهم ﴿ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ أى يتحيزون ، وأصل معنى التردد الذهاب والرجوع وأردبجها التحيز بحداد أو كناية لأن التحيز لا يمر في مكان . والآية زلت كما

روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في المناقبة حين استلذوا في القعود عن الجهاد بغير عذر وكافوا على ما في بعض الروايات تسعة وثلاثين رجلاً - وأخرج أبو عبيد - وابن المنذر - وغيرهما عنه أن قوله تعالى: (لا يستأذنك) الخ نسخته الآية اثني في النور (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) إِلَى (إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) جعل الله السبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأعلى النظرين في ذلك من غزا في فضيلة ومن قد تقدم في غير حرج إن شاء.

(وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً) أي أمهت من الزاد والراحلة وسائر ما يحتاج اليه المسافر في السفر الذي يريد. وقرئ (عده) بضم العين وتشديد الدال والاضافة إلى ضمير الخروج، قال ابن جني: سمع محمد بن عبد الملك يقرأ بها، وخرجت على أن الأصل عدته إلا أن التاء سقطت في إقام الصلاة وهو سماعي وإلى هذا ذهب الفراء، والضمير على ما صرح به غير واحد عوض عن التاء المحذوفة، قيل: ولا تحذف بغير عوض وقد فعلوا مثل ذلك في عدة ما لتخفيف بمعنى الوعد في قول زهير:

إِن الْخَلِيطَ أَجَدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرُوا وَأَخْلَفُوا كَعْدِي الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

وقرئ (عده) بكسر الميم باصافة وغيرها (وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ) أي خروجهم كما روى عن الضحاك أو نحوهم للخروج كما قال غير واحد (قَبَّطَهُمْ) أي حبسهم وعوقبهم من ذلك؛ والاستدراك قيل مما يفهم من مقدم الشرطية فإن انتفاء إرادة الخروج يستلزم انتفاء خروجهم وكراهة الله تعالى انبعاثهم يستلزم قبضهم عن الخروج فكأنه قيل: ما خرجوا لكن قبضوا عن الخروج، فهو استدراك نفي الشيء بإثبات حده كما يستدرك نفي الاحسان بإثبات الإساءة في قولك: ما أحسن إلى لكن أساء، والاتفاق في المعنى لا يمنع الوقوع بين طرفي لكن بعد تحقق الاختلاف نفيًا وإثباتًا في اللفظ، وبحث فيه بعضهم أن (لَعَنَ) تقع بين ضدين أو نقيضين أو مختلفين على قول ووقعت فيما نحن فيه بين منفقين على هذا التقرير فالظاهر أنها للتأكيد كما أثبتوا مجتمعا لذلك وفيه نظر؛ واستظهر بعض المتحققين كون الاستدراك من نفس المقدم على نهج ما في الآية الاستثنائية، والمعنى لو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن ما أرادوه لما أنه تعالى كره انبعاثهم من المفاسد فحبسهم بالجبن والكسل فقبضوا عنه ولم يستعدوا له.

(وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ) أي تمثيل لخلق الله تعالى داعية القعود فيهم والقاعده سبحانه كراهة الخروج في قلوبهم بالامر بالقعود أو تمثيل لوسوسة الشيطان بذلك فليس هناك قول حقيقة، ونظير ذلك قوله سبحانه: (قَالَ لَهُمُ اللَّهُ مَاتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ) أي أماتهم، ويجوز أن يكون حكاية قول بعضهم لبعض أو أذن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لهم في القعود فالقول على حقيقته، والمراد بالقاعدين الذين شأنتهم القعود والجنوم في البيوت كالنساء والصبيان والزمنى أو الرجال الذين يكون لهم عذر بمنعهم عن الخروج، وفيه على بعض الاحتمالات من الذم ما لا يخفى فقدر (لَوْ خَرَجُوا فِىكُمْ) بيان لكراهة الله تعالى انبعاثهم أي لو خرجوا محالطين لكم (مَا أَرَادُكُمْ) شيئًا من الأشياء (إِلَّا خَبَالًا) أي شرًا وفسادًا. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنهما مجرأ وجبنا. وعن الضحاك فعدا ومكرا، وأصل الخبال كما قال الخازن: اضطراب ومرض يؤثر في العقل كالجنون، وفي مجمع البيان أنه الاضطراب في الرأي، والاستثناء مفرغ متصل والمستثنى منه ما علمت

ولا يستلزم أن يكون لهم خيال حتى لو خرجوا رادوه لأن الزيادة باعتبار أعم العام الذي ونعمته لاستثناءه .  
وقال بعضهم : توهم ما ذكره ومخرج مقطوع والتقدير ما رادوكم قوة وحرا لكن شراً وخيلاً .  
واعترض مائل المقطوع لا يكون مفرغاً وفيه بحث لأنه مانع منه إذا دلت القرينة عليه كما إذا قيل : ما أيسر لك  
في البادية فقلت : ما لي بها إلا البعافر أي ما لي بها أيسر إلا ذلك ، وأنت تعلم أن وجود القرينة ههنا مقالام  
وقال أبو حيان : إنه كان في تلك العزوة ، فتون لهم خيال ولو خرج هؤلاء أيضاً واجتمعوا بهم زاد الخيال  
فلا فساد في ذلك الاستلزام لو ترتب ﴿ وَلَا تَضَعُوا حِلَّكُمْ ﴾ الايضاح سير الابن يقال : أوضعت الناقة  
تضع إذا أمرت وأوضعتها ، إذا حملتها على الاسراع ، والغلال جمع خال وهو الفرجة اسمعيل ظرفاً  
بمعنى يسر ومفعول الايضاح مقدر أي اليائس بقرينة السياق وفي الكلام استعارة تمكينية حيث شتهت النائم بالركائب  
في جربائها وانتقالها وأثبت لها الايضاح على سبيل التخييل ، والمعنى ولسعوا يسكنكم بالهجرة وإفسادات البين .  
وقال العلامة الطيبي : فيه استعارة تبعية حيث شبه سرعه إفسادهم ذات اليلين باليائس بسرعة سير الراكب ثم  
استعير لها الايضاح وهو للابل والاصل ولا وضعا ركائب عما نهم حلالكم ثم حذف النائم وأقم المصاف  
إليه مقامه فقبل لا وضعا أركائبهم ثم حذف الركائب . ومنع الاخش في كتاب العايات أن يقال : أوضعت  
الركائب ووضع البعير بمعنى أسرع وإنما يستعمل ذلك بدون قيد ، وجوز ذلك غيره واستدل له بقوله :

للم أسعدى بعد يوم لقيتها غداة بها أجداها صاح توضع

وقرى ( ولا رخصوا ) من رخصت الدقة إذا أسرع وأرخصتها ومنه قوله :

يا عام لو قدرت عليك رماحنا والرافضات إلى منى هل يعجب

وقرى ( لا وضعا ) والمراد لا أسرعوا أيضاً يقال : أوضض وأمنوخص إذا استعجل وأسرع والوضض  
المجلة ، وكتب قوله تعالى ( لا وضعا ) في الامام بالعين الثانية منهما هي قبة الحمرة والفتحة ترسم لها  
ألف كما ذكره الداني ، وفي الكشف كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي والخط العربي اختراع قريباً  
من نزول القرآن وقد بقي من ذلك الألف أثر في الطلاع فكثروا صورة الحمرة ألفاً وفتحتها ألفاً أخرى ومثل  
ذلك ( أو لا دحضته ) ﴿ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ ﴾ أي يطلبون أن يعصوكم بايقاع الخلاف فيما بينكم ونهوي أمر احدو  
عليكم والقاء الرعب في قلوبكم وهذا هو المروي عن الضحاك وعن الحسن أن الفتنة بمعنى الشرك أي يريدون  
أن تكونوا مشركين ، والمجلة في موضع الحال من ضمير أوضعا أي باغين لكم الفتنة ، ويجوز أن يكون  
استثناء ( وَيَكُمُ سَمْعُونَ نَهْمٌ ) أي نامرون يسمعون حديثكم لأجل نغله اليهم كما روى عن مجاهد وابن  
زيد أو فيكم أناس من المسلمين ضعفة يسمعون قولهم ويطيعونهم كما روى عن قتادة ، وإن اسحق وجهاة ،  
واللام على التفسير الاول للتدليل وعلى الثاني للتحوية كما في قوله تعالى ( فعال لما يريد ) والمجلة حال من مفعول  
( يعصونكم ) أو من فاعله لاستئصالها على ضميرها أو مستأنفة .

قال بعض المحققين : ولعل هؤلاء لم يكونوا في كية العدة وكيفية الفساد بحيث يحل محاسبهم فيما بين المؤمنين  
بأمر الجهاد احلالاً عظيماً ولم يكن فسادهم مصادراً لنفقتهم ولذلك لم تقتض الحكمة عدم خروجهم فخرجوا  
مع المؤمنين ، ولكن حيث كان انضمام المنافقين القاعدين اليهم مستقماً لخلل كل كره الله تعالى انعتابهم ظم



من جملتهم ما تقدم فيهم منى . ولا حياء له على أمير الأول ظهر منه على التفسير شافى لأن الظاهر  
عنه أن الموم لم يكونوا منافقين . ووجه اختلاف على الأول في حدود مع النص أنه تعالى فيهم أنهم لو قدوا  
بغير ذلك من عليه الصلاة والسلام لظهر من قوله في بن الحسين من أول الأمر وقد يندروا على عاصمتهم . انتهى  
في يدهم بالاراجع ولم ينس هم أنه ما مشى إلى أن يظهر حله بوارع الآيات الدالة على أنهم بالصالحين ٧ ٨  
عنا عبط . صواهم ربو طهم وأهمهم المصيبة والمسئلة فيهم على ذلك ، ووضع الظاهر موضع الضم  
للنسخ عليهم بالعلم والتدبير في نوعه والاشعار برسه على أنهم ، وعور أن يراد بالظالمين الجلس ويدحن  
المذكور ودخولا أوليا ، والمراة منها ، إلا أنه قد ورد أنهم وأسماعون في قد أبقوا القصة . فثبتت شملك  
وتعروى أمحك بك من قس ١١ أي من دل هذه امره . وذلك في روى عن الحسن يوم أحد حين انصرف  
عنه من أنى بن سلول بأصحابه منسفين ، وقد خالف بهم من هذه المروءة أيضا بعد أن حرج مع أبي بن  
إلى قريب من ثمة الوداع . وروى عن سعيد بن جهم . ونحن - مع - أن المراد بالفتنة الفتنة رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة القعدة . وذلك أنه اجتمع اثنا عشر رجلا من المنافقين ووقفوا على الثبة ليذكروا له  
عنه الصلاة والسلام فردد الله تعالى حشيت في وقتوا ذلك الأمر ١٢ أي المسكائد وتقريبه من عرس من يرها  
أو الآر . وهو بجار عن تعنتها . أي دروا لك المسكائد والحيل ودوروا الآراء في إبطان أمرك . وقرئ  
( وقلوا ) بالجمع . حتى جاء لحق ١٣ أي نصر والظفر الذي وعده الله تعالى في ظهر أمرك ١٤ أي غلب  
دبه . وعلا شيعه سبحانه ١٥ وهم كارهون ١٦ أي في حال كرههم لذلك أي على رغم منهم . والاثان  
١٧ قالوا لنفسه رسول الله ﷺ ولقومين عن عاصم المتحامين ومن مشبههم الله تعالى لأجله وذلك أنسارهم  
وأراحه أعذارهم تداركا لما عصى بقوت بالمبادرة إلى الإذن وإذنا بأن ماقتها بيس مما لا يمكن تلافيه تويلا  
للخطب ١٨ ربههم من يقول أنس لي ١٩ أي أقوم عن الجهاد ٢٠ ولا تفتني ٢١ أي لا توفني في الفتنة سواء لروم  
أخرج من المنبر . والظرف في . وإن مردويه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لما أراد النبي ﷺ أن يخرج  
إلى غزوة تبوك قال لجد بن جيس . يا جد بن جيس ما تقول في مجاهدتي لأصغرا ؟ فقال . يا رسول الله إني مرر  
صاحب سدة . ومضى أرى فسأله النبي ﷺ فأنشأ فقال . لا تفتني فقلت . وروى غيره عن عائشة . وجابر بن  
عبد الله رضي الله تعالى عنهما . أولا ترقعي في المعصية والاثم نداعة أمرك في الخروج إلى الجهاد ، وروى  
هذا عن الحسن . وقتاده . واحتاره الجاني . وفي الكلام على هذا التعداد بأنه لا حالة متحذف أذن له ﷺ  
أولم يادن . وفسر بعضهم الفتنة بالضرب أي لا توفني في ذلك فإني إن حرحت ملكك ملكي وعلى لعدم  
من يقوه معصالحهم . وقال أبو مسلم : أي لا تفتني شكلك الخروح في شدة الحر ، وقرئ . ( ولا تفتني ) من  
أفتنه بمعنى فتنه ( الآتي للفتنة ) أي في معصيا وغيرها وأدل امردها المعنى عن الوصف بالكمال الحقيقي باختصاص  
أهم الجلس به ( سقطوا ) لا في شيء مغاير لما فضلا عن أن يكون مهربا ومخلصا عنها ، وذلك مما فعلوا من  
للمزينة على التغلف والجراة عن هذا الاستئذان والعمود بالإذن المعنى عليه وعلى الاعتدالات الكاذبة ، وفي

مصعب أبي (سقط) بالافراد مراعاة اللفظ (من) ولا يخفى ما في تصدير الجملة بأداة تنبيه من التحقيق ، وفي التعبير عن الافتتاح بالسقوط في الفتنة تنزيل لما منزهة المهوراة المواسكة المصعقة عن ترددهم في دركات الردى أسفل سافلين ، وتقديم الجار والمجرور لا يخفى وجهه **﴿وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾** **﴿ع﴾** وعيدهم على ما فعلوا ، وهو عصف على الجملة السابقة داخل تحت التنبية ، أي جامعة لهم من كل جانب لا محالة وذلك يرمز القيامة ، فاجاز في اسم الفاعل حيث استعمل في الاستقبال بناء على أنه حقيقة في الحال ، ويحتمل أن يكون المراد أنها محيطه بهم الآن بأن يرد من جهنم أساجدا من الكفر ولقمة التي سقطوا فيها ونحو ذلك مجازا ، وقد يحسن الكلام تمثيلا بأن تشبه حالهم في احاطة الاسباب بحالهم عند احاطة النار ، وكون الاعمال بقيم فيها هي لاربعينها لكنها ظهرت بصورة الاعمال في هذه الشأفة وتظهر بالصورة الدارية في الآخرة الاخرى **﴿فَبَلِّغْهُمْ فِي قَوْلِكَ نَعَالَي﴾** (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في وجوههم نارا) منزع صوفي والمراد بالكافرين إدمانهم في المباحث عنهم ، وإثبات وضع لظاهر موضع الضمير للسجدة عليهم بالكفر والاشتمار بأنه معظم اسباب الاحاطة المذكورة (وإذ جميع الكافرين ويدخل هؤلاء دخولا أوليا **﴿إِنْ تُصِيبْكَ﴾** في بعض مفازيك **﴿حَسَنَةً﴾** من الظفر والغنمة **﴿تَسُوْهُمْ﴾** تلك الحسنة أي تورثهم مساة وحزاة فرط حسدهم لهم الله تعالى وعناوتهم **﴿وَإِنْ تُصِيبْكَ﴾** في بعضها **﴿مُصِيبَةٌ﴾** فانه كسار جيش وشدة **﴿يَقُولُوا﴾** متبجحون بما صنعوا حامدين لأرائهم **﴿قَدْ أَحَدْنَا آمْرًا﴾** أي تلافينا ما يهتنا من الامر يثبون به التخليص والقعود عن الحرب والمدارة مع الكفرة وغير ذلك من أمور الكفر واليهاق قولنا وصلا **﴿مَنْ قَبْلُ﴾** أي من قبل اصابة المصيبة حيث يتبع التدارك ، يشيرون بذلك إلى أن نحو ما صنعوه إنما يروج عند المكفرة بوقوعه حال قوة الاسلام لا بمداواة المصيبة **﴿وَيَتَوَلَّوْا﴾** أي وينصرفوا عن متحدثهم ومحل اجتماعهم إلى أهليهم وخاصتهم أو يتفرقوا وينصرفوا عنك يا رسول الله **﴿وَهُمْ قَرْحُونَ﴾** بما صنعوا وبما اصابك من السيئة ، والجملة في موضع الحال من الضمير في (يقولوا ويتولوا) فان المرح مصدر الامرين معا ، وإشار الجملة الاسمية للدلالة على دوام السرور ، وإن لم يؤت بالشرطية الثانية على طرر الأولى بأن يقال : وإن تصابك مصيبة تسرحهم بل أقبح ما يدل على ذلك مقامه مباينة في فرط سرورهم مع الايدان بأنهم في معزل عن ادراك سوء صيبتهم لاقتضاء المساة والمسرحة بأنهم في الأولى مضطرون وفي الثانية محتررون ، وقبول هنا الحسنة بالمصيبة ولم يقابل بالسببية كما قال سبحانه سورة آل عمران . (وإن تصيبكم سيئة يفرحوا بها) لأن الخطاب هنا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو هناك للمؤمنين وقرق بين الخططين فان اشده لا يزيد صلى الله تعالى عليه وسلم الاتوا بما انه المصوم في جميع احواله عليه الصلاة والسلام ، وتقييد الاصابة في بعض الغزوات لدلالة السياق عليه ، وليس المراد به بعضا معناه هو هذه الغزوة التي استأذنوا في التحلف عنها وهو ظاهر نعم سبب النزول يوم ذلك ، فقد اخرج ابن أبي حاتم عن جابر بن عبد الله قال : جعل لنا فوف الذين تحلفوا في المدينة يخبرون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

اختار اسوءهم وان عمداً <sup>بشيء</sup> وأصحابه قد جهدوا فى سبهم وهتكوا لباسهم فكذب حديثهم وعابه  
اللى عليه الصلاة والسلام وأصحابه فأقول الله تعالى الآية قائل :

(قُلْ) نبيكنا لهم (لَى يهيننا) أبداً (إلا ما كتب الله لنا) أى ما اختصنا بأهانه وإيجابه من المصلحة  
الديورية أو الآخروية كالنصرة أو الشهادة المزدية للقيم الدائم ، فالسب بمعنى التقدير ، واللام للاحتصاص ،  
وجوز أن يكون المراد بالكتب الخط فى الروح واللام للتعليل والآجل ، أى لى يهيننا إلا ما حظ الله تعالى  
لأجلنا فى الدرع ولا يتغير بموافقتكم ومخالفكم ، فمثل الآية على أن الحوادث كلها بفصاحة الله تعالى وروى  
هذا عن الحسن . وادعى بعضهم أنه غير مناسب للمقام وأن قوله تعالى : (هُوَ مَوْلَانَا) أى ناصرنا ومتولى  
أمورنا يبين الأول لانه يبين أن معنى اللام الاحتصاص ويخصص الموصول بالنصر والشهادة أى لى يهيننا  
إلا ذلك دون الحداد والشقارة كما هو مصير جانك لا ما يؤمنون وأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين  
لا مولى لهم ، وقد يقال : هو تعليل لما يستبعد من أهوى السابق من أرضاى لى يهيننا إلا ما كتب من خير  
أو شر فلا يضرنا ما أئتم عليه ونحن بما فعل الله تعالى راضون لانه سبحانه وسكنا وعن عبده ، وفراً من  
مهدود (هل يهيننا) وطلحة (هل يهيننا) بتشديد الهاء من صيب الفى وزنه فعل لا فعل بالتضعيف لأن قياسه  
صوب لانه من الواوى فلا وجه لقلها ياء بخلاف ما إذا كان صوب على وزن فاعل لانه إذا اجتمعت الواو  
والياء والأول منهما ساكن قلبت الواو ياء وهو قياس مطرد ، وجوز الرخبرى كونه من التفعيل على لغة  
من قال صاب يصبب ، ومنه قول الكميت :

واستقى الكعاب العفيلة إذ ه أسهى الصائبات والصيب

(وعلى الله) وحده (فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ٥١) ، بأن نفوضوا الأمر إليه سبحانه ، ولا يتأى ذلك  
التشيت بالأسباب العدية إذ لم يستمع عليها ، وظاهر كلام جمع أن الحملة من عدم الكلام بالمأمور به ، وتقديم  
المعمول لإعادة التخصيص كما أشرنا إليه ، وإظهار الاسم الجليل فى مقام الإحسان لاظهار التبرك والاستلذاذ ،  
ووضع المؤمنين موضع صير المتكلم يقول بأن شأن المؤمنين اختصاص التوكل بالله تعالى ، ووجه  
بالقاء الجزائية لتشعر بالترتب أى إذا كان لى يهيننا إلا ما كتب الله أى خصا الله سبحانه به من النصر أو  
الشهادة وأنه متولى أمرنا فله فعل ما هو حقه من اختصاصه جل شأنه بالتوكل ، قال الطائى : وكأه قول  
قوله المنافقين (قد أخذنا أمراً) بهذه لفظة ، والمعى دأب المؤمنين أن لا يتكبرا على حرمهم وتنفذ أنفسهم  
كما أن دأب المنافقين ذلك من أن شككوا على الله تعالى وحده ونفوضوا أمورهم إليه ، ولا يبعد تفرع الكلام  
على قوله سبحانه (هو مولانا) كما لا يخفى ، ويجوز أن تكون هذه الجملة مسوقة من قوله تعالى أمراً للمؤمنين  
بالتوكل إثر أمره صلى الله تعالى عليه وسلم بما ذكر ، وأمروهم الظاهر مريض الضمير فى الموصفين حيث  
ظاهر وكذا إعادة الأمرى قوله تعالى : (قُلْ هَلْ تَرَوْونَ بَنًا) لا قطاع حكم الأمر الأول بالثانى وإن كان  
أمراً للغائب ، وأما على كلام الجماعة فالإعادة لبراز كمال العناية بشان المأمور به ، والترص الانتظار والتمهل  
واحدى التابن محدودة ، والباء للتدبئة أى ما تنتظرون بها (إلا إحدى الحسين) أى إحدى العاقبتين اللتين

كل منهما أحسن من جميع العواقب غير الأخرى أو أحسن من جميع عواقب الكفر أو كل منهما أحسن بمآله من جهة ، والمراد بهما النصر والشهادة ، والحاصل أن ما تظرونه لا يخبر من أحد هذين الأمرين ، كل منهما عاقبة حسنة لا يكاد يترحمون من أن يصيبا من القتل في العروسة ولذلك سردتم به .

وصح من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « تكمل الله تعالى لمن جاهد في سبيله لا يخرج من بيته إلا الجهاد في سبيله وتصدق ثلثه أن يدخله الجنة أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما مال من أجر وغنمه » ( وَنَحْنُ نَقْرَأُ بِكُمْ ) إحدى السورتين من العواقب إما ( أَنْ تُصِيبَكُمْ اللَّهُ عَذَابًا مِنْ عِنْدِهِ ) فهذا حكم كما فعل الأمام الخليفة عليكم ، والطرف صفة ( عذاب ) وكونه من عده تعالى كناية عن كونه منه جل شأنه بلاء أشد الشر ، ويظهر ذلك المقابلة بقوله سبحانه :

( أَوْ يَذَّبْنَا ) أي أو بعذاب كائن بأيدينا كالفضل على الكفر ، وانقطع عن صفة عذاب فهو صفة أجراً لا آثام هناك عذاب مفرد ، وتقييد القتل بكونه على الكفر لأنه بكونه شهادة ، وفيه إشارة إلى أنهم لا يقتلون حتى يظهروا الكفر ويصروا عليه لأنهم منافقون والموافق لا يقتل الله له ( فَتَرَوْا ) العاء فصحة أي إذ كان الأمر كذلك فترصوا بما هو عاديا ( إِنْ أَمْسَكْتُمْ ) مترصون ٥٢ . هو عاقبتكم فدا إلى كل منا ومنكم ما يترصه لا تشاهد إلا ما يسوقكم ولا تشاهدون إلا ما يسرا ، وما ذكره من معقول الترتيب هو الظاهر ، وأعله يرجع إليه ما روى عن الحسن أي فترصوا وما عبد الشيطان إماما ترصون مواعده الله تعالى من أظهر ديه ، واستقلال من مخالفه ، والمراد من الأمر التهديد ( قُلْ أَهْلُوا ) أموالكم في مصالح الغزاة ( طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ) أي طائعين أو كارهين ، فهما مصدران ومعاملتان صيغة ( أهلكوا ) وإن كانت للامر إلا أن المراد به العبر ، وكثيرا ما يستعمل الامر بمعنى الخبر كملكه ، ومنه قول كثير عره .

أسيئ بنا أو أحسن لا ملومة لدينا ولا ممدية ان تقست

وهو كما قال الفراء والرحاج في معنى الشرط أي إن أقمتم على أي حال ( لَنْ يُفَقَّ لَكُمْ ) . وأخرج الكلام مخرج الأمر للمدعة في تساوي الأمرين في عدم القبول . كأنهم أمروا أن يمحروا ، ويفهموا في تخاليف فيطروا هل يقبل منهم فيشاهدوا عدم القبول وفيه كما قال بعض المحققين استعارة تشبيه شبهت حالهم في النفقة وعدم قبولها بوجه من الوجوه بحال من يؤمر بفعل ليجريه ويظهر له عدم جدواه فلا يترهم أنه إذا أمر بالاعتاق كيف لا يقبل . والأية رلت كما أخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما جوابا عما في قول ابن جند بن نيس حين قال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « هل لك في جلا دني الأصغر » إني إذا رأيت النساء لم أصرح حتى أفتن لكن أعينك تعالى ، ونفى النكير محتمل أن يكون بمعنى عدم الأخذ منهم ، ويحتمل أن يكون بمعنى عدم الأمانة عليه ، وكل من المعنيين واقع في الاستعمال ، فقول الناس له أخذه وقبول الله تعالى نوابه عليه ويجوز الجمع بينهما ، وقوله سبحانه : ( لَكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَسِيسَ ٥٣ ) تعليل لرد انماقهم ، والمراد بالنسق المو والتمرد فلا يقال : كيف علل مع لكفر بالنسق الذي هو دونه وكيف صح ذلك مع التصريح بتعليقه بالكفر في قوله تعالى :



تعالى مع عدم اعتقادهم الثواب على ذلك ، وتعذيبهم فيها ، الأولاد أهم قد يقاتلون في الغزو ويحزبون لذلك أشد الجزع حيث لا يستمدون شهادتهم وأهم أحياء عند ربهم يرزقون وأن الاجتماع بهم قريب ولا كذلك المؤمنون بها ذكر ، وقيل : تعذيبهم بالأموال بأن تكون غنيمة للسلب والأولاد بأن يكونوا سيالهم إذا أظفروا الكفر وتمكنوا منهم •

وأخرج ابن اندلس ، وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ عن قتادة أن في الآية قدماً وتأخيراً أي لا تعذيبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليُعَذِّبَهُمْ بها في الآخرة ﴿ وَتَرْفَقُ أَنْفُسُهُمْ ﴾ أي يموتون وأصل الرفق الخروج بصعوبة ﴿ وَهُمْ كَافِرُونَ ٥٥ ﴾ في موضع الحال أي حال كونهم كافرين ، والعمل عطف على ما قبله داخل معه في حيز الإرادة واستند تعليق الموت على الكفر بإرادته تعالى على أن كفر الكافر بإرادته سبحانه وفي ذلك رد على المعتزلة •

وأجاب الرخشري بأن المراد إعمالهم وإدامة النعم عليهم إلى أن يموتوا على الكفر مستثنين ، أهم فيه عن الضر في العاقبة ، والإسهال والإدامة المذكورة مما يصح أن يكون مراداً له تعالى . واعترضه الطيبي بأن ذلك لا يجدي شيئاً لأن سبب السبب سبب في الحقيقة ، وحاصله أن ما يؤدي إلى الفسخ ويكون سبباً له حكمه حكمه في الفسخ وهو في حيز المنع ، وأجاب الجبائي بأن معنى الآية أن الله تعالى أراد زهوق أنفسهم في حال الكفر وهو لا يقتضي كونه سبباً مريداً للكفر فإن المريض يريد المداخلة في وقت المرض ولا يريد المرض والسلطان يقول لمسكره : اقلوا البغاة حال هجرهم ولا يريد هجرهم . ورده الإمام بأنه لا معنى لما ذكر من المثال الإرادة إزالة المرض وطلب إزالة هجوم البغاة وإذا كان المراد اعدام الشيء امتنع أن يكون وجوده مراداً بحلاف إرادة زهوق نفس الكافر فإنها ليست عبارة عن إرادة إزالة الكفر فلهذا أراد الله تعالى زهوق أنفسهم حال كونهم كافرين وجب أن يكون مريداً لكفرهم ، وكيف لا يكون كذلك والزهوق حال الكفر بمنع حصوله لا حال حصول الكفر ، وإرادته الشيء تقتضي إرادة ما هو من ضرورياته ويلزم كونه تعالى مريداً للكفر •

وفيها أن الظاهر أن إرادة المعالجة شيء غير إرادة إزالة المرض وكذا إرادة العقل غير إرادة إزالة الهجوم ولهذا يدل إحدى الإرادتين بالآخرى فكيف تكون نفسها ، وأما أن كون إرادة ضروريات الشيء من لوازم إرادته فغير مسلم فكيف من ضروري شيء لا يعطى بالمال عند إرادته فضلاً عما ادعاه ، فالاستدلال بالآية على ما ذكر غير تام ﴿ وَتَجْعَلُونَ لِلَّهِ إِيَّاهُمْ كُنُفًا ﴾ أي في الدين والمراد أنهم يحلفون أنهم مؤمنون مثلكم ﴿ وَنَاقَمُكُمْ ﴾ في ذلك لكفر قلوبهم ﴿ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْقَهُونَ ٥٦ ﴾ أي يحاورون منكم أن تصلوا بهم ما تصلوا بالمشركين فيظفرون الإسلام نية ويؤمنونه بالإيمان الفاحرة ، وأصل الفرق انزعاج النفس بتوقع الضرر ، قيل : وهو من معارضة الأمن إلى حال الخوف ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً ﴾ أي حصناً يلجأون إليه كما قال قتادة ﴿ أَوْ مَنَارَاتٍ ﴾ أي غير أن يخفون فيها أنفسهم وهو جمع معارضة بمعنى العار ، ومنهم من فرق بينهما بأن القار في الجبل والمعارضة في الأرض . وقرئ : ( منارات ) بضم الميم من أعار الرجل إذا دخل القور ، وقيل : هو تعدية غار الشيء وأخرجه أنا أي أمكنة يغيرون فيها أشخاصهم ، ويجوز أن تكون من أظار الثعلب إذا أصرح بمعنى مهارب

ومعناه (أو مدخلا) أي نقفا كما في اليربوع يسبحون فيه ، وهو ممنوع من الدخول فأدغم بعد قلب تائه دالا ، وقرأ يعقوب ، وسهل (مدخلا) بفتح الميم اسم مكان من دخل الثلاثي وهي قراءة ابن أبي اسحق . والحسن ، وقرأ سنية بن محارب (مدخلا) بضم الميم وفتح الخاء من أدخل المزيدي أي مكانا يدخلون فيه أنفسهم أو يدخلهم الخوف فيه ، وقرأ أبي بن كعب (مدخلا) اسم مكان من تدخل فعمل من الدخول ، وقرأ (مدخلا) من أدخل ، وقد ورد في السكتة ولا يدي في حيث السمن تدخل (١) . وأنكر أبو حاتم هذه القراءة وقال : (أي بقاء بناء على إسكان هذه اللفظة وليس بذلك) (لؤلؤا) أي لصرفوا وجوههم وأقبلوا . وقرأ (لؤلؤا) أي لا تتجأوا (إليه) أي إلى أحد ما ذكر (وهم يجمعون ٥٧) أي يسرعون في الذهاب إليه بحيث لا يردم شيء ، فالفرس الجرح وهو النفور الذي لا يرده الجم ، وروى الأصمعي عن أنس ابن مالك أنه قرأ (يجمعون) بالزاي وهو بمعنى يجمعون ويشتدون ، ومنه الحمازة الناقة الشديدة العدو ، وأنكر بعضهم كون ما ذكر قراءة وزعم أنه تفسير وهو مردود .

والحكمة الشرطية استئناف مقر للمضمون ما سبق من أنهم ليسوا من المسلمين وأن التجأهم إلى الانتفاء إليهم إنما هو لتقية اضطرارها وإثارة صيغة الاستقبال في الشرط وإن كان المعنى على الماضي لأفادة استمرار عدم الوجدان حينا يقتضيه المقام ، ونظير ذلك - لو تحمس إلى لشكرتك - نعم كثيرا ما يكون المصارع المعنى الواقع موقع الماضي لأفادة انتفاء استمرار الفعل لكن ذلك غير مراده هنا (ومنهم من يلزك في الصدقات) أي يبيك في شأها . وقرأ يعقوب (يلزك) بضم الميم وهي قراءة الحسن ، والأصحج ، وقرأ ابن كثير (يلزك) هو من الملازمة بمعنى اللزم ، والمشهور أنه مطلق العيب كالحزم ، ومنهم من فرق بينهما بأن اللزم في الوجه والمز في العيب وهو المحكى عن الليث وقد عكس أيضا وأصل معناه الدفع (فإن أعطوا منها) بيان لفساد لزم وأنه لا منشأ له إلا حرصهم على حطام الدنيا أي إن أعطيتهم من تلك الصدقات قدر ما يريدون (رضوا) ما وقع في القسمة واستحسنوا ضللك (وإن لم يعطوا منها) ذلك المقدار (إذا هم يخطئون ٥٨) أي يحتاجون السخط. و(إذا) ثابت متلب فالجزء وشرط لثباته كونه كونه الجزاء جملة اسمية ، ووجه نيته لانتفاء العمل التوقيف كالفاء ، وغير سببانه بين جوابي الجملتين إشارة إلى أن سخطهم ثابت لا يزول ولا يفتى بخلاف رضاهم . وقرأ ابن كثير (إذا هم يخطئون) والآية نزلت في ذي الحليفة واسمه حرقوص بن دهم التميمي جاء ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقسم غنائم هوازن يوم حنين فقال : يا رسول الله اعدل . فقال عليه الصلاة والسلام : «ومن يعدل إذا لم أعدل فقد خسر عمره بن الخطاب : يا رسول الله اتقن لي أضرب عنقه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : «ودعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» الحديث . وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال : لما قسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غنائم حنين سمعت رجلا يقول : إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله تعالى فأنبت النبي عليه الصلاة والسلام فذكرت ذلك له فقال : «رحمة الله تعالى على موسى قد أودى ما أكثر من هذا نصيره» ونزلت الآية .

وأخرج ابن جرير - وغيره عن داود بن أبي عاصم قال : « أوتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدقة فقسما بها ، وهما حتى ذهبت ووراءه رجل من الأنصار فقال : ما هذا بالعدل فزلت » ، وعن الكلبي أنها رلت في أي الجواظ المناق قال : ألا ترون إلى صاحبكم إنما يقسم صدقاتكم في رعاء العم ويضعم أنه يمدله وتعتق هذا ولي الدين العراقي بأنه ليس في شيء من كتب الحديث ، وأنت تعلم أن أصح الروايات الأولى إلا أن كون سبب النزول قسمته صلى الله تعالى عليه وسلم للصدقة على الوجه الذي فعله أوفق بالآية من كون ذلك قسمته للغبية فتأمر ( وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ) أي ما أعطاهم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من الصدقات طيب النفس به وإن قل - فـ وإن كانت من صبيح العموم إلا أن ما قبل وما بعد قربته على التخصيص ، وبعض أبقاها على العموم أي ما أعطاهم من الصدقة أو الغيبة قبل لأنه الأنسب ، وذكر الله عز وجل لتنظيم والتنبيه على أن ما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام كان أمره سبحانه ( وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ ) أي كفانا فضله وما قسمه لنا غاية تنصيه المنى ( سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ ) بعد هذا حصار رجوعنا إلى ( أَنَا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ) في أن يغر لنا فضله جل شانه ، والآية بأسرها في حيز الشرط والجواب هذوف ساء على ظهوره أي لكان حيرا لهم وأعود عليهم ، وقبل إن جواب الشرط ( قالوا ) والراود دائدة وليس بذلك ، ثم إنه سبحانه لما ذكر المنافقين وطعنهم وسخطهم ، بين أن فعله عليه الصلاة والسلام لا صلاح الدين وأهله لا لأغراض نفسية كأغراضهم فقال جل وعلا : ( إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ) الخ يعني أن الذي ينبغي أن يقسم مال الله عليه من اتصف بأحدى هذه الصفات دون غيره إذ القصد الصلاح والمنافقون ليس فيهم سوى الصدق فلا يستحقونه وفي ذلك حسم لأطباعهم العارضة ورد لحقاتهم الباطلة ، والمراد من الصدقات الزكوات فيخرج غيرها من التطوع ، ولتفقير على ما روى عن الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه من أنه أدنى شيء وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة ، والمسكين من لا شيء له فيحتاج للسؤال لقوته وما يراى بدنه وبحمل له ذلك خلاف الأول حيث لا تحمل له المسئلة فاسها لا تحمل لمن يملك قوت يومه بعد ستر بدنه ، وعند بعضهم لا تحمل لمن كان كسوبا أو يملك خمسين درهما . فقد أخرج أبو داود والترمذي والتمتاني عن ابن مسعود قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سألنا وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح قين : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهما أو قيمتها من الذهب » وإلى هذا ذهب الثوري . وابن المبارك . وأحمد . وإسحق ، وقيل : من ذلك أربعين درهما حرم عليه السؤال لما أخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدري قال : « قال رسول الله ﷺ من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف » وكانت الأوقية في ذلك الزمان أربعين درهما . ويجوز صرف الزكاة لمن لا تعمل له المسألة بعد كونه فقيرا ، ولا يخرج من الفقر ملك نصيب كثيرة غير ملية إذا كانت مستغرة للحاجة ، ولذا قالوا : يجوز للعالم وإن كانت له كتب تساوى نصبا كثيرة إذا كان محتجا إليها للتدريس ونحوه أخذ الزكاة بخلاف العامي وعلى هذا جميع آيات المحترفين •

وعلى ما نقل عن الإمام يكون المسكين أسوأ حالا من الفقير ، واستدل بقوله تعالى : ( أَوْ مَسْكِينًا دَامِقَةً ) أي



ألصق جلده بالتراب في حفرة استتر بها مكل لا رار وألصق بطنه به ليعرط الجوع طانه بدل على غاية الضرر والشدة ولم يوصف الفقير بذلك ، وإن لأصعمن . وأباعررو بن العلاء وغيرهما من أهل اللغة فسروا المسكين بمن لا شيء له . والفقير بمن له باقية من العيش . وأجيب بأن تمام الاستدلال بالإيتم وقوف على أن الصفة كاشفة وهو خلاف الظاهر ، وأن القيل عن بعض أهل اللغة معارض بالقيل عن البعض الآخر . وقال الشافعي عليه الرحمة : الفقير من لا مال له ولا كسب مع موقعا من حاجته ، والمسكين من له مال أو كسب لا يكفيه ، فالفقير عنده أسوأ حالا من المسكين ، واستدله بقوله تعالى : (وأما السعيه فكانت ملسا كين) فأثبت للمسكين سعيته ، وبما رواه الترمذي عن أس . وابن ماجه . وأما حكم عن أبي سعيد قالا : وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم اجني مسكيا وأمتي مسكينا واحشني في زمرة المساكين مع ما رواه أبو داود عن أبي بكر أنه عليه الصلاة والسلام كان يدعو بقوله : اللهم اني أعوذ ذلك من الكفر والفقر وخير العقرى كذب لا أصل له . وبأن الله تعالى قدم الفقير في الآية ولم تذكر حاجته أشد لمساكائه ، وبأن الفقير بمعنى المفقور أي مكسور العقار أي عظام الصلب فكان أسوأ . وأجيب عن الأول أن السفينة لم تكن . كالحلم بل هم أجرا فيها أو كانت عارية معهم أو قيل لهم مساكين ترحما كافي الحديث ومساكين أهل النار وقوله :

مساكين أهل الحب حتى قورهم عديها تراب الدل بين المقابر

وهنا أولى ، وعن الثاني بأن الفقر الممود منه ليس إلا فقر النفس لما روى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يسأل العقاب والمعنى والمراد به غنى النفس لا كثرة الدنيا ، وعن الثالث بأن التقديم لادليل فيه إذ له اعتبارات كثيرة في كلامهم ، وعن الرابع بأن لا سلم أن الفقير مأخوذ من لفغار لجواز كونه من صرت له نعمة من ماله إذا عطمتها فيكون له شيء ، وأباما كان إلهما صنفان ، وقال الجبائي : إنهما صنف واحد والمطلق للاختلاف في الماهوم ، وروى ذلك عن محمد . وأبى يوسف ، وقاعدة الخلاف تظهر فيما إذا أوصى ثلث ماله مثلا لعلان وللفقراء والمساكين فمن قال : إنهما صنف واحد جعل لعلان النصف ومن قال : إنها صنفان جعل له الثلث من ذلك (والمؤمنين عليها) وم الدين بينهم الإمام لجريتها ، وفي البحر أن العامل يشمل العاشر والساعي . والاول من نصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار المارين بأموالهم عليه . والثاني هو الذي يسمى في القبال ليأخذ صدقة المواشي في أما كنها ، ويعطى العامل ما يكفيه وأعوامه بالوسط مدة ذهابهم وإياهم مادام المال باقيا إلا إذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يزداد على النصف لأن التمهيف عين الانصاف .

وعن الشافعي أنه يعطى النفس لأن القسمة تفتضه وفيه نظر ، وقيد بالوسط لأنه لا يجوز أن يبيع شهورته في المأكل والمشرب والملبس لكونه اسرفا محضاً ، وعلى الامام أن يبعث من يرضى بالوسط من غير اسراف ولا تقتير ، ويقام المال لأنه لو أخذ الصدقة وصاعت من يده بطلت عماله ولا يعطى من يبت المال شيئا وما يأخذه صدقة ، ومن هنا قالوا : لا تحمل العمالة لهاشي لشرفه ، وإنما حلت للفقير مع حرمة الصدقة عليه لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج إلى كفاية ، والغنى لا يمنع من تناولها عند الحاجة فإن السيل كذا في البدائع ، والتحقيق أن في ذلك شبهة بالاجرة وشبهة بالصدقة ، فبالاعتبار الاول حلت للفقير ولنا لا يعطى لو أداها صاحب المال إلى الامام ، وبالأخبار الثاني لا تحل لهاشي . وفي النهاية رجل من بني هاشم استعمل على الصدقة فأجرى لها منها

ورزق فانه لا يمتنع له أن يأخذ من ذلك ، وإن عمن فيها وورق من غيره فلا بأس به ، وهو يجيد صحة توليته وإن أحفد منها مكرره لأحرام ، وصرح في العادة بعدم صحة كون العامل شيئاً أو عبداً أو ظفراً ، ومنه يعلم حرمة توليه اليهود على بعض الأعمال وقد تقدمت نية من تكلام عن ذلك ( وَالْمَوْلَى طَوْلُهُمْ ) وهم كانوا ثلاثة أصناف : صنف كان يؤلفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على توليه وصنف أسلبوا الكفر على صنف كسبه من حصنوه الأقرع من حاسن والعباس من مرداس السلي فكان عليه الصلاة والسلام يدهمهم انتقوى بينهم في الإسلام وصنف كانوا يعطون لدفع شرهم عن المؤمنين ، وعد منهم من يؤلف قلبه بأعطائه شيء من الصدقات على قتال الكفار وماتن الركاه . وفي الهداية أن هذا الصنف من الأصناف الثم بمقدس قطب واحد إجماع لصحابة عن ذلك في حلاله الصديق رضي الله عنه . روى أن عبيته والأقرع جاءا بطلبان أرسام أبي بكر فكتب بذلك خطاً فرفقه عمر رضي الله تعالى عنه وقال هذا شيء يمضي كونه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تأليفاً لكم فاما "يوم فقد أعزته تولى للإسلام وأعني عنكم فان ثبتتم على الإسلام وإلا فبئساً وبئسكم السيف . هـ وهو إلى أبي بكر فقالوا : أنت خليفة أم عمر ؟ بدلت لنا لحظ ومزقه عمر ، فقال رضي الله تعالى عنه : هو إن شاء ووافق ، ولم يسكر عليه أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مع احتمال أن فيه مفسدة كارتداد بعض منهم وإثارة ثائره . واختلاف كلام القوم في وجه سقوطه بعد التولي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ثبوته . لكتاب إلى حين وفاته . في مروا من عبه الصلاة والسلام فنتهم من ارتكب جواز نسخ ما ثبت بالكتاب بالإجماع ما على أن الإجماع حجة قطعية كالكتاب وبئس بصحيح من أذهب عنهم من قال . هو من قيل انتهى الحكم بهما على كونه جوار لصور ما انتهى وقته وهو التوار . ورد بأن الحكم في إبقاء لا يحتاج إلى علة كما في الرول والأصطلاح في الطول فانتهاؤها لا يستلزم انتهاء وجه بحث . وقال علماء الدين عدا عريز : والأحسن أن يقال هذا تقرير لما كان في رس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث المسمى ، وذلك أن المقصود بالدمع اليهم كان إعزاز الإسلام لضعفه في ذلك الوقت لئلا أهل الكفر وكان الاعزاز بالدمع ، ولما ثبتت الخالية قبل أهل الإسلام صار الاعزاز في المنع ، وكان الاعطاء في ذلك الزمان والمنع في هذا الزمان شذوذاً لا لآلة لأعزاز الدين والأعزاز هو المقصود وهو باق على حاله فلم يكن ذلك نسخاً ، كالتميم وجب عليه استعلاء التراب للتطهير لأنه آلة متعينة للحصول . تطهير عند عدم إمام فاداً قبلت حاله هو جود الماء سقط الأول ووجب استعمال الماء لأنه صار متعينة للحصول المقصود ولا يكون هذا من حيث الأول . وكذا هذا هو نظير إيجاب الدية على العاقلة ظاهراً كما توجه على التفسير ، في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وبعد عن أهل الديوان لأن الإيجاب على العاقلة بسبب التصرة والاستحصار في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان بالشريعة وبعبده عليه الصلاة والسلام بأهل الديوان ، فأوجبها عليهم لم يكن نسخاً بل كان تقريراً للمعنى الذي وجبت الدية لأجله وهو الاستحصار . واستحسنه في النهاية . ونعنه ابن الهمام بأن هذا لا يبنى السح لأن إباحة الدفع لهم حكم شرعي كان ثابتاً . وقد ارتفع ، وقال بعض المحققين : إن ذلك نسخ ولا يقال . نسخ الكتاب بالإجماع لا يجوز على الصحيح لأن النسخ دليل الإجماع لا هو بناء على أنه لا إجماع إلا على مستند فان طهر وإلا وجب الحكم بأنه ثابت ، على أن الآية التي أشار إليها عمر رضي الله تعالى عنه وهي قوله سبحانه : (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) يصلح لذلك وفيه نظر طاه إنما يتم لو ثبت رول هذه الآية بعد هذه ولم يثبت ، وقال قوم ، لم يسقط عنهم هذا الصنف ، وهو قول الرهري وأبي جعفر

محمد بن علي ، وفي ثور ، وروى ذلك عن الحسن ، وقال أحمد : يعطون ان ، حتى اسلمون الى ذلك .  
وقال المصنف : من المؤخرة ثلثهم مسجون وكفر واسايط سبهم الا كفرا فقط . وصحح ابيه عليه الصلاة والسلام  
كان يعطيهم من خمس الخمس لئلا كان خاص ماله صلى الله تعالى عليه وسلم ( وفي الرقاب ) أي تصرف في ملك  
الرقاب بأن يمان المكاتبون شيء منها على أديهم ، وقيل : أن يتناع منها لرقاب فتدق ، وقيل : أن يهدى  
لأسرى ، وإلى الأول ذهب النخعي والليث ، والزهري ، والشافعي ، وهو لم يروى عن سعيد بن جبير  
وعليه أكثر الفقهاء ، وبلى لثاني ذهب مالك وأحمد ، وإسحق ، وعمره الطبري إلى الحسن ، وفي تفسير  
النخعي أن الأول هو الحقول عنه ( والعنق ) أي الذين عليهم دين ، والدفع إليهم في الظهورية أولى  
من الدفع إلى الفقير ، ويبدوا لذين يكونون في غير مديونية كالمكر والاسراف فيما لا يعبه ، لكن قال النووي  
في المنهاج قلت : والأصح أن من استدان بالمديونية يعطى إذا تاب وصححه في الرخصة ، والمانع مطلقا قال .  
إنه قد يظهر للتوبة للاخذ ، واشترط أن لا يكون له ما يوفون به دينه فاصلا عن حوائجهم ومن عولونه .  
والأفجود الوفاء لا يمنع من الاستعانة ، وهو أحد قوتين عند الشامية وهو الأظهر .  
وقيل : لا يشترط لعدم آية ، وطالب القدوري ، وصاحب السكر من أصحاب المديون في باب المصروف ،  
وقيده في السكك أن لا يملك هاهنا فضلا عن دينه ، وذكر في البحر أنه المراد بالعارف في الآية إذ هو في اللغة  
من عليه دين ولا يجد قضاء في ذكره العتيق واعتذر عن عدم التقيد بأن انقضى شرط في الأصناف ظاهرا إلا  
العامل وإن السبيل إذا كان له في وطنه مال فهو بمنزلة الفقير ، وهل يشترط حلول الدين أو لا قولان للشافعية  
وبعض عندهم من استدرك لاصلاح ذات البين كأن يخاف فتنة بين قبايلين تنازعنا في قبيل لم يضر قتاله أو ظهر  
فأعطى الدية تسكيما للفتنة ، ويعطى مع العتيق مطلقا ، وقيل : إن كان غنيا بعد لا يعطى ( وفي سائر الله )  
أريد بذلك عند أبي يوسف من قطعوا الفراه ، وعند محمد بن طهطا الحجاج ، وقيل : المراد طائفة العثم وانقصر  
عليه في الفتاوى الظهيرية ، ونسره في البدائع بجميع القرب ودخل فيه كل من سعى في طاعة الله تعالى وسبل  
الحجرات . قال في البحر : ولا يخفى أن قيد الفقر لا يمتد على الوجوه كلها فحينئذ لا تظهر عمرته في الزكاة .  
ولما ظهر في أوصايا والأوقاف انتهى . وفي هاية فإن قيل : إن قوله سبحانه ( وفي سائر الله ) مكرر سواء  
أريد منعظم العزاة أو غيره لأنه إما أن يكون له في وطنه مال أم لا فإن كان فهو من السبيل وإن لم يكن فهو  
فقر ، فمن أين يكون العدد سبعة على ما يقول الأصحاب أو ثمانية على ما يقول غيرهم أجيب بأنه فقير إلا أنه  
أراد الله به شيء آخر سوى الفقر وهو الاعتصام في عبادة الله تعالى من جهاد أو حج فلذا غير الفقير لمطلق فإن  
المفيد ينال المطلق لا محالة ، ويظهر أثر التامير في حكم آخر أيضا وهو زيادة التحريض والترغيب في رعاية  
جانيه وإذا كان كذلك لم تنقص المصارف عن سبعة وفيه تأمل انتهى . ولا يخفى وجهه وذكر بعضهم أن  
التحقيق ما ذكره الجصاص في الأحكام أن من كان غنيا في بلد داره رحمه وفروقه وله فصدد هم حتى  
لا تحل له الصدقة فإذا عزم على سفر جهاد احتاج لعدة وسلاح لم يكن محتاجا له في إقامته فيجوز أن يعطى من  
الصدقة وإن كان غنيا في مصره وهذا معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : والصدقة تحل للغاري المني فافهم

ولا تغفل ﴿ وَأَنْ السَّبِيلَ ﴾ وهو المسار المقطع عن ماله ، والاستقرار له خير من قول الصدقة على ما في الطائفة . وفي منع القدر أنه لا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته ، وألحق به كل من هو عائل عن أهله وإن كان في الله . وفي انحطاط وإن كان فاحراً له دين على الناس لا يقدر على أخذه ولا يجد شيئاً يحل له أخذ الزكاة لأنه فقير بدأ كابن السبيل . وفي الحاية تفصيل في هذا المقام قال : والذي له دين مؤجل عن إلهي إذا أحسح إلى الدفعة يجوز له أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأجل ، وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسراً يجوز له أن يأخذ الزكاة في أحسن حاله ولا يملك لأنه بمنزلة ابن السبي ، وإن كان المدين ميسراً لم يجرى له أخذ الزكاة وكذا إذا كان جاحداً وله عليه دين عادلة لا يحل له الأخذ أيضاً . لم يرفع الأمر إلى القاضي فيختلفه فإذا حاله يحل له الأخذ بعد ذلك . والمراد من الدين ما يبيع نصاً ثابته لا ينفق . وفي فتح القدير ولو دفع إلى فقيرة لها مهر من على زوجها يبلغ نصيباً وهو ميسر بحث لو طلت أعضاها لا يجوز ، وإن كان بحيث لا يعطى لو طلت حازاً . وهو مقيد لعدم ما في الحاية ، والمراد من المهر ما توريث تعجيله لأن ما توريث تأجيله هو دين مؤجل لا يبيع أخذ الزكاة ، ويكون في الأول عدم إعطائه بمنزلة إحصائه ، وبصرف يده وبين سائر المدينين من دفع الزوج للقاضي بما لا يبيع للمرأة بخلاف غيره ، لكن في لزومية دفع الزكاة إلى أخته وهي تحت زوج إن كان مهرها المعجل أقل من نصيب أختها لكن الزوج معسر له أن يدفع اليها الزكاة وإن كان ميسراً والمحل قدر نصيبها لا يجوز عندهما وبه يفتي للاحتياط ، وعند الأمام يجوز مطلقاً هذا ، والعدول عن اللام إلى (ق) في الأربعة الأخيرة على ما قال الرخشري للأيذان بأنهم أرسح في استحقاق الصدقة من سواهم كره لما أن (ق) للظرفية لم ينسب عن إحاطتهم ، وكرههم مجاهد كرها وعيبه قالهم لمجرد الاختصاص ، وفي الانتصاف أن ثم سراً آخر هو أظهر وأقرب ، ذلك أن الانتصاف الأوائل ملاك لما عساه أن يدفع إليهم وإنما يأخذونه تمكافؤاً كان دخول اللام لا تقابهم ، وأما الأربعة الأواخر فلا يملكون لما يصرف نحوهم بل ولا يصرف إليهم ولكن يصرف في مصالح تتعلق بهم ، فالأصل الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة المكاتبون أو المأمون وليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم حتى يعبر عن ذلك باللام المشددة على ملكهم لما يصرف نحوهم وإتمام حال هذا الصنف والمصلحة المتدفقة به ، وكذلك العدمون إنما يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم تحليصاً لذمتهم لآلهم ، وأما في سبيل الله فواضح فيه ذلك ، وأما ابن السبي فكأنه كان مستدرجاً في سبيل الله ، وإياها أورد بالدكر نبيها على خصوصيته مع أنه مجرد من الحرفين جميعاً وعطفه على المجزور باللام يمكن ولكن عطفه على القريب أقرب ، ومما أشرب إليه من أن المكاتب لا يملك وإياها يملك المكاتب هو الذي أشار إليه بعض أصحابنا . وفي انحطاط قالوا : إنه لا يجوز إعطاء الزكاة للمكاتب هاشمي لأن الملك يقع للدولة من وجهه والشبهة ملحقة بالحقيقة في حقهم وفي البدائع وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب وحيث تفتي الأربعة بالطريق الأول .

والمشهور أن اللام للمكاتب عند الشافعية وهو الذي يقتضيه منهم حيث قالوا لا بد من صرف الزكاة إلى جميع الأصناف إذا وجدت ولا تصرف إلى صنف مثلاً ولا إلى أقل من ثلاثة من كل صنف بل إلى ثلاثة أو أكثر إذا وجد ذلك ، وعندنا يجوز ذلك أن يدفع الزكاة إلى كل واحد منهم وله أن يقصر على صنف واحد

لأن المراد بالآية إن الأصناف التي يجوز الدفع اليهم لاتعتبر لدفع لهم . ويدل له قوله تعالى ( ادأر تحموها وتزونها الفقراء فهو خير لكم ) وأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أثناء مال من الصدقة فضعه في صعب واحد وهو المؤلفة فيهم ثم أثناء مال آخر فضعه في الحارمين يدل ذلك على أنه يجوز الانصراف على صعب واحد ، ودون جواز الانصراف على شخص واحد منه أن اجمع المدرف بال بجر عن الجس ، فلو حلف لا يزوح المستولا يشترى العبد بحث الواحد ؛ فالمعنى في الآية أن جنس الصدقة لجنس الفقير ، فجوز الصرف إلى واحد لأن الاستغنى ليس بمنتهى ، إذ يصير المعنى إن كل صدقة لكل فقير وهو ظاهر القصاد . وليس هك معهود ليركب العهد ، ولا رد . خالفي عني ، في بى من الدراهم ولا شئ . في يده . فاه يلزمه ثلاثة ، ولو حلف لا يكلمه لأيام أو الشهور فاه يقع على العشرة عند الإمام وعلى الأسبوع والمنة عند الإمامين لأنه أمكن العهد فلا يحمل على الجس . فالخاصل أن حمل اجمع على الجس مجرد وعلى العهد أو الاستغنى ، حقيقه ، ولا مسدح للخلف إلا عند تقدير الأصل ، وعلى هذا ينصف الموصى به لردد والفقراء كالموصى به لزيد وبقير . وما ذهبت اليه هو المروى عن عمر . وابن عباس رضى الله تعالى عنهم ، وانه قال سبيد جسر . وعطاء . وسفيان الثوري . وأحمد بن حنبل . ومالك عليهم الرحمة . وذكر ابن المير أن جده أبا العباس أحمد بن فارس كان بسط من تغاير الحرفين المذكورين دليلا على أن لغرض بيان المصرف واللام لذلك فيقول . متعلق الجر الواقع خبرا عن الصدقات محدوف تاما أن يكون التقدير إنما لصدقات مصروده للفقراء كما يقول مالك ومن معه أو ملوكه للفقراء كما يقول الشافعي لكن الأول متعين لأنه مدير يكتفى به في الحرفين جسا وصح تعلق اللام ( وى ) مما به فيصح أن يقال : هذا الشيء مصروف في كذا وكذا بخلاف تقدير ملوكة فاه إنما ملئتم مع اللام وعند الانتهاء إلى ( وى ) يحتاج إلى تقدير مصروفة لئلا يفسد تقديره من الأول عام التعلق شمل الصفحة متعين اهـ . والجملة لا ينفى قوة نزوع الأئمة الثلاثة في الأخذ .

ولذا احتار بعض الشافعية ما ذهبوا اليه ، وكان رد العلامة البيضاوى عمر بن محمد . وهو معنى الشافعية في عصره . انتهى به ( فريضة من الله ) مصدوم كالمقدر مأخوذ من معنى الكلام أى من ص لم الصدقات فريضة . ونقل عن سيره أنه منصرف به عليه مقدر أى فرض من الله تعالى ذلك فريضة ، واحتار أبو القاء كونه حالا من الضمير المستكن في قوله تعالى ( للفقراء أى إلى الصدقات فاه لم حال كونها فريضة أى مبروعة ، قبل : ودخلته الزاء لإحاطة بالاسماء كمنطحة ( والله عليم ) بأحوال الناس ومرايب استحقاقهم ( حكيم ) لا يفعل إلا ما تقتضيه الحكمة من الأمور الحسنة التي من جملتها سرق الحقوى إلى مستحقيهم . ( ومنهم الذين يؤذون الله ويقولون هو أحد ) أخرج ابن أبي حاتم عن لسدى أنها زلت في جماعة من المتأففين منهم . الخلاس بن سويد بن صامت . ورفاعة ابن عبد المنذر . ووديع بن ثابت . وغيرهم قالوا امالا ينفى في حقه عليه الصلاة والسلام فقال رجل منهم : لا تفعلوا فانا نخلف أن يطلع محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم ما نقولون ويقع بنا . فقال الخلاس . بل قول ما شئنا ثم أتية بصدقنا بما نقول فان محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم أحد ، وفي رواية أدن سامعه ، وعن محمد بن إسحاق أنها برلت في رجل من المهاجرين يقال له بيتل بن الحرث ، وكان رجلا آدم أحمر العينين أسفع الخدين

مشروءة حلقة وكان يتم حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى المذقيين فقبل له . لا تفعل . فقال : إما محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أذن من حديثه شيئاً صدقه قول شيئاً ثم بأنه وحلف له فيصدقاً ، وهو الذي قال فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : « من أذن أن يضرب إلى الشيطان فليظفر إلى ذنبل الحرت » وأردوا سؤد الله تعالى وجوههم وأصمهم وأعمى أبصارهم فلو لم أذن أنه عليه الصلاة والسلام يسمع . يقال له يصدقه فيكون وصف ( أذن ) مما هيد ذلك في كلامهم كشفاله . وهي في الأصل اسم للجراحة ، وإطلاقها على الشخص بالمعنى المذكور سبباً مؤيداً لبعض الروايات — من باب المجاز المرسل على ما في المفتاح فإطلاق العين على ريشة القرم حيث كانت العين هي المقصودة منه ، وصرح غير واحد أن ذلك من إطلاق الجزء على الكل لمبالغة كقوله .

إذا ما بدت ليلى فكللى أعبر • وإن هي ما جنى فكللى سامع

وقيل : إنه مجاز على كرجل عدل وفيه نظر ، والمبالغة ما على ما قبل في أنه يسمع كل قول باعتباره يصدقه لا في مجرد السماع ، وما قيل : إن مرادهم بكونه عليه الصلاة والسلام أذن تصديقه بكل ما يسمع من غير فرق بين ما يلق بالقبول لمساعدة أمارات الصدق وبين ما لا يلق به طيس من قبل إطلاق العين على الريشة . ولذا جعله بعضهم من قبيل التشبيه . لا لأن في أنه ليس به وراء الاستماع تمييز حق عن باطل ليس شيء به عند به وقيل : إنه على تقدير مضاف أي ذو أذن ولا يحق أنه مذهب لرواقه ، وجوز أن يكون ( أذن ) صفة مشبهة من أذن يأذن إذا إذ استمع وأنشد الجوهري لنفسه .

إن يسمعوا رية طاروا بها فرحاً • عني وما سمعوا من صالح دفوا

صم إذا سمعوا حيرا ذكرت به • وإن ذكرت بشر عندهم أدتوا

وعلى هذا هو صفة بمعنى سمع ولا تجوز فيه وما تأذي به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحتمل أن يكون ما قاله في حقه عليه الصلاة والسلام من سائر الأقوال الباطلة فيكون قوله سبحانه : (و يقولون) الخ غير مانقذ به . ويحتمل أن يكون نفس قولهم (هو إذن) فيكون عطاف تعبير ( يؤذن ) مضارع آذاه والمشهور في مصدره أذى وأذاه وأذية وحالاً أيضاً الإيذاء كما أنه لراغب وقول صاحب القاموس ولا تنقأ إذا حطامه • (قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ) من قبل رجل صدق فهو من إصه الموصوف إلى الصفة للسائلة في الجودة والصلاح كأنه قل : نعم هو إذن والى نعمه لادن ، ويجوز أن تكون الاضافة على معنى في أي هو أذن في الخبر والخبر وفيها يجب سماعه وقوله وليس بأذن في غير ذلك ، ويند عليه قراءة حمزة ( ورحمة ) فيأتي بالجر عطفاً على خير فانه لا يحسن وصف الأذن بالرحمة . من أن يقال أذن في الخبر والرحمة ، وهذا كما قبل ابن المير أجمع أسلوب في الرد عليهم لأن فيه اطمعاً لهم بالموافقة على مدعاهم ثم كر عليهم بحسم طمعهم وبت أمنيهم وهو كالمقول الموجب ، وقرأناهم (أذن) بالتخفيف في الموضعين وقرأ (أذن) بالثوين - خبر صفة له بمعنى خير المشدد أو أفضل تفضيل أو مصدر وصفه للبالغة أو بالأويل المشهور ، وقوله سبحانه : (يؤمن بالله) نصير لكونه عليه الصلاة والسلام أذن خير لهم ، أي يصدق بالله تعالى لما قام عنده من الأدلة والآيات الموجهة لذلك ، وكون ذلك صفة خير للمحاطين كما أنه خير للعالمين ولا يخفى (يؤمن بالله) أي يصدقهم لما علم فيهم من

الخلص ، وظاهر أن هذا مدرج في حيز التفسير لكن التعارض مع ما سبق لم يبدو . ورحمة كونه صفة خير  
للمخلصين ، سمى قاله ولا بالشك . إن المعنى هو أن خير يسمع آيات الله تعالى ولا أنه يصدقها ويسمع قول المؤمنين  
فدليله لهم ويصدقهم به ، وهو قمر حتى أن المنافقين أذن شر يسمعون آيات الله تعالى ولا يصدقونها ، ويسمعون  
قول المؤمنين لا يصدقونها ، وأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسمع قولهم إلا شفقة عليهم لأنه قبله لعدم تميزه عليه  
الصلاة والسلام . عموماً وهذا صرح وجه نفسه قدر انتهى ، ولا يخفى أن في إرادة هذا المعنى من هذا المقدار  
من الآية بدءاً ، وربما يقال : إن المراد أنه عليه الصلاة والسلام يسمع قول المؤمنين الخالص ويصدقهم ولا  
يصدق الكافرين وإن سمع قولهم ، وكون ذلك صفة خير للمحافظين إما باعتبار أنه قد ينحرف إلى إحصائهم لما  
أن فيه محطاً مرتبهم عن مرتبة المحاصيين وأما باعتبار أن صدقة صلى الله تعالى عليه وسلم للمؤمنين الخالص فيما  
يقولونه من الحق من منتهى تصديقه آيات الله تعالى ولا شك في خيرية ذلك للمحافظين . وأما فيهم أيضاً يصدقهم .  
والإيمان في قوله تعالى : ( يؤمن بالله ) بمعنى الاعتراف والصدق كما أشرك به ولما عدى بالله ، وأما في قوله  
سبحانه : ( يؤمن بالمؤمنين ) فهو معنى يجعلهم في أمان من التكذيب واللام فيه مريضة لتقوله لأنه بذلك المعنى  
متعد بنفسه كذا قيل ، وفيه أن الريادة تقوية الفعل المتقدم على معموله قبله . وقال الزمخشري : إنه قصد من  
الإيمان في الأول التصديق بالله تعالى الذي هو قبض الكفر فسمى بالفاء التي يتبعها الكفر حملاً للقبض  
على النقيض ، وقصد من الإيمان في الثاني السماع من المؤمنين وأن يسمع لهم ما يقولونه ويصدقهم لكونهم  
صادقين عنده وعدى باللام ألا ترى إلى قوله سبحانه : ( وما أنت قوم من لنا ولو حكما صادقين ) حيث عدى  
الإيمان فيه باللام لأنه بمعنى التسليم لهم ، وظاهر هذا أن اللام ليست مريضة لتقوية كافي الأول ، وكلام  
بعضهم يشترط طاهره بزادتها ، وقوله سبحانه : ﴿ وَرَحْمَةً عَلَيَّ ﴾ عطف على ( أذن خير ) أي وهو رحمة . وفيه  
الاخبار بالمصدر والكلام في ذلك معلوم ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ﴾ أي للذين آمنوا والذين آمنوا حيث يقوله منهم  
لكن لا تصديقا لهم في ذلك بل وفقاً لهم ونزحاً عنهم ولا يكشف أسرارهم ولا يهلك أستاذهم .  
وظاهر كلام الحارثي أن المراد ( من الذين آمنوا ) المحضون وذكر ( منكم ) باعتبار أن المنافقين كانوا يرمون  
أنهم مؤمنون والحق حمل ذلك على المؤمنين وإسناد الإيمان إليهم بصيغة العن بعد نسبتهم إلى المؤمنين المحضين  
بصفة العن المنبئة عن الروح ولا استمرار للايمان بأن إيمانهم أمر حادث فالعن قرار ولعل العن يدل على رحمة  
لهم إلى ما ذكر للاشارة إلى ذلك . وقرأ أن أي عطف ( رحمة ) بالنصب على أنه مقول له ليعلم مقدار ذلك عليه ( أذن  
خير ) أي يأذن لكم ويسمع رحمة ورحمة على آخره على أي تصديقه لهم ورحمة لكم ﴿ وَالَّذِينَ يُوْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾  
أي بأي نوع من الأذى كان وفي صيغة الاستقبال المشفرة بترتيب الوعيد على الاستمرار على ما هم عليه إشعار بقبول  
قوتهم ﴿ لَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ أي بسبب ذلك كما يسمى عساه الحكم على الموصول وجعل الموصول حبره مسوق  
من قبله عز وجل على معج الوعيد غير داخل تحت الخطب وهي تكرار الأسناد ثابتات العذاب الأليم لهم ثم جعل  
الحلة خيراً مما لا يخفى من المبالغة وإيراده عليه الصلاة والسلام بعنوان الرسالة مع الاضافة إلى الاسم الجليل لتأية  
التعظيم والتبني على أن أذنته عليه الصلاة والسلام راجعة إلى جنبه عز وجل موجهة لكلال الخط والنصب منه

...إياه . وقد ذكر بعضهم أن لأبداء لا يختص بحال حياته صلى الله تعالى عليه وسلم بل يكون بعد وفاته صلى به تعالى عليه وسلم أيضاً وعدوا من ذلك التكلم في أو بعد صلى الله تعالى عليه وسلم ، لا يلق وكذا إبداء أهل بيته وصلى الله تعالى عليهم كأيضا يريد عليه ما يستحق لهم وليس بالعيد ﴿يَخْلُقُونَ فِاهُكُمْ لِكُمْ لِرُضُوكُمْ﴾ الخطاب للؤمنين وكان المؤمنون يشككون بما لا يلق ثم يأمرهم فيعتدروا اليهم ويؤكدونه ما ذيرهم بالإيمان ليعتدروهم ويرضوا عنهم . أخرج ابن المنذر ، وأبو حاتم عن قتادة قال : ذكر لنا أن رجلا من المهاجرين قال : والله إن هؤلاء الخلفاء وأشرافهم ، وإن كان ما يقول محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حقا لهم شر من آخر ، فسمعا رجلا من المسلمين فقال : والله إن ما يقول محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حقا لهم شر من آخر ، فسمعا رجلا من المسلمين فقال : والله إن ما يقول محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فخير . فأرسل إلى الرجل فدعاه فقال : ما حملك على قدي ظلمت ؟ فجدل ياتين ويخلف بالله تعالى ما قال ذلك وجعل الرجل المسلم يقول : اللهم صدق الصادق وكن بالالكاذب فأمر سبحانه في ذلك : (يخافون) الخ أي يخافون لكم أنهم ما قالوا ما فضل عنهم مما يورث أداة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليرضوكم بذلك . وعمره ما تلى والكل على أنها رلت في رهط من المنافقين فخلعوا عن غزوة ثوبك فصار جمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها أروا المؤمنين يعتدرون اليهم من تخلفهم ويعتلون ويخافون . وأسكر بعضهم هذا مقتصر على لأول ولعله رأى ذلك أرفق بالمعام ، وإلا أفرد إرضاهم بالنيل مع أن عمدة أغراضهم إرضاء الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم للائذان بأن ذلك محمول على أن يكون وسيلة لإرضائه عليه الصلاة والسلام وأنه صلى الله تعالى عليه وسلم إنما تكفهم رضاء بهم وسترا لعيوبهم لاص رضى عما فعلوا وقول على ما قالوا ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ أي أحق بالارضاء من غيره ولا يكون ذلك إلا بالطاعة والموافقة لأمره وإيماء حقوقه عليه الصلاة والسلام في باب الاجلال والاعظام حضوراً وغيبة ، وأما الإيمان فأنما يرضى بها من انحصر طريق عنه في الأحكام إلى أن يحج الحق ويرى الباطل ، والجملة في موضع الحال من ضمير (يخلفون) والمراد ذنبهم بالاشتغال فيها لا يعيهم والاعراض عما يهيمهم ويحببهم وتوحيد الضمير في (يرضوه) مع أن الظاهر بعد العطف بابو أو التثنية لأن إرضاء الرسول عليه الصلاة والسلام لا يتفك عن إرضاء الله تعالى و(من يطعم الرسول فقد أطاع الله) فلتأمرهما جعلاً لكشيء واحد ، إذ اليهم الضمير المفرد ، أو لأن الضمير مشترك لاسم الإشارة الذي يشار به إلى الواحد والمتعدد بتأويل المذكور ، وإذ عالم ينشأ نادياً لتلاجمع بين الله تعالى وغيره في ضمير تثنية . وقد هي عنه على كلام فيه . أولاً لأنه عائد إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جنان حذف خبر الأولى لدلالة خبر الثانية عليه كما في قوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرائى مختلف

أو إلى الله تعالى على أن المذكور خبر الجملة الأولى وخبر الجملة الثانية محذوف ، واحتار الأول في مثل ذلك انتركيب سببويه لقرب ما جعل المذكور خبراً له مع السلامة من الفصل بين المبتدأ والخبر ، واحتار الثاني المبرد للسق ، فيل إن الضمير للرسول عليه الصلاة والسلام والخبر لا غير ولا حذف في الكلام لأن الكلام في إبداء الرسول عليه الصلاة والسلام وإرضائه فيكون ذكر الله تعالى تعظياله عليه الصلاة والسلام وتأييده فلذلك لم يخبر عنه وخص الخبر بالرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وظاهره قوله تعالى : (وإذ ادعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم) ولا يخفى



أن اعتبار الإخضرار من المظروف وعدم اعتد رحيل الشمس المصروف عليه أصلاً مع أنه المستقل في الابتداء في عبة الغراه ، والفرق بين الآتين مثل الشمس طاهر ﴿يَنْ كَاوًا مُؤْمِنِينَ ٦٢﴾ جواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله أي بن كانوا مؤمنين بإنساناً صادقاً في الظاهر والباطن فبرضوا الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام بما ذكر فاعلموا أحق بالارضاء ﴿أَمْ يَعْلَمُونَ﴾ أي أولئك المدفونون والاستغفار للتوبيخ على ما أقدموا عليه من العظيمة مع علمهم بما سمعوا من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بوخائه عاقبتا ، وقرئ (تعلموا) بالناء على الالتفات لزيادة التفريع والتزييح إذا كان الخطاب للنفقين لا للثوامين كما قيل به ، وفي قرأه (ألم تعلم) والخطاب إما للشي صلى الله تعالى عليه وسلم أو لكل واقف عليه ، وإمّا محتمل أن يكون المتعدي للمفولين وأن يكون المتعدي لواحد ﴿أَنَّهُ﴾ أي الشأن ﴿مَنْ يُحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ أي يخالف أمر الله وأمر رسوله عليه الصلاة والسلام ، وأصل المحدة معاضة من الحدة بمعنى الجهد والجنب كالمشاققة من الشق والبعادة من لعدوه بمعنى أيضاً فإن كل واحد من مائثر كل من الأفعال المذكورة في حد وشق وعدوة غير ما عليه صاحبه ، ويحتمل أن تكون من الحد بمعنى المنع ، و(من) شرطية جوابها قوله سبحانه : ﴿فَإِنَّ بِهِ دَرَجَتَهُمْ﴾ على أن خبره محذوف أي فحق أن له درجته ، وقد ذكرنا لأن جواب الشرط لا يكون إلا جملة وأن المفتوحة مع ما في حيزها معد تأويلاً ، وقد مر مقدماً لأنها لا تنفع في ابتداء الكلام كالمكسورة ، وجوز أن يكون المقدر خبراً أي الأمر أن له الحج ، وقيل المراد قوله بآرجهم وأن مكرر (أن) في قوله سبحانه : (أنه) توكيذا قيل : وفيه بحث (١) لأنه لو كان المراد قوله وأن توكيذا لكان بآرجهم مرفوعاً ولم يعمل (أن) فيه ، ولما فصل بين المؤكد والمؤكد بجملة لشرط ، ولما وقع أجنى بين فاء الجزاء وما في حيزه - وأجيب بأنه ليس من باب التوكيد اللهم بل التكرير ليعد للمعد وهو من باب النظرية ومثل ذلك لا يمنع العمل ودخول العام ، ونظيره قوله تعالى : (إن ربك للذير عملوا السوء محالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصبحو أن ربك من بعد ما لعفور رحيم) وقوله :

لقد علم الحى أيماناً ون أسمى إذا قت أما بعد أنى خطيباً

وكمؤكم وجعل الآية من هذا الباب نقله سيدي في الكتاب عن الخليل وهو - هو - وليس (رعم) في كلامه تبريماً له لأنه عادته في كل ما نقله تأكيداً شراره وجواز أن يكون معطوفاً على (أنه) وجواب الشرط محذوف أي ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله بهلك فأن له الحج ، وحاصله ألم يعلموا هذا وهذا عقيب ولا يحمى بعده مع أن أبا حيان قال : إنه لا يصح لأهم نفسوا على أن حذف الجواب إنما يكون إذا كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً لم وما هنا ليس كذلك ، وتعقبه بعضهم بأن ما ذكره ليس متفاعلية فقد نص ابن هشام على خلافه فكانه شرط للاستحالة ، والقول بأن حق العطف فيما ذكر أن يكون بالواو قال فيه الشهاب ليس بشئ إلا أن استحقاق النار بسبب المحادة بلا شبهة ، وقرئ (فإن) بالكسر ولا يحتاج إلى توجيه لظهوره ، وقوله سبحانه :

(خَالِدًا فِيهَا) حال مدبرة من الصمير المحرور أن اعتبر في الطرف ابتداء الاستمرار وحديثه وإن اعتبر مطلق

(١) هو صاحب التعريب له منه

الاستقرار فالأمر واضح ﴿ذَلِكَ﴾ أي ما ذكر من العذاب ﴿الْحَرِيُّ لَعْظِيمٌ ٢٤﴾ أي القذال والهووان المقارن للعضية ، ولا يخفى ما في الحل من المبالغة ، واجملة تدبيل لما سبق ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ﴾ أي من أن تنزل ، ويجوز أن يكون يحذر متعديا نفسه كما يدل عليه ما أشد سبويه من قوله :

حذر أمورا لا تضر وآمن ما ليس ينجي من الأندار

وأنكر المبرد كونه متعدياً لأن الحذر من هيئات النفس كالفرع ، والبيت قيل : إنه مصنوع ، ورد ما قاله المبرد بأن من الهيئات ما يعتدى كخاف وخشى فما ذكره غير لازم ﴿وَعَلَيْهِمْ﴾ أي في شأنهم فإن ما نزل في حقهم نازل عليهم ، وهذا إن احتاج إليه إذا كان الجار والمجرور متعلقاً بنزل ، وأما إذا كان متعلقاً بمقدور وصفة لقوله سبحانه : ﴿سُورَةٌ﴾ كما قيل أي نزل سورة كائنة عليهم من قولهم : هذا لك وهذا عليك فلا كما لا يخفى إلا أنه خلاف الظاهر

جداً . والظاهر تدلج الجار بما بعده ، وصفة سرورة بقوله تعالى شأنه : ﴿تَنْبِئُهُمْ﴾ أي المنافقين ﴿بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ من الأسرار الخفية فضلاً عما كانوا يظهرونه فيما بينهم خاصة من أقارب الكفر والتعاقب والمراد أنها تذيب ما كانوا يحفون من أسرارهم فينتشر فيما بين الناس فيسمعونها من أفواه الرجال فذاتها تجبرهم بها وإلا فما في قلوبهم معلوم لهم والمحذور عندهم إطلاع المؤمنين عليه لهم ، وقيل : المراد تنبئهم بما في قلوبهم على وجه يكون المقصود منه لازم قاتلة الخبر وهو علم الرسول عليه الصلاة والسلام به وقيل : المراد بالتنبيه المبالغة في كون لسورة مشتملة على أسرارهم كما تعلم من أحوالهم الباطنة ما لا يعلمونه فتنبئهم بها وتسمى عليهم قياتهم ، وجوز أن يكون الضميران الأولان للمؤمنين والثالث للمنافقين ، وتضيق الضمائر ليس ممنوع ، طلقاً بل هو جائز عند قوة القرينة وظهور الدلالة عليه كما هنا ، أي يحذر المنافقون أن تنزل على المؤمنين سورة تنبئهم بما في قلوب المنافقين وتنبئ عليهم أسرارهم وتفتش أسرارهم ، وفي الأخبار عنهم بأنهم يحذرون ذلك إشعاراً بأنهم لم يكونوا على بيت في أمر الرسول عليه الصلاة والسلام . وقال أبو مسلم : كان إظهار الحذر بطريق الاستهزاء فاهم كانوا إذا سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر قل شيء ويقول : إنه بطريق الوحي يكذبونه

ويستهزئون به لقوله سبحانه . ﴿قُلْ اسْتَهْزَؤُا﴾ فإنه يدل على أنه وقع منهم استهزاء بهذه المقالة . والأمر للتهديد والغتالون عما تقدم قالوا : المراد باقرا لأن المفاق مستهزئ وكما جعل قولهم : آمنا وما هم بمؤمنين مخادعة في البقرة جعل هنا استهزاء ، وقيل : إن (يحذر) خبر في معنى الأمر أي ليحذر . وتعقب بأن قوله سبحانه :

﴿إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مَا تَحْتَرُونَ ٢٥﴾ يدور عنه نوع نية إلا أن يراد ما يحذرون بموجب هذا الأمر وهو خلاف الظاهر ، وكان الظاهر أن يقول : إن الله منزل سورة كذلك أو منزلها يحذرون لكن عدل عنه إلى . في النظم الكريم للمبالغة إذ معناه مبرر ما تحذرونه من انزال السورة ، أو لأنه أعم إذ المراد مظهر كل ما تحذرون ظهوره من المباح ، واستاد الإخراج إلى الله تعالى للإشارة إلى أنه سبحانه يخرج ما لا مزيد عليه ، والتأكيد لدفع التردد أو رد الانكار ﴿وَلَقَدْ سَأْتَهُمْ﴾ عما قالوه ﴿يَقُولُونَ إِنَّمَا كُنَّا نَخْشَى وَلَقَدْ﴾ أخرج ابن المنذر .

وابن أبي حاتم عن قتادة قال : وبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة إلى تبوك إذ نظر إلى أناس بين يديه من المنافقين يقولون : أبرجوا هذا الرجل أن تفتح له قصور الشام وحصونها هيئات هيئات ، فأطلع الله بيه عليه الصلاة والسلام على ذلك فقال : احبسوا على هؤلاء الركب فإنهم فقال صلى الله عليه وسلم

قلم : كفا وكذا قالوا : يا نبي الله إنا كنا نحوض ونلعب . فنزلت وأخرج ابن جرير ، وابن مردويه ، وغيرهما عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : قال رجل في غزوة توك ، ما رأيت مثل فراتنا هؤلاء لا ادعب بطونا ولا أكذب السنة ولا أجهن عند اللقاء ، فقال رجل : كذبت وليكنك منافق لا غير رسول الله ﷺ ، فنام ذلك رسول الله ﷺ ونزل القرآن ، قال عبد الله : فاما رأيت الرجل متعلما بحقت ناقة رسول الله ﷺ والحجارة تنكيه وهو يقول : يا رسول الله إنا كنا نحوض ونلعب ورسول الله عليه الصلاة والسلام يقول ما أمره الله تعالى به في قوله سبحانه : ﴿ قُلْ بِاللَّهِ وَبِآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ٦٥ ﴾ وجاء في بعض الروايات أن هذا المتعلق عبد الله بن أبي راس المدعيين وهل أنكروا ما قالوه واعتذروا بهذا العذر الباطل أولم ينكروه وقالوا ما قالوا فيه خلاف والامام على الثاني وهو أوفق بظاهر النظم الجليل .

وأصل الحوض الدخول في مائع مثل الماء والطين ثم كثر حتى صار اسما لكل دخول فيه تلويت وإذا أرادوا إنما ظلم وتلهى لتقصير مسافة السفر بالحديث والمداومة كما يفعل الركب ذلك لقطع الطريق ولم يكن ذلك منا على طريق الجدل ، والاستفهام للتوبيخ ، وأولى المتعلق إيماننا بأن الاستهزاء واقع لاحالة لكن الخطاب في المستهزاء ، أي قل لهم غير ملتفت إلى اعتذارهم ناعيا عليهم جباياتهم قد استهزأتم بمن لا يصح الاستهزاء به وأخطأتم مراعاة فعلكم الشنيع الذي ظلمنا ارتكبتموه ، ومن تأمل علم أن قولهم السابق في سبب النزول متضمن للاستهزاء المذكور ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا ﴾ أي لا تشبهوا بالاعتذار وتستمروا عليه فليس النهي عن أصله لأنه قد وقع ، وإنما نهوا عن ذلك لأن ما يزعمونه معلوم الكذب بين البطلان ، والاعتذار قيل : إنه عبارة عن عوارث الذنب من قولهم : اعتذرت المنازل إذا درست لأن المعتذر يحاول إزالة أثر ذنبه وإندراسه . وقيل : هو القناع ومنه يقال للقافة عذرة لأنها تعذر أي تقاطع والبيكاره عذرة لأنها تقطع بالافتراع ، ويقال : اعتذرت المياه إذا انقطعت فالعذر لما كان سببا لقطع التزم سعى عذراء ، والقولان منفولان عن أهل اللغة وهما على ما قلل الواحدى متقاربان ﴿ قَدْ كَفَرْتُمْ ﴾ أي أظهرتم الكفر بايذاء رسول الله عليه الصلاة والسلام والطمس فيه ﴿ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ أي إظهاركم الايمان وهذا وما قبله لأن القوم منافقون فأصل الكفر في باطنهم ولا إيمان في نفس الأمر لهم .

واستدل بعضهم بالآية على أن الجدل واللعب في إظهار كلمة الكفر سوا ، ولا خلاف بين الأئمة في ذلك ﴿ إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ ﴾ لتوبتهم وإخلاصهم على أن الخطاب لجميع المنافقين أو لتجنبتهم عن الإيذاء والاستهزاء على أن الخطاب للتودين والمستهزئين منهم ، والعمد في ذلك عن عقوبة الدنيا العاجلة ﴿ يَعْذِبُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ كَانُوا يُجْرِمُونَ ٦٦ ﴾ أي مصرين على التعاقب غير التائبين أو مباشرين له وهم غير المجننين . أخرج ابن إسحق - وابن المنذر - وابن أبي حاتم عن كعب بن مالك قال من خبر فيه طول : كان الذي عني عنه غشي بن حمر الاشجعي قسما عبد الرحمن وسأل الله تعالى أن يقتل شهيدا لا يعلم مقتله فقتل يوم الجمعة فلم يعلم مقتله ولا قاتله ولم ير له عين ولا أثر .

وفي بعض الروايات أنه لما نزلت هذه الآية تب عن ثقافته وقال : اللهم إني لأرأل أسمع آية تعظم منها

الجلود وتحب منها القلوب اللهم اجعل وهاى فتلا فى سبائك لا يقرل أحد أء غسكت أنا كعنت أنا دوت فأصيب يرم اليمامة واستجيب دعائؤه رضى الله تعالى عنه . ومن هاء قال بجاهد : إن الطائفة تطاق على لواحد الى الاتف ، وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهم : الطائفة الواحد والنفر ، وفرى ( ينف ) و ( يعذب ) بالياء وناه الفاعل بهما وهو الله تعالى - وفرى ( أن تعف ) و ( تعذب ) بالياء والياء للدمول - واستشككت هذه القراءة بأن الفعل الأول مسد فيه الى الجار والمجرور ومثله يلزم تدكيره ولا يجوز تأنيده اذا كان المجرور مؤثافا يقال سر على الدانة ولا يقال سيرت عليها . وأجيب بأن ذلك من الخيل مع المعنى الرعاية له فلدا أث تأييت المجرور اذ معنى ( تعف عن طائفة ) قرخم طائفة وهو من غرائب العربية ، وقيل : لو قيل بالمشاكلة لم يعد ، وقيل : إن أث الفاعل ضمير الذنوب والتقدير ان تعف هى أى الذنوب ، ومن الناس من استشكل اشروطية من حيث هى بأنه كيف يصح أن يكون ( تعذب طائفة ) جوابا للشرط السابق ومن شرط اشروط والجزاء الاتصال بطريق السببية أو القزوم فى الجملة وكلاهما مفقود فى الجملة ، وقد ذكر ذلك الدر بن عبد السلام فى أماليه ونقله عنه العلامة ابن حجر فى ديل انطاوى وذكر أنه لم ير أحدأ نه على الجواب عنه لكنه يعلم من سبب النزول ، وتكلم بعد أن ساق الخير بما لا يخلو عن غموض ، ولقد ذكرت السؤال وأنا فى عنفوان الشباب مع جوابه للعلامة المذكور لدى شيخ من أهل العلم فحلب الدهر أشطره وطلت منه حين ذلك فأعرض عن تقرير الجواب الذى فى الذيل وأظن أن ذلك لجهله به وشمر الذيل وكشف عن ساق للجواب من تلقاء نفسه قال : إن الشرطية انعاقبة نحو قولك : إن كان الانسان ناطقا فالخار ناهق وشرع فى تقرير ذلك بما تضمنت منه التكللى ولا حول ولا قوة إلا بالله اعلى العظيم . وأجاب مولانا سرى الدين : بأن الجزءاء محذوف مسد عن المذكور أى فلا ينبى أن يمتروا أو فلا يمتروا والاب من تعذيب طائفة ، ثم قال : فان قيل هذا انتقدير لا يفيد سببية مضمون الشرط لمضمون الجزاء . قلت : يحمل على سببية للاخبار بمضمون الجزاء أو سببية للامر بعدم الافتراق قياسا على الاخبار . وقد حقق الكلام فى ذلك العلامة اشتاذ انى عند قوله تعالى : ( قل من كان عدوا لجبريل فانه زله على قنك ) من سورة البقرة فى حاشية الكشف .

( الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ) أى متشابهون فى السباق كتنشابه ابعاص الشىء الواحد ، والمراد الاتحاد فى الحقيقة والصورة كالفاء والتراب ، والآية متصلة بجميع ما ذكر من قبائحهم ، وقبى : هى متصلة بقوله تعالى : ( يخلفون بالله أنهم لم تك ) والمراد منها تكذيب قولهم المذکور وإبطال له وتقرير لقوله سبحانه : ( ومنهم منكم ) وما بعد من تعابر صفاتهم وصفات المؤمنين كالدليل على ذلك ، و ( من ) على التفريرين اتصالية كما فى قوله عليه الصلاة والسلام : هأت مى بمنزلة هرون من موسى . ، والتمرض لأحوال الاناث لا يذان بكال عراقتهن فى الكفر والساق ( يأمرون بانسكر ) أى بالكذب بالنهى صلى الله تعالى عليه وسلم ( وينهون عن المعروف ) أى شهادة أن لا اله الا الله والاقرار بما أنزل الله تعالى كما أخرجه ابن أبى حاتم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما .

وأخرج عن أبى العالية أنه قال : كل مسكر ذكر فى القرآن المراد منه عبادة الاوثان والشيطان ، ولا يعد أن يراد بالمتسكر والمعرف ما يسم ما ذكر وغيره ويدخل فيه المذکور دخولا أوليا ، واجبة استئناف مقرو

لمضمون ما سبق مفصح عن مضادة حالهم لحال المازنين أو جبر ثاني ﴿ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ﴾ عن الإيقاع في طاعة الله ومرضاته كما روى عن قتادة ، والحسن ، وقبض اليد كناية عن الشغ والسهل كما أن بسطها كناية عن الجود لأن من بسط يمد يده بخلاف من يمسك ، وعن الجاني أن المراد بمسكوا أيديهم عن الجهاد في سبيل الله تعالى وهو خلاف الشائع في هذه الكلمة ﴿ قَسُوا اللَّهَ ﴾ القسيان يحار عن الترك وهو كناية عن ترك الطاعة فالمراد لم بطيئوه سبحانه ﴿ قَسَيْهِمْ ﴾ مع لطفه وفضله عنهم ، والتعبير بالقسيان للتشابه كله ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ هُمْ أُولَئِكَ ﴾ أي السكاملون في الفرد والفسق الذي هو الخروج عن الطاعة والانسلخ عن كل حتى كأنهم الجنس كله ، ومن هنا صح الحصر المستفاد من الفصل وتعريف الخبر والإفكم ما سبق وسوهم والاضمار في مقام الاضمار لزيادة التقرير ، ولعله لم يذكر المناهات كلفه بقرب العهد ، ومثله في نكته الاظهار قوله سبحانه : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ رِزْقًا وَمِنْهُمْ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ أي المجرمين فهو من عطف المعابر ، وقد يكون من عطف العام على الخاص ﴿ نَارِجَهُمْ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ حال مقدرة من مفعول (وعد) أي معددين الخلود ، قل : والمراد دحولهم وتعذيبهم بدر جهنم في تلك الحال لما يوح لهم يمدرون الخلود في أنفسهم فلا حاجة لما قاله بعضهم من أن التقدير مقدري الخلود بصيغة المفعول •

والإضافة إلى الخلود لأنهم لم يمدروا وإعما قدره الله تعالى لهم ، وقيل : إذا كان المراد بعقوبهم الله سبحانه نار جهنم خالدين لا يحتاج إلى التقدير ، والتعبير بالوعد لأنهم نحو قول سبحانه : ( فشرهم عذاب أليم ) ﴿ هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾ عذابا وجزاء أي فيها ما يكفي من ذلك ، وفيه ما يدل على عظم عقابها وعذابها فإنه إذا قيل للعبد كفى هذا على أنه باع غاية النكابة ﴿ وَلَهُمْ اللَّهُ ﴾ أي أبعدهم من رحمة وخيره وأهملهم ، وفي إظهار الاسم الجليل من الابلان شدة السخط ما لا ينضمي ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِمٌ ﴾ أي نوع من العذاب غير عذاب النار دائم لا يقطع أبدا فلا تكرر مع ما تقدم ، ولا يتأخر ذلك ( هي حسبهم ) لأنه بالمر إلى تعذيبهم بالنار ، وقيل : في دفع التكرار إن ما تقدم وعيد وهذا بيان لوقوع ما وعدوا به على أنه لا مانع من التأكد ، وقيل : إن الأول عذاب الآخرة وهذا عذاب ما يقادونه في الدنيا من التعب والخوف من القضيحة والقتل ونحوه ، وفُسرَت الإقامة بعدم الانقطاع لأنها من صفات العقلاء فلا يوصف بها العذاب فهي مجاز عما ذكره

وجوز أن يكون ووصف العذاب بها في قوله تعالى : ( عيشة راضية ) بالخمر حيث عطف ﴿ فَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ التمتع من العيبة إلى الخطاب للتشديد ، والصكاف من محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي أقم مثل الذين من قبلكم من الأمم المهلكة أو في حيز النصب بفعل مقدر أي فعلتم مثل الذين من قبلكم ، ونحو قول النمر يصف ثور وحش وطلايا :

حتى إذا السكالب قال لها : كاللوم مطلوبا ولا طالبا

فإن أصله لم أر مطلوبا كطلوب برأيه اليوم ولا طلبة كطلبة رأيا اليوم فاختصر الكلام فبطل لم أر مطلوبا كطلوب اليوم للملازمة له ثم حذف المضاف أساعا وعدم الباس ، وقيل : كاللوم وقدم على المرصوف فصار

حالا للاعتناء والمبالغة وحذف الفعل للقرينة الحالية ووجه التشبه المعمولية لفعل محذوف ، وقوله سبحانه :  
 ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِمَّ قُوَّةً وَأَكْثَرَ آفَافًا وَأَوْلَادًا﴾ الخ تفسير للتشبه وبين لوجه التشبه بين المخاطبين ومن فيهم  
 فلا يحمل له من الاعراب ، وفيه ايدان بأن المخاطبين أولى وأحق بأن يصيبهم ما أصابهم ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ﴾  
 أي تمتعوا بنصيبهم من ملاذ الدنيا ، وفي صيغة الاستفعل ملبس في التفعّل من لامة اداة والاستدامة في التمتع ،  
 واشتقاق الخلاق من الخلق بمعنى التقدير وهو أصل مماثلة ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعْتُمُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ﴾  
 ذم الاولين باستمتاعهم بمخلووظهم الحسية من الشهوات العسية والتهائم بها عن الطر في العبد وتسم في  
 تحصيل اللذات الحقيقية بمهيدا لذم لمخاطبين شأنتهم واقضاء أثرهم ، ولذلك احتير الاطباء زيادة ( فاستمتعوا  
 بخلاقهم ) وهذا كما تريد أن تبيّن بعض الطلبة على سحابة قوله فتقول أنت من فرعون كان يقتل بعير حرم  
 ويعذب ويعسف وأنت تفعل مثله ، ومحل الكاف النصب على أنه نعت لمصدر محذوف أي استمتعتم استمتاعا  
 فاستمتع الذين ﴿وَرَخُصْنُمْ﴾ أي دخلتم في الدار الطل ﴿كَأَلَيْكَ خَاصُوا﴾ أي كالدين لحذف عنونه تخفيفا كما في قوله  
 إن الذي حانت بقلج دماؤهم هم القوم كل القوم بأم حاله

ويجوز أن يكون الذي صفة لمجرد اللفظ بجموع المعنى كالعوج والفريق فلو حظ في الصفة المبهظ وفي  
 الضمير المعنى أو هو صفة مصدر محذوف أي كالخوض الذي خلاصه ورجع بعدم التكلف فيه ، وقال الغرام  
 إن الذي تكون مصدرية وخرج هذا عليه أي كخوضهم وهو كما قال أبو الققاء ادر ، وهذه الجملة عطف على  
 ما قبلها وحيد ، ما أن يقدر قهها بمجموعها على طرره لمطعها عليه أولا يقدر إشارة إلى الاعتناء بالاول ﴿أَرَأَيْتَ﴾  
 إشارة إلى المتصفين بالصفات المعبودة من المشبهين والمثبه بهم ، وكونه إشارة إلى الأخير يقتضي أن يكون  
 حكم المشبهين مفهوما ضمنا ويؤدي إلى حلول لولي الخطاب عن المائدة إذ الطاهر حينئذ أولئك والمخاطب سيد  
 لمخاطبين عليه الصلاة والسلام أو لكل من يصلح له أي أولئك المنصفون ، ذكر من القرائح ﴿حَطَّطْنَا أَعْمَالَهُمْ﴾  
 أي التي كانوا يستحقون بها أجورا حسنة لو فابت الايتان ، والحط السفوط والعلان والاصحاحلال ، والمراد  
 لم يستحقوا عليها ثوابا وكرامة ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ أعاني الآخرة بظاهر وأعاني الدنيا فلا ن ما حصل لهم  
 من الصحة والسعة ونحوهما ليس الا بطريق الاستدراج كما نطقته الآيات دون الكرامة ﴿وَأُولَئِكَ﴾  
 الموصوفون بحط الأعمال في الدارين ﴿فَمُ اتَّخَذُوا ٦٩﴾ أي الكاملون في الخدران الجامعون  
 لمبادئه وأسبابه طراه

وإيراد اسم الإشارة في الموضعين للاشعار بحيلة الأوصاف المشار إليها للحط والخدران ﴿أَلَمْ يَأْتَهُمْ﴾  
 أي المتأففين ﴿تَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ أي خبرهم الذي به شأن والاستعظام للتقير والتحذير ﴿قَوْمٌ نُوحَ﴾  
 أغرقوا بالطوفان ﴿وَعَادَ﴾ أهلكوا بالريح ﴿وَتَمُودَ﴾ أهلكوا بالرجفة ، وغير الاسلوب في القويين لأهم  
 لم يشتهروا بنبيهم ، وقيل : لأن الكثير منهم آمن ﴿وَقَوْمَ إِبْرَاهِيمَ﴾ أهلك نمرود رئيسهم بعوض وأيدوا  
 بعده لكن لا بسبب سباده كغيرهم ﴿وَأَصْحَابَ مَدْيَنَ﴾ أي أهلها وهم قوم نعيم عليه السلام أهلكوا

بأن يوم الطة أو بالصيحة والرجفة أو بالنار والرجفة على اختلاف الروايات (والمؤمنات) جمع مؤنثات من الاتصاف وهو الانقلاب يجعل أعلى الشئ أسفل بالخسف، والمراد بها إما قرابات قوم لوط عليه السلام فالإتصاف على حقيقته فأسفلها أعلاها بهم وصار غالب ساعها وأعلى من فيها حجاره من سجيل وإما قرابات المكذبين المتمردين مطلقا فالإتصاف مجاز عن انقلاب حالها من الخير إلى الشر على طريق الاستعارة كقول ابن الرومي :

وما الخسف أن تلقى أسافل بلدنا أعاليها بل أن تسود الأراذل

لأنها لم يصحها كلها الاتصاف الحقيقي (أتنهن رسلاهم بالبينات) استئناف بيان بينهم، وضمير الجمع للجميع لا للمؤمنات فقط (فَمَا كَانَ اللَّهُ بِظُلْمٍ) أي فكذبهم وأهلكهم الله تعالى فما كان أبغ على ذلك المقدر الذي ينصح عليه الكلام ويستدعي النظم، أي لم يكن من عادته سبحانه ما يشبه ظلم أساس كالغوبة بلا جرم، وقد يحمل على استمرار النفي أي لا يصدر منه سبحانه ذلك أصلا بل هو أبغ كما لا يخفى، وقول الزمخشري : أي قد صح منه أن يظلمهم وهو حكيم لا يجوز عليه القبح من على الاعتزال . (وَالَّذِينَ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ٧٠) حيث عرضها بمقتضى استعدهم للعقاب بالكفر والتكذيب، والجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل للدلالة على الاستمرار، وتقديم المفعول على ما قرره بعض الأفاضل لجرد الاهتمام به مع مراعاة المصاحفة من غير قصد إلى قصر المظلومية عليهم على رأى من لا يرى التقديم موجبا للقصر كابن الأثير فيما قيل (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ) بيان لحسن حال المؤمنين والمؤمنات حالا وما لا بعد بيان حال أعدائهم عاجلا وآجلا، وقوله سبحانه : (تَعْمَهُمْ أَوْلْيَاءُ بَعْضُهُمْ يَتَّبِعُ بَعْضُهُمْ) يقابل قوله تعالى فيهم : (بعضهم من بعض) ، ويشير الأسلوب للإشارة إلى تصادم وتصادم خلاف أولئك ، وقوله عز وجل : (يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) ظاهر المقابلة (يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ) الخ والكلام في المنكر والمعروف معروف، وقوله جل وعلا : (وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ) في مقابلة (سوا الله) وقوله تعالى جده : (وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) في مقابلة (يَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ) وقوله تبارك وتعالى : (وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) أي في سائر الأمور في مقابلة وصف المتقين بكمال الفسق والخروج عن الطاعة ، وقيل : هو في مقابلة (سوا الله) ، وقوله سبحانه : (وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ) زياده مدح، وقوله تعالى شأه : (أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ) في مقابلة (فسبحهم) المقصر بجمع لصفه ورحمته سبحانه ، وقيل : في مقابلة (أولئك هم الصالحون) لأنه بمعنى المتقين المرحومين ، والإشارة إلى المؤمنين والمؤمنات باعتبار اتصافهم بمسالك من الصفات الجيلة ، والائتيان بما يدل على البعد لما مر غير مرة . والسين على ما قال الزمخشري وتعه غير واحد لتأكيد الوعد وهي كما تفيد ذلك تفيد تأكيد الوعد ، ونظربه صاحب التفسير ووجه ذلك بأن السين في الآيات في مقابلة لن في النفي فتكون بهذا الاعتبار تأكيد لما دخلت عليه ولا فرق في ذلك بين أن يكون وعدا أو وعيما أو غيرهما ، وقال العلامة ابن حجر : ما زعمه الزمخشري من أن السين تفيد القطع بدخولها مردود بأن القطع إنما بهم من المقام لامن الوضع وهو توطئة

لمدهه العاصد في تحميم اجزاء ومن غفل عن هذه السيدة وجهه ، وثغفه "مهامة ابن قلمه بأن هذا لا وجه له لأنه امر يقبل لا يدهسه ماذكر ونسبه لعمله لللائمة إما أوجه حب الاعتراض ، وحيث قد علمي أو ثبات انهم دون ما فصل من الموت تحيلة رحمتهم الله تعالى لا محالة ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ﴾ قوي قادر على كل شيء لا يمتنع عليه ما يريد ﴿ حَكِيمٌ ٧١ ﴾ يضع الأشياء مواضعها ومن ذلك النعمة والنعمة ، والحسنة تعبد للوعد ، وقوله تعالى :

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَرَّاتٍ نَجْوَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ في مقالة الوعد السابق للمتقين المعبر عنه بالوعد كما في مر ، ويفهم من كلام البعض أن قوله سبحانه : ( سيرهم ) بيان لا فاضة آثار لرحمة الديونة من تباينهم والصبر وهذا قصيل لا ثلث رحمتهم سبحانه الأخرى ، والاطهار في مقام لاهبار لزيادة التمير والاشعار ببلية الايمان ما تعلق به الوعد ، ولم يضم اليه في الاوصاف للابدان بانه من لوازمه ومسبقته ، والكلام في حالدين ها كالكلام فيما مر ﴿ وَمَسَاكِرَ طَيِّبَةً ﴾ أى تستطير النفوس أو يطيب فيها العيش فلا سداد اما حقيقى أو مجازى .

وأخرج ابن أبي حاتم . وابن مردويه عن الحسن قال : سألت عمر بن حصين وأما هيرة عن تفسير (ومساكر طيبة) فقال : على "خير سقط ساب عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "فصر من لؤاؤه في الجنة في ذلك الفصر مسعون دار من باقوة حمراء في كل دار سبعون بنتاً زمرده حضرة في كل بيت سبعون سريراً على كل سرير مسعون فراش من كل لون على كل فراش امرأة من الخمر العين في كل بيت سبعون مائدة في كل مائدة سبعون لونا من كل طعام في كل بيت سبعون وصبفاً ووصيفة فيمطى المؤمن من الدرة في كل غداة ما يأتي على ذلك ظه ، ﴿ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ﴾ قيل : هو علم لمكان مخصوص بدليل قوله تعالى : (جنت عدناني وعد الرحمن) حيث وصف فيه بدمره ، ولما أخرج الرار . والدار قطي في لختاف والمؤتلف . وان مردويه من حديث أبي الدرداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عدن دار الله تعالى لم ترها عين ولم تخطر على قلب بشر لا يسكنها غير ثلاثة : الثوبون والصديقون ، والشهداء يقول الله سبحانه طوبى من دخلك . وروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن في الجنة قصر يقبل له عدن حوله العروج والمروج له خمسة آلاف باب لا يدخله لا بي أو صديق أو شهيد . وعن ابن مسعود ما يظن أن الجنة وسرتها . وقال عطاء بن السائب : عدن سحر في الجنة جده على حالته . وقيل : لعدن في الأصل الاستقرار والثبات ويقال : عدن بالمكان إذا أقام . والمراد به هنا الإقامة على وجه العلود لأنه الفرد الكامل المناسب لمقام المدح أى في جنات إقامة وخلود ، وعلى هذا الجنات كلها جنت عدن ( لا يفرون عنها حولا ) والتقدير بين المساكن والجنات المشعر بالمعطف إمداني بناء على أن يراد بالجنات غير عدن وهي لعامة المؤمنين وعدن للذين عليهم الصلاة والسلام والصديقين والشهداء أو يراد بها البساتين أنفسها وهي غير المساكن كما هو ظاهر ، فالوعد حينئذ صريحاً بشيئين البساتين والمساكن فكل واحد أحد جنة ومسكن وإما ما يراد معنى فيكون كل منهما عاماً ولكن الأول باعتبار اشتغالها على الآثار والبساتين والثاني لا بهذا الاعتبار ، وكأه وصف ما وعدوا به



أولاً : أنه من جنس ما هو أشرف الأماكن المعروفة بعدم من الجنات ذات الأهار الحديقة لتقبل إليه طابعهم  
 أولاً : يقرع أسماعهم ثم رصمه بأه محفوف بطيب العيش معرى عن شوب الكدورات التي لا تكاد تخلو  
 عنها أماكن الدنيا وأهلها وفيها ما تشتهي الألباس ولله الأعيان ثم وصف بأه دار إقامة بلا تحال وثبات بلا  
 زوال ولا بعد هذا تكراراً لقوله سبحانه . ( حالدين فيها ) فلا يتحقق ثم وعدم جل شأنه كما يفهم من الكلام  
 هو ما أجل وأعلى من ذلك كله بقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ أى وقدر يسير من رضوانه  
 سبحانه ﴿ أَكْبَرُ ﴾ ولقصد إعادة ذلك عدل عن رضوان الله الآخر إلى مافى العظم الجليل ، وقيل : إعادة  
 العدول كون ما ذكر أظهر في توجه الرضوان إليهم ، ولعله إنما لم يصر بالرضا تعظيماً لشأن الله تعالى في نفسه  
 لأن في الرضوان من المبالغة ما لا يتحقق ولذلك لم يستعمل في القرآن إلا في رضا الله سبحانه ، وإنما كان ذلك  
 أكبر لأنه مبدأ لخلول دار الإقامة ووصول كل سعادة وكرامة وهو غاية أرب المحبين ومنتهى أمنية الراغبين .  
 وقد أخرج الشيخان . وعبرهما عن أبي سعيد الخدري قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله  
 تعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة . فيقولون : ليك ربنا وسعديك والخير في يدك ، فيقول : هل رضيتم ؟  
 فيقولون : ربما ومالاً لا رضى وقد أعطيتنا ما لم نعط أحداً من خلقك . فيقول : ألا أعطيكم أفضل من ذلك  
 فيقولون : وأى شيء أفضل من ذلك ؟ فيقول : أحل عليكم رضوانى فلا أسخط عليكم بعده أبداً ، ولعل  
 عدم نظم هذا الرضوان في ذلك الوعد على طور ما تقدم مع عرته في نفسه لأنه متحقق في ضمن كل موجود  
 ولأنه مستمر في الدارين ﴿ ذَلِكَ ﴾ أى جميع . ذكر ﴿ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ٧٢ ﴾ دون ما يعده الناس فوراً  
 من حظوظ الدنيا فاتها مع قطع النظر عن فناءها وتمرها وتنعصها بالآلام ليست بالسبة إلى أدنى شيء من نعم  
 الآخرة الاثنية جناح الدعوى ، وفي الحديث « لو كانت الدنيا زرقاً من زبد البحر لكانت الدنيا ماسقياً لها كراماً  
 شربة ماء » والله در من قال :

ثالثه لو كانت الدنيا باجمعها نقي علينا وما من رزقها غدا

ما كان من حق حر أن يذل بها فكيف وهى متاع يصمحل غدا

وحوز أن تكون الإشارة إلى الرضوان فهو فوز عظيم يستحق عنده نعيم الدنيا وحظوظها أيضاً أو  
 الدنيا ونعيمها والجنة وما فيها . وعلى الاحتمالين لا ينافى قوله سبحانه . ( أعد الله لهم جنات تجري من تحتها  
 الأنهار حسالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم ) فقد فسروه - العظيم - العظيم . يستحق عنده نعيم الدنيا فتدبر .  
 ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ جَاهَدُوا الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ صاهره يقتضى مقاتلة المنافقين وهم غير مظهرين للكفر ولا يحكم بالظاهر  
 لأن الحكم بالظاهر في الخبر ولذا فسر ابن عباس . والسدى . ومجاهد جهاد الأوبى بالسيف والآخرين باللسان وذلك  
 بنحو الوعظ والرام الحجة بناء على أن الجهاد مثل الجهد في دفع ما لا يرضى وهو أعم من أن يكون بالقتال  
 أو بتبنيه فإن كان حقيقة مظاهر والأجل على عموم الجار . وروى عن الحسن . وقادة أن جهاد المنافقين  
 بإقامة الحدود عليهم . واستشكل بأن إقامتها واجبة على غيرهم أيضاً فلا يختص ذلك بهم . وأشار في الأحكام  
 إلى دفعه بأن أسباب الحد في زمنه صلى الله عليه وسلم أكثر ما صدرت عنهم . وأما القول بأن المنافق يعنى

الله سق عد لحس صبر حسن . وروى واليه على الراوى - أن قراءة أهل البيت رضى الله تعالى عنهم (جاهد الكفرة بالهتفين) والظاهر أنها لم تثبت ولم يروها ولا تشبهه وهم بيت تكذب (وَأَعُظُّ عَلَيْهِمْ) أى على العريضين في الجهاد بقسمه ولا تفرق بهم . عن عطاء نحدث هذه الآية كل شيء من المعصية والصنع (وَمَا أُنْمِ حَتَمُ) استئناف ليس آهل أمرهم إثر بيان عاقلة . وقد ذكر أبو الفداء في هذه ثلاثة أوجه : أحدها أنه وأو الحال والمدبر فعل دل على حال استعجالتهم فهم حتم وتلك الحال حال كفرهم وعاقبتهم هو لثاني أنها جى بها تدبيرها على إرادة فعل بخلاف أى واعى أن ما وأنهم حتم ، والثالث أن الكلام يحول على المادى وهو أنه قد اجتمع لهم عذاب الدنيا والجهاد والعاقلة وعذاب الآخرة بحسب حتم ما وأنهم (وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) تذييل لما قبله والمخصوص بالمدح بخلاف أى مصبرهم (يَخْتَفِرُونَ) بَشِّرْ مَا قَالُوا استئناف لبيان ماضى منهم من الجرائم الموجبة لما مره . أخرج ابن جرير . وابن المنذر . وابن أبي حاتم عن قتادة قال ذكر لنا أن رجلا قد اقتل أحداهما من جهة ولا حرم من غير وكانت جهة حياء لا تصار فظهر العمدى على الجهى هناك بعد لله برأى للاوس اصرروا أخاهم والله ما مثله ومثل محمد ﷺ وحشاه ما يهول هذا المدعى إلا أنه قال القتل : ممن ذلك بأكلت والله ما رحمت إلى المدينة ليخرج من الأعراس الأدل فسمى ما رحل من المسلمين إلى رسول الله ﷺ فأرسل إليه فجعل يحلف بالله تعالى ما قاله . وروى . وأخرج ابن اسحق . وابن أبي حاتم عن كعب بن مالك قال : لما نزل انفرأق فيه ذكر المدعى قال لجلال (١) من سويده والله لئن كان هذا الرجل صادقا لئن شرم من أخير فسمدهما عمر بن سعد فقال : والله جلالتك لا أحب أناس إلى وأحسبهم عدى أثرا ولقد كنت مقفلة لئن ذكرتها لمضحك ولئن سكت عنها تهلكى ولا أحدهما أشد على من الأخرى فشى إلى رسول الله ﷺ فذكر له ما قال لجلال فحلف بالله تعالى ما قال ولقد كذب على أمير فزالت .

وأخرج عبد الرزاق عن ابن سيرين أنها ذكرت أحد النبی صلی الله تعالى علیه وسلم بأذن أمير فقال : وقت أدنك يا غلام وصدفك ربك وكان يدعو حين حلف لجلال اللهم أنزل على عبدك ونبيك تصديق الصادق وتكذيب الكاذب . وأخرج عن عروة أن لجلال ثاب بعد نزوله وقسمه . وأخرج ابن جرير . وأبو الشيخ . والطبرانى . وابن مردويه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : كان رسول الله ﷺ صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا في ظل شجرة فقال له سبأكم أسد ان ينظر اليكم عيسى شيطان فدا جاء فلا تكلموه فلم يابشوا أن طمع رجل أن يرق العيين فدعا رسول الله ﷺ صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : علام تشتمى أنت وأصحابك ؟ فطلق فده بأصحابه فحلفوا بالله تعالى ما قالوا حتى تجاوز عنهم وأنزل الله تعالى الآية . واستند الحنفى إلى صميم الجمع على هذه الرواية ظاهر وأما على الروايتين الأولىين فحين : لأنهم رضوا بذلك وانفقوا عليه فهو من أساد الفعل إلى سده أو لأنه جعل الكلام لرضاهم فكأنهم فعلوه ولا حاجة إلى عموم المجاز لأن الجمع بين الحقيقة والمجاز جائز في المجزأ العقلى وليس محلا للتحلاف ، وإشارة صيغة الاستفاد في (يحلون) على سائر الروايات لاستحضار الصورة أو للدلالة على تكرير الفعل وهو قائم مقام القسم ، و(ما قالوا) جوابه (وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ)

هي ما حكى من قولهم وقه ما نكثنا الخ أو والله فئن كان هذا الرجل صادقا الخ أو الشتر لئى وسبح عليه الصلاة والسلام ، وجملة مع ، عطفت عليها اعتراض ﴿ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ﴾ فظهروا ما فى انهم من الكفر بعد اظهار الاسلام الا انهم لم يزلوا كان ينافلون ولا اسلام خفي لا وجود له ﴿ وَهُمْ يَدْعُونَ ﴾ من الفتنك برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين جمع من عزوة قوك باخرج اليه في الدلائل عن حديقه بن النضر قال كنت آخذنا بخصام قة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذود وهو ريسوقه انا اسوق وهو يقود حتى اذا كالمعة فاذ اثني عشر راكبا قد انصرفوا فيها فذهب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلولوا مديريه فقال لارسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هل عرفتكم اقوم ؟ هذا لا يارسول الله كانوا مسلمين ولكن قد عرفنا انك قال هؤلاء المذنبون الى يوم النجاة هل يدرون ما ارادوا انشاء لا قال ارادوا ان يرسلوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في العفة ويقتلوه بها فقال يا رسول الله اولادك الى عشارهم حتى سمعت لك ظن قوم رئيس صاحبهم قال اكره ان يتحدث العرب عما ان محمدا عليه الصلاة والسلام قال من قوم حتى اذا اصره قة تعالى هم اقل عندهم يقتلهم ثم قال : القهارهم بالديلة قل يا رسول الله وما الديلة ؟ قال : شهاب من نار يقع على ساطب قيب احدكم فيهلك وكانوا كلهم كما اخرج ابن سعد عن ماعق بن حنبل من الانصار او من حلفائهم ليس فيهم قرشي ، وقل الطبرسي عن الباقر رضى الله تعالى عنه ان ثمانية منهم من قرش واربعة من العرب لا يعمل عليه وقد ذكر البيهقي من رواية ابن اسحق سمعهم وعد منهم الجلوس بسويد ، ويشكل عليه رواية اهل كتاب وحديث توبته مع قوله عليه الصلاة والسلام في الخبر « هؤلاء المشركون في يوم القيامة » لأن يقال ان ذلك ما ذكره «عالب» وقيل : المراد بالوصول اخراج المؤمنين من المدينة على مناصبها احبارا من عن فائدة ، واخرج ابن ابي حاتم عن السدي ، وابو الشيخ عنه وعن ابن صالح أنهم ارادوا ان يتوجهوا عبد الله بن ابي بنجر ويجهلوه حكما ورئيسا بينهم وإن لم ير ض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقيل : ارادوا ان يقتلوا عمدا لردده على الجلوس بينهم ﴿ وَمَا تَقُومُوا ﴾ أى ما كرهوا وعابوا شيئا من ﴿ إِلَّا أَنْ عَدُوهُمْ لَكَ وَرَوْنَهُ مِنْ قَتْلِهِ ﴾ فالاستفهام مرغ من اعم الخاضع الى أى وما تقدموا الايمان لأجل شئ الا لأعلاء قة تعالى يعلم ويكون الاستفهام مرعا من أعم العلل وهو على حد قولهم : ما الى عندك ذنب إلا أنى أحسنت اليك ، وقوله :

« فمهم الناس من أعبه إلا أنهم يحلون إن غصبوا » (١)

وهو منصرف على إطاء دخوله شاء على الاول لأن الاستثناء المخرج لا يكون منقطعاً ، وفيه نهكم وتأكد اثنى بحلله كقوله • ولا عيب فيهم غير أن مسوهم • ألت ، وأصل الفظة كما قال الرغب الانكار بالسند والعقوبة والأمر على الاول ظاهر وأما على الثاني فيجوز أن تكون المجاز بأن يراد حسان ما يورث النعمة ويقتضيه ، وصمم (أعدهم) للمنافين على ما هو الظاهر ، وكان أعذوه مأخذ الذبة ففقدوا ما كان للجلوس مولى قتل وقد غلب على دية قاتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما اثني عشر ألف فأخذها واستغنى ر عن قتادة أن الذبة كانت لعبد الله بن أبى وريده لأهلين كانت على عاداتهم في الريادة على الذبة بكرما وكانوا يسمونها شقاي في الصحاح ، واخرج ابن ابي حاتم عن عروة قال : كان جلوس نحمل حملة أرطال عليه دين أدى عنه

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك قوله سبحانه: (وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُرَىٰ) لا يهتدى إلا بما يرى، ولا يخفى أن الإيعاء على لأول أطهر، وقيل: كان إيعاءهم من الله تعالى من الغنائم وقد كانوا كما قال الكلبي قبل قدوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدد، عجاويع في صنك من العيش ولما قدم عليه الصلاة والسلام أثروا بها والضمير على هذا يجوز أن يكون للمؤمنين فكوى الكلام متصفاً بضم المساقين بالحسد كما أنه على الأول متضمن لهم ما كسر وترك الشكر، وقوي ضمير فضله لا يحمي وجهه ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا﴾ عمام عليه من العباث ﴿يَكُ﴾ أي لزوب، وقيل: أي أسوية ويضمر مثل ذلك في المصادر.

وقد يقال: التذكير باعتبار الخبر أي قوله سبحانه: ﴿يَخَيْرُ لَهُمْ﴾ أي في الدارين، وهذه الآية على ما في بعض الروايات كانت مدناً لتوبته وحسن إسلامه لعلنا من الله تعالى به وكرماً ﴿وَأَنْ يَتُوبُوا﴾ أي استمروا على ما كانوا عليه من التوب والاعراض عن إخلاص الإيمان أو اعرضوا عن توبه ﴿يَعْتَمِدُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ بتتابع التناق وسوء الذكر ونحو ذلك، وقيل المراد بعذاب الدنيا عذاب القبر أو ما يشاهدونه عند الموت، وقيل: المراد به يقتل ونحوه عن معنى أنهم يقتلون إن أظهروا الكفر بما عني أن أولى مظنة الإظهار فلا يبقى ما تقدم من أنهم لا يقتلون وأن الجهد في حقهم غير ما هو المنادى ﴿وَالْآخِرَةُ﴾ وعذابهم فيها بالنار وغيرها من أهان المقاب ﴿وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ أي في الدنيا، وسبب ذلك للعميم أي ما لهم في جميع بقاعها ومنزلة أقطارها ﴿مَنْ وَلِيَ وَلَا نَصِيرَ ٧٤﴾ يتقدم من العذاب بالشقاء أو المدافعة، وحصل ذلك في ندين لأنه لا ولي ولا نصير لهم في الآخرة قطلاً فلا حاجة لهم به.

هذا ﴿ومن باب الإشارة في الآيات﴾ (عفا الله عنك لم اذنت لهم) المع فيه إشارة إلى علو مقامه صلى الله تعالى عليه وسلم ورفعة شأنه على سائر الاحباب حيث آذنه ما عفو قبل العتاب، ولو قال له: لم اذنت لهم عفى الله عنك لذاب، وعبر سبحانه بالمدعى المشير إلى سبق الاصطفاء لئلا يوحشه عليه الصلاة والسلام الانتظار ويشغل قلبه الشريف باستمطر العموم من سحاب ذلك الوعد المندرج، ونظر كم بين عتابه من شأنه لحبيبه عليه الصلاة والسلام على الأدل لأدلتك المناقير وبين رده تعالى على نوح عليه السلام قوله: (من ابني من أهلي) بقوله سبحانه: (يانوح إنه ليس من أهلك) إلى قوله تاركه وتعالى: (إني اعطيتك أن تكون من الجاهلين) ومن ذلك يعلم الفرق - وهو لعمري غير حفي - بين مقام الحبيب ورتبة الصفي، وقد قيل: إن المحب يعتبر عن حبيبه ولا يقصده عنه كلام معيه، وأشد:

ما حظك الواشون عن رتبة      فلا وما صرك مستجاب  
كأهمم اتوا ولم يعلموا      عليك عندي بالتي عابوا

﴿وقال الآخر﴾

في وجهه شافع يحو أساءته      عن القلوب ويأتي بالمعاذير  
وإذا الحبيب أتى بذنب واحد      جاءت بحاسنه بألف شفيع

وقال:

وقوله سبحانه : ( لا يستأذك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ) فيه إشارة إلى أن المؤمنين إذا سمع بحبر غير طار إليه وأتاه ولو مشيا على رأسه ويديه ولا يمتنع فيه فاد بالاستئذان ، وهل يستأذن في شرب الماء طامأ ؟ وقال الواسطي : إن المؤمنين الكامل مأذون في سائر أحوالهم إن قام قام بأذن وإن فقد قد بأذن وإن نه سبحانه عددا به يقومون وبه يقومون ، ومن شأن المحبة مثال أمر المحبوب كالمالك :

لوقال تبها قف على حجر العصى لوقفت بمثلا ولم أنوف

( إنما يستأذك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ) الخ أي إنما يستأذك المناهون رساله أن لا تأذن لهم ما خروج فيستريحوا من نصب الجهاد ( ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ) فقد قيل : لو صبح منك الهوى أرشدت للحيل . ( ولكن كره الله أن يأنسهم فبطهم ) إشارة إلى حذلقتهم لسوء استعدادهم ( وإن جهنم لحصة بالكافرين ) لأن الأخلاق السيئة والأعمال القبيحة محطة بهم وهي النار سببها غاية الأمر أنها طهرت في هذه النشأة بصورة الأخلاق والأعمال وستظهر في النشأة الأخرى بصورة الأحرى ، وقوله تعالى : ( ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى ) فيه إشارة إلى حرمانهم لذة طعم العبودية واحتجاجهم عن مشاهدة جمال عبودتهم وأهم لم يعلموا أن المصلي يأتى به وأن الصلاة معراج المبدء إلى مولاه . ومن هنا قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « جعلت مرة عبي في الصلاة » وقال محمد بن الفضل : من لم يعرف لأمر قام إلى الأمر على حد الكسل ومن عرف لأمر قام إلى الأمر على حد الاستعظام والاسترواح ، ولذا كان عليه الصلاة والسلام يقول لللال . ( ارحنا يا لال ) وقوله تعالى : ( فلا تمجك أموالهم ولا أولادهم ) فيه تحذير للمؤمنين أن يستحسروا مع أهل الدنيا من الأمور الدنيوية فيعتصموا بذلك عن عمل الآخرة ورؤيتها ، وقد ذكروا أن لناظر إلى الدنيا مع الاستحسان من حيث الشهوة والعس والهوى يسقط في ساعته عن مشاهدة أسرار المالكوت وأوار الجبروت ، وقوله سبحانه : ( ولو أنهم رحسوا ما آتاهم الله رسوله ) الخ فيه إرشاد إلى آداب الصادقين والعارفين والمريدين ، وعلامة الراضى الشاطب بما استقبله من الله تعالى واستلذذ بالبلاء ، فبكل ما فعل المحبوب محبوب .

رؤى أعمى أفضع مطروح على أنراب بحمد الله تعالى ويشكره ، فقبل له في ذلك فقال : وعزته وجلاله لو قصصنا أربا ما زدنا له إلا حياء ، رقة تعالى در من قال :

أنا راضى بالذى ترضونه لكم المنة عموما والثناء

ثم إنه سبحانه قسم جوائز فضله على ثمانية أصناف من عباده فقال سبحانه : ( إنما الصدقات للفقراء ) الخ ، والفقراء في قول المتحردون بقلوبهم وأبدانهم عن الكوئين ( والمساكين ) هم الذين سكنوا إلى جمال الانس ونور القدس حاصرين في المودة بقلوبهم غائبين في أوار الروية بقلوبهم فمن رآهم ظهروا بهم بلا قلوب ولم يدر أنها تسرح في رياض جمال المحبوب ، وأشد :

مساكين أهل المشق صاعت قلوبهم فهم أمس عاشوا بنير قلوب

( والعاملون ) هم أهل التمكن من العارفين وأهل الاستقامة من الموحدين الذين وفوا بقرابقاء فأورثهم البسط والابسط ، ويأخذون منه سبحانه ويعطون له ، وهم خزان خزائن جسوده المفقون على أولياته ، قلوبهم معلقة بالله سبحانه لا ينبره من العرش إلى الترى ( والمؤلفة قلوبهم ) هم المريدون السالكون طريق محنة تعالى بركة قلوبهم وصفاء نياتهم وظلوا مهجهم في سوق شوقهم عند الأقوياء ضعهما بالاحوال ( وفي الرقاب )

هم الذين رهبث قلوبهم بلدد حجة الله تعالى وفتت عيونهم في المجهدة في طريقه سبحانه ثم يبلغوا بالكلية إلى الشهود فتارة تراهم في لبحر بحر الإرادة ، وأخرى في سواحل بحر القرب ، وطورا أهدافهم وهم قهر و مرة مشرق أنوار الأنصاف ولا يصلون إلى الحقيقة مادام عليهم حجة من المجهدة والمكاتب عند من عليهم ثم والاحرار مورا ذلك وقليل ما هم

أنتنى على الزمان محلا ان ترى مقساي طلعه سر

( والتدريمين ) هم الذين ما مضوا حقوق معارفهم في السودية وما أدركوا في إيمانهم حقائق الربوبية ، واعرفه غريم لا يقصى ديه ( وفي سبيل الله ) هم المخزون عيونهم من المجاهدات والمراجعات بقلوبهم في شهود العيب لكشف المشاهدات ( وابن السبيل ) هم المسافرون بقلوبهم في وادي الأول ومزواجهم في همار الأند ويقولهم في طرق الآيات ونحوهم في ضل أهل الولايات ( فرضة من الله ) على أهل الإيمان أن يعطوا هؤلاء الأنصاف من مال الله سبحانه لدفع استباحهم الطبيعي ( والله عليم ) بأحوال هؤلاء وغيرهم عن الدنيا ( حكيم ) حيث أوجب لهم ما أوجب ومن أنس من ممر هذه الأنصاف بغير ما ذكر ولا يرى انفسا بأسرها متكفنه ما جمع والمج ( ومنهم الذين يؤمنون بالله ويقولون هو أذن ) عابوه عليه الصلاة والسلام وحشاه من العيب سلامه القاب وسرعة انبوهوا بهديقا بسهم ، فصدقهم حين شأنه ورد عليهم بقوله سبحانه : ( قر ) هو ( أذن خير لكم ) أى هو كذلك لكن بالنسبة إلى الخير ، وهذا من غاية المدح فان الله سبحانه القدسية العينية تنأثر بما يسبها ، أى أنه عليه الصلاة والسلام يسمع ما يسمعكم وما فيه صلاحكم دون غيره ، ثم بين ذلك بقوله تعالى : ( يؤمن بالله ) الخ ، وقد عرفهم - فاتهم الله تعالى حتى قالوا ما قالوا - كرم النبي صلى الله عليه وسلم حيث لم يشقهم برد ما يقولون رحمة منه بهم - وهو عليه الصلاة والسلام الرحمة الواسعة ، ومن مضهم أنه سئل عن العاقب فقال انفضل انما هو وأشد

وإد الكرم أنته بمحبة رأيته فيما تروم يسارع

فاعلم أنك لم تعدد جاهلا إلى الكرم لمضله متداع

( الملقون والمناجات بعضهم من بعض ) أى هم من مشهور في الجمع والرداءة وسواها ( يا أمرون بانكر ويهون عن المعروف ويقضون أيديهم ) أى يمتنعون أو يمتنعون المؤمنين فهو إشارة إلى معنى قوله سبحانه : ( وإذا خلوا عضوا عليكم إلا من الغيظ ) أو لا ينصرون المؤمنين أو لا يخشعون لهم ويرهقون أيديهم في الدعوات ( سوا الله ) لاحتجاجهم بأمر فيه ( حسبهم ) من رحمة وفضله ( ولهم عذاب مقيم ) وهو عذاب الاحتجاب بالسوى ( وعد الله المؤمنين والمؤمنات حيث تحرى من تحتها لاهار ) هي جدد النفوس ( ومن كن طيبة ) صفات أرباب التوكل في جنات الأعمال ( وضوان من الله أكبر ) إشارة إلى جدد الصفات ( ذلك ) أى الرضوان ( هو الفوز العظيم ) لكرامة أهله عداقة تعالى وشدة فرجه ولا بأس باغناء الكلام على ظهريه ويكون في قوله سبحانه : ( ومساكن طيبة ) إشارة إلى لزوجة فان المحب لا تطيب له الدار من غير رؤية محبوبه :

أجبرائلا ما أوحى القار بعدكم إذا غم عنها ومن حضور

ولكون الرضوان هو المدار لكل خير وسعادة والمنط لكل شرف وسيادة فان أكبر من

إنا كنت على يامني حطب رصيا أرى كل من في الكون لي ينسب  
 فسأل الله تعالى رضوانه وأن يسكن أجسامه (ومنهم من عاهد الله لئن آتاهن من فضل الله صدق ولكن من الصالحين ٧٥)  
 بيان لقابض بعض آخر من المنافقين ، والآية روت في ثمانية بن حطب ويقال له ابن أبي حاطب وهو من بني  
 أمية بن زيد ، وليس هو البدرى لأنه قد استشهد بأحد رضى الله تعالى عنه .  
 أخرج الطراب واليهقى في الدلائل . وابن المنذر . وعيرهم عن أبي أمامة الباهلي قال : جاء تعبئة بن حاطب  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا رسول الله ادع الله تعالى أن يرزقني مالا . فقال عليه الصلاة والسلام :  
 ويحك يا تعبئة أم أعجب أن تكون مثلي فلو شئت أن يسير الله تعالى ربي هذه لجبال معي ذهبا لسارت . قال :  
 يا رسول الله ادع الله تعالى أن يرزقني مالا هو الذي بعثك بالحق أن آتاني الله سبحانه مالا لأعطين كل ذي حق  
 حقه . فقال : ويحك يا تعبئة قلن تطيق شكره خير من كثير لا نظيفه . قال : يا رسول الله ادع الله تعالى فقال  
 رسول الله ﷺ : اللهم ارزقه مالا فاتخذ غما عبورك له فيها ونمت كما يسمو الدود حتى ضاقت به المدينة فتسحى  
 بها فكان يشهد الصلاة بالنهار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشهد بالليل ثم عت كما يسمو الدود  
 فضاق به مكانه فتسحى بها فكان يشهد الصلاة بالنهار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشهد بالليل  
 ثم نمت كما يسمو الدود فتسحى وكان لا يشهد الصلاة بالليل ولا بالنهار إلا من جمعة إلى جمعة مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثم نمت كما يسمو الدود فضاق به مكانه فتسحى بها فكان لا يشهد جمعة ولا جنازة مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يلتقي الركبان ويسألهم عن الأحبار وفقهه . ولما صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فسأل عنه فأخبروه بما شترى عمار أن المدينة ضاقت به . فقال عليه الصلاة والسلام : ويح تعبئة بن حاطب ويح تعبئة بن  
 حاطب ثم إن الله تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ الصدقات وأرسل ( أحد من أموالهم صدقة  
 تظهرهم ) الآية فبعث رجلين رجلا من جهة ورجلا من بني سلمة بأحضان الصدقات وكتب لهما أسنان الإبل  
 والعنم وكيف يأخذانها وأمرهما أن يمرا على تعبئة ورجل من بني سليم فخرجا فمرا تعبئة فبلاه الصدقة  
 فقال : أرياني كتبك ، فظرفيه فقال : ما هنا الا جزية اطلقا حتى تفرعائهم مرا بنى فاطمقا فسمع بهما السليمي  
 فاستقبلهما بخيار ابله فقالا : إنما عليك دون هذا فقال : ما كنت أتقرب إلى الله تعالى إلا بغير مالي فقبلنا  
 فرع مرا بتعبئة فقال أرياني كتابك فظرفيه فقال : ما هذا الا جزية اطلقا حتى أرى رأيي فاطمقا حتى دما  
 لمدينة فلما رأهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قبل أن يكاهما : ويح تعبئة بن حاطب ودعا  
 للسليمي بالبركة وأنزل الله تعالى ( ومنهم من عاهد الله ) الآيات الثلاث فسمع بهن من أقاربها فقال : ويحك  
 يا تعبئة أنزل فيك كذا وكذا فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله هذه صدقة  
 مالي . فقال عليه الصلاة والسلام : إن الله قد منى أن أقبل منك فجعل يكي ويخو التراب على رأسه فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا عمالك بنفسك أمرتك فلم تطعمي فلم يقل منه رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم حتى مضى : ثم أتى أبا بكر رضي الله تعالى عنه فقال : يا أبا بكر أقبل مني صدقتي فقد عرفت عزائي  
 من الانصار . فقال أبو بكر لم يقبلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبلها فلم يقبلها أبو بكر ، ثم لم يمر

رضي الله تعالى عنه فأنا فقالت: يا أبا جعفر. أمير المؤمنين أقبل من صدقتي فقال: لم يقبلها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أبو بكر قبله أفعلى أن يقبلها ثم ولي عثمان رضي الله تعالى عنه فأم ية لها منه وهلك في خلافته. وفي بعض الرويات أن ثعلبة هذا كان قبل ذلك ملازماً للمسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى لقب حامة المسجد ثم رآه الذي صلى الله تعالى عليه وسلم يسرع الخروج منه عقيب الصلاة فقال عليه الصلاة والسلام له: مالك تعمن عن المنافقين؟ فقال: إني افتقرت ولي ولا مرأتى ثوب واحد أجيء به للصلاة ثم اذهب فأرعه لنفسه وتصلى به فادع الله تعالى أن يجمع على رزقي الى آخر ما في الخبر. والظاهر أن منع الله تعالى رسوله عبه الصلاة والسلام عن القبول منه كان موحى منه تعالى له أنه منافق والصدقة لا تؤخذ منهم وإن لم يقبلوا لعدم الاضهار، وحذره للتراب ليس للمسوية من يعاقبه بل للعارفين عدم قبول زفانه مع المسلمين.

ومعنى هذا عملك هذا جراه عملك وما قلته، وقيل: المراد بعمله طيبة ريادة رفته وهذا اشارة الى المنع أى هو عاقبه عملك، وقيل: المراد بالعمل عدم إعطائه لمصدقين. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن ثعلبة أتى مجلساً من مجلس الانصار فأشهدهم لئن آتاني الله تعالى من فضله تصدقت منه وآتيت كل ذي حق حقه فقت ابن عم له فوثرث منه ما لا فلم يف بما عاهد الله تعالى عليه وأمر الله تعالى فيه هذه الآيات. وقال الحسن: إني نزلت في ثعلبة. ومعتب بن قشير خرجا على ملاة قعود فحلفا بالله تعالى لئن آتانا من فضله لتصدق قلنا: آههما بخلا. وقال لسائب: إن حاطب بن أسى طعنه كان له مال بالشام بأبطاً عليه عهود لذلك جهداً شديداً فحلف بالله لئن آتانا الله من فضله - يعنى ذلك المال - لأصدق ولاصلن فلما آتاه ذلك لم يف بما عاهد الله تعالى عليه وحكى ذلك عن السكبي، والأول أشهر وهو الصحيح في سبب النزول، والمراد بالتصدق قيل: إعطاء الزكاة الواجبة وما بعده اشارة الى فعل سائر أعمال البر من صلة لأرحام ونحوها. وقيل: المراد بالتصدق إعطاء الزكاة وغيرها من الصدقات وما بعده اشارة الى الحج على ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها أو الى ما يعمه والتفقه في العرو بما قيل. وقرئ: (لصدقن ولتكونن) بالنون الخفيفة فيهما.

(فَبِمَا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ جَاهِلُوا) أى منعوا حق الله تعالى منه ﴿وَنَوَلُّوا﴾ أى أعرصوا عن طاعة الله سبحانه ﴿وَمِم مَّعْرُضُونَ ۚ﴾ أى وهم قوم عادتهم الاعراض عن اطاعات فلا يسكر منهم هذا هو الخلة مستأنفة أو حالية والاستمرار المقتضى للتقدم لا ينافى ذلك، والمراد على ما قيل: تولوا بأجرامهم وهم معرضون بقلوبهم ﴿فَأَعْقَبَهُمْ﴾ أى جعل الله تعالى عاقبة فعلهم ذلك ﴿نَفَاقًا﴾ أى سوء عقيدة وكفراً مضمراً ﴿فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوُوهُ﴾ أى الله تعالى، والمراد بذلك اليوم وقت الموت، والضمير المستترقى أعقبه تعالى وكما الضمير المصوب فى (يلقونه)، والكلام على حذف مضاف، والمراد بالتفاق بعض معناه وتامه اظهر الاسلام واضمار الكفر، وليس يجراد كما اشرنا الى ذلك كله، ونقل الزمخشري عن الحسن. وقادة أن الضمير الأول للبخل وهو خلاف الظاهر بل قال بعض المحققين: إنه يأية قوله تعالى:

(بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مَّا وَعَدُوهُ وَمِمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ ۚ ۷۷) إذ ليس لقولنا أعقبهم البخل نفاقاً بسبب اخلافهم الخ



كثير معنى ، ولا يتصور على ما قيل أن يقال النفاق به بخل أولاً ثم يعمد بأمرين غير هذين عطف ، ألا ترى لو  
 قلت : حملى على إرام زيد عليه لأجل أنه شجاع وجواد كان حيا حتى تقوى حملى على إرام زيد عليه وشجاعته وجوده .  
 وقال الامام : ولأن غاية البخل ترك بعض الواجبات وهو لا يوجب حصول النفاق التام هو كفر وجهه في القلب كما  
 في حق كثير من الفساق ، وكون هذا البخل مخصوصه بعقب النفاق والكفر لما فيه من عدم إطاعة الله تعالى وسوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وحلفه عنه كما قيل لا يقتضى الأرجحية بل الصحة ولعلها لا تنكر ، واختيار الزمخشري  
 كان لترعه اعتراضه أنه تعالى لا يفتنى بالنفاق ولا يحلفه لقاعدتان تحسين والتقيح ، وجوز أن يكون الضمير  
 المنصوب للبخل أيضاً والمراد ما يوم يوم القيامة ، وهناك مضاف مخوف أى يدقون جزاءه (وما) مصدرية .  
 والجمع بين صيغتي الماضي والمضارع للايذان بالاستمرار أى بسبب احطائهم ما وعدوه تعالى من انصدق  
 والصلاح وسبب كونهم مستمرين على الكذب في جميع المقالات التي من جعلتها وعدم المذكور ، وقيل :  
 المراد كذبهم فيما تضمنته خلف الوعد فإن الوعد وإن كان انشاء لكنه متضمن للتحيز فإذا تخلف كان قبيحا من  
 وجهين الخلف والكذب الضمني ، وفيه خطر لأن تخصيص الكذب بذلك يؤدي إلى تحلية الجمع بين الصيغتين  
 عن المربة ، وقد اشتملت الآية على خصيتين من حصال المناقين ، فقد أخرج الشيخان . وغيرهما عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتم حاده  
 ويستفاد من لصاح آية أخرى له « إنا نحاصم فجراً . واستشكل ذلك بأن هذه الحصال قد توجد في المسلم الذي  
 لا شك أنه ولا شبهة تعتريه بل كثير من عبادنا اليوم متصهون بأكثرها أو بها كلها ، وأجيب بأن المعنى أن هذه  
 الحصال حصال نفاق وصاحبها يشبه المنافقين في التحاق بها ، والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام على ما في بعض  
 الروايات الصحيحة وأربع من كذبه كان منافقا خالصا أنه كان شديد الشبه بالمنافقين لأنه كان منافقا حقيقا .  
 وقيل : إن الأحبار الواردة في هذا الباب إنما هي فيمن كانت تلك الحصال غالبية عليه غير مكثرت بها ولا نادم  
 على ارتكابها ومثله لا يبعد أن يكون ما هنا حقيقة ، وفيه : هي في المنافقين الذين كانوا في زمنه عليه الصلاة  
 والسلام فانهم حدثوا في أيامهم . كذبوا وأوتنوا على دينهم فأتوا ووعدوا في النصرة فأتوا فأتوا فأتوا  
 فقجروا ، وروى هذا عن ابن عباس . وابن عمر ، وهو قول سعيد بن جبير . وعطاء بن أرياح ، وأبيه رجيم  
 الحسن بن علي كان على خلافه ، قال القاضي عياض . وأبيه مال أكثر أئمتنا ، وقيل : كان ذلك في رجيم بعينه  
 وهو خارج مخرج قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « ما بال أقوام يفعلون كذا » لأناس مخصوصين منه كرهه عليه  
 الصلاة والسلام أن يواجههم بصرح القول ، وحتى الخطابي عن بعضهم أن المقصود من الأخبار تحذير  
 المسلم أن يتد هذه الحصال ولعله راجع إلى ما أجيب به أولاً ، وبالجملة يجب على المؤمن اجتناب هذه الحصال  
 فانها في غاية القبح عند حوى الكمال .

مسألو لو قسم على العراقي لما أمهرن الا بالطلاق

وفرى ( يكذبون ) بتشديد الذال ( أَلَمْ يَعْلَمُوا ) أى المنافقون أو من عاهد الله تعالى ، وعن علي  
 كرم الله تعالى وجهه أنه قرأ بالناء على أنه خطاب للؤمنين ، وقيل للارلين على الالتفات وبأياه قوله تعالى :  
 (م - ١٩ - ج - ١٠ - تفسير روح الباني)

فِي أَنْ اللَّهُ يَكْلِمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَيَجْعَلُهُ أَتَهَاتٍ آخَرَ تَسْكَفٍ ، وَ الْمُرَادُ مِنَ الْمَعْرِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ  
 لِمُنَافِقِينَ ، أَسْرُوهُ فِي أَمْسِهِمْ مِنَ النَّفْسِ وَمِنَ النَّجْوَى هَاتِي جَوْزُهُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرَ الْمُرَادُ  
 مِنَ الْأَوَّلِ لِعَزْمٍ عَلَى الْإِحْلَافِ وَمِنَ لَثَانِي تَسْجِيَةِ الرِّكَاهِ جَرِيَةٍ ، وَتَقْدِيمِ السَّرْعَى عَلَى الْمَجْوَى لِأَنَّ الْعِلْمَ بِهِ  
 أَعْظَمُ فِي شَاهِدٍ مِنَ الْقَدَمِ مَا مَعَ مَا فِي يَدَيْهِ وَتَعَابَقِ الْعِلْمِ بِهِ مِنْ تَعَجُّبٍ إِدْخَالِ لِرُوحِهِ أَوَّلِ السَّرْعَى عَلَى الْإِحْلَافِ  
 الْفَرَادَيْنِ وَسَأَتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، يَنْفَعُكَ هَذَا أَيُّهَا الْيَا وَيَا اللَّهُ عَلَامُ الْغُيُوبِ ٨٠ ، فَلَا يَحْصِي عَدَمَهُ  
 سُبْحَانَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، وَالْمَعْرُوفُ لَهُ الْإِكْلَافُ وَالتَّوَسُّعُ وَالتَّهْدِيدُ بِدُنَى الْمَلِكِ ذَلِكَ حَتَّى اجْتَرَأَ أَوْ عَلَى مَا جَرَأَ أَوْ عَلِمَهُ مِنْ  
 الْمَطْلُومِ أَوْ لِلتَّغْيِيرِ وَالْغَيْبِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سَجَّهَ مَوْحَدُهُمْ وَبِحَارِهِمْ بِمَا عَلِمَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ ، وَظَهَرَ الْأَسْمُ الْجَلِيلُ  
 لِأَهْلِ لِرُوحَةٍ وَرَبِّيَةِ الْمَوَاقِفَةِ أَوْ لِنَظْمِيَةِ أَمْرِ الْمَزَاحِمَةِ وَالْمَخَارِقَةِ ، وَفِي إِيرادِ الْعِلْمِ الْمُسْتَقِ بِسِرِّهِمْ وَنَجْوَاهُمْ  
 الْخَادِيثِينَ شَيْئًا فَشَيْئًا بِصِيغَةِ الْفَعْلِ الْمَدَالِ عَلَى الْخُدُوثِ وَالْجَدُّو "عِلْمُ الْمُتَعَبِّ بِغُيُوبِ الْكَثِيرَةِ بِصِيغَةِ الْأَسْمِ  
 الْمَدَالِ عَلَى الْقَوْمِ وَالْمُبَالَغَةُ مِنَ الْمَخَافَةِ وَالْجَزَالَةِ ، لَا يَحْصِي (الَّذِينَ يَلْمُزُونَ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ حَبِيرٌ مُتَبَدِّئًا  
 خَفُوفٌ أَيْ هَمُّ الَّذِينَ وَقِيلَ : أَيْ مِنْهُمْ الَّذِينَ ، وَقِيلَ : مُتَبَدِّئًا خَبَرَهُ (يَسْخَرُونَ) ، وَالْعِلْمُ مَا فِي الْمَوْصُولِ مِنْ  
 شَيْءٍ الشَّرْطِ أَوْ (سَجَّهَ لَهُ مِنْهُمْ) أَوْ مُصَوَّبٌ بِفَعْلِ خَفُوفٍ أَعْنَى - أَعْنَى - أَوْ أَدَمَ أَوْ مَحْرُورٌ عَلَى الدَّلِيلَةِ مِنْ  
 ضَمِيرِ (سِرِّهِمْ) عَلَى أَنَّهُ لِلْمُنَافِقِينَ مَطْلُوفٌ ، وَفِيهِ بِهِمْ الْمِيمُ وَهُوَ لَعَنَ سَلَمَتِ أَيْ يَعْيِرُونَ (الْمُطْلُوعِينَ) (مَنْ)  
 أَيْ الْمُطْلُوعِينَ ، وَالْمُرَادُ مِنْ مَنْ يَفْعَلُ تَطَوُّعًا (مَنْ الْمُؤْمِنِينَ) كَمَا هَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ :  
 (فِي لَهْدَدَاتٍ) مُتَعَلِّقٌ بِلَمُزُونَ ، وَلَا يَجُوزُ قَوْلُ أَوَّلِهِ تَعَابَقَهُ ، لِطَرَفَيْنِ لِلْفَصْلِ ، أَحْرَجَ الْبَعْدُ فِي مَعْنَاهُ .  
 وَأَبُو الشَّيْخِ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا لِلنَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا  
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا أَشْهَدُ لَكُمْ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا لِمَنْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبْنِيَ فِصَالَهُ رَوَاهُ وَأَبُو لَهُ حَاتِرًا إِلَى جَدِّهِ  
 أَلَا لِمَنْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَشْرَ مَالَهُ وَجَارَهُ مَسْكِينَ لَا يَدْرُ عَلَى شَيْءٍ أَلَا رَجُلٌ مَنَحَ نَافَقَةً مِنْ لَيْلِهِ يَنْدُو بِرُوحِهِ وَيَرْوَحُ  
 بِرُفْدٍ يَنْدُو بِصُوحِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَيَرْوَحُ بِغُيُوبِهِمْ أَلَا إِنْ أَجْرَهَا لِعَظِيمٍ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَدَى  
 أَمْرًا عِنْدِي أَرْبَعَةُ ذُودٍ فَقَامَ آخَرُ قَصِيرُ الْقَامَةِ قَبِحَ الشَّيْءِ يَقُودُ نَفَقَةً لَهُ حَسَنَاءُ حَمَلَاءُ هَدَى لَهُ جِلٌّ مِنَ الْمُنَافِقِينَ  
 كَلِمَةً خَفِيَّةً لَا يَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَهَا بَاقَةً خَيْرٌ مِنْهُ سَمِعَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالَ :  
 كَذِبٌ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ رَمَتْهَا ، ثُمَّ قَامَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي ثَمَابَةٌ آَلَا فِ تَرَكْتُ  
 مَعَهَا أَرْبَعَةَ لَعَبِينَ وَجِئْتُ بِأَرْبَعَةِ أَقْدَمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَتَكَاتُرُ الْمُنَافِقُونَ مَا جَاءَ بِهِ ثُمَّ قَامَ عَاصِمُ بْنُ عَدَى الْإِصْرَارِيُّ  
 فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي سَبْعُونَ وَسَقَا مِنْ تَمَرٍ فَتَكَاتُرُ الْمُنَافِقُونَ مَا جَاءَ بِهِ وَقَالُوا : جَاءَ هَذَا بِأَرْبَعَةِ آَلَا فِ  
 وَجَاءَ هَذَا بِسَبْعِينَ وَسَقَا لَرِيَاءٍ وَاسْمُهُ مَهْلًا أَحْبَبَهَا مَهْلًا فَرَقَاهَا ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْإِصْرَارِيِّينَ اسْمُهُ أَحْبَبُهَا  
 يَكْنَى أَمَا عَقِيلُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي مِنْ مَالٍ غَيْرِ أَنِّي آَجَرْتُ نَفْسِي الدَّارَةَ مِنْ بَنِي فِلَانٍ أَجَرَ الْجَرِيرِ فِي  
 عَتَقِي عَلَى صَاعِينَ مِنْ تَمَرٍ فَتَرَكَتُ صَانِعًا لِمَالِي وَحَتَّى بَصَاعَ أَقْرَبَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَلَزِمَهُ الْمُنَافِقُونَ وَقَالُوا :  
 جَاءَ أَهْلُ الْإِنِّ بِالْإِنِّ وَجَاءَ أَهْلُ النُّعْضَةِ بِالنُّعْضَةِ وَجَاءَ هَذَا نَعِيرَاتٍ بِمَحَلِّهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى  
 الْآيَةَ ، وَلَمْ يَبَيِّنِ الْآلَافَ الَّتِي ذَكَرَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَكَانَتْ عَلَى مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ

بما هو مدنا من روي رواية أنهم درهم ، اخرج ابن أبي حاتم عن الربيع بن أنس أن عمر بن الخطاب جاء بأربعة أوقية من ذهب وهي صف ما كان عنده وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : اللهم بارك له فيها أعطى وبارك له فيها أمست ، وجاء في رواية لخص ابن أبي حاتم له حتى صولحت إحدى امرأته عن نصف النش على ثمانين ألف درهم ، وفي الكشف وعزاء العاصي الاستيعاب أن روجه تناصر صولحت عن ربع النش على ثمانين ألف ، وفي الأول يكون له روجه ن على النش يكون له أربع جات ، وبهذا مجموع الخمين على الروايتين اختلاف كثير ، وفي رواية ابن أبي حاتم عن ابن ، أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كان أحد المطوعين وأنه جاء بمال كثير بماله ربح من المناقص : أرائي يا عمر ؟ فقال : نعم أرائي ففعله في ذلك رسول الله ﷺ فمما تغير مما خلا . وقوله سبحانه ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهَنَّمَ ﴾ عطف على (المطوعين) وهو من عطف الخاص على العام ، وقيل : عطف على مؤمنين رتبة ، لا يسهرون أن فيه إيحاء أن المعطوف ليس من المؤمنين . وقال أبو القاسم : هو عطف على (الذين يهرون) وأراه خطأ صرفا . والجهد يا ضم الطاقة أى ويسزون الذين لا يجدون الا جهنم وما تفرقه عنهم وهم العباد كافي عليل واسمه مدرأها ، وعن ابن اسحق أن اسمه سهل ابن ، اضر ، وعن مجاهد أنه فسر لموصول رفاعة من سعد ، ولعل الجمع حيث للتعظيم ، ويحتمل أن يكون على ظاهره والمذكور سبب الغزول ، وفرا ابن جرير ( جهنم ) بالفتح ، هو إحدى لغتين في الجهد أى المصيرم والمضوح واحد ، وقيل : المفتوح معنى المشعة والمضوم معنى طاق قاله قتبي ، وقيل : المضوم شى . فابن يندش به والمفتوح العمل ، وقوله تعالى ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ﴾ عطف على ( يلهون ) أو خبر على ، علمت أى يستهزئون بهم . والمراد بهم على ما قيل الفريق الأخير ﴿ فَيَسْخَرُ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ أى حادهم على . حرمتهم ، فالخمة حبرية والتسخر بذلك للمشاهدة وليست انشائية لادع عليهم لأن يصيروا صحرى لأن قوله تعالى جده : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ جملة خيرية مدطقة عليها لو كانت دعا لهم عطف الاحادية على الانشائية وفي ذلك كلام ، وإنما اختصنا فعلية واسمه لأن اسخر يفى الدناوهى متعددة وامداد فى الآخرة وهو دائم ثابت ، والتسوير فى العذاب للهوين والتمجيم ﴿ اسْتَعْفَرْتُمْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَعْفِرْتُمْ ﴾ الظاهر أن المراد به وعذابه الجبر ، ويؤيد إرادته هنا فهم رسول الله ﷺ كما ستعلم إن شاء الله تعالى ذلك منه فكأنه قال سبحانه له عليه اهلا والسلام : إن شئت فاستعفر لهم وإن شئت فلا ، وظلام السبى نفسه صحة الاحاد مسدا . واختار عمر واحد أن امراء التسوية بين الامرين كما فى قوله تعالى (أَمْ قَوْلُكُمْ سَوْءٌ أَوْ كَرهًا) والبيت المأرأة أسبى س أو أحسن . الخ ، والمقصود الاحبار بعدم العائدة فى ذلك وفيه من الخاطئة ما فيه . وقال بعض المحققين بعد اخباره للتسوية فى مثل ذلك : إنها لا تنافى التحجير فان ثبت فهو بطريق الافصا . لوقوعه بين صدين لا يجوز تركهم ولا هملهم فلا بد من أحدهم ويحتاج لحال قتاره يكون الاثبات كما فى قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) وأخرى النفي كما هنا وفى قوله سبحانه . (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) ﴿ إِنَّ تَسْتَعْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ بيان لعدم المغفرة وإن استعفر لهم حسما أريد إثر التحجير أو بيان لاستحالة المغفرة بعد الدلالة فى الاستعفار أثر بيان الاستواء بين الاستعفار وعدمه .

وسبب النزول على ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لما نزل قوله سبحانه: (سبحر لله منهم) الخ سألهم الصلاة والسلام للامرون الاستغفار لم يفهم أن يفعل فزالت فلم يفعل. وقيل بزيات بعد أن فعل، واختار الإمام عدمه وقال: إنه لا يجوز الاستغفار للكفار فكيف يصدر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم. ورد بأنه يجوز لأحيائهم بمعنى طلب سبب العفوان، والقول بأن الاستغفار للصبر لا يرفع لأنه لا قطع بعدم نعمه إلا أن يوحى إليه عليه الصلاة والسلام بأنه لا يقوم حاجي لهب، والقول بأن الاستغفار للمعاقى غراء له على المعاق لا ما في له أصلاً والا لا تمتع الاستغفار لعصاة المؤمنين ولا قاتل به، وقال بعضهم: إنه على تقدير وقوع الاستغفار منه عليه الصلاة والسلام والقول بتقديم النهي انعاده بقوله تعالى: (ما كان لشيء والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين) لا إشكال فيه إذ النهي ليس للتحريم بل لبيان عدم العائدة وهو ظلام هذه لأن قصارى ما تدل عليه الآية المنع من الاستغفار للكفار وهو لا يقتضي المنع من الاستغفار لمن ظاهر حله الإسلام، والقول بأنه حيث لم يستجب يكون نقصاً في منصب الدرجة ممنوع لأنه تلبية الصلاة والسلام فلا يحجب دعاء الحكمة كما لم يجب دعاء. بعصر إخوانه الأبناء عليهم السلام ولا يعد ذلك نقصاً كما لا يخفى، ومنسبة الآية لمفليها على هذه الرواية في غاية الوضوح إلا أنه قيل إن الصحيح المعلوم عليه في ذلك أن عبد الله كان اسمه الحجاب وكان من المحاصرين ابن عبد الله بن أبي سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في مرض أبيه أن يستغفر له ففعل فزلت فقال عليه الصلاة والسلام: لا تريد أن أسمي من قزئت (سواء عليهم استغفرت لهم) الخ، وهو رد على الإمام أيضاً في اختياره عدم الاستغفار وأكد في إنكاره كون مفهوم العدد خمسة كما عليه عند الأئمة في التمهيد مخالفاً في ذلك التفسير رضي الله تعالى عنه فإنه فأنل بحجبه كما نقله العراقي عن أبي المنحول وشيخه إمام الحرمين في البرهان وصحح بأن ذلك قول الجمهور ■

وفي المطلب لابن الرفعة أن مفهوم العدد هو العدة عندما في عدم تنقيص الحجارة في الاستنجاء على الثلاثة والزيادة على ثلاثة أيام في الحيار، وما نقل عن النووي من أن مفهوم العدد باطل عند الأصوليين محمول على أن المراد باطل عند جمع من الأصوليين كما يدل عليه كلامه في شرح مسلم في باب الحائض والأفقر عجيب منه. وظلام العلامة اليساوي مضطرب، هي المهاج التخصيص بالعدد لا يدل على الزائد والناقص أي أنه من في مدلوله لا يحتمل الريادة والفصان، وفي التفسير عند هذه الآية بعد سوى خير سبب النزول أنه عليه الصلاة والسلام فهم من السبعين العدد المخصوص لأنه الأصل فجواز أن يكون ذلك حداً يخالفه حكم ما وراءه فبين له عليه الصلاة والسلام أن المراد به التكثير لا التحديد، وذكر في تفسير سورة القرة عند قوله سبحانه: (فسواهن سبع سموات) أنه ليس في الآية نفي الزائد، وإرادة التكثير من السبعين شائع في كلامهم وكذا إرادته من السبعة والسبعائة، وعطل في شرح المصباح ذلك بأن السبعة مشتملة على جملة أقسام العدد فإنه ينقسم إلى فرد وزوج وكل منهما إلى أول ومركب فالفرد الأول ثلاثة والمركب من خمسة والزوج الأول اثنان والمركب أربعة، وينقسم أيضاً إلى منطق كالاربعة وأصم كالسبعة والسبعة تشمل على جميع هذه الأقسام، ثم إن أريد المبالغة جملت آحادها عشراً أو عشراً هائتات، وأريد بالفرد الأول الذي لا يكون مسبوقاً بفرد آخر عددي كالثلاثة إذ الواحد ليس بعدد بناء على أنه ما سوى نصف مجموع حاشيتي الصحيحتين، وبالفرد المركب الذي يكون مسبوقاً بفرد آخر فإن الخمسة مسبوقه بثلاثة، وأريد بالزوج الأول الغير مسبوق بزوج آخر كالثنتين والمركب

ما يكون مسبوقاً به كالاربعة المسبقة بالاثنتين ، وقد يقسم العدد ابتداءً إلى أول مركب ويراد الأول لما لا بعده  
 إلا الواحد كالثلاثة والخمسة والسبعة والمركب ما بعده غير الواحد كالاربعة فإنه بعدها الاثنان والسبعة فإنه  
 بعدها الثلاثة ، واسمطلق إطلاقاً فيطاق ويراد به ما له كسر صحيح من السكور التسعة والاصم الذي  
 يقابله ما لا يكون كذلك كاحد عشر ، ويطاق ويراد به المجذور وهو ما يكون حاصلًا من ضرب عدد في نفسه  
 كالاربعة الحاصلة من ضرب الاثنين في نفسها ، والقسم الحاصل من ضرب الثلاثة في عشار الاصم الذي يقال له  
 ما لا يكون كذلك كالاثنتين والثلاثة وهذا مراد شارح المصباح حيث مثل الاصم «السبعة» ثم أن لها كسراً صحيحاً  
 بل كسراً النصف والسادس لكنها ليست حاصلة من ضرب عدد في نفسه ، ومعنى اشتغال السبعة على هذه  
 الاقسام أنه إذا جمع الفرد الأول مع الزوج المركب أو الفرد المركب مع الزوج الأول كان سبعة ، وكذا إذا  
 جمع المنطق كالاربعة مع الاصم كالثلاثة كان الحاصل سبعة وهذه الخاصة لا توجد في العدد قبل السبعة ، فمن  
 ظن أن النسب ما اعتدنا بحسب هذا الاشتغال هو النسبة لا السبعة لأنها المشتبهة على ما ذكره لم يحسن  
 معنى الاشتغال أو لم يعرف هذه الاصطلاحات لكونها من وطيفه علم الارناطبي .

ومما ذكرنا من معنى الاشتغال ينقض أيضاً ما يوهم من أن التحقيق أن كل عدد مركب من الوحدات  
 لأن الأعداد التي تحته إذ ليس المراد من الاشتغال ترتيب على أن في هذا التحديق مقالا مذكوراً في محله  
 وقال ابن عيسى الرضي : إن سبعة أكمل الأعداد لأن ستة أول عدد تام وهي مع الواحد سبعة فكانت  
 كاملة إذ ليس بعد تمام إلا الكمال ، ولداسمى لاسد سداً لكمال قوته ، وهو العدد التام بما يساوي مجموع  
 كسوره وكون الستة كذلك طاهر فإن كسورها سدس وهو واحد وثلاث وهو اثنان ونصف وهو ثلاثة  
 ومجموعهم ستة ، لكن استبعد عدم فهم من هو أصح السدس وأعر فهم باللسان صلى الله تعالى عليه وسلم إرادة  
 التكثير من السبعين هنا ، ولذا قال البعض : إنه عليه الصلاة والسلام لم ينفع عليه ذلك لكنه خيل بما  
 قال إظهار لعاية وأفته ورجوته . ذلك إليه كقول إبراهيم عليه السلام : (ومن عصاني فأنك عفور رحيم)  
 يعني أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أوقع في خيال السمع أنه فهم العدد انحصاراً دون التكثير وجوز الاجتهاد  
 الزيادة قصداً إلى إظهار الرأفة والرحمة بما جعل إبراهيم عليه السلام جزاء من عصاني أي لم يثقل أمر ترك  
 عبادة الأصنام قوله (فأنك عفور رحيم) دون أنك شديد العقاب مثلاً فيقول أنه سبحانه يرحمهم ويعفو عنهم  
 رأفة بهم وخشاً على الاتباع ، ومعنى أن ذكره للتقوية والتخييل بعد ما فهم عليه الصلاة والسلام منه التكثير  
 لا يابق عمقه الرفيع ، وهم المسمى الحقيق من لفظ اشتهر معارده لا ينافي الفصاحة والمعرفة باللسان فإنه لا  
 حطاً به ولا بعد إذ هو الأصل ، ورجعه عنه عليه الصلاة والسلام شعبه بعد إيتهم ورأفته بهم واستعطاف  
 من عداهم وأمل هذا أولى من القول بالتقوية بلا تقوية ، وأسكر إمام الحرمين صراحة ما يدل على أنه عليه الصلاة  
 والسلام فهم على أن حكمه زاد على السبعين بخلافه وهو غريب منه . فقد جاء ذلك من رواية البخاري .  
 ومسلم . وابن ماجة . والسنائي وكفى بهم ، وقول الطبرسي . إن خبر «ثلاثين» أصح خبر واحد لا يقول  
 عليه لا يقول عليه ، ونسك في ذلك بما هو كحل الشك وهو عند القائلين بالمعصوم كجبال القمر ، وأجاب  
 المذكورون له بمعهم ذلك لأن ذكر السبعين لتباليه وما راد عليه مثله في الحكم وهو مبدرة عدم المعرفة  
 فكيف يفهم منه مخالفة ، ولعله علم عليه السلام أنه غير مراد ههنا بخصوصه سلبه لكن لا سلم فهمه منه ، ولعله

باق على أصله في الجوار إذ لو لم يتعرض له سمي ولا ثبت والأصل جواز الاستعمار للرسول عليه الصلاة والسلام وكونه مطع الإجابة ففهم من حيث أنه الأصل لا من التخصيص بالذكر، وحصل الأول ومع فهمه منه مطلق بل إنما فهم من الخارج، وحاصل الثاني تسبب فهمه منه في الجملة لكن لا بطريق المفهوم بل من جهة الأصل.

وأنت تعلم أن ظاهر الخبر مع القائلين بالمفهوم غاية الأمر أن الله سبحانه أعلم بيبه عليه الصلاة والسلام بآية المنافقين أن المراد بالعدد هنا التكثير دون التعدد ليكون حكم إرائد عملها لحكم المذكور فيكون المراد بالآيتين عدد آية تعالى واحدا وهو عدم المنعرة لهم مطلقا، لكن في دعوى نزول آية المنافقين بهذه الآية اشكال، أما على القول بأن راية آخر ما رل فظاهر ما عني القول أن أكثرها أو صدره كذلك وحيث لا مانع من تأخر رول بعض الآيات منها عن رول بعض من غيرها فلا مانع من صدر ما في سورة المنافقين يقتضي أنها رست في غير قصة هذه آية، وظاهر الأجبر كما ستعلم إن شاء الله تعالى يقتضي أنها رست في ابن آدم ولم يكن مريضا، وما تقدم في سبب نزول ما، نص في أنه رل وهو مريض، وأقول أن تلك رست مريض يحتاج إلى لقول ولا يقتضي في مثله بالرأي وأثره، على أنه يشكل حينئذ قوله عليه الصلاة والسلام لا ريس على السبعين مع تقدم نزول المسن للمعاد منه، وقول بالعلة لا أراه إلا ناشئا من العلة عن قوله تعالى (سبعون فلا تنسى) بل الجمل بمقامه الرمي عليه الصلاة والسلام ومزيد عذبه بكلامه ربه سبحانه، ولم أر من تعرض لدعم هذا الاشكال، ولا سبيل إلى دفعه إلا بجمع الآية نزول ما في سورة المنافقين في قصة أخرى ومع دلالة الصدر على ذلك. نعم ذكروا أن الصدر رل في ابن أبي ولم يكن مريضا إذ ذاك، ولم تقف على نص في أن المعز نزول فيه كذلك، والظاهر روله بعد قوله سبحانه: (ولا تصل على أحد منهم) الخ وسأفني شاء الله تعالى ما يزيد ذلك عند تفسير الآية فافهم (ذلك) أي امتناع المعرفة لهم ولو بعد ذلك لا يستغفر (أنهم) أي سبب أنهم (كفروا بالله ورسوله) يعني ليس الامتناع لعدم الاعتداد باستغفارك بل بسبب عدم قيامتهم لأنهم كفروا كفرا متجاوزا للحد كما يشير إليه وصفهم بالفسق في قوله سبحانه: (والله لا يهدي القوم الفاسقين) أي فإن الفسق في كل شيء. عذرة عن التمرد والتجاوز عن حدوده، ولما أراد بالمادة الدلالة الموصلة لا الدلالة على ما يوصل لأمر واقع لكن لم يقلوها لسوء احترامهم، والخلة بتدليل مؤكدا لما قلناه من الحكم بأن معفرة المكفرون بالانقلاع عن الكفر والاقبال إلى الحق والمهلك فيه المطبرع عليه بمنزل من ذلك، وفيه عذره على عذر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الاستغفار لهم وهو عدم إيمانه من إيمانهم حيث لم يعلم إذ ذاك أنهم مطرعون على الحق لا يجمع فيهم العلاج ولا بعيد الإرشاد، وأما روع هو الاستعمار بعد العلم بموسم كراهة ما يشهد له قوله سبحانه: (ما كان لك والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) ولعل نزول قوله سبحانه (أنهم) الخ متأخر عن نزول قوله سبحانه: (استغفر لهم) الخ في غير الأصل لم يكن له <sup>عنه</sup> عذر في الاستغفار بعد الرول.

ولقول بأن هذا العذر إنما يصح لو كان الاستعمار للحق كما مر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فيه نظر (فرح المخلفون) أي الذين خففهم النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وأذن لهم في التحلف أو خلدتهم الله تعالى بشيئهم إياهم

الحكمة عليها أو خائفهم الشيطان بأغرائه أو حلفهم الكسل واللباق (بمقعدهم) متعلق بفرح وهو مصدر مبني بمعنى القعود، وقيل: اسم مكان، والمراد منه المدينة، والاكثر أن على الأول أي فرحوا بقعودهم عن الغزو (خلاف رسول الله) أي خلفه عليه الصلاة والسلام وبعد خروجه حيث خرج ولم يخرجوا، فهو نصب على الظرفية بمعنى بعد وخلف وقد استعملته العرب في ذلك، والعامل فيه كما قال أبو البقاء (مقدم) وجوز أن يكون (فرح) - وقيل: هو بمعنى المخالفة فيكون مصدر خالف كالقتال وحينئذ يصح أن يكون حالا بمعنى مخالفة رسول الله ﷺ وأن يكون مفعولا له والعامل إما (فرح) أي فرحوا لأجل مخالفته صلى الله تعالى عليه وسلم بالقعود وإما (مقدم) أي فرحوا بقعودهم لأجل المخالفة، وجعل المخالفة علة باعتبار أن قصدهم ذلك لمعاقبهم ولا حاجة إلى أن يقال قصدهم الاستراحة ولكن لما آل أمرهم إلى ذلك جعل علة كما قالوا في لام العاقبة وجوز أن يكون نصبا على المصدر بفعل د عليه الكلام.

(وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنْ جِهَادِهَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِكَيْ لَا تَكُونُوا كَالْعِصْيَانِ الَّذِينَ أُوتُوا السُّورَةَ فَإِن كُنْتُمْ إِذْ هُمْ يُقْرَأُونَ فَتْلِلْ عَلَيْهِمْ) (سورة القصص: ٢٤) وقيل: (وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنْ جِهَادِهَا) أي كفوا أيديكم عن الجهاد في سبيل الله تعالى مع كونه من أجل الرغائب التي ينبغي أن يتنافس فيها المتنافسون قد كرهوه كما فرحوا بأفبح القبايح وهو القعود خلاف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي الكلام تعريض بالمؤمنين الذين آثروا ذلك وأحوه ابتغاء لرضا الله تعالى ورسوله (وَقَالُوا) أي لاخوانهم ثبينا لهم على القعود وتواصيا بينهم بالفساد أو المؤمنين تبيطاً لهم على الجهاد ونها عن المعروف وإظهار لبعض العلل الداعية لهم إلى ما فرحوا به، والقائل رجال من المنافقين كما روى عن جابر بن عبد الله وهو الذي يقتضيه الظاهر. وأخرج ابن جرير عن محمد بن كعب القرظي أن القائل رحمن من بني سلة، ووجه ضمير الجمع على هذا يعلم بما مر غير مره (لَا تَهْرُؤُوا) لا تخرجوا إلى العدو (فِي الْحَرْبِ) فإنه لا استطاع شدته (قُلْ) يا محمد رداعا بهم وتجيلا لهم (فَارْجِعْهُمْ) التي هي مصيركم بما فعلتم (أَشَدُّ حَرًّا) من هذا الحر الذي ترونه مانعا من التنفير فما لكم لا تحذرونها وتعرضون أنفسكم لها ما يثار القعود والمخالفة لله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام (لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ) تدليل من جهته تعالى غير داخل على القول بالمأثور به مؤكداً لمضمونه، وجواب (لو) مقدر وكذا مفعول (يفقهون) أي لو كانوا يعلمون أنها كذلك أو أحوالها وأهوالها أو أن مرجعهم إليها لما آثروا راحة زمن قليل على عذاب الآبد، وأجهل الناس من صارت نفسه من أمر يسير يوقعه في ورطة عظيمة، وأنشد الزمخشري لابن أخت خاله:

مسرة أحقاب تنقبت بعدها مساة يوم أربها شبه الصاب  
فكيف بأن تلقى مسرة ساعة وراء تقضيها مساة أحقاب (١)

(١) «مسرة أحقاب» مبتدأ خبره أربها شبه الصاب، والأحقاب الأزمان الكثيرة وأحدها حقب، والار يرى السيل، والعبه الخلل، والصاب نبت مر وقيل الخنظل.

وقدر بعضهم الجواب لأثروا بهذا الالزام وهو خلاف الظاهر، وجوز أن تكون (لو) لمجرد التبعي  
المبني عن امتناع تحقق مدحوظها، وينزل الفعل المتعدي مرة للالزام ولا جواب ولا معمول ويؤول المبني  
إلى أنهم كانوا من أهل القطع والتفقه، ويكون الكلام خبر قوله تعالى (فرايطرو ما ذا في السموات  
والأرض وما أمي الأيات) وأدبر عن قوم لا يؤمنون) وهو خلاف الماهر أيضا.

(فَلْيُضْحِكُوا قَبِيلًا وَيَسْتَكْبِرُوا كَثِيرًا) عن حال أمرهم آخذه من الضحك القليل في الدنيا والبقاء  
الكثير في الآخرة، وإجراحه في صدره لأمره بالدلالة على تحم وقبح الخمر به وذلك لأن صيغة الأمر  
لوجوب في الأصل والأكثر فاسم عمل في لازم معناه أو لأنه لا يمتثل الصدق والكذب بخلاف الخبر كثيرا  
فرده تشابه ثم قال: من ذلك: الوجوب لا يقضي الوجود وقد قالوا: إنه يصر عن الأمر بالخبر السامع  
لاقتضائه تحقق المأمور به فإخبار كد وقد مر مثله فما باله عكس. قلت: لا مفاضة بينهما كما قيل لأن لكل  
مقام مقالا والسكت لا تراحم فإذا عبر عن الأمر بالخبر لافادة أن المأمور لشدة امتثاله كأنه وقع منه ذلك  
وتحقق قبل الأمر كل أسخ، وإذا عبر عن الخبر بالأمر لافادة ثروته ووجوبه كأنه مأموره بأفاد ذلك مبالغة  
من جهة أخرى وقيل: الأمر بكوري ثاني قوله تعالى (ربما أراد شيئا أن يقول له كن فيكون) ولا يخفى ما فيه  
وأما نصيبه من سبق للاخبار بما ذكر من الضحك والكفا لا يسهما إذ لا ينصرف في الأول أصلا،  
وجعل ذلك سببا لاجتماع الأمرين معيد، ونصب (قبيلًا) و(كثيرًا) على المصدرية أو الظرفية أي ضحكا  
أوزما قليلا وكفا أوزما كثيرا، والمقصود بإفادته في الأول على ما قيل هو نصب أفادة مضطرب في الذي هو  
وصف الكثرة مع الموصوف، فيروى أن أهل العراق يقولون في الدار عمر الدنيا لا يرفأ لهم دهم ولا يكتفون يوم  
وجود أن يكون الضحك كثرة عن الفرح والكفا كثرة عن النعم والأول في القلب والثاني في الآخرة  
أصلا، والفظة عن ما يتأخر منها، ولا حاجة إلى حملها على العدد كما حملت الكثرة على الدوام. نعم إذا اعتبر كل  
من الأمرين في الآخرة أصح، إلى ذلك إذ لا سرور فيها لهم أصلا، ويفهم من كلام ابن عطية أن الكفا والضحك  
في الدنيا كما في حديث الشيخين. وغيرهما لا نعلم من الضحكتهم قليلا وكثرتهم كثيرا أي أنهم لغواني  
سوء الحظ والخطر مع الله تعالى إلى حيث ينبغي أن يكون ضحكهم قليلا وبكاؤهم من أجل ذلك كثيرا.

(جَزَاءً كَأْتُوا يَكْسِبُونَ ٨٣) أي من فروع المعاصي، والجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل للدلالة على  
الاستمرار الجدي، و(جزاء) مفعول له للفعل الثاني ولك أن تجعله مفعولا له للفعلين أو مصدر من المبني  
للمفعول حذف ما فيه أي يجرؤون بما ذكر من البكاء الكثير أو منه ومن الضحك القليل جراء بما استمر وأعليه  
من المعاصي (فَأَنْ رَّجَدَكَ اللَّهُ) أي من سفره، والفاء لتفريع الأمر الثاني على ما بين من أمرهم و(رجع)  
ما متعد بمعنى رد ومصدره الرجوع وقد يكون لازما ومصدره الرجوع، وأثر استعمال المتعدي وإن كان  
استعمال اللازم كثيرا إشارته إلى أن ذلك السر لم يفي من الخطر يحتاج الرجوع منه لتأييده ولذا أوثرت كلمة  
(إن) على إذا أي فإن ردك الله سبحانه (إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ) أي إلى المذنبين من المتخلفين بقاء على أنهم  
من لم يكن منافقا أو إلى من بقي من المنافقين المتخلفين بأن ذهب بعضهم بالموت أو بالغيبة عن البلاد أو بأن لم



يسأذنك البعض ، وقيل المراد سلك الطائفة من بني من المنافقين على عاقبة ولم يتب وليس يدرك .  
أخرج بن المذر وغيره عن ع. دة أنه قال في الآية : ذكرنا أنهم كانوا اثني عشر رجلا من المنافقين وبهم قيل ، قيل •  
( فاستأذنوك للحروج ) معك إلى غزوة أخرى بعد غزوتك هذه التي ردك الله بها بتأييده ( قتل ) هم  
أمة لهم على أمة وجه ( لئلا تخرجوا متى أبدا ) مادمت ودمتم ( ولئلا تقاتلوا متى عدوا ) من الأعداء  
وهو اجبار في معنى انتهى للبالغة .

وذكر القتال كما قال بعض المحققين لأنه المصود من الخروج فلو اقتصر على أحدهما لكانت اسقاطا لهم  
عن مقام النصحة ومقام الجهاد أو عن ديوان المعزة وديوان المجاهدين وإظهاراً لكرامة صحبتهم وعدم  
العاجة إلى عدم من الجند أو ذكر الثاني للتأكيد لأنه أصرح في المراد والآول لمطابقة للسؤال ، وتفسير ذلك  
• أقول له ارجل لا تقيم عدنا • فإن الثاني أدل على الكراهة ( أنكم رصيتهم بالقيود ) عن الخروج متى  
ورحمتهم به ( أول مرة ) أي من الخروج نصب أهل المصنف على المصدرة ، وقيل : على الضربة الزمانية  
واستعمده أبو حسان ، والظاهر أن هذا لاختلاف للاختلاف في ( مرة ) وهل عن أن الفاء أضاف لأصل  
مصدر مرير ثم استعملت ظرفاً ، واختار القاضي البيضاوي بعض أنه غرة أحواله نصب على المصدرة وأشار  
إلى تأنيث الموصوف حيث قال : وأول مرة هي الخرجة إلى غزوة تبوك وذكر أهل لأن التذكير هو الأكثر  
في مثل ذلك . وفي الكشف أن ( مرة ) مكررة وضعت موضع المرات للمفضل . وذكر اسم التفضيل المضاف  
إليه وهو دال على واحدة من المرات لأن أكثر اللغتين - هذا أكبر النساء وهي أكبرهن - ، وهي كبرى امرأة  
لا تكاد تكثر عليه ولكن هي أكبر امرأة وأول مرة وآخر مرة ، وعلى في الكشف عدم الضرر على دخول  
كبرى امرأة بأن أهل فيه مضاف إلى غير المفضل عليه بل إلى العدد المتلبس هو به بياناً له مكانة قيل : هي  
امرأة أكبر من كل واحدة واحدة من النساء ، وفي مثله لا يختلف أهل التفضيل ، فالتحقيق أنه لا يشبه ما فيه  
لللام وإنما المطابقة بين موصوفه ومأضيف إليه ولا مدخل لطيفه في اللفظ والمعنى فتدبر ، والحلقة في موضع  
التعليل لما سلف فهي مسأفة استئنافاً بما أي لا ركم رصيتهم ( فاقعدوا مع الخالدين ٨٤ ) أي المتخلفين  
لعدم قيامتهم بالنساء والصبيان والرجال العاجزين ، وجمع المذكر للتغليب ، واقتصر ابن عباس على الأخير ، ومفسر  
الحال بالمتخلف هو المأثور عن أكثر المفسرين السلف ، وقيل : أنه من سلف بمعنى قسده . ومنه خلوف من  
الضائم لتغير رائحته ، والظرف متعلق بما عنده أو بمحطوف وقع حالاً من ضمير الجمع ، والفاء لتفريع الأمر  
بالقعود بطريق العقوبة على ما صدر منهم من الرضا بالقعود أي إذا رصيتهم بالقعود أول مرة فاقعدوا من بعده  
وقرأ عكرمة ( الخلفين ) بوزن حذرين ولعله صفة مشبهة مثله وقيل : هو مقصور من الخالفين فلم يثبت استعماله  
كذلك على أنه صفة مشبهة ( ولأنا نصل على أحد منهم مات أبداً ) إشارة إلى أمانتهم بعد الموت •

أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : لما توفي عبدالله بن أبي ابن سلول جاء ابنه عبدالله بن عبدالله  
إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فسأله أن يعطيه قميصه يكف فيه أماء فاعطاه ثم سأله أن يعطيه  
( م - ٢٠ - ج - ١٠ - تفسير روح المعاني )



سبب النزول وبيان انتهى ولا ينافي عمومته وشموله لمن سجدوا ، وقيل : إنه بمعنى المستقبل وغيره التحققة ،  
 وخلة في موضع الصفة لأحد ( وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ) أي لا تقم عليه ولا تولد منه من دولهم فام فلا من أمر  
 فلا إن إذا كفاه بانه رغب عنه فيه ، وبههم من كلام بعضهم أن (على) بمعنى عند ، والمراد لا يقف عليه بحدود  
 أو الزيادة ، والمعبود المشهور مدون الميت ويكون بمعنى للمع وجوزوا إرادته هنا أيضا .

وفي تدوير الجلال السوطي هل يفسر القيم هنا بزيارة القبور وهل يستدل بذلك على أن الحكمة في  
 إدارته صلى الله تعالى عليه وسلم قبر أمه أنه لأحيائها لتؤمن به بدليل أن تاريخ الزيارة كان بعد .

الحواش المراد بالقيام على القبر الوقوف عليه حالة الدين وبعد ساعة ، ويجوز أن يعمم الأمر أيضا من الإطلاق  
 وتاريخ الزيارة كان قبل النهي لا بعده فإن الذي صح في الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم وزارها عام الحديبية  
 والاية تدل على غزوه تبرك ثم الصبري (منهم) حصص المسلمين وإبراهيم عليه المشرقين يلحقون بهم في السلام  
 وقد صح في حديث الزيارة أنه استذن ربه في ذلك فذن له وهذا الأدل عند يستدل به على أنه من الموحدين  
 لا من المشركين وهو اختياري ، ووجه الاستدلال به أنه نهاه عن القيام على قبور الكفار وتذلل على القيام  
 على قبر أمه يدل على أنها ليست منهم والالما كان يأذن له فيه ، واحتمال التحصيل خلاف المصدر ويحتاج إلى  
 دليل صريح ، ولعله عليه الصلاة والسلام كان عنده وقعة في صعدة فوجد من كان في الجاهلية حتى أوحى إليه  
 ﷺ بصحة ذلك ، فلا يرد أن استذانه يدل على خلاف ذلك والأدلة من غير استذانه ، وفي كون المراد  
 بإقام على القبر الوقوف عليه حالة الدين وبعد ساعة حقا ، إذ انشأ من القيام على القبر ما هو أهم من  
 ذلك . نعم مكان الوقوف بعد الدفن قدر نحو حذو أو لعله أشيع ذلك إذ ذاك أحذف مفهوم  
 القيام على القبر ما أخذ .

وفي حواش زيارة قبور الكفار خلاف وكثير من الفاضل بعدم الجواز على القيام على ما يحرم الزيارة ومن  
 أجاز استدلل بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : «كنت بهيكم عن زيارة القبور فزورها قالوا : نكرهكم لأجرة»  
 عليه الصلاة والسلام على الزيارة بتدبير الآخرة ولا فرق في ذلك بين زيارة قبور المسلمين وقبور غيرهم ،  
 وتماثل البحث في موضعه والاحتياط عند عدم زيارة قبور الكفار ( إِنَّهُمْ كُفِرُوا بِهِنَّ وَرَسُولُهُ ) صفة مستأنفة  
 سقت لتعريف النبي على معنى أن الصلاة على الميت والاحتفال به إنما يكون لحرمته وهم ممنوعون عن ذلك لأنهم  
 استعروا على الإسلام لله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم مدة حياتهم ( وَمَاتُوا وَهُمْ قَسُوفُونَ ۝٨٤ )  
 أي منعدون في تكبر خارجين عن حدوده .

( وَلَا تَعْبُدْكُمْ ) أمر لهم وأوامرهم إنما يريد الله أن يعذبهم بها في الدنيا ونزولهم وهم كفارون ( ۝٨٥ )  
 تذكير لما تقدم من نظيره والأمر حقيق ذلك لعموم الآية لصحة ما ذكر ولا يخفى به ، وقال الفارسي :  
 إن ما تقدم في قوم وهذا في آخرين فلا تذكير ، وحى بالوجه هنا المناسبة عطف على هي فله أعنى  
 قوله سبحانه . ( ولا تصل ) الخ ، وبالعلم هناك لمصلحة التعقيب لقوله تعالى ( ولا يعقون ) إلا وهم  
 كفارون ) فإن حاصله لا يعقون إلا وهم كفارون للامتناع بهم معجون بكثرة الأموال والأولاد وهي  
 عن الإعجاب المتعقب له .

وقيل : ها (وأولادهم) دون - لانه نهي عن الاعجاب بهما مجتمعين وهذا كزيادة لانه هي عن كل واحد واحد فدل مجموع الآيتين على النهي عن الاعجاب بهما مجتمعين ومنفردين وهنا (أن يفهم) وهذا (ليفهمهم) للإشارة إلى أن إرادة شيء شيء واجبة إلى إرادة ذلك الشيء بداهة على أن متعلق الإرادة هناك الاعطاء واللام للعليل أي إنما يريد اعطائهم للتعذيب ، وأما إذا قلنا : إن اللام فيها تقدم رائدة فالتعابير يحتمل أن يكون لأن التأكيد هناك لتقدم ما يصلح سببا للتعذيب بالأموال أو وقع منه هنا لعدم تقدم ذلك وجاء هناك (في الحياة الدنيا) وهنا (في الدنيا) تسمية على أن حياتهم بلاحياة هـ هـاويش بذلك هنا إلى أنهم بمنزلة الاموات • وبين ابن الحازن سر تنذير النظمين الكريمين بما لا ينبغي ما فيه ، وتقديم الاموال على الاولاد مع أنهم أعز منها لمعوم مساس الحجة إليها دون الاولاد ، وقيل : لأنها أقدم في الوجود مهم (وَأَدَا أُثِرْتُ سُورَةَ) من القرآن والمراد بها على ما قيل : سورة معينة وهي براءة ، وقيل : المراد كل سورة ذكر فيها الإيمان والجهاد وهو أولى وأبعد لأن استخدامهم عند رسول آيات براءة علم عام ، و(أدأ) تقييد التكرار بقرينة اللهم وإن لم تعدد الوضوح كما هو عليه بعض المحققين ، وجوز أن يراد بالسورة بعضها مجازا من باسأطلاق الجزء على الكل ، ويروم كلام الكشف أن إطلاق السورة على بعضها بطريق الاشتراك كإطلاق القرآن على بعضها وليس بذلك ، والتوسيع للتعظيم أي سورة جليلة الشأن (إِنَّ آمَنُوا) أي بأن آمنوا (فَأَنَّ) مصدرية حذف عنها الجار وجود أن تكون مقسرة لعدم الإبرال وفيه معنى القول دون حروفه ، والخطاب للذميين ، والمراد أحلصوا الإيمان (بِاللهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ) لإعزاز دينه وإعلاء كلمته ، وأما التعميم أو إرادة المؤمنين بمعنى دوموا على الإيمان بالله الخ كما ذهب إليه الطبرسي وغيره فلا يناسب المقام ويحتاج فيه ارتباط الشرط والجزاء إلى تكلف ما لا حاجة إليه كاعتبار ما هو من حال المؤمنين الخالص في النظم الجليل (إِسْتَأْذَنَكَ) أي طلب الإذن منك وفيه التفات (أُولُوا الْقُلُوبِ مِنْهُمْ) أي أصحاب الفضل والسعة من المنافقين وهم من له قدرة مالبسة ويمل من ذلك البدنية بالقياس وخصوصا بالذكر لأنهم الملمومون (وَقَالُوا ذَرْنَا) أي دعنا (نَكُنْ مَعَ الْفَاعِدِينَ) أي الذين لم يجاهدوا لعدم الرجال والنساء فبقية تعذيب ، والعطف على استأذنتك للتفسير مخف عن ذكر ما استأذنتوا فيه وهو القعود •

(رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ) أي النساء كما روى عن ابن عباس . وقناة وهو جمع خالفة وأطلق على المرأة لتحلفها عن أعمال الرجال كالجهاد وغيره ، والمراد دمهم والخاصة بالنساء في الحلف عن الجهاد ويطلق الخالفة على من لاخير فيه ، والباء فيه للنفيل للإسمية ، وحمل بعضهم الآية على ذلك فالتقصير وجبت من لا فائدة فيه للجهاد وجمعه على فواعل على الأول ظاهر وأما على الثاني فتأنيث لفظه لأن فاعلا لا يجمع على فواعل في العقلاء الذكور إلا شذوذا (وَطُغِيَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ) بسبب ذلك (لَا يَقْنُتُوا) ما يرضونهم وما يرضونهم في الدارين (لَكِنَّ الرُّسُولَ وَالَّذِينَ دَامُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ) استدراكا لهم من الكلام والمعنى إن تحلف هؤلاء ولم يجاهدوا فلا ضير لانه قد نهض على آمم وجه من هو خير منهم فهو على حد قوله تعالى :

( فان يكفر بها هؤلاء فقد وظلوا بها قوماً لكافرين ) وفي الآية نعر يضرب أن القوم ليسوا من الأيمان ، لله تعالى في شيء وإن لم يعرضوا عنه صريحاً اعراضهم عن الجهاد يستنداهم في اعتماد ( وَأُولَئِكَ ) أي المنعوتون بالنعوت الجليلة ( هُمُ ) بواسطة ذلك ( اخْتَرْتُ ) أي المذهب التي تسكن العسس الجوارز تاح لها ، وظاهر اللفظ عمومها هذا المذهب الفارسي كانصر والنعمة في الدنيا والخرة وبصحبها في الاخرى ، وقيل : المراد به احرار لقوله تعالى : ( فيهن خيرات حسان ) ههنا هي بمعنى الحور فتحمل عليه هنا أيضاً ، ونص الميرد على أن الخيرات تطلق على الجوارز المصلاات وهي جمع خيرة يسكنون الياء مخفف خيرة المشددة تأتي خيرة وهو الماضي من كل شيء المستحسن منه ( وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلَحُونَ ٨٨ ) أي المفلحون بالمطالب دون من حازها مضاً يمي عما قبل ، وكرر اسم الاشارة فتوبه شأهم ( أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ ) استأنس ليس كوجه معصين ، وقيل : يجوز أن يكون يا اللهم من المانع الاحرورية ويخص ما قبل بما في الدنيا بقرينة المعايمة والاعداد الهية أي هـ اللهم ( حيث تجرى من تحتها ) لأنهم خلدوا فيها ( حال مفردة من المصير في ( لهم ) والعامل ( أعد ) ( ذَلِكَ ) إشارة إلى ما فهم من الكلام من نيل السكينة المعطية ( الْقُورُ ) أي الظفر ( الْعَظِيمُ ) الذي لا فور وراه ( وَجَاءَ الْمُفْلِحُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ ) شروع في بين أحوال ما في الاعراب إثر بيان أحوالهم ، فحق أهل المدينة ، والمفكرون من عذر في الأمر إذا قصر فيه ونواى ولم يجد ، وحقيقته أن يوم أن له عدواً بما يصل ولا عذر له ، ويحتمل أن يكون من عذر ولا حصل المفسدون فادعيت أثناء في الحال بعد نقل حركاتها إلى العين ، و يجوز كسرهما لالتقاء الساكنين وضمهما لتساعا للمعبر لكن لم يقرأ سماعاً ، وقرأ يعقوب ( المفكرون ) بالتحفيف وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فهو من عذر إذا كان له عذر وعي مسمة أنه قرأ ( المفكرون ) بتشديد العين ولبال من تعذر بمعنى اعتذر .

ونعقب ذلك أبو حبان فقال هذه القراءة إما غلط من القارىء أو عليه لأن التأني لا يجوز ( دعاهما في الدين تضادهما ) وأما تنزيل التضاد منزلة التماس فلم يهله أحد من النحاة ولا المراد بالاشتغال بمنه عيب ، ثم إن هؤلاء الجائنين كاذبون على أول أحاديث القراءة الأولى ، ويحتمل أن يكونوا كاذبين وإن يكونوا صادقين على الثاني منهما وكذا على القراءة الأخيرة ، وصدقون على القراءة الثانية . واستعملوا في المراد بهم فمن الضحك أنهم رهبان عامر بن الطفيل حادوا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقلوا : يا نبي الله إنا إن غزونا معك أعدت طلي على أهلنا ومواسينا فقال رسول الله ﷺ : قد أنزأني الله من أخباركم وسيعي الله سبحانه عنكم وقيل : هم أسد وغطان استأذنا في انخلاف معتد بن الحهود وكثرة العيال وأخرج أبو الشيخ عن ابن مسعود أنه قال : ذكرني أنهم نصر من بني عفار ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنهم أهل البصرة ولم يبين من هم ؛ و ، ذكر ما يعلم وقوع الاختلاف في أن هؤلاء العائين من كانوا صادقين في الاعتذار أم لا ، وعلى القول بصدقهم يكون المراد ما ذكره رسول في قوله سبحانه : ( وَقَدْ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ) غيرهم وهم أناس من الاعراب أيضاً صافقون والارلون لا فاق فيهم ، وعلى القول بكنزهم يكون المراد به الأوس ، والمدول عن الاصهار إلى الاظهار لإظهار لهدهم بهوان الصلة والكذب على الأول بادعاهما لايمان وعلى الثاني بالاعتذار ، ولعل

العمود مختلف أبعاء. وقرأ أبي (صعدوا) بالنشيد ﴿يَصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ أي من الأعراب  
مطعما وهم ماعزهم أو من المفسرين، ووجه البعير أن منهم من أعذر لكسبه لا لكفره أي سيصيب  
المعتدرون لكفرهم ﴿عَذَابٌ أليمٌ ٨٩﴾ وهو عذاب النار في الآخرة ولا ينال استحقاق من تعذب بكسل،  
ذلك عذابا لعدم قوله بالمفهوم ومن قال به فسر العذاب الأليم بمجموع القتل والنار والاول مستغف في المؤ من  
المتخلف للكسل فتوفي المجموع، وقس: المراد بالموصول المصرون على الكفر.

﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ﴾ كاشيخوخ ومن به عاهة حلقية لا يجرى على الجروح معهما وهو جمع صديق  
ويقال: ضعوف وضعفان واحد في الجمع صعاف وضعفة وضعف وحدها في ﴿وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ جمع  
مرضى ويجمع أيضا على مراض ومرضى وهو من مرهه سقم واضطراب طبيعة سواء كان مريضاً أو لسرعة  
كثير من الأمراض أو لا كالمزمنة وعدوانته مالا يبرول كالأعشى والعرج الخلقين فالأعشى والأعرج داخلان  
في المرضى وإن أبيت فلا يبعد دخولها في الضعفاء. ويدل لدخول الأعشى في أحد المعطوفين: أخرجه إيراد  
حاشم. والدرج على في لافه عن زيد بن ثابت قال: كنت أكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزالت  
براءة طار لو وضع أقلم على أذني إذا أمرت بالفضل فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يظلمه ينزل عليه  
إدعائه أمي فقال: كيف بي يا رسول الله وأنا أعشى؟ فزلت (ليس على الضعفاء ولا على المرضى).

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَدْرُونَ مَا يَقُولُونَ﴾ أي الفقراء لعاجزين عن أهبة السمع والجهاد قبل هم مزينة. وحسنه  
ويتو عذرة ﴿حَرَجٌ﴾ أي ذنب في التحدث وأصله الصبي وقد تقدم الكلام فيه ﴿إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾  
بالإيمان والطاعة طاهراً وبطناً كما فعل الموالي الناصح فالنصح مستعذر لذلك وقد يراد بصحهم المذكور بقل  
جهدهم لنفع الإسلام والمسلمين أن يتهدوا أمورهم وأهولهم وإيصال خبرهم النهم ولا يكونوا كالمناقضين الذين  
شبهوا الأراجل إذا تحلقوا وأصل النصح في اللغة الخلوص يقال: نصحتك ونصحتك، وفي لهجة الصبيحة  
يعبر بها عن جملة هي لرافة اخذ للنصوح له وليس يمكن أن يعبر عن هذا المعنى بكلمة واحدة بمجدها غيرها،  
والعادل في الظرف على ما قال أبو إسحاق معنى الكلام أي لا يخرجون حقيقته.

﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ أي ما عليهم سبيل فالاحسان انصح لله بحال ورسوله صلى الله عليه تعالى  
عليه وسلم، ووضع الظاهر موضع ضميرهم اعتناء بشأنهم ووضع لهم هذا العنوان الجليل، ونبذت (من) لأنها كيد،  
والحكمة استتوفى مقرر لمضعون ماسق على أجمع وجهه والطف بسبك وهو من نسخ الكلام لأن معناه لا سبيل  
لنائب عليهم أي لا يمر بهم السائب ولا يجوز في أرضهم فما أهدى العتاب عنهم وهو جاز مجرى المثال، ويحتمل  
أن يكون دليلاً لفي الحرج عنهم و(المحسنين) على عمومته أي ليس عليهم حرج لأنه ما على حسن المحسنين  
سبيل وهم من جهاتهم قال ابن العرس: ويستدل بالآية على أن قاتل الذميمة الصائفة لا يصيبها ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ٩٠﴾  
تفصيل مؤيد لمضمون ما ذكر وفيه إشارة إلى أن كل أحد عاجز محتاج للمعونة والرحمة إذ الإنسان لا يحلوا من تعريض  
ما فلا يقال: أنه في عنهم إلا أنهم أولاً عما الاحتياج إلى المنفرة المقتضبة للذنب فإن أريد ما تقدم من ذنوبهم  
دخلوا بذلك الاعتبار في المسألة ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ عطف على المحسنين فأبذون؟

قوله تعالى (الأنبياء) إن شاء الله تعالى (إنما السبيل) الخ ، وهو من عطف الخاص على العام غناء عنهم وجعلهم  
كاسم لزميهم جنس آخر . وقيل : عطف على الصنف وهم - كما قال ابن سحوق وغيره - النكاهون وكانوا سبعة  
نهر من الأنصار وغيرهم من بني عمرو بن عوف : سالم بن عمرو ، وعبد بن زيد أخو بني حارث ، وأبوليلي عبد  
الرحمن بن كعب أخو بني مازن بن الحارث ، وعمرو بن الحارث ، الخوخ أخو بني سلمة ، وعبد الله بن معقل  
المزني . وهرم بن عبد الله أخو بني وقف . وعبد بن زيد . ربه النهر رى أنوار رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم فاستحموا وكافوا أهل حاحه فقال لهم عليه الصلاة والسلام ما قصه الله تعالى بقوله سبحانه :

(قُلْتُ لَا أَجِدُ لَأَحَدِكُمْ عَلَيْهِ) فقولوا لهم يكون كما أخبر سبحانه ، والظاهر أنه لم يخرج منهم أحد للثروة  
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لكن قال ابن اسحق : بلغني أن ابن يامين بن عمير بن كعب البصري  
لقى أبوليلي وابن معقل وهم يسيرون فقال ما سلككما ؟ قالوا : حسنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لحملنا لم  
نجد عنه ما يحبسنا عليه وأيسر عنا ما نقوى به على الخروج معه فأعطاهما اضحاه فارتحلا وزودهما  
شيئا من عمر فخرجا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي بعض الروايات أن ابافين أعينوا على  
الخروج فخرجوا ، ومن مجاهداتهم يوم مرقن : معقل بن سويد ، والنعمان ، وقيل هم أبو موسى الأشعري وأصحابه  
من أهل اليمن وقيل وقيل : وظاهر الآية يقتضي أنهم غدوا ما يركبون من الدواب وهو المروى عن ابن  
عباس رضي الله تعالى عنهما . وأخرج ابن المنذر عن علي بن صالح قال حدثني مشيخة من جبهة قالوا :  
أدركنا الذين سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخيل ففأثروا ما سألنا لا الخيل على النعال ، ومثل  
هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن إبراهيم بن آدم عن حماد بن عمار قال سألوه الدواب ما سألوه  
إلا النعال وجاء في بعض الروايات أنهم قالوا : أحلنا على الخيل المرقوعة والعمال لمخسوفة نركب معك فقال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما قال ، ومن قال أي الظاهر لقوبدعا روى عن الحرف قال يجوز بالخصاف  
المرقوعة والنعال المخرقة عن ذي الحف والخاف فكأنهم قالوا : أحلنا على ما يتيسر أو المراد أحلنا ولو  
على نعالنا وأحلفنا مبالغة في القسوة وحبه الذهاب معه عليه الصلاة والسلام .

وأنت تعلم أن ظاهر الخبرين السابقين بعد ذلك على أنه في نفسه خلاف الظاهر نعم الإحصار بخالعه  
لظاهر الآية لا يخفى ما فيها على من له اطلاع على مصطلح الحديث ومذايق هذا الصنف ، أما على ما يقتضيه الظاهر  
من أنهم واجبوا لاعتاد المركب للذين لا يجدون ما يفتقون إذا كان المراد بهم المقراء الفاقدين للزاد والمركب  
وغيره ظاهرة وبديهية وعموم وحصر إذا أراد بمن لا يجد النعمة من عدم شيئا لا يخلق للمع لفقده وإلى  
الأول ذهب الإمام واختاره كثير من المحققين ، واختلف في جواب (إذا) فاختار بعض المحققين أنه (قلت) النخ  
فيكون قوله سبحانه (تَوَلَّوْا) الخ مستأنفا استئنافا بانيا ، وقيل : هو الجواب و(قلت) مستأنف أو على حذف  
حرف إعطاء أي وقلت أو قلت وهو معطوف على (أتوك) أو في موضع الحال من الكاف في (أتوك) - وقد مضى  
كما في (جلدكم حصرت صدورهم) وزمان الاتيان يعتبر واسعا كيومه وشهره ويكون مع التولي في زمان واحد  
وبكفي قسده له وإن اختلف زمانهما كما ذكره الرضوي في قوله : إذا جئني اليوم أكرمك غدا أي كان مجيئك  
سببا لأكرامك غدا ، وفي إثارة (لا أجد) على ليس عندي من تلطيف الكلام وتلطيف قلوب السائلين ما لا يخفى

كانه عليه الصلاة والسلام يطلب ما يبتلونه على الاستمرار ولا يحده وذلك هو الالتئق بمن هو بالمؤمنين وهو  
 رحيم عليه السلام وقوله سبحانه: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ في موضع الحال من ضمير (تولوا) والفيض انصباب  
 عن امتلاء وهو ما يجار عن الاملاء بملاقاة السببه والدمع الماء مخصوص ويجوز إبقاء الفيض على حقيقته  
 ويكون إسناده إلى العين مجاز يكرى النهر والدمع مصدر دمع العين دمعاً و(من) للآجر والسبب، وقيل:  
 إنها للبيان وهي مع المجرور في محل نصب على التمييز وهو محول عن الفاعل، وتعقبه أبو حيان بأن التمييز  
 الذي أصله فاعل لا يجوز جره عن وأيضاً لا يجوز تمييز التمييز إلا المكوفين، وأجيب عن الأول أنه منقوض  
 بنحو قوله عز من قائل: ﴿وَمِنَ الثَّانِي بَأْهَ كَفَىٰ أَجَارَةً الْكُوفِينَ﴾ وذكر لفظ أن أصل الكلام أعينهم يفيض  
 دمعها ثم أعينهم تفيض دمع وهو أبان لاستناد الفعل إلى غير الفاعل وجعله تمييزاً سلوكاً لطريق التبيين بعد  
 الإبهام ولأن العين جعلت كأنها دمع فأنص ثم (أعينهم تفيض من الدمع) أنص بمأقوله بواسطة من - التجر يدية  
 فانه جعل أعينهم فائضة ثم جرد الاعن الفائضة من الدمع باعتبار تفيض، وتعقب بأن (من) هنا للبيان لما قد  
 أتهم بما قد يبين بمجرد التمييز لأن معنى تفيض العين يفيض شيء من أشياء العين فأن معنى قولك: طاب زيد  
 طاب شيء من أشياء زيد والتمييز رفع الإبهام ذلك الشيء فكأن من الدمع هو في محل نصب على التمييز وحديث  
 التجريد لا ينبغي أن يصدر عن له معرفة بألب الكلام وقد مر بعض الكلام في المائة على هذا المحلة فتذكر.

وقوله تعالى: ﴿حَزَبًا﴾ نصب على العيقواخزون يستند إلى العين كالفيض فلا يقال: كيف ذلك وفاعل الفيض  
 منابر لفاعس الحزن ومع معارة الفاعل لا نصب، وقيل: جاز ذلك نظراً إلى المعنى إذ حاصله تولوا وهم يكون  
 حزنًا وحزور نصه على الحال من ضمير (تفيض) أي حزينة وعلى المصدرية لفعل دال عليه ما قبله أي لا تحزن حزنًا  
 والجملة حال أيضاً من الضمير المشار له وقد يكون تداعى ذلك على احتمالات، تولوا أي تولوا للحزن أو حزينين  
 أو يحزنون حزنًا ﴿أَلَّا يَجِدُوا﴾ على حذف اللام وحذف الجار في مثل ذلك مطرد وهو متعلق بحزباً كيها  
 ثان، وقيل: لا يجوز تدقيقه به إذا كان نصبا على المصدرية لأن المصدر المؤكد لا يعمل ولعن من قال بالأول  
 يمنع ذلك ويقول: يتوسم في الطرف ما لا يتوسم في غيره وجوز تدقيقه تفيض وقيل: وهذا إذا لم يكن (حزباً)  
 علة له وإلا فلا يجوز لأنه لا يكون لعمل واحد مفعولان لأجله والابدال خلاف الظاهر أي لا يجدوا  
 ﴿مَا يُفْقُونَ﴾ في شراء ما يحتاجون إليه في الخروج معك إذا لم يجدوه عندك وهذا بحسب الظاهر يؤيد  
 كون هذا الصنف مندرجا تحت قوله سبحانه: ﴿وَلَا عَلَى الدِّينِ لَا يَجِدُونَ مَا يَفْقُونَ﴾.



أحمدك اللهم حمداً يوافق نعمتك واشكرك شكراً يباري كرمك وأصلى وأسلم على من أرسلته خاتمة  
 الأنبياء والمرسلين صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين، أم بعد فيقول محمد منير بن عبده أعا الدمشقي  
 الأزهرى صاحب إدارة الطباعة المنيرية: بعون الله وقوته قد تم طبع الجزء العاشر من تفسير روح المعاني للعلامة  
 الألوسي ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الحادي عشر وأوله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ﴾ الخ فأسأل الله تعالى أن  
 يوفقنا لإتمامه وغيره من الكتب المفيدة.



# فهرست

## الجزء العاشر من تفسير روح المعاني

صفحة	مصحف
٢	تعريف الغنيمة وبيان الفرق بينها وبين الغنى وبيان مذهب الحنفية والشافعية في سلب المقتول
٣	بيان مذهب الحنفية في كيفية فسخ الغنيمة
٤	بيان مذهب الامام مالك في كيفية الفسخ
٤	بيان مذهب الشافعي في ذلك
٥	بيان مذهب الامامية في ذلك
٥	اختلاف فقهاء الامصار في سهم الفارس والراجل
٦	بيان مراكر المسلمين والمشركون في يوم بدر
٧	بيان أن الحكمة في وقعة بدر هي قطع العمل بالاعذار ليهود من يموت عن حجة عاينها ويعيش من يعيش عن حجة شاعدها
٨	بيان الحكمة في تغليب المشركين في عين النبي ﷺ
٩	الكلام على حقيقة الرويا وبيان مذاهب المستكلمين والحكام المشائين والمنافقين من الاشراقيين والصوفية في حقيقتها وبسط المقام في ذلك
١٠	بيان الرويا التي تحتاج الى تمييز والتي لا تحتاج اليه
١١	بيان أن اصدق الناس رؤيا بأعدادهم مزاجا وأبدهم عن الشرائع
١٣	الامر بالثبات وذكر الله كثيرا في مواطن القتال
١٣	نهى المؤمنون عن التنازع باختلاف الآراء تلا بفتحها عنه الفضل
١٤	تزيين الشيطان للمشركين أنهم لا يظلمون للأثرة عددهم وأبرؤ منهم عند ما عاين أعداد المسلمين بالملأفة
١٦	ذكر ما قاله المناقرون والمذنبين في قلوبهم مرض من أن المازنين غرهم دينهم حتى تمرضوا لمن لا طاقة لهم به ورد مقامهم
١٧	بيان أن الله تعالى لا يعذب عباده من غير ذنوب من قبلهم
١٨	بيان أن ما حل من العذاب بالكفار بسبب لغهم سنة مطردة في الامم المملكة
١٩	سنة الله أن لا يغير نعمة أنعم بها على قوم حتى يغيروا ما بها أنفسهم
٢٠	تفسير قوله تعالى (كذاب آلفرعون والنبيين من قبلهم كذبوا بآيات ربهم) وبيان الفرق بينها وبين ما قبلها
٢١	بيان أن كل الامم المملكة ظلموا أنفسهم بالكفر والمناصي
٢١	بيان احوال سائر الذفيرة وأوصافهم
٢٢	أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأن ينكل عن تقصير العهد من الكفار تكديلا بغيره غيرهم
٢٣	أمر النبي ﷺ بقطع عهد من خاف منهم الخيانة دون أن يتجزم الحرب

صفحة	صفحة
٢٤	أمر المؤمنين بأعداد ما استطاعوا من قوة
٢٥	لأرهاب الكفار وبيان ما جاء في فضل الرى
٢٦	من الأحاديث ووجوب تعلم طارق الحديث
٢٧	في القتال
٢٨	بيان ما جاء في رباط الخيل وفي تمييز بعض
٢٩	أصناف الخيل على بعض
٣٠	الحكمة في أعداد القوة هي أرهاب العدو
٣١	والمناقين
٣٢	الأمر بالجنوح للسلم لمن جنح إليه خاص من
٣٣	تقل منه الجزية وهم أهل الكتاب وأما
٣٤	مشركو العرب فلا يقبل منهم إلا الإسلام
٣٥	أو السيف
٣٦	(ومن باب الإشارة في الآيات)
٣٧	تفسير (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك
٣٨	من المؤمنين)
٣٩	أمر النبي ﷺ بتحريض المؤمنين على
٤٠	القتال ومصارعة الواحد للعشرة
٤١	نسخ مصارعة الواحد للعشرة أو تخفيفه
٤٢	التلطف في عتاب النبي صلى الله تعالى عليه
٤٣	وسلم في شأن أسارى بدر
٤٤	اختلاف أبي بكر وحمزة في أسارى بدر وأخذ
٤٥	النبي بقول أبي بكر وضربه المثل لأبي بكر
٤٦	بإبراهيم وعيسى وأمر موسى ونوح عليهما
٤٧	السلام
٤٨	تفسير قوله تعالى (ولا كتاب من الله سبق
٤٩	لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم)
٥٠	الدليل على حل القدية
٥١	تفسير (يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من
٥٢	الأسرى) الآية
٥٣	مؤاخاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين
٥٤	المهاجرين والأنصار وتوارثهم بسبب ذلك
٥٥	نسخ التوارث بالمؤاخاة ونبوت التوارث
٥٦	بالتسبب وبيان الدليل على توريث ذوى الأرحام
٥٧	من باب الإشارة في الآيات
٥٨	(سورة التوبة)
٥٩	بيان أسماؤها ووجه مناسبتها لما فيها
٦٠	بيان وجه نسبة البراءة إلى الله ورسوله والعهد
٦١	إلى المسلمين
٦٢	تفسير (فسيحوا في الأرض أربعة أشهر)
٦٣	والكلام على حلف خروعة مع رسول الله
٦٤	صلى الله تعالى عليه وسلم وبني بكر مع فريش
٦٥	أرسال النبي أبا بكر الصديق أميراً للحج
٦٦	وأرساله على بن أبي طالب ليبلغ صدر براءة
٦٧	وبيان أن ذلك لا يقتضى أحقية بالخلافة
٦٨	تفسير (وأذان من الله ورسوله) الآية
٦٩	الأمر بإتمام عهد من لم يسكت عهده إلى
٧٠	أقضائه
٧١	الأمر بقتال المشركين الذين نكثوا عهودهم
٧٢	استدلال الثغافى على قتل تارك الصلاة وأيراد
٧٣	اشكال قوى للزنى على قتله
٧٤	حجة من ذهب إلى كفر تارك الصلاة وما منع
٧٥	الزكاة
٧٦	تفسير (وان أحد من المشركين استجارك
٧٧	فأجره) الحج
٧٨	بيان الحكمة الداعية لما سبق من البراءة
٧٩	بيان أن الكفار لا يرقبون في المؤمنين قرابة
٨٠	ولا ذمة
٨١	الدليل على تحريم دماء أهل القبلة وكفر تارك
٨٢	الصلاة
٨٣	وجوب قتل الذي إذا ظمن في الذين أو ذكر
٨٤	الرسول بسوء
٨٥	بيان أن الكفار لا يراعون الإيمان
٨٦	تحريض المؤمنين على قتل من نكثوا أيمانهم
٨٧	وأخرجوا الرسول من بلاده
٨٨	توبيخ من ظن أنه يترك دون أن يشغل بما يحصه
٨٩	بيان من يصمر مساجده
٩٠	توبيخ من فضل السفاية من المشركين على الإيمان
٩١	تفضيل المؤمنين على أهل السفاية
٩٢	النبي عن اغتداء الآباء والأخوان أولياءه أن
٩٣	استعبروا بالخفر على الإيمان

صفحة	مصحف
٧٢	( ومن باب الإشارة )
٧٣	اثنان الله تعالى على المؤمنين بالصر
٧٣	بيان ما وقع للمؤمنين يوم حنين
٧٥	انزال السكينة على الرسول والمؤمنين وانزال الملائكة لنصرتهم
٧٦	اختلاف العلماء في طهارة عين الكافر ونجاستها
٧٨	الامر بفناء أهل الكتاب حتى يقبلوا دفع الجزية
٧٩	أحوال العلماء فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ منه
٨٠	ادعاء اليهود لعنهم الله أن العزير ابن الله
٨٢	ادعاء النصارى فيحهم الله أن المسيح ابن الله
٨٤	بيان أن ادعاء الفريقين لا برهان له
٨٤	اتخاذ اليهود والنصارى أحبارهم ورجائهم أرباباً من دون الله يطيعونهم فيما ابتدعوه لهم من الأحكام
٨٦	أهل الأعيار والربان أموال الناس بالرشا وعدم إياهم عن سبيل الله
٨٧	بيان عقاب من يكره الذهب والفضة
٨٩	تفسير ( أن عدة الفهود عند الله اثنا عشر شهرا ) الآية
٨٩	الكلام على مبدأ التاريخ في الإسلام
٩٢	الامر بفناء المشركين كافة
٩٣	الكلام على النسيء عند العرب
٩٤	ترغيب المؤمنين وحشهم على المقاومة
٩٦	تفسير قوله ( تأتي اثنين اذهما في الغار ) الخ
٩٨	انزال السكينة على الرسول وتأيدته بجنود لا ترى
٩٩	أحباط مؤامرة الكفار على رسول الله في دار الندوة وإعلاء كلمة الله
١٠٠	الدليل على فضل أبي بكر رضي الله عنه والرد على شبه الروافض وهو مبحث غريب
١٠٤	تفسير قوله ( اتقوا خطاها وتقاتلوا )
١٠٥	( ومن باب الإشارة في الآيات )
١٠٦	تفسير ( لو كان عرضاً قريباً وسفراً فأصدا لأبموك )
١٠٧	التلطف في خطاب النبي ﷺ على أذنه للمخالفين في التلطف
١٠٨	استدلال من زعم صدور الذنب منه ﷺ والرد عليه
١٠٩	بيان أن المخلصين من المؤمنين لا يستأثرون الرسول في التلطف عنه
١١١	تبيط الله للمخلفين لكرهته خروجهم
١١٢	بيان أن الحكمة في تبيطهم أن لا يؤمنوا الصفة في المؤمنين
١١٣	تفسير ( ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني )
١١٤	بيان أنه لا يصيب المؤمن إلا ما أذن به الله عليهم
١١٥	تفسير ( قل هل ترضون بنا إلا إحدى الحسين ) الخ
١١٦	بيان أن الثقة في سبيل الله لا تقل من الكافر
١١٧	تفسير ( فلا تمجيك أموالهم ولا أولادهم الخ )
١١٩	قوله تعالى : ( ومنهم من يلزمك في الصدقات الخ )
١٢٠	الكلام على مصارف الزكاة وبيان الفرق بين التقير والمدين
١٢١	قوله تعالى : ( والعاملين عليهم المثل فلو بهم )
١٢٣	قوله تعالى : ( والناظرين )
١٢٤	قوله تعالى : ( وفي سبيل الله وابن المييل )
١٢٥	بيان من كان يؤذي رسول الله ويقول هو أذن والرد عليهم
١٢٦	قوله تعالى : ( ويؤمن المؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم )
١٣٠	بيان أن المنافقين كانوا يتكلمون بما لا يليق ثم يعتذرون ويحلفون
١٣٢	حذر المنافقين من نزول سورة في شأنهم
١٣٣	الدليل على أن الجدة والاستهزاء في أخطار كرامة الكفر سواء
١٣٤	الكلام على المنافقين وصفاتهم
١٣٤	ضرب المثل للمنافقين بمن قبلهم من الأمم
١٣٥	تحذير المنافقين من أن يصيبهم ما أصاب الأمم قبلهم من أنواع الهلاك
١٣٦	الكلام على صفات المؤمنين
١٣٦	تفسير قوله تعالى : ( وما كن طيبة في جنات عدن ) وما هي عدن

صفحة	صفحة
١٤٦ الكلام على قوله تعالى: (الذين يلذون الطوعين من المؤمنين) الخ وحث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصحابة على الصدق	١٣٧ تفسير قوله تعالى: (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين) وما المراد بالجهاد بالنفس للمنافقين
١٤٧ استغفار النبي ﷺ للمنافقين وما ورد في ذلك	١٣٩ الكلام على قوله تعالى: (ولقد قالوا لئمة العسكر) وسبب نزولها
١٤٨ سبب نزول قوله تعالى (استغفر لهم أولا تستغفر لهم) الخ	١٣٩ الكلام على الاستغفار وقوله تعالى (وما تقدموا إلا أن اغناموا) الخ
١٥٠ تفسير قوله تعالى (فرح المخلفون بمقعدكم) الخ وما ورد في ذلك من رده تعالى عليهم	١٤٠ (ومن باب الإشارة في الآيات)
١٥٠ الكلام على قوله تعالى (فلنرجعك الله) الآية وما يتعلق بذلك	١٤٣ بيان لقبايع بعض آخر من المنافقين وفيها قصة حاطب بن ثعلبة الصماني
	١٤٤ تفسير قوله تعالى: (واعقبهم نفاقا في قلوبهم)

(م)

